

بو تو مور

علم الاجتماع

والنقد الاجتماعي

ترجمة وتعليق :

دكتور محمد الجوهري

دكتور السيد الحسني

دكتور عاي ليل

دكتور أحمد زايد



دار المعارف

اهداءات ٢٠٠٣

أسرة المرحوم الأستاذ/محمد سعيد البسيوني

الإسكندرية

سلسلة علم الاجتماع المعاصر  
الكتاب الرابع والأربعون

# بوتومور علم الاجتماع والنقد الاجتماعي

ترجمة وتعليق

دكتور السيد الحسيني

أستاذ علم الاجتماع المساعد  
جامعة عين شمس

دكتور محمد الجوهري

أستاذ علم الاجتماع  
جامعة القاهرة

دكتور أحمد زايد

مدرس علم الاجتماع - جامعة القاهرة

دكتور على ليل

مدرس علم الاجتماع - جامعة عين شمس

الطبعة الأولى

١٩٨١



دار المعارف

ترجمة عن الانجليزية لكتاب :

T. B. Bottomore, *Sociology as  
Social Criticism*, Pantheon Books,  
Random House, New York, 1974.

---

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج ٠م ٠ع



## المحتويات

### الصفحة

مقدمة الترجمة العربية	٥
مقدمة المؤلف	٧

## الباب الأول

### النظريات الاجتماعية

#### الفصل الأول :

الإنسان المحافظ	١٧
-----------------	----

#### الفصل الثاني :

خارج هذا العالم : النظرية السوسيولوجية لتالكوت

بارسونز	٢٩
---------	----

#### الفصل الثالث :

الأزمة في علم الاجتماع	٤٩
------------------------	----

#### الفصل الرابع :

التنمية بين الرأسمالية والاشتراكية	٦٣
------------------------------------	----

#### الفصل الخامس :

كارل ماركس : عالم اجتماعي أم ماركسي ؟	٨٥
---------------------------------------	----

## الباب الثاني

### الطبقات وجماعات الصفوة

#### الفصل السادس :

في البحث عن البروليتاريا	١٠٩
--------------------------	-----

#### الفصل السابع :

البناء الطبقي والوعي الاجتماعي	١٢٣
--------------------------------	-----

## الصفحة

## الفصل الثامن :

الطبقة والسياسة فى أوروبا الغربية . . . . . ١٤٥

## الفصل التاسع :

الصفوة الادارية . . . . . ١٧١

## الفصل العاشر :

الاتساق والانقسام فى جماعات الصفوة فى الهند . . . ١٨٧

## الباب الثالث

## الحركات الاجتماعية والعمل السياسى

## الفصل الحادى عشر :

الصراع والتغير الاجتماعى . . . . . ٢١٢

## الفصل الثانى عشر :

الاطار السياسى للتكنولوجيا . . . . . ٢٣٩

## الفصل الثالث عشر :

تأملات فى الحركة الطلابية . . . . . ٢٥٥

## الفصل الرابع عشر :

مستقبل الراديكالية . . . . . ٢٦٧

## مقدمة الترجمة العربية

هذا هو الكتاب الرابع لعالم الاجتماع الانجليزى الأشهر توماس بيرتون بوتومور الذى تقدم له ترجمة عربية فى سلسلة علم الاجتماع المعاصر . فقد سبقته فى هذه السلسلة كتب : الطبقات فى المجتمع الحديث ، والصفوة والمجتمع ، وتمهيد فى علم الاجتماع . وقد لاحظ القارئ لتلك الكتب الثلاثة السابقة ، كما سيلاحظ من قراءة هذا الكتاب الرابع ، السمة السائدة لكتابات بوتومور ، وهى اتخاذه موقفا تقدميا للفكر الاجتماعى ، والكتابة بأسلوب نقدى قاصص للتراث ، لا يمجّد تمجيذا أعمى النظريات والأفكار الغربية التى اعتدنا مطالعتها فى سائر الكتب السوسيولوجية التى قرأناها فى لغتها الأصلية أو فى ترجماتها العربية ، والتى تتخذ فى الأساس موقفا محافظا أو تقليديا من التراث الغربى .

من أجل ذلك الطابع العام لكتابات بوتومور ترجمنا له هذا العدد الكبير من المؤلفات ، ولكن هذا الكتاب يستحق فى رأينا أن نوليه قدرا أكبر من العناية والاهتمام ، خاصة فى هذه المرحلة الحاسمة فى مراحل تطور الفكر الاجتماعى والتنظير فى علم الاجتماع فى بلادنا . فهو دراسة واعية عميقة وشاملة للاهتمامات الرئيسية فى علم الاجتماع الراديكالى ، وأعنى بعلم الاجتماع الراديكالى تلك النظريات والآراء السوسيولوجية التى تجتهد فى أن ترى فى العالم الاجتماعى القائم حولنا جوانب التوتر والصراع بين مكونات البناء الاجتماعى . وهى توترات وصراعات من شأنها أن تهدد الحرية الانسانية وتعوقها وتقلل من فاعليتها من أجل خير الانسان .

ولا يقتصر علم الاجتماع الراديكالى على رؤية جوانب التوتر والصراع فى حياتنا الاجتماعية ، ولكنه يتجاوز ذلك الى الاهتمام بدراسة المنطلقات الفكرية والأسس النظرية للحركات الاجتماعية التى

تتصدى لتغيير هذا الواقع الظالم للإنسان ، من أجل خلق مجتمع أفضل  
أكثر عدلا وأكثر حرية .

ويضم هذا الكتاب مقدمة وأربعة عشر فصلا تولى ترجمة الفصول  
الأربعة الأولى منها مع المقدمة الدكتور على ليلة ، وترجم الدكتور محمد  
الجوهري الفصل الخامس ، بينما اضطلع الدكتور أحمد زايد بترجمة  
الفصول من السادس حتى العاشر ، وقام الدكتور السيد الحسينى  
بترجمة الفصول من الحادى عشر حتى الرابع عشر .

وانا لفرجو أن تستمر سلسلة علم الاجتماع المعاصر فى فتح  
نوافذ جديدة دائما على الفكر المتطور فى حقل علم الاجتماع ، وتقدم  
لجمهور المشتغلين بهذا العلم والمهتمين به صورة نابضة بالحياة لما  
يدور فى هذا الميدان .

والله ولى التوفيق ٩

**المترجمون**

القاهرة فى أول مايو ١٩٨١ ٩

## مقدمة

### الاتجاهات المحافظة والراдикаلية

#### في علم الاجتماع

واضح أنه من الصعب تفسير الوجود المتداخل للأفكار الراديكالية والمحافظة في الفكر السوسيولوجي ، وكذلك العلاقات المتبادلة بينهما والمتغيرة تاريخيا . ان يعتبر المعنى المتنوع وغير الواضح لكلمتي ( راديكالي Radical ) ومحافظ Conservative احد مصادر الصعوبة . وربما كان هناك بعض الكتاب الذين مازالوا يرغبون في مقابلة علم الاجتماع البرجوازي Bourgeois sociology (المحافظ) بالنظرية الماركسية Marxist theory (الراдикаلية) . غير أن هذه النظرة لم يعد أحد يتمسك بها بقوة . فقد تعمل الماركسية في الوقت الحاضر على التأكيد على حالة معينة راهنة في بعض المجتمعات ، ومن ثم تعوق النقد . وفي مكان آخر قد تبدو الماركسية ، على الأقل في أشكالها الأكثر أرثوذكسية ، قد فقدت بعضاً من قوتها الراديكالية ، لأنها لم تعد تؤكد على المشكلات والصراعات الرئيسية لهذا العصر . فبسبب تجاهلها لموضوعات محددة ، نجدها قد فقدت طبيعتها التحريرية (١) . وقد حاول الكتاب الذين لديهم شكوك في الطبيعة الراديكالية للفكر الماركسي في نهاية القرن العشرين كثيراً أن يحددوا الاتجاهات الراديكالية والمحافظة

---

(١) هناك تصوير جيد للتطور الحديث للأفكار الراديكالية المضادة لماركسية الأحزاب الشيوعية في فرنسا في مؤلف ريتشارد جومبين Richard Gombin, *Les Origins du gauchisme* (Paris, 1971) وتحليل لأعمال بعض النقاد الأمريكيين الكبار فيما يتعلق بالفكر الماركسي في مؤلف بيتر كليكاك Peter Ciecak, *Radical Paradoxos* (New York, 1973). وفي حدود علمي ليس هناك تحليل مماثل للفكر الراديكالي في ألمانيا ، وإن كانت أفكار مدرسة فرانكفورت Frankfurt School قد قدمت بوضوح في مؤلف ألبرت ولر Albert Wellmer *Critical theory of Society*, New York, 1971.



بأساليب أخرى . على سبيل المثال عن طريق تأسيس فصل ، كذلك الذى أسسه س . رايت ميلز C. Wright Mills بين تمجيد المجتمع كما هو وبين نقده ، أو كما فعل آلان تورين Alian Touraine بمقابلة « علم اجتماع صياغة السياسة الاجتماعية » « بعلم اجتماع الصراع » . وعموما تكمن المشكلة فى هذه الصياغات فى كونها أقل تحديدا فى تحليلها للمجتمع القائم ، أو القوى الاجتماعية الراديكالية التى تعمل فى إطاره ، وأهداف الحركة الراديكالية كما فعل ماركس فى تقريره عن المجتمع الرأسمالى ، ودور الطبقة العاملة ، وحلول الاشتراكية . غير أن عدم التحدد هذا قد لا يمكن تجنبه . لأنه قد يعكس الظروف الاجتماعية المضطربة فى الوقت الحاضر . وبعد كل ذلك ، فليست هناك قيمة كبيرة فى أن نمتلك أطارا نظريا محددا ينفصل تماما عن الحقيقية . وعلى أية حال ، فقد أصبح معنى نظرية ماركس الاجتماعية ، كما تطورت عبر عقود عديدة ، موضوعا للجدل والتفسيرات المتنوعة . إذ تؤسس كثير من الانتقادات الراديكالية للماركسية نقدها فى نطاق تصور محدد لمغزى الفكر الماركسى . حيث يتحدد مدى التطور الاجتماعى ، ويفسر بواسطة نمو القوى المنتجة ، وأهمية الطبقة العاملة كوسيلة للحصول الاجتماعى . وذلك فى مواجهة تأثير ما يشخصه ماركس بتقدم (العقل العام) *general intellect* ، وهو عبارة عن النظم الضرورية الملائمة للمجتمع الاشتراكى - حيث طرحت كل هذه الموضوعات للمناقشة والتفسير (٢) .

وليس هناك تأكيد بعدم التطابق وأفكار ماركس ، برغم وجود اختلاف واضح فى التأكيد حول صياغات تتعلق بالشروط الأساسية للاشتراكية كتلك التى قدمها ولر Wellmer : حيث أصبح نقد وتغيير البناء الفوقى له أهمية جديدة وحاسمة بالنسبة لحركات التحرير . . . وقد يكون ضروريا أن يحتوى المجتمع الاشتراكى على الديمقراطية الاشتراكية ، والعدالة الاشتراكية ، والأخلاق الاشتراكية

---

(٢) ناقشت بعض هذه المسائل بصورة أكثر اكتمالا فى مقدمتى لمؤلف كارل ماركس Karl Marx (Englewood Cliffs, N. J. 1973)

أو ( الوعي الاشتراكي ) بين مكوناته التي ينبغي أن تنمو في رحم المجتمع الرأسمالي (٣) .

فإذا تعرضت راديكالية الماركسية في بعض أشكالها الرئيسية للشك ، فإن ذلك قد حدث أيضا للنزعة المحافظة في علم الاجتماع . وفي هذه الحالة أيضا نجد تفسيرات متضادة لتطور التفكير الاجتماعي . حيث وصف علم الاجتماع كثيرا ( كعلم للأزمة الاجتماعية ) بل أنه قد ظهر أصلا في إطار الأزمة الاجتماعية والثقافية التي صاحبت انهيار النظام القديم ancien regime ونشأة الرأسمالية الصناعية . بيد أنه يمكن النظر إلى هذه الاستجابة العقلية بأسلوبين مختلفين . إذ يمكن النظر إلى علم الاجتماع من ناحية على أنه قد تكشف من خلال الفكر الاجتماعي النقدي لعصر التنوير ، ومن ثم فقد طرح شكلا راديكاليا قويا يتمثل في فكر كارل ماركس . وعلى النقيض فقد يدرك علم الاجتماع كرد فعل لعصر التنوير أسسه مفكرون محافظون في بداية القرن التاسع عشر (٤) . وقد أعجب كونت إلى حد كبير بأفكارهم واستوعبها في بناء نسقه السوسيولوجي .

وحتى إذا وافقنا على أي من هذه التفسيرات فسيظل من غير الضروري افتراض أن توجيه الفكر السوسيولوجي قد بقي ثابتا لم يتغير على مدى قرنين تقريبا . فقد أكدت الانتقادات الراديكالية في علم الاجتماع كثيرا بأن العصر الذهبي للفكر الاجتماعي - وهي الفترة التي بين ١٨٨٠ ، ١٩٢٠ حيث كتب خلالها ماكس فيبر ، دوركايم ، باريتو أعمالهم الأساسية - قد تميز بطابع رد الفعل المحافظ ضد الماركسية . وليس هناك شك في أن هؤلاء المفكرين قد اهتموا أساسا ، بقرائن مختلفة ، لنقد النظرية الماركسية (٥) . ومن ثم فقد ساهموا بعناصر هامة في بناء

Wellmer, Op. cit., pp. 121 - 2.

(٣)

See especially the discussion in R. A. Nisbet, *The Sociological tradition* (New York, 1966), PP. 16 - 18.

(٤)

H. Stuart Hughes, in his *Consciousness and Society*, New

(٥)

York, 1958) حيث يرى بحق أن نقد الماركسية يعتبر أحد العناصر التي شاركت في

إعادة توجيه الفكر الأوروبي خلال هذه المرحلة .

النظرية المحافظة عن المجتمع . غير أن الحوار الذي شاركوا فيه مع الماركسية ساعد في الحفاظ على ذبوع الفكر الماركسي في علم الاجتماع . وفي بعض الأحيان ( كما حدث في حقبة الثلاثينات والستينات من القرن التاسع عشر ) اعتمد انبعاث الفكر الراديكالي على الأفكار الماركسية الى حد كبير .

ومع ذلك فهناك نقد أكثر عمقا للتوجيه المحافظ في علم الاجتماع . وهو النقد الذي ينكر كلية راديكالية فكر التنوير بالشكل الذي اتخذته في علم الاجتماع . والذي يشكك في عناصر النظرية الماركسية التي استمدت من نفس المصدر . حيث قدمت مدرسة فرانكفورت أساسا لهذا النقد . وبخاصة ماكس هوركهايمر Max Horkheimer الذي يرى أن العقلانية العلمية للتنوير تتضمن تصورا للطبيعة كموضوع للسيطرة والتحكم البشري ، وهو التصور الذي أدى بالضرورة الى نظرة مماثلة للإنسان ذاته ، وله في علاقاته الاجتماعية المتبادلة ، كموضوع للسيطرة (٦) . وبسبب تأكيد نظرية ماركس بصفة خاصة على العمل كأسلوب بشري لتحقيق الذات - وبصفة عامة بسبب موافقة ماركس الواضحة على نمو العلم والصناعة الحديثة - انتقده هوركهايمر باعتباره ينتمي الى فكر التنوير (٧) .

ومن وجهة النظر هذه اعتبرت المرحلة الأولى لنشأة علم الاجتماع - سواء كان التأكيد على الاسهامات العقلية للرومانتيكية المحافظة ، أو اسهامات مفكري التنوير - كتأسيس لوجهة النظر المحافظة عن المجتمع ، وهي وجهة النظر التي تتناقض بطريقة أو بأخرى مع المذاهب التي تجعل التحرر الإنساني ممكنا . ويبدو أن مفكري مدرسة فرانكفورت قد قابلوا في

---

Max Horkheimer, *Eclipse of Reason* (New York 1971); (٦)  
Theodor Adorno and Max Horkheimer, *Dialektik der Aufklärung* (Amsterdam, 1947).

(٧) عمقت الدراسات الأخيرة التي أجراها أعضاء مدرسة فرانكفورت هذا النقد ووسعته See Wellmer, Op. cit., (الوضعية الكامنة في فلسفة ماركس للتاريخ) Chapter 2. (The Latent Positivism of Marx's Philosophy of history).

النهاية أن المجتمع البرجوازي ، كظاهرة ثقافية عامة ، يستطيع أن يقدم نظريات اجتماعية برجوازية محافظة • . وحينما امتد هذا التفكير النقدي الى الفكر السوفيتي الذي نظر اليه باعتباره قد طور أساسا كل عناصر العقلانية العلمية في النظرية الماركسية ، فان النتيجة المتشائمة التي نصل اليها تتمثل في أن معظم أشكال التفكير الاجتماعي الواسعة الانتشار في الحضارات الرئيسية الحديثة ، مالت كلها لدعم نسق السيطرة ، وأن قلة باقية من ممثلي العقل النقدي Critical reason هي فقط التي تناضل ضدها (٨) •

وتلقى هذه المناقشات الضوء على جانب آخر من تطور الفكر السوسيولوجي وتوجيهه • . فهناك من ناحية ترابط داخلي للأفكار ، حسب أسلوب تفسيرها ، يكشف عن ميل وجهة النظر السوسيولوجية المحددة لدعم أو رفض شكل قائم للحياة الاجتماعية • . ومن ناحية أخرى استمد التفكير السوسيولوجي اهتمامه الرئيسي ، وعلى الأقل جزءا من الاطار العام لافتراضاته القبلية ، ومحركاته في الحكم على ما هو صادق أو ذو دلالة ، من شكل المجتمع الذي نشأ في اطاره • . ومثلما لاحظ روبرت لند Robert Lynd سابقا ، فان علم الاجتماع لم يكن معرفة مبرسية مقصورة على فئة قليلة ، وانما كان جزءا منظما من الثقافة العامة يوجد لكي يساعد الانسان باستمرار على فهم ثقافته واعادة بنائها (٩) • . وقد أكد لند Lynd على اعادة بناء الثقافة ، وأيد علما اجتماعيا أكثر راديكالية يستطيع أن يوضح طريق التحول الراديكالي للمجتمع الأمريكي في فترة الكساد • . غير أن علم الاجتماع كجزء من الثقافة لم يستطع أن يهرب بسهولة من تأثير ما هو مسيطر في هذه الثقافة • . وفي الفترات التي يسود فيها المجتمع ذاته جدل وصراع صريح ، فاننا نجد في الحل الأول أن الفصل بين علم الاجتماع الراديكالي والمحافظ يتحدد بصورة حاسمة ،

(٨) انظر بصفة خاصة الفصل الاخير من مؤلف هربرت ماركيزوز Herbert Marcuse, *One Dimensional Man* (New York, 1964).

(٩) Robert S. Lynd, *Knowledge for what?* (Princeton, 1939). P. IX.

وثانيا تصبح لعلم الاجتماع الراديكالى أهمية متزايدة فى مجال التفكير الاجتماعى بكامله .

والى الحد الذى لا تشكل فيه المجتمعات الحديثة كليات متناسقة ، حيث يوجد الصراع بين التجمعات الاجتماعية بداخلها ، فان بإمكان علم الاجتماع الراديكالى أن يتأسس ويستمر خلقه من جديد . ويتجاهل تصوير كل الفترة التالية لعصر التنوير كفترة برجوازية استطاع أن يزدهر فى اطارها التفكير الاجتماعى البرجوازى فقط ، أيا كانت مظاهره الكثيرة المختلفة ، مدى التناقضات فى المجتمعات الحديثة ، وهى التناقضات التى بالاستناد اليها نشأت الماركسية ذاتها . حقيقة أدى الانهيار الواضح لهذه القوى المتضادة ، وبخاصة كما اتضحت بين الطبقات الواضحة التحديد ، الى تصورات جديدة بشأن المجتمع الحديث ( كمجتمع صناعى ) أو مجتمع علمى - تكنولوجى . غير أننا نلاحظ أن فكرة التهدة العامة - Pacification - للحياة الاجتماعية ، وظهور الاجماع Consensus فى اطار ظروف الديمقراطية والوفرة ، لم تصمد أمام الفوران الراديكالى لحقبة الستينات .

وحيث ، قد يكون خطأ فى رأى أن نعطى أهمية كبيرة لهذا الجانب ، وأن نقدم الفكر الاجتماعى كمجرد انعكاس لتوازن المصالح الاجتماعية بشكل محدد . ففى اطار نسق محدد للعلاقات الاجتماعية والمعايير الثقافية يظل هناك نطاق يمكن أن يتحقق فى اطاره تطور عقلى مستقل نسبيا لعلم الاجتماع . وإذا كان الأمر على هذا النحو ، فاننا قد نتساءل عن طبيعة اتجاه هذا التطور أو ما يحتمل أن يكون عليه ، سواء كان يدعم شكل الحياة القائم أو يطرحه للمناقشة . ويبدو لى أن هناك خاصيتين فى التفكير الاجتماعى تبرران الحديث عن توجيه راديكالى أصيل . إذ يمكن أنؤكد أولا على النظرة النقدية للعلم بدلا من فكرة السيطرة على الطبيعة واتساعها الى الممارسة الاجتماعية حيث السيطرة على البشر ، باعتبارها الدعوى الأساسية لعصر التنوير فى التفكير السوسيولوجى . فمن أهم الخصائص الوضعية والراديكالية فى علم الاجتماع أنه يتضمن نقدا مستمرا لكل النظريات الموجودة عن المجتمع ، بما فيها تلك التصورات



اليومية للعالم الاجتماعى، التى تشكل الحياة العملية . وفى الوقت الحاضر يهيم الاضطراب العام المتعلق بالنتائج الاجتماعية للعلم والتكنولوجيا المتقدمة قدرا من التشجيع والتبرير لانتقاد العقلانية العلمية ، غير أنه لا أعتقد أن قضية التحرر الانسانى سوف تدعم كثيرا بالتخلى عن ذلك للصوفية الدينية التى يزداد نموها بين مناصرى الثقافة المضادة غير العلمية .

وتتعلق الخاصية الثانية لعلم الاجتماع والتى أود توجيه الانتباه اليها بنتائج الاجتماعية وأسلوب ادراكها داخل التفكير السوسيولوجى . فإذا قيل أن هدف علم الاجتماع هو الكشف عن المکانيزم المسير للحياة الاجتماعية والذى يتم تبادله فى تدريب صفوة صغيرة من « المنظمين الاجتماعيين » ، فان ذلك يستلزم انتاج ومضاعفة انتاج شكل للسيطرة . غير أنه اذا كان الهدف هو انتشار نوع من الفهم فى المجتمع يتعلق بأسلوب تأسيس العلاقات الاجتماعية ، والحفاظ على بقائها وامكانية تغييرها – كنوع من التثقيف العام – فان نتائجه يمكن أن تبدو ذات طبيعة تحريرية .

وسوف تناقش المقالات التالية بعمق أكثر ومن منظورات عديدة ، الموضوعات التى أثارتها هنا ، والتى أختبرت ورتبت وفقا لوجهة نظرى حول الاهتمامات الرئيسية لعلم الاجتماع الراديكالى ، أعنى نقد النظريات الاجتماعية بالنظر الى رؤيتها للعالم الاجتماعى الى جانب بحث التوترات والتفاوتات المتضمنة فى بناء الطبقات والصفوات ، والتى تعوق نمو الحرية الانسانية ؛ بالإضافة الى فحص طبيعة ومنطلقات الحركات الاجتماعية التى تتولى تنفيذ المجتمع القائم . وبهذا المعنى يتضمن علم الاجتماع الراديكالى ثلاثة عناصر : نظرية وامبيريقية ، وفى نفس الوقت سياسية .



# البَاب الاول

## النظريات الاجتماعية

الفصل الأول : الانسان المحافظ .

الفصل الثاني : خارج هذا العالم : النظرية السوسيولوجية لتالكوت بارسونز .

الفصل الثالث : الأزمة فى علم الاجتماع .

الفصل الرابع : التنمية بين الرأسمالية والاشتراكية .

الفصل الخامس : كارل ماركس : عالم اجتماع أم ماركسى .



## الفصل الأول

### الإنسان المحافظ (١)

يعتبر عام ١٩٦٨ حدا فاصلا فى تاريخ السياسة الجماهيرية الديمقراطية . اذ انتهت أخيرا سنوات الهدوء التى اتسمت بالتكيف والتكامل والتطويع Domestication ، حيث هزت الحركات ، والحركات المضادة ، توازن عدد من الديمقراطيات الغربية ، وتحدى جيل جديد افتراضات الكبار وأسلوبهم .

ويعتبر عام ١٩٦٨ أيضا حدا فاصلا للتحديد الدولى لعلم الاجتماع السياسى ، حيث لم يتحد الانفجار العنيف للقوى الجديدة نماذج ونظريات الخمسينات وبداية الستينات فقط ، ولكنه فرض أيضا إعادة تقويم وسائل جمع البيانات واستراتيجيات التحليل . ولم يكن نقدا وانما كان نقدا ذاتيا ذلك الذى صاغه سيمور لبست S. M. Lipset وشكتاين روكان Stein Rokkan فى مقدمة مجموعة مقالات مؤتمر علم الاجتماع السياسى المنشورة عام ١٩٦٨ (٢) ، حيث أثارا عددا من التساؤلات الهامة ، كالتساؤل حول ماهية العلم الذى أطاحت به ثورة الطلبة فى غضون شهور قليلة ؟ فاذا كانت الاطاحة به قد تمت ، واذا فرضت علينا أحداث ١٩٦٨ أن نراجع بشكل أساسى نظريات ونماذج وطرق بحث علم الاجتماع السياسى . فما هى الأفكار والمداخل الجديدة التى يمكن اكتشافها فى اسهامات لبست نفسه ، وهو الذى أعتبر فى حقبة الخمسينات وبداية

---

(١) أعيد طبعها مع بعض التعديلات الطفيفة من

The New York Review of Books, XV (6) (8 October 1970).

(٢) Otto Stammer (ed.) Party System, Party organization, and the Politics of the New Masser (Berlin, Institute für Politische Wissenschaft on der Freien Universität 1908).



الستينات أحد الرواد الرئيسيين لتلك الاتجاهات الشهيرة التي أعلنت (نهاية الأيديولوجيا) ، (وتحقيق الديمقراطية) المستقرة في المجتمعات الغربية الصناعية (٣) وهي الاتجاهات التي يجب رفضها الآن . وبوضوح أكثر : ما هي النظريات البديلة التي ظهرت في العلوم الاجتماعية لكي تحتل مكانة الآراء المرفوضة التي سبق أن قدمها لبست ؟

ولا يمكن لأحد أن يخطئ الاستياء المتزايد في وقتنا الحاضر من حالة النظرية السياسية والسوسيولوجية ، وهي الحالة التي ألمح إليها لبست في واحدة من أحدث مقالاته « مقدمة للسياسة والعلوم الاجتماعية ١٩٦٨ » حيث كتب « ٠٠٠ ان البعض يرى في نظرية النسق مجرد إطار تصوري من نوع آخر ، تكمن فائدته الرئيسية في كونه إطارا للتنظيم العقلي ، ومن ثم لا يمكن إخضاعه للتحقق المبيريقى ، وهو الاختبار الرئيسى في العلم » . وبرغم قدرة نظرية النسق وبخاصة في صورتها السوسيولوجية - الوظيفية - على أن تقدم لنا أساسا مجموعة من المقولات لتصنيف الظواهر الاجتماعية ، ومن ثم فهي ليست مجموعة من القضايا المفسرة ، الا أنها وبرغم ذلك تضم تفسيراً محددا بطبيعة المجتمع البشرى . بحيث يستند هذا التفسير على فكرة رئيسية تعنى أنه ينبغي ادراك كل مجتمع يستند في حالة توازن ، وأن أى اهتزاز لهذا التوازن ، اذا حدث ، يجب النظر اليه كمثير لتحقيق استجابة التكيف . ومن ثم يستعاد التوازن ويحافظ على المجتمع في شكله الأصلي أو الذى تعدل بدرجة طفيفة . وقد وجدت هذه الفكرة تعبيرها في شكل الوظيفية ( التي قدمها تالكوت بارسونز Talcott Parsons أساسا ) . حيث يتحدد النسق الأساسى للقيم

---

(٣) كتب لبست في فصل الخاتمة عن الانسان السياسى ٠٠٠ لقد تم حل المشاكل الرئيسية للثورة الصناعية ٠٠٠ حيث وضع هذا الانتصار الحاسم للثورة الاجتماعية الديمقراطية نهاية لسياسة تطويع هؤلاء المثقفين الذين يرون ضرورة امتلاك ايديولوجيات ويوتوبيات تدفعهم للفعل السياسى . وبالمثل ففي مقالة عن (البناء الطبقي المتغير والسياسة الاوروبية المعاصرة في مؤلف جروبارد S. R. Graubard الذى حرره بعنوان (أوروبا جديدة S. R. Graubard (ed.), A new Europe? (Boston, Mass, 1964) حيث ادعى أنه بدلا من أن تدعم الطبقة والعلاقات السياسية الاوروبية نموذج مستقبل الولايات المتحدة ، قدم التنظيم الاجتماعى للولايات المتحدة صورة المستقبل الاوروبى ، حيث التضاؤل والاختفاء الحتمى للصراع الايديولوجى .

باعتباره القوة التي تفرض التوازن والتكيف والتكامل . أى أن مجموعة القيم الأساسية التي يفترض موافقة كل أعضاء المجتمع أو معظمهم عليها هي التي تحدد شكل كل نسق اجتماعي .

ومن السهل ادراك الطريقة التي تتلاءم الأفكار المتعلقة ( بالديموقراطية المستقرة ، ونهاية الأيديولوجيا ) مع الاطار الوظيفي . ان يمكن اعتبار ( الديموقراطية المستقرة ) مثالا خاملا تقريبا لمجتمع في حالة من التوازن . بينما قد يفسر توقف الصراع الأيديولوجي - وبخاصة في الشكل المحدد للصراع بين الطبقات - كذروة لتحقيق عملية التكيف والتكامل من خلال فاعلية القيم الديموقراطية والاساسية . وبتعبير لبست : « ٠٠٠ ان حقق العمال المواطننة الصناعية والسياسية (٤) » ، وتضاءل الصراع الطبقي ومن ثم يمكن تسجيل التغيرات في الأيديولوجيا السياسية للمجتمعات الديموقراطية من وجهة النظر هذه بالنظر الى ظهور شرائح جديدة ، وتكاملها الحتمي مع المجتمع والدولة . وفي مؤلفه الأمة الاولى الجديدة The First New Nation يصوغ لبست منهجه صراحة بالنظر الى ( القيم ) والتوازن : ان يؤكد أنه « بالنسبة لأهداف هذا المؤلف ، فقد حاولت أن أفكر بالنظر الى نموذج التوازن ٠٠٠ الدينامي الذي يفترض خضوع المجتمع المعقد لضغط دائم من أجل تكيف نظمه مع نسق القيم المحورية لديه . وذلك بهدف تخفيف التوترات التي تخلقت عن التغيرات في العلاقات الاجتماعية ٠٠٠ » (٥) .

بيد أنه قد يكون خطأ أن ننظر الى الأفكار الخاصة التي قدمها لبست في ذلك الوقت كمجرد استنتاج بسيط لوجهة النظر الوظيفية عن المجتمع ، حيث اعتمدت هذه الأفكار الى حد كبير ، كما فعلت الوظيفية ذاتها ، على المناخ السياسي للعصر . ان تطابقت فترة الذروة للاتجاه

Lipset (1959), op. cit., p. 406.

(٤)

S. M. Lipset, The First New Nation (New York 1963),

(٥)

ينبغي أن نلاحظ أن لبست PP. 8 - 9. لم يميز بوضوح كامل بين المعاني المختلفة للتوازن ، ولقد انتقد برين باري Brain Barry بدقة ، فشله في هذا الصدد.

مؤلفه ،

Sociologists, Economics and Democracy (London. 1970), Chapter VIII.

الوظيفى فى علم الاجتماع مع الفترة التى افترض فى اطارها سيطرة الصراع الاجتماعى على طبيعة الصراع بين الأمم . وبخاصة بين النماذج المتباينة للنسق الاجتماعى . حيث دخلت الديموقراطيات الغربية فى الفترة بين ١٩٤٠ - ١٩٥٠ فى صراع مع الدول الفاشية أولا ، ثم مع الاتحاد السوفيتى والدول الشيوعية الحديثة التخلق فى أوروبا الشرقية بعد ذلك . ومن ثم قورنت الديموقراطية كشكل للمجتمع بصورة حادة ، مع هذه الأشكال الأخرى للمجتمع . وأصبح واضحا فى مثل هذه الظروف ضرورة اغفال مصادر الصراع داخل المجتمع وحجبها . ولقد تلاشت فى الحقيقة أهمية هذه الصراعات واقعيا فى بعض المجتمعات ، ليس بسبب الاحساس بالوحدة القومية التى تعززت باشتراك هذه المجتمعات فى صراعات خارجية ، ولكن بسبب دخول الديموقراطيات الغربية ( وبالمثل مجتمعات أوروبا الشرقية ) فى فترة ممتازة من النمو الاقتصادى السريع والقوى ، التى أثرت وبأساليب عديدة على العلاقات المتبادلة بين الطبقات ، وبين الجماعات السياسية . ومن ثم ترسخت فكرة الديموقراطيات كأنساق اجتماعية مستقرة ، حققت شكلها المحدد ( وضمنيا تأسست رؤية مماثلة للمجتمعات الشيوعية ) الذى له جذوره فى تربة خصبة .

ويتمثل الخطأ الرئيسى لهذا التصور الوظيفى فى كونه لم يتأمل نقديا خصائص وضع تاريخى محدد . حيث كانت طبيعته اللاتاريخية مصدرا لهذا الفشل ، ليس فقط بمعنى أنها لا تتضمن نظرية تاريخية ( كما يشاع كثيرا ) ولكن ، ما هو أكثر أهمية من وجهة نظرى ، لأنها أسست لدى المتمسكين بها عدم حساسية مفرطة نحو إمكانات التغير فى المجتمع البشرى ، ومن ثم شجعت الميل نحو اعتبار الحاضر العابر نظاما خالدا . ولذلك كانت الصدمة التى نتجت عن الحركات الراديكالية الجديدة ، والتى بلغت أوجها فى الأزمات السياسية عام ١٩٦٨ ، هائلة للغاية ، بحيث دفعت العلوم الاجتماعية نحو حالة من الفوضى العقلية التى مازالت باقية .

فما هى النتائج الايجابية التى تخلقت عن الأزمة ؟ بصفة عامة يمكن القول أنها خلقت نظرة أكثر نقدية ، وان وجدنا دليلا ضعيفا فى مؤلف

لبست Lipset الأخير عن إعادة التأسيس الراديكالى لعلم الاجتماع السياسى الذى دلى على وجوده فى ١٩٦٨ . ويعتبر ظهور الاهتمام بالجمود السياسى كموضوع جديد من أكثر التغيرات أهمية ، التى مهدت السبيل للاهتمام بالحركات السياسية . حيث كرست معظم كتابات لبست الأخيرة ، منذ ظهور حركة التعبير الحر لجامعة بيركلى Berkely Free Speechmovement فى نهاية عام ١٩٦٤ ، وبصورة أكثر تحديدا منذ ١٩٦٨ ، لحركات الشباب وبعض مظاهر المعارضة أو المقاومة فى المجتمعات الصناعية الغربية . غير أن الطريقة التى تناول بها هذه الموضوعات ظلت ثابتة أساسا . وفى مقالته التى كتبها مع ( فيليب الباش Philip Altbach ) عن : ( التعليم العالى وسياسة الطلبة فى الولايات المتحدة ) والتى نشرت فى المؤلف الذى حرره عن سياسة الطلبة Student Pilitics عام ١٩٦٧ ، نجده كان مهتما الى حد كبير فى هذه الفترة بتأسيس تصنيف وصفى للعناصر العديدة فى حركة الطلبة - كالخلفيات الأسرية للراديكاليين وموقع الكلية ، وخصائص مختلف الجامعات ، ومناقشة نشأة الحركة الراديكالية بالنظر الى الملامح الداخلية للجامعة دون الاشارة الى مصادر الاتجاه الراديكالى الكائنة فى ظروف المجتمع الأمريكى ككل . فضلا عن ذلك ، فقد كان مقتنعا تماما بأن المجتمع الأمريكى لا يمكن تغييره وهو لا يحتاج الى تغيير .

وبشكل أساسى ، تواجه الحركات الراديكالية من أى نوع فى الولايات المتحدة ، بنسقتها الاجتماعى المستقر نسبيا ، وتقاليد العريقة فى الاستقرار السياسى ، صعوبة فى تأسيس نفسها . . . ويمكن القول بأن اليسار الطلابى الجديد الذى ظهر فى منتصف حقبة الستينات قد يتضمن بعض التغيرات فى المجتمع الأمريكى . ومن ناحية أخرى ، فانه من المحتمل ، الى حد كبير ، أن تكون إحدى المحاولات الفاشلة فى الولايات المتحدة ، أن تخلق حركة راديكالية فى بيئة غير ملائمة أساسا .

ولقد اهتز هذا الاعتقاد مؤقتا فى إحدى المقالات الأخيرة عن حركة الطلبة ، حيث أجبر لبست فى مؤلفه ( الطلاب فى ثورة Student in Revolt عام ١٩٦٩ ) الذى ظهر فى أعقاب النمو السريع للفرجة

الراديكالية في حرم معظم الجامعات ، على التخلي عن محاولته تحليلها بالنظر الى المؤثرات الداخلية للجامعة فقط ، حيث يقول « انه اقتبس بحثا ٠٠٠ يلقى شككا قويا على الافتراضات التي تحاول ربط العنف الأمريكي American Activism بخصائص النماذج المتباينة للجامعات أو سياسات الادارة ، أعنى على الفروض الأساسية التي قدمها منذ عامين » وهو الآن ينسب النزعة الراديكالية للطلبة صراحة الى المجتمع الأوسع :

« ٠٠٠ ان ينبغي البحث عن مصادر العنف السياسى بين الطلبة فى الاجراءات السياسية ، وفى العوامل المرتبطة بالنماذج المختلفة للاجراءات السياسية ٠٠٠ وعلينا أن نتوقع زيادة حادة فى عنف الطلبة فى مجتمع تكون قيمة الاجتماعية والسياسية ، لأسباب عديدة ، موضع شك ، وفى بعض الفترات وخاصة حينما تختبر فيها الأحداث حيوية النظام والافلاس السياسى ، فان مشروعية النظم والترتيبات الاقتصادية والاجتماعية تصبح موضع شك » ( ص ص ٠ ٤٩٧ - ٤٩٨ ) .

ومع أن هذا يمثل أعلى مستوى لاتجاه لبست نحو نقد النظام القائم ، فاننا نجده فى أحدث كتبه ( بلاشتراك مع إيرل راب Earl Raab بعنوان سياسة الجنون The Politics of unreason « يتحول نحو الاهتمام الكامل بالديموقراطية المستقرة فى اطار دراسة الحركات اليمينية المتطرفة فى أمريكا » ولقد بدأت هذه المرحلة بتحديد الديموقراطية كنزعة تعددية Pluralism ، وتحديد التطرف extremism « ٠٠٠ على أنه الدافع المضاد لتعددية الجماعات والمصالح ، ومن وجهة النظر هذه تعتبر النزعة اليسارية المتطرفة والنزعة اليمينية المتطرفة الى حد كبير نفس الشيء طالما أن كليهما لديه توجيه مضاد للتعددية » . واعتقد أنه من المشكوك فيه الى حد كبير مدى اعتبار النزعة المتطرفة ، بدون أى توصيف أكثر تحديدا ، مصطلحا مقيدا فى التحليل السياسى ، غير أن هذا ليس هو الجانب الذى يهمنى الآن ، فما يهمنى وطبيعة مناقشة لبست لعلاقة التطرف بالديموقراطية . ان نجده ككل المفكرين المحافظين قلقا بشأن التأكيد على البناء الرسمى للمضوابط والتوازنات داخل النسق



الديموقراطية ( بدون البحث الدقيق فى الاسلوب الذى تعمل به فى الحقيقة ) ، هذا الى جانب منع أو تميميع الفكرة الأكثر راديكالية عن الديموقراطية الحركة سياسية للجماعات والطبقات المحكومة ضد حكامها، والتي تحاول بقدر الامكان تأسيس حكومة بواسطة الشعب . ومن وجهة النظر الأخيرة فليس هناك شئ غير ديموقراطى فى الحركات الشعبية التى تعمل على التخلص من جماعات المصلحة التى تضر مناشطها غالبية السكان ، حتى ولو تضمن ذلك التقليل النسبى (لتعددية جماعات المصلحة) التى أعجب بها لبست الى حد كبير . وبهذا المعنى اعتبرت النزعة الشعبية الأمريكية American Populism حركة ديموقراطية شاملة تطورت عن حركات راديكالية زراعية سابقة موجهة ضد القوة المتزايدة للبنوك ، والطرق الحديدية ، والمؤسسات الكبيرة . حيث نقلت حركة جرانجر Granger Movement إحدى هذه الحركات النزعة الشعبية الى الاهتمام بالتعاونيات وأسهمت أخيراً فيما أسماه لبست ذات مرة بالاشتراكية الزراعية (٦) . فقد تبنت الحركة الشعبية ، وبخاصة فى الجنوب ، قضية الزوج والعمال الصناعيين ، وأسست العلاقات مع جماعات العمل (٧) . وبصورة عامة يبدو أن الحركة الاشتراكية فى بداية القرن العشرين قد حققت أكبر نجاح لها فى تلك المناطق التى كانت فيما سبق معقلاً للنزعة الشعبية الأمريكية . وبرغم تبني لبست وراب التفسير

(٦) Agrarian Sociolism : The Cooperative Commonwealth Federation in Saskatchewan (Berkely, 1950; revised edn, 1968)

حدد روبرت لند Robert Lynd فى تقييمه للطبقة الأصلية مسارا خصباً للبحث يمكن أن يتضح من هذه الدراسة (والذى كان عليه أن ينتظر اسهام المفكرين الآخرين فى نهاية حقبة الستينات) حين كتب : ليست هناك ظاهرة فى حاجة ملحة للدراسة اليوم أكثر من الظروف التى قد تظهر فى ظلها حركات اجتماعية جديدة . . . فاستعادة الديموقراطية ، اذا كان ذلك فى الحقيقة ممكناً ، يمكن أن يحدث من خلال تفكير البشر مع بعضهم فقط فيما يريدونه وينظموا انفسهم للتحرك الجماعى .

(٧) وصفت هذه الجوانب للنزعة الشعبية بدرجة جيدة ، ووضحت من خلال وثائق الحركة فى مؤلف نورمان بولاك : Norman Pollack, The Populist mind (New York, 1967).

وانظر أيضاً المناقشة الواردة فى مؤلف ميشيل روجن Micheal P. Rogin, The Intellectuals and McCarthy : The Radical Specter (Cambridge, Mass, 1967) وبخاصة الفصل السادس

المحافظ للنزعة الشعبية ، حيث منحت العناصر المعادية للصناعة والليبرالية ، فى بعض أقسام الحركة ، أهمية غير ضرورية ، ومن ثم فقد دفعوا الى تضمين النزعة الشعبية بين حركاتهم المتطرفة : وعلى هذا النحو تصبح المذهبية الشعبية شكلا مغريا Seductive للنزعة الأخلاق السياسية ، المعادية للسياسة التعددية .

ويمكن التنبؤ بنتائج دراسة أجريت وفق هذا الاطار . فطالما أنه قد تمت المساواة بين حركات الجناح اليسارى ، والجناح اليميني ، كأعداء للديموقراطية ، فقد اختفى التمييز بين اليسار واليمين . وفى هذا الصدد لم يصنع سؤال هام يتعلق بكيفية تحول بعض الحركات الشعبية من معاداة القلة الحاكمة الى أن أصبحت مؤيدة للنظام القائم ، وأستعيد النسق السياسى الأمريكى كنموذج للنظام الديموقراطى ، وأعتبر النفور المتزايد من الحزبين القائمين نزعة متطرفة خطره وغير ديموقراطية ، تهدد القيم السامية للتعددية والاستقرار . بل ان فكرة التعددية ذاتها قد أدركت بطريقة غريبة تتضمن أنه ينبغى المحافظة بعناية على أى من جماعات المصلحة التى تصادف وجودها فى المجتمع الأمريكى - ابتداء من التلفزيون التجارى وحتى المافيا Mafia - كعنصر فى النظام الديموقراطى .

اذن ، ماذا حدث بالنسبة للتحدى الذى ظهر فى الأيام الأولى من عام ١٩٦٨ بسبب الانفجار العنيف للقوى الجديدة ؟ ما الذى أصبحنا نحتاجه بالحاح لإعادة تقويم المناهج والمفاهيم فى علم الاجتماع السياسى ؟ تؤكد محاولة الاجابة على ذلك أن لبست قد تصرف بنفس أسلوب النسق الاجتماعى المثالى الذى تخيله الموظفون ، حيث استعاد توازنه بتأسيس تكامل بين تفسير الحركات الراديكالية الجديدة مع اطاره الفكرى القائم ، مع اجراء بعض التعديلات الطفيفة ، وبهذا الأسلوب تجنب لبست أى تغيير أساسى فى وجهة نظره . وبالتوازن الذى أعاد تأسيسه أصبح بإمكانه مزاولة النضال كمدافع غيور عن الحالة الراهنة .

وتتضح أهمية الأفكار الوظيفية بالنسبة للتفسير المحافظ للمجتمع من دراسة أخرى ظهرت فى ذات الوقت ، عبر فيها لبست بشكل مؤقت عن استياء

علماء الاجتماع السياسى من الامكانات التفسيرية لعلمهم • فقد استند مؤلف صمويل ب • هنتنجتون Samuel P. Huntington النظام السياسى فى المجتمعات المتغيرة (Political order in Changing Societies) الى مفهوم الاستقرار السياسى Political stability ووسع استخدامة لكى يؤسس تمييزا حادا بين المجتمعات الصناعية والمجتمعات النامية • وحسب قول هنتنجتون :

لا تتعلق أكثر أنواع التمييز السياسى أهمية بين الأقطار بشكل حكوماتها ولكن بدرجة حكوماتها ••••• ان تنتمى كل من الدول الشيوعية التسلطية والدول الليبرالية الغربية بصفة عامة لفئة الانساق الاجتماعية الفعالة وليست الضعيفة ••••• فحكوماتها تختلف بدرجة واضحة عن الحكومات الموجودة فى كثير ان لم يكن فى معظم الأقطار المحدثه فى كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية •

لكن ما هو السبب فى كون التمييز أكثر أهمية ؟ بالتاكيد ليس ذلك بالنسبة لغالبية البشر الذين يعملون فى عصرنا الحديث على الأقل الى الدخول فى صراع من أجل الاستقلال عن الحكم الاستعمارى ، أو الذين يدخلون فى صراع ضد الدكتاتوريه من أجل الديموقراطية ، أو ضد الرأسمالية من أجل الاشتراكية ، حتى لو كانت الفوضى ثمن ذلك ، أكثر من نضالهم من أجل النظام السياسى بذاته • وبايجاز فهم يريدون أشياء أخرى أهم من الحكومة الفعالة أو علوة عنها • فهل هذا حينئذ هو التمييز الأكثر أهمية بالنسبة لعلماء الاجتماع ، لأنه يعينهم على فهم أفضل ، من أجل تفسير العمليات السياسية بصورة أكثر اقناعا ويبدو أن ذلك غير محتمل أساسا ، حينما لا يتطابق هذا التمييز مع التمييزات التى يؤسسها البشر فى حياتهم الواقعية • وعلى أى حال ، فانه ينبغى توضيح ذلك • فبرغم أن مؤلف هنتنجتون يوفر معلومات أكثر أهمية ومرتبة بصورة منظمة ( والتى أمكن توفيرها بمساعدة أى من الأطر التصورية ، أيا كانت طبيعته ) فانه ينتهى الى نتيجة أقل من الحقيقة الى حد كبير ، تعنى « ••••• أنه يتحكم فى المستقبل الذى ينظم سياسته » • ويتعلق السؤال الحقيقى الذى يحتاج الى اجابة بهذه العبارة • ما الذى يستاعد جماعه من البشر بدون أخرى - ما هى الظروف الاقتصادية ، ما هى العلاقات

بين الطبقات ، ما هى المؤثرات الخارجية - على تنظيم سياسة المجتمع ؟  
وتحديد طبيعة النظام الذى ترتضيه ؟

وفى الحقيقة يعتبر تأكيد هنتنجتون غير منهجى وغير امبيريقى ؛ وانما هو حكم قيمى . هدفه أن يدفعنا الى رؤية العالم بطريقة معينة ، أن نسبغ قيمة عليا للغاية على الاستقرار السياسى ، وأن ندرك المشكلات السياسية للبلاد النامية ليس بالنظر الى امكانية الاختبار بين النظم regimens البديلة ولكن بالنظر الى أسلوب تأسيس النظام order . وأخيرا يتحدد الحل الذى قد يفضل هنتنجتون ، حينما يشير الى امكانية « . . . وجود بعض التطور تجاه نموذج النسق الأمريكى » ، فى مجتمعات أوروبا الغربية أولا ، طالما أنها خلصت نفسها من الصراع الطبقي ، وبالتالي فى الأقطار النامية ( التى أصبحت أكثر تحديثا ) . اذ يرى هنتنجتون مثل لبست النسق السياسى الأمريكى كنموذج لتحقيق الديمقراطية المستقرة .

وبرغم استناد هذا الاطار للتحليل على التقويم الا أنه بغير شك له جانب امبيريقى . اذ يعتمد التقابل الحاد الذى حاول هنتنجتون تأسيسه بين النظام السياسى فى أحد نماذج المجتمعات وبين الفوضى السياسية فى آخر على الحكم المشتق من أفكار بارسونز ولبست ، والذى يعنى أن المجتمعات الصناعية تمتلك أنساقا سياسية مستقرة . ومن ثم ، فبعد ملاحظة أن السياسة فى هذه الأقطار « . . . تتضمن الاتفاق ، والمصالح المشتركة ، والمشروعية ، والتنظيم والفاعلية والاستقرار » نجده يصف حالة المجتمعات النامية بالطريقة التالية :

« مع بعض الاستثناءات البارزة ، تميز التطور السياسى لهذه المجتمعات فيما بعد الحرب العالمية الثانية بازدياد الصراع الطبقي والاثنى ، بالعنف الجماهيرى والشعبى المتكرر بالانقلابات العسكرية الدائمة ، بسيطرة قادة غير مستقرى الشخصية ، غالبا ما ينتهجون سياسيات اقتصادية واجتماعية مدمرة ، بالفساد الفادح والمنتشر بين وزراء الدولة والموظفين المدنيين ، بالانتهاك الاستبدادى لحقوق وحرىات المواطنين ، بانخفاض معايير الانجاز والكفاءة البيروقراطية ، بالاغتراب الشائع للجماعات

السياسية الحضرية ، بافتقاد سلطة البرلمانات والهيئات التشريعية ،  
بتشتت وفي بعض الأحيان الانهيار الكامل للأحزاب السياسية ذات  
القواعد العريضة ، .

ومع ذلك ، فقد أمكن خلال السنوات القليلة الأخيرة تسجيل عدد  
من الظواهر التي شقت طريقها الى الظهور في المجتمعات الصناعية  
المستقرة . ( الغربية والسوفيتية ) . وبدأ من المشكوك فيه ما اذا كان  
يمكن لمصطلح ( الاستقرار السياسي ) أن يظل ملائماً بدقة لمعظم هذه  
المجتمعات . والتي على العكس قد تكون على حافة تحولات سياسية  
هائلة . ومن ثم فقد يكون أكثر واقعية أن ننظر الى السياسة العالمية  
من وجهة نظر التغيرات الراديكالية التي تهيأ أو تكرر في كل من  
المجتمعات الصناعية والنامية ، على أن من الضروري أي تأخذ في  
الاعتبار في ذات الوقت الأساليب التي تتفاعل بها التغيرات التي  
تقع في قسمي العالم ، كل من الآخر .

ومع ذلك ، فالقول بهذا يثير قضية أخرى . ان تأثير التفكير  
الاجتماعي بقوة بواسطة اعادة احياء النزعة الراديكالية وبخاصة في  
الجامعات مثلما تأثر في حقبة الخمسينات بواسطة المزاج المحافظ الذي  
كان سائدا حينئذ . وتعتبر فكرة علم الاجتماع النقدي الذي نما عن  
روافد عديدة للنقد الاجتماعي في العقد الماضي وبخاصة عن أعمال  
س . رايت ميلز C. Wright Mills عن هذا التوجيه الراديكالي .  
غير أنه حتى الآن لم يضمن في اطار نظرية اجتماعية جديدة ، فمازال  
البديل الرئيسي لعلم الاجتماع المحافظ لحقبة الخمسينات كما يمثلته بدقة  
بارسونز ولبست ، يتمثل في أي من أشكال الماركسية التي تقف على  
طرف النقيض مع الاتجاه الوظيفي ، والتي ينصب اهتمامها الأساسي  
على صراع القيم والمصالح في المجتمع ، أو بظهور ونمو الحركات  
الاجتماعية ، والقوى الاجتماعية التي تؤسس تغيرات تاريخية بعيدة  
المدى ، والتي تعتبر راديكالية في رؤيتها لمستقبل مجتمع المساواة  
Egalitarian . بيد أن الماركسية وقعت في أزمة أيضا بسبب  
ظهور الانفصال بين الأفكار النظرية والمثل السياسية للماركسية

الكلاسيكية وبين الحقائق الاجتماعية للقرن العشرين . فعلى عكس ما تخيل ماركس وقعت الثورة فى مجتمعات الفلاحين . وفقدت الطبقة العاملة فى المجتمعات الرأسمالية قدرا من ريادتها كقوة للتغير ، فلم تعد ثورية فى أى مكان . وطرح تضائل أهميتها فى عملية الانتاج وموقفها الاجتماعى المتغير تساؤلا يتعلق بمدى بقائها قادرة على انجاز الدور الذى عينه ماركس لها . وفى نهاية الأمر تحولت الاشتراكية - مجتمع البشر المحررين المتعاونين والسعداء ، الذى تخيله ماركس - لكى تصبح فى كثير من الأقطار كابوسا بيروقراطيا ثقيلا .

ولم تؤد محاولات المفكرين الماركسيين لمواجهة هذه الصعوبات الى اعادة صياغة الماركسية كنظرية اجتماعية قادرة على تفسير وقائع القرن العشرين . حيث لم يكن ذلك فى الحقيقة ممكنا . وأوحت كثرة المناقشات التصورية والمنهجية ، وعدم اليقين المتزايد فيما يتعلق بالحدود الدقيقة للفكر الماركسى فى علاقته بالأفكار السوسيولوجية والفلسفية الأخرى ( على سبيل المثال أفكار الوجودية ، الاتجاه الفينومينولوجى ، والبنائية ) بانهيار اتجاه عقلى متميز . وفى أثناء هذه العملية ، تم استيعاب أفكار ماركسية عديدة ، ربما بطريقة غير منظمة ، فى اطار علم الاجتماع النقدى الجديد . ويعتبر التصور التاريخى الذى يتطلب وجوب دراسة وقائع معينة فى اطار سياقها الأوسع ، كحوادث فى نطاق عمليات بعيدة المدى للتغير الاقتصادى والاجتماعى من أكثر الأفكار أهمية فى المرحلة الحالية للعلوم الاجتماعية . فاذا لم يؤسس علماء الاجتماع النقدى دراساتهم بهذا الأسلوب - ولنقل مثلا اذا هم تناولوا ثورات upheavals حقبة الستينات كأحداث فريدة ، أو ظواهر ثورة لازمائية يسعدون بها - فانهم سوف يتبنون أساسا وجهة نظر الذين ينتقدونهم ، بنفس أسلوب ادراك المطلق غير التاريخى . سوف تختلف استجابتهم الأخلاقية ، غير أنهم لن يصلوا الى فهم أفضل لمسار الأحداث ، وسوف لا يكون لديهم شئ ذو قيمة يبلغونه هؤلاء الماضون فى تضاللات واقعية لخلق مجتمع جديد .

## الفصل البشاني

### خارج هذا العالم

#### النظرية السوسيولوجية لتالكوت بارسونز (١)

في سنة ١٩٢٧ خلال فترة الكساد والبرنامج الجديد للانعاش الاقتصادي ، وانبعثت الحركات الاجتماعية للييسار والراдикаلية العقلية ، والحرب الأهلية الإسبانية واقترب الصراع مع الدول الفاشية ، نشر تالكوت بارسونز Talcott Parsons دراسة في النظرية الاجتماعية بعنوان ( بناء الفعل الاجتماعي The Structure of Social Action ) الذي تجنب بوضوح أى اهتمام بالأزمة السياسية والاقتصادية المعاصرة من أجل تقديم أفكار بعض المفكرين الأوربيين الأول (٢) ، لكي يستخلص منهم اطارا مجردا وعاما للغاية للتفكير السوسيولوجي . وكما يشير بارسونز في مقدمة الطبعة الشعبية للكتاب ، كان الموضوع الرئيسى للكتاب يتمثل في إبراز أعمال الفرد مارشال Alfred Marshall وباريتو Pareto ، ودوركيم Durkheim وماكس فيبر Max Weber في مواجهة الخلفية الفكرية المتمثلة في طرازين سابقين للتفكير الاجتماعي - المثالية الألمانية والوضعية النفعية - باعتبارهما « حركة أساسية في بناء التفكير النظرى » ، « ومرحلة جديدة تماما في تطور الفكر الأوربي المهتم بقضايا الانسان والمجتمع » .

ويفترض أن تتكون ( الثورة الأساسية ) كما يسميها بارسونز في موضع آخر من حقيقة أنه برغم التنوع الظاهر في اهتمامات ومناهج

---

(١) Reprinted with minor revisions, from the New York Review of Books XII (8) (6 November 1969).

(٢) In his preface to the second edition of the structure of Social Action (New York, 1949).

ومفاهيم المفكرين الأربعة الذين حلل أعمالهم ، فانهم جميعا ساهموا بعناصر ( فى نظرية الفعل الاجتماعى ) التى تعتبر تصورا جديدا للإنسان والمجتمع ، والتى شكلت محور الفكر السوسيولوجى الحديث . ( سوف أتعرض بإيجاز لفكرة الفعل الاجتماعى هذه ) .

ومبدئيا ظهر كتاب تالكوت بارسونز كتفسير لمرحلة فى التاريخ العقلى الأوروبى . ومن ثم فهو ناقص بشكل محزن ، لأنه يتجاهل ربما بشكل كامل أعمال اثنين من المفكرين - ماركس Marx وفرويد Freud المسئولين فوق كل شئ عن الثورة فى تصورات البشر لحياتهم الفردية والاجتماعية . ومن وجهة النظر هذه قدم كارل لوث Karl Löwith (٣) فى دراسته عن حركة الفكر من هيجل Hegel الى نيتشه Nietzsche تأريخا واضحا الى حد كبير عن هذه الفترة ، وأيضا ستيوات هوغ H. Stuart Hughes (٤) فى دراسته عن الحوار حول الماركسية ، والثورة ضد الوضعية ، ثم محاولة ماكس فيبر التوفيق بين الاتجاهات المثالية والوضعية والعبور بينها فى إطار العلم الاجتماعى .

وحتى لو نظرنا الى كتاب بارسونز باعتباره يتناول النطاق الضيق لتشكل علم الاجتماع الأكاديمى ، فانه برغم ذلك يلغى كثيرا من الجوانب الهامة للغاية بالنسبة لهذا التطور أو يحرفها ، كما أوضحت ذلك بعض التأريخات الحديثة للتفكير السوسيولوجى (٥) . إذ لا نجد مكانا فى دراسة بارسونز لتأثير المفكرين المحافظين كدى بونال De Bonald ودى ميستر De Meistre ، أو إسهامات سان سيمون Saint - Simon ودى توكفيل De Tocqueville . أما هربرت سبنسر Herbert Spencer

---

(٣) Karl Löwith, From Hegel to Nietzsche : The Revolution in 19th Century thought (New York, 1964).

(٤) H. Stuart Hughes, Consciousness and Society : the Reorientation of European Social thought, 1890 - 1930 (New York, 1958).

(٥) See, in Particular, Raymond Aron, Main Currents in Sociological thought (New York, 1965 and 1967) Vol. I and II; Robert Nisbet, The Sociological tradition (New York, 1966).



فقد حذف كلية برغم أن بارسونز فى أكثر أعماله حداثة استعداد معظم نظرية سبنسر عن التطور الاجتماعى (٦) . وفى مقدمة الطبعة ذات الغلاف الورقى لكتابه ( بناء الفعل الاجتماعى ) سلم بارسونز ببعض من هذه الاستبعادات ، نجد أنه حتى الآن لم يصل الى المرحلة التى يسلم فيها بأن كل تفسيره لتشكيل علم الاجتماع الحديث يحتاج الى تعديل جذرى .

ومما لا شك فيه ، فقد قصد بارسونز على أية حال أن يسهم بفصل فى تاريخ الأفكار . حيث كتب فى تصديره للطبعة الثانية من ( بناء الفعل الاجتماعى ) ( أنه قصد به أساسا أن يكون اسهاما فى العلم الاجتماعى النظرى وليس التاريخ ، أعنى تاريخ التفكير الاجتماعى . ولقد كان هدف بارسونز أن يؤسس ويوضح مجموعة المفاهيم المتميزة التى يستند إليها ، من وجهة نظر علم الاجتماع ، العلم الجديد للمجتمع . ويمكن تتبع تقدم هذا التناول على مدى الثلاثين سنة الماضية فى سلسلة من المؤلفات الهامة التى تتضمن ( النسق الاجتماعى The Social System (١٩٥١) ، ( نحو نظرية عامة فى الفعل Toward a General theory of Action بالاشتراك مع إدوارد شيلز Edward Shils وآخرين (١٩٥١) ( والاقتصاد والمجتمع Economy and Society بالاشتراك مع نيل سملسر Neil J. Smelser (١٩٥٦) وفى مجلدات عديدة من المقالات أكثرها حداثة مؤلفه ( النظرية السوسيولوجية والمجتمع الحديث Sociological theory and Modern Society (١٩٦٧) ، والسياسة والبناء الاجتماعى Politics and Social Structure (١٩٦٩) (٧) . وفى المؤلفين اللذين ظهروا عام ١٩٥١ حدد بارسونز لأول مرة وبطريقة مستقلة تعاما ( نظريته فى الفعل ) . وفى مؤلفه عن النسق الاقتصادى عام ١٩٥٦ قدم بعض التعديلات الهامة لها . وحديثا أوجز الأفكار الأساسية لهذه النظرية بالطريقة التالية :

---

(٦) Parsons, Societies : Evolutionary and Compative Perspectives (New York, 1966), Chapter 2.

(٧) تتداخل مضامين هذين المجلدين ، بل تظهر بعض من أكثر هذه المقالات أهمية .  
والتي سناقشها فيما بعد ، فى كلا المجلدين .

« يتكون الفعل من العمليات والبناءات التي يشكل بها البشر أهدافهم ذات المعنى ، أو يحققونها في المواقف الواقعية » وتتضمن كلمة ( ذات المعنى Meaningful ) المستوى الرمزي أو الثقافي للتمثيل والاسناد . ان تتضمن الأهداف بالاضافة الى تحقيقها تنظيم نسق الفعل - الفردي أو الجمعي - وتعديل علاقته بموقفه وبيئته في اتجاه محدد ... ويعتبر تصنيف الانساق الفرعية العامة للفعل البشري - الكائن العضوي The Organism الشخصية Personality ، النسق الاجتماعي Social system ، ونسق الثقافة Cultural system نموذجاً توجيهياً Paradigm يمكن الاستعانة به في مجال الفعل ...

ويحلل النموذج التوجيهي أي نسق للفعل بالنظر الى المقولات الأربع التالية : ١ - المقولات التي تهتم بدعم أنماط السيطرة والضبط للنسق ٢ - التكامل الداخلي للنسق ٣ - اتجاه نسق الفعل لتحقيق الأهداف بالنظر الى بيئته ٤ - كيفية الأكثر عمومية مع الظروف الشاملة للبيئة - كمثال البيئة الفيزيائية ، وبيئة اللافعل « : Societies : Evolutionary and Comparative Perspective, PP. 5, 7.

وبقدر ما أعرف ، لم يقدم بارسونز تحليلاً عميقاً لمفهوم ( الفعل ) ؛ ولم يناقش متضمنات هذا المفهوم بالنسبة لطبيعة التفسيرات التي قد تكون ممكنة ، والتي ينبغي البحث عنها في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى . وتوحى اشاراته ، في الفقرة التي اقتبسناها عن ( الأهداف ذات المعنى ) أو ( تحقيقها ) أو ( الغرض ) أو ( إطار الغاية - والوسائل ) وأهميتها بالنسبة لمفهوم الفعل ، أنه يصنف نفسه مع هؤلاء المفكرين - الذين يبدأون بالماركسيين الهيجليين ( ماركيز Marcuse ) والوجوديين الماركسيين ( سارتر Sartre ) ومؤرخي الفلسفة ( كولنجوود Collingwood ) وبعض أتباع فتجنشتين مثل ( فنش Winch ) الذين يرفضون فكرة علم للمجتمع ويعتبرون الدراسات الاجتماعية دراسات فلسفية أو تاريخية ...

... غير أن ذلك لم يكن المسار الذى اتبعه بارسونز ، إذ تبدو برهنته المتضمنة فى مؤلفه بناء الفعل الاجتماعى ( والمشتقة عن ماكس فيبر ) كما لو أن نظرية الفعل تحتل منطقة وسط بين تصور العلم الطبيعى أو الوضعى لعلم الاجتماع ، وبين وجهة النظر المثالية التى تؤكد على دور (الحدس intuition) فى فهم المجتمع ، ولقد استمر بارسونز فى البرهنة من هذا الموقع فى مقالة أخيرة له عن ماركس فى مؤلفه ( النظرية السوسيولوجية والمجتمع الحديث ) ومع ذلك لم يستكشف طبيعة منطقة الوسط هذه ، وإن على من يبحث عن التثقيف المنهجى أن يتجه لكان آخر بحثا عن تحليل لمفهوم الفعل ، على سبيل المثال فى دراسة أخيره فيها لوش A. R. Louch بعنوان (التفسير والفعل الإنسانى Explanation and human action) ، حيث يطرح تفسيراً يتعلق أساسا بالفعل الإنسانى فى سياق محددة لمواجهة محاولات تصنيف السلوك الإنسانى بالنظر إلى قوانين عامة ، هذا بالإضافة إلى فحص نقدي لبعض تعميمات بارسونز .

فتبنى بارسونز ، حينئذ ، لفكرة ( الفعل ) يعنى أنه قد كرس نفسه أساسا لتأسيس تصنيف محكم عن نماذج وبناءات الفعل الاجتماعى بلغة ذات طابع ابداعى أصيل . إذ طبق بارسونز النموذج التوجيهى الموضح فى الفقرة التى اقتبسناها سابقا على النسق الاجتماعى من أجل تحديد الأنساق الفرعية الأربعة للمجتمع . فالنسق الفرعى الأول هو النسق الذى يتشكل من النظم المسئولة عن الحفاظ على النمط - Pattern Maintenance ، أو بعبارة أخرى المسئولة عن دعم القيم الثقافية العامة للمجتمع ، وهى النظم الدينية بشكل رئيسى . أما الثانى فيتكون من النظم التى تهتم أساسا بتكامل المعايير والقواعد المتباينة والحفاظ عليها ، وهى بالأساس النظم الشرعية - المحاكم المهن القانونية ، والبوليس . أما الثالث فهو النسق السياسى الذى تقع عليه مسئولية تحقيق الهدف الجمعى ( المصلحة أو مصير الشعب ، ) ، ويعتبر الاقتصاد هو النسق الفرعى الرابع الذى يؤدى وظيفة التكيف مع البيئة الطبيعية ( أعنى الإنتاج ) .

وبالتالى يمكن تحليل كل من هذه الانساق الفرعية بمساعدة النموذج التوجيهى . فمثلا يحتوى الاقتصاد كنسق فرعى على أربعة انساق فرعية تهتم بالحفاظ على النمط أو التكامل ، وتحقيق الهدف ، والتكيف داخل الاطار الاقتصادى . وفى الحقيقة درس بارسونز النظام الاقتصادى بهذا الأسلوب فى مؤلفه الاقتصاد والمجتمع ( الفصل الرابع ) ، وتمثل مقالات بارسونز عن التأثير والقوة السياسية، محاولات أولية لانجاز تحليل مماثل للنسق السياسى . وليس واضحا بالنسبة لى كيف يمكن انجاز عملية التقسيم هذه أو ما هى النتائج .

وتعتبر سنوات ما بعد ١٩٥٢ ، وهى التى شهدت احكام هذه الأطر التصنيفية ، أخصب فترة فى حياة بارسونز حيث بدأ يتسع الاحساس بتأثيره فى كل من علم الاجتماع الأوروبى والأمريكى ، وبالطبع كانت فترة محافظة وغير خلاقة من الناحية السياسية ، حيث سيطرت على الولايات المتحدة بصفة خاصة العلاقات والاتجاهات التى ارتبطت بالحرب الباردة ، والأيدىولوجيات الساذجة المتعلقة بالنمو الاقتصادى والوفرة ، والتى وجدت تعبيرها الأكثر كفاءة الى حد ما فى كتابات مثل مؤلف روستو W. W. Rostow ( مراحل النمو الاقتصادى The Stages of economic Growth ومؤلف جالبريث J. K. Galbraith مجتمع الوفرة . The Affluent Society

ويتسق علم اجتماع بارسونز الى حد كبير مع هذه الحالة العقلية العامة . فهو لم يطرح قضايا أساسية حول بناء المجتمع الأمريكى ، وان قدم مجموعة من المقولات التى يمكن فى اطارها ترتيب بعض عناصر هذا البناء بدقة ووضوح . اذ يميز بارسونز مثلاً ، فى مؤلفه النسق الاجتماعى نموذجاً لبناء اجتماعى يسميه نمط الانجاز - الشمولى - Universalistic - achievement Pattern . وهو يوضح وصفه لهذا النموذج بمطابقة الجوانب العديدة للمجتمع الأمريكى - البناء المهنى ، الأسرة ، التنوع الدينى ، والفردية الاقتصادية - مع المقولات التى طورها . وعلى هذا النحو يتضمن الاطار التصورى لبارسونز نظره الى

المجتمع كبناء مستقر ودائم ، فى حين يعطى انتباها أقل للتوتر والصراع والتغير الذى قد يظهر فى إطاره .

ومع عودة ظهور القلق والتغير المتواصل للحياة السياسية والاجتماعية فى كل مكان فى حقبة الستينات ، تلاشى الاهتمام بنظرية بارسونز ، على الرغم من الجهد الذى بذله بارسونز فى كتاباته الأخيرة لكى يربطها بقوة أكثر بأحداث واهتمامات الوقت الحاضر . اذ يبدو أن علماء الاجتماع الأمريكيين الشباب قد تحولوا الى مصادر أكثر راديكالية للاستنتاج أفكارهم ، بينما اتضحت تماما الأشكال الجديدة للماركسية فى أوروبا ، والاتجاه البنائى لشتراوس Léve - Strauss والأفكار المستنبطة حديثا من كتابات علماء الاجتماع الكلاسيكيين ( من ماكس فيبر ، أساسا ) . بالإضافة الى الانتقادات الفلسفية العديدة للعلوم الاجتماعية ، والتي قدمت الآن الاطار العقلى التى تطرح فى نطاقه وتناقش الموضوعات الأساسية للنظرية السوسيولوجية .

وحتى فى الوقت الذى كانت تناقش فيه أفكار بارسونز بدرجة أكثر اتساعا بين علماء الاجتماع ، فإن تأثيرها على الفكر الاجتماعى الشامل أو على المناقشات المتعلقة بالسياسة العامة ، يبدو أنه كان ضئيلا بشكل مثير . حقيقة أن بعض علماء الاجتماع الأمريكين الذين تميزوا بالنشاط فى المطالبة بنهاية الأيديولوجيا ، والذين أيدوا الكونجرس فى المطالبة بالحرية الثقافية ، قد بدأوا فى الرجوع الى علم اجتماع بارسونز ، وفى إحدى الحالات ( مثل ادوارد شيلز ) أصبحوا مرتبطين مباشرة بإسهامات بارسونز . وبرغم أن فكرة ( نهاية العصر الأيديولوجى ) قد بدأت أصلا فى أوروبا بهجوم ريمون أرون على الستالينية Stalinism فى مؤلفه أفينون المثقفين The Opium of the intellectuals وكتابات البيركامى Camus . غير أنه حينما تناول الكتاب الأمريكيون الموضوع وبخاصة دانييل بل Daniel Bell وسيمور لىبتس S. M. Lipset فمن الواضح أن مصدرهم لم يكن نظرية بارسونز الاجتماعية ، بل على الأصح تحرر هؤلاء الكتاب من وهم معتقداتهم الماركسية أو الاشتراكية الأولى ، وهو ما يعكس ، ربما بشكل مبالغ فيه ،

انحرافا عاما للتفكير الراديكالى . ولم تدخل افكار بارسونز ببساطة مثلما دخلت افكار ووركيم وفيلبر أوفيلن Veblen وديوى Dewey فى الولايات المتحدة فى مجال وضع السياسة أو المناقشة السياسية العامة . بل على العكس اتجهت لكى تعكس بطريقة سلبية ، وفى نطاق محدود للعلوم الاجتماعية ، مزاجا كان يسود فعلا المجتمع بكامله .

ويمكن تفسير هذه العزلة العقلية فى أحد جوانبها بسبب الصعوبات التى تنشأ عن أسلوب بارسونز التنظيرى . فالحقيقة أن ما قيل كذبا عن كوندرسييه Condorcet انما يصدق عليه تماما ، من حيث أنه مدخل فى التعقيد فى أسلوب كتابته . وربما كان ذلك سببا عميقا فى أن أعمال بارسونز فشلت بصفة عامة فى تأسيس أى إثارة عقلية أو احساس بالاكشاف ، وبالتأكيد ارتبط هذا الفشل بحقيقة أن معظم ما يقوله عن الحياة الاجتماعية ، حينما يعبر عنه بلغة عادية ، يثبت أنها ليست سوى ملاحظات مبتذلة . وقد تناول س . رايت ميلز هذه المسألة علانية وبنوع من عدم الاحترام فى مؤلفه الخيال السوسيولوجى Sociological imagination بمساعدة بعض الترجمات لقضايا مستمدة من النظرية الكلية لبارسونز Parson's grand theory . وقد يصبح مملا أن نعيد الآن كل الفقرات التى ترجمها ميلز ولكنى سوف أقتبس فقرة واحدة بغرض التوضيح . اذ يكتب بارسونز فى مؤلفه النسق الاجتماعى ( ص ٤١٠ ) :

« يعنى التمسك بالقيم المشتركة ، من الناحية الدافعية أن لدى الفاعلين عواطف مشتركة تدعم أنماط القيم ، ويمكن تحديدها لكى تعنى أن التوافق مع التوقعات ذات الدلالة تعتبر ( حالة حسنة ) نسبيا بغض النظر عن أى فائدة أدائية محددة يمكن الحصول عليها نتيجة لهذا التوافق ، كما هى الحال فى تجنب الجزاءات السلبية . فضلا عن ذلك ، فبينما قد يلائم هذا التمسك بالقيم المشتركة حاجات الاشباع المباشر للفاعل ، فانه عادة ما يكون له جانبه الأخلاقى ، أيضا ، حيث أن هذا التوافق يحدد بدرجة ما ، مسئوليات الفاعل فى أنساق الفعل الاجتماعى الأوسع التى يشارك فيها . ومن الواضح أن الجماعة تعتبر الجوهر المحدد للمسئولية ، التى تتشكل من توجيه محدد للقيم المشتركة » .

وبالتالى يترجم ميلز : « حينما يشترك البشر فى نفس القيم ، فانهم يميلون الى التصرف وفقا للأسلوب الذى يتوقع كل منهم أن يتصرف به الآخر . فضلا عن ذلك فغالبا ما ينظرون الى هذا التوافق باعتباره حالة جيدة جدا ، حتى ولو بدأ مضادا لمصالحهم المباشرة » . ثم يختتم قائلا : « انه بأسلوب مماثل باستطاعة الباحث أن يترجم الـ ٥٥٥ صفحة لكتاب النسق الاجتماعى فى حوالى ١٥٠ صفحة من الانجليزية الصحيحة ، وقد لا تكون النتيجة مثيرة » .

لقد عبر لوش A. R. Louch فى مؤلفه ( التفسير والفعل الانسانى Explanation and human action ) عن بعض النتائج الماثلة ربما يجدية أكثر . فقد اقتبس فقرة من مقالة بارسونز ( النظرية العامة فى علم الاجتماع General theory in Sociology ) المنشورة الى جانب مقالات أخرى فى مؤلف ميرتون K. R. Merton ( علم الاجتماع اليوم Sociology today ١٩٥٨ ) حيث علق :

« انه يمكن اعتبار الجيل Generation والجنس Sex المحوريين الرئيسيين للتباين فى العائلة النووية . ان يمكن الحديث عن أدوار مختلف أعضاء العائلة بالنظر الى المحاور الداخلية - الخارجية ان كنا ننظم العائلة عضويا على أساس الأجيال ، وبالنظر الى محاور الأدائى - الاكتمالى Instrumental - Consummatory ان كنا نفكر فى التباين بالنظر الى الجنس . واعتقد أن ذلك يعنى ان للأباء سلطة على الأبناء ، حيث يميل الرجال لأن يكونوا مصدر الدخل . ومرة أخرى . ما هو الجديد ؟ . ان يتحول بناء بارسونز المحكم لكى يصبح أسلوبا لتصنيف التفاعلات العديدة بين الأفراد والجماعات . ويصبح المصدر الوحيد للدهشة أن ما نعرفه فعلا عن النشاط الانسانى يعاد صياغته فى اطار هذا النسق الاصطلاحي والتصنيفى » .

ويبدو لى أن تقديم ما هو عادى ومبتذل من خلال لغة رنانة نتج بقدر ما عن عدم احساس بارسونز بالموضوعات السياسية والاجتماعية الحقيقية . فعلى خلاف المفكرين الذين شرع أصيلا فى تفسير أفكارهم

— مارشال ، باريتو ، دوركيم ، فيير — يبدو أن بارسونز ليس لديه اهتمام قوى بالحياة السياسية ولا رؤية عميقة لمشاكلها . وحتى حينما يشرع فى دراسة مسألة سياسية هامة ، كما فعل بشكل متزايد فى السنوات القليلة الأخيرة ، استجابة ، كما هو واضح ، لضغوط خارجية ، فان ميله الطبيعى تمثل ببساطة فى اعادة صياغة بعض الاحكام العامة ، السائدة والمتفق عليها ، فيما يتعلق بالموضوع ، وفقا لاطاره التصورى حيثما كان ذلك ممكنا .

وتوجد امثلة عديدة لذلك فى مقالاته الأخيرة ، وان كانت مقالته عن الأمريكيين الزنوج Negro Americans بعنوان ( المواطنة الكاملة للأمريكيين الزنوج Full Citizenship for the Negro Americans ) توضح هذا الاتجاه بصورة أفضل . وقد نشرت أول مرة فى ١٩٦٥ ، وهى تصوغ ، بمساعدة أفكار أخذت عن مفكرين ينتمون الى تيار فكرى آخر ( بصفة خاصة مارشال T. H. Marshall وجونار ميردال Gunnar Myrdal فضلا عن أفكاره — وجهة نظر فى قضية الزنوج أصبحت منتشرة بين علماء الاجتماع الأمريكيين فى الأيام الأولى لحركة الحقوق المدنية ، وهى وجهة نظر ليبرالية نظرت الى الزنوج باعتبارهم آخر اقلية اثنية مؤهلة للانصهار ، والاندماج الكامل فى المجتمع الأمريكى . ولم يسهم بارسونز بأى أسلوب برؤية ثابتة لتاريخ الأمريكيين السود وظروفهم ، أو حتى يتوقع الاتجاهات الجديدة التى قد تسلكها حركة الزنوج فى السنوات القليلة التالية . والآن يبدو تفاؤله المتعلق فيما يتعلق بحل المشكلة التى يراها من جانب واحد كخلاف أخلاقى أكثر من كونها تصادما للمصالح ، سانجا الى حد كبير (٨) .

ويوضح نفس المدخل مقالة أخرى حديثة عن الجامعات وحركة

---

(٨) يمكن النظر بنفس الطريقة الى مقلتين سابقتين ، الأولى عن (الديموقراطية والبناء الاجتماعى فى ألمانيا النازية) ، والثانية عن (بعض الجوانب السوسولوجية للحركات الفاشية) . فلم يحلل بارسونز ظهور النازية أو اندماج قوتها فى نفس الوقت الذى وقعت فيه هذه الاحداث . وقد نشر مقالاته هذه سنة ١٩٤٢ حينما أصبحت الافكار التى صاغها متداولة فعلا بشكل علفى . اذ نشرت روح المينيرفا The Owl of Minerva جناحيها على النسق بالنسبة لعلم اجتماع بارسونز كما فعلت بالنسبة لفلسفة هيجل .



الطلبة (٩) . وهنا أيضا يفسر بارسونز رؤية مألوفة . اذ يصف بناء الجامعات الأمريكية وتطورها دون أن يطرح مجرد تساؤل يتعلق بما اذا كانت الأزمة التي تمر بها الآن تتطلب اصلاحات أساسية في بنائها ؟ . ففي دراسته لسلطة الجامعة نجده يميز في اطارها بين أربعة عناصر أساسية - الأمناء Trustees ، الإدارات Administrations ، الكليات Faculties والطلبة Students ، وقد شبه العلاقات المتبادلة بينها بالانفصال بين السلطات في المجال الحكومي ( ولكن بدون أى محاولة لتوضيح المعنى الذي تطرحه المماثلة ) . وقد استمر في التأكيد على ( ضرورة أن تكون للإدارات والأمناء أنواع محددة من السلطة على الكليات والطلبة ) برغم أن هذه السلطة تتحدد ( أو ينبغي أن تتحدد بالحرية الأكاديمية للجماعتين الآخرين ) . ولكن ما هي الأسس التي أكد بناء عليها أنه ينبغي أن تكون للمديرين والأمناء ( وبخاصة الفئة الأخيرة ) مثل هذه السلطة في الجامعة ؟ وفي الحقيقة ، ما أهمية وجود الأمناء أساسا ؟ .

لم يناقش بارسونز هذه القضايا ، فقد كانت جميعها من الواضح حتى أنها ببساطة لم تخطر بباله . وهكذا ، ففي الوقت الذي كان فيه موضوع السلطة Power ( الاستبدادية وغير المسئولة ) المركزة بالتحديد في أيدي الأمناء أو أعضاء مجلس الجامعة ، من أكثر الموضوعات تفجرا في حرم الجامعات الأمريكية ، نجد أن بارسونز يوافق على البناء الحالي للجامعات الأمريكية غير ناقد اياه ولم يقدم أكثر من تقرير وصفي للتنظيمات التقليدية .

فاتجاه مدخل بارسونز لدراسة الموضوعات الاجتماعية والسياسية ، واعتبار البناء الحالي للمجتمع الأمريكي بناء ثابتا لا يتغير ، وفي أكثر الاحتمالات قادر على النمو التدريجي وفقا لمسار محدد وضيق للغاية ، لم يظهر من فراغ ، أو بأي أسلوب بسيط من أيديولوجيا محافظة ، وإنما

يكمن مصدر هذا الميل أيضا في تصدر بارسونز لطبيعة النظرية السوسيولوجية ، التي كانت واضحة في انجازه منذ البداية ، والتي عبر عنها بوضوح في الصفحات الأولى لمؤلف النسق الاجتماعي :

« يتمثل موضوع هذا المجلد في استعراض وتوضيح الاطار التصوري لتحليل الأنساق الاجتماعية بالنظر الى الاطار المرجعي للفعل . فالمقصود به أن يكون عملا نظريا بالمعنى الأساسي للكلمة . فاهتمامه المباشر ليس التعميم الامبيريقى في ذاته أو المنهج ، برغم أنه سوف يتضمن بالطبع قدرا واضحا منهما . ومن الطبيعي ضرورة اختبار الاطار التصورى المقدم هنا بالنظر الى فائدته فى البحث الامبيريقى . بيد أن ذلك ليس محاولة لتقديم تقرير نظرى عن معرفتنا الامبيريقية ، مثلما قد يكون ذلك ضروريا بالنسبة لانجاز عن علم الاجتماع العام . فالتركيز هنا على الاطار النظرى أما التناول المنظم لاستخداماته الامبيريقية فسوف نهتم به بشكل منفصل ، »

وبذلك ، يستبعد بارسونز من اطار النظرية ( بالمعنى المحدد لذلك ) عنصرين كانا عادة يعتبران ، على العكس عناصر حيوية بالنسبة لعلم الاجتماع النظرى . ويتمثل أول هذه العناصر فى محاولة صياغة التعميمات الامبيريقية وتأسيس الارتباطات المنظمة بينها . حيث تمت هذه المحاولات بأساليب عديدة فى تاريخ التفكير الاجتماعى . فهى تنشأ فى بعض الحالات نتيجة للمواجهة المباشرة لواقعة أو ظاهرة اجتماعية محيرة ، تدفع الى البحث عن تفسير ما . وقد تكون ظاهرة من النوع الذى لم ينل حتى هذه اللحظة انتباها كثيرا ( حتى تكشف عن أهميتها القدرات التخيلية لمفكر مبدع ) ، وقد تكون شيئا متميزا أو جديدا تماما فى الحياة الاجتماعية . وينتمى تفسير ماركس للثورة الفرنسية ونشأة الحركات الاشتراكية الى هذه الفئة الأخيرة . وفى حالات أخرى يدفع عدم الاقتناع بالتعميمات أو الأطر التفسيرية لمفكرين سابقين الى نشأة نظريات جديدة ، مثلما شرع ماكس فيبر فى تعديل النظرية الماركسية عن أصل الرأسمالية ، أو حينما قدم دوركيم تفسيراً سوسيولوجيا للانتحار يتناقض مع التفسيرات المتنوعة ( السيكلوجية وغيرها ) التى كانت سائدة عند نهاية القرن التاسع عشر .

هناك خاصية مشتركة بين كل هذه الحالات ، تتمثل في أنه بعد وضوح المشكلة وصياغتها ، يفترض تفسيراً لحلها • وفى إنجازات بارسونز فإن بؤرة الاهتمام هذه ، هى المفقودة منذ البداية • طالما أنه فى تفسيره لأعمال علماء الاجتماع الكلاسيكيين قد أغفل مسألة صدق تفسيراتهم لصالح التركيز على طبيعة المفاهيم التى يستخدمونها •

وقد اتبع أسلوباً مماثلاً فى دراساته الاجتماعية الأكثر حداثة ، عن طريق تقديم تصنيف وصفى للظواهر فى إطار مجال محدد ، أو بتقديم تحليل للمفاهيم المستخدمة فى هذا المجال بدلا من تقديم تفسير للوقائع فى علاقتها بمشكلة واضحة التحديد • ولقد وضحت هذه المسألة الأخيرة فعلا فى المقالات التى كتبها عن الأمريكيين الزوج ، والجامعة الأمريكية ، غير أننا من الممكن أن نجد مثالا آخر لافتا للنظر فى مقالة له بعنوان ( حول مفهوم القوة السياسية On The Concept of Political Power ) فى مؤلفه ( النظرية الاجتماعية والمجتمع الحديث ) • حيث تعتبر هذه المقالة مكرسة أساسا للتعديل والتوضيح والتحليل التصورى ، ومن ثم فهى تستبعد بشدة أى محاولة لتفسير الأحداث السياسية • فبعد تأسيسه مماثلة بين ( النفوذ ) و ( القوة ) يشير بارسونز الى الظواهر التى يسميها ( بتخضم القوة Power inflation ) و ( انكماش القوة Power deflation ) • ويوحى وصفه لهذه الظواهر بضعف المماثلة ، وبخاصة حينما تبدو الظروف المرتبطة بانكماش القوة مماثلة لتلك المرتبطة بالتضخم النقدي (١٠) • غير أنه من الأكثر أهمية هنا أن نلاحظ أن بارسونز لم يقدم على الاطلاق أى اشارة للأسباب الممكنة لهذه التقلبات السياسية • ومن ثم فهو يصف الماكارثية ( كدورة انكماشية

---

(١٠) يعنى ذلك بالنسبة لبارسونز ، أن انكماش القوة يقلل السند الاساسى للثقة ، التى يعتمد عليها تأثير كثير من العناصر المتصلة بمسئوليات القيادة الرسمية وغير الرسمية ، والتى تدعم بفورها رصيد القوة ، المستقرة بالضرورة • (ص ٣٤٣) • من أجل نقد أكثر شمولاً لمفهوم بارسونز انظر مقالة كتبها أنتونى جايدنز بعنوان (القوة فى كتابات بارسونز الاخيرة)

Parsons" Sociology, 2 (3) (September 1968).

Anthony Giddens : "Power in the recent writings of Talcott

Deflationary spiral فى المجال السياسى ) غير أنه لم يفسر سبب هذه الدورة . ومن ثم فنحن فى النهاية لا نفهم الماكارثية أفضل من ذى قبل ، ولكننا نخلع عليها اسما جديدا فقط .

ويعتبر المنهج أو منطق فهم الموضوع هو العنصر الثانى الذى استبعده بارسونز من رؤيته للنظرية . حقيقة أنه لا ينتمى بدقة لمجال النظرية ، ولكن لمجال ما بعد النظرية Meta - theory . بالقدر الذى يتضمن تفكيراً فى طبيعة ومكانة النظريات والقضايا السوسيولوجية ذاتها . ومما لا شك فيه أن طبيعة علم الاجتماع وموضوع بحثه أسستا على الدوام فصلا كاملا وعقيما بين المجالين . فلكى تصبح منظرا جيادا ، متوقدا الذهن ، فإنه يجب أن تكون على وعى مستمر بالصعوبات المحددة التى تواجه أى محاولة لتفسير الوقائع أو السلوك ، والفعل الاجتماعى . ومن الحقائق التى دعته أعمال المفكرين السوسيولوجيين الكبار ، من ماركس وحتى دوركيم ، أن أيا منهم لم يؤسس نظريته بدون أن يحلل فى نفس الوقت أصولها وبناءها الصورى .

وبأسلوب ما ، اثاروا جميعهم تساؤلا رئيسيا أصبحت له ، ثانية ، أهمية كبيرة فى المناقشات الحالية يتعلق من ناحية بمكانة وحدود التعميم والتفسير السببى فى علم الاجتماع . ومن ناحية أخرى يتعلق بطبيعة وقيمة وصدق الادراك الحسى والتخيلى Imaginative للحياة الاجتماعية ، كذلك الذى يجده الباحث مثلا فى مؤلف توكفيل Tocqueville الديمقراطية فى أمريكا Democracy in American أو فى مؤلف ماكس فيبر ( الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism ) ، أو فى الرواية الطبيعية أو رواية النقد الاجتماعى مثل رواية زولا ( الجنين Germinal ) أو رواية دوس باسوس Dos Passos ( الولايات المتحدة الأمريكية U. S. A. ) . وإلى جانب ذلك فقد اثاروا أيضا مجموعة من التساؤلات تتصل بدرجة أكثر أو أقل بصدق ما هو شامل فى مقابل صدق المقولات التاريخية ( العقل التحليلى فى مقابل العقل الجدلى ) للنظرية الاجتماعية ، أو التى تتعلق بالايديولوجيا والموضوعية .

وقد التزم بارسونز بشدة بقاعدته الخاصة التى تؤكد عدم تناول هذه هذه المشكلات بأى قدر أو بأى أسلوب منظم . وهكذا ، فبرغم أنه يشير كثيرا الى الوضعية ، فان ذلك كان دائما بالمعنى الذى ارتبطت فيه الوضعية بالنفعية كإطار تصورى يستند الى فكرة الفعل الفردى العقلانى ، وليس بالمعنى الذى يمكن أن تقابل به الوضعية ، كالفلسفة للعلم تؤكد على ملائمة التفسير السببى للعلوم الاجتماعية ، بفلسفة أخرى للعلم تؤكد اتصال الظواهر الاجتماعية كل بالأخرى ، ويمكن فهمها بأسلوب غير سببى non-Causal way ( بواسطة عملية الفهم Verstehen أو ادراك المعنى Comprehension of Meaning كما يصف ذلك دلتاى Diltthey وماكس فيبر ) .

ومرة أخرى ، فبرغم أن بارسونز كما لاحظت قد فسر مفهومة للفعل باعتباره يتضمن ( أهدافا ذات معنى ) بطريقة تبدو كما لو أنه يصنف نفسه ضد الوضعيين والسلوكيين ويقف الى جانب هؤلاء الذين يعتقدون أن العلوم الاجتماعية تعتمد على نموذج متميز من المعرفة والفهم ، فقد ظل يستخدم اللغة السببية فى مناسبات عديدة ، الى جانب أنه لم يعتقد فى ضرورة أن يعطى تقريراً مفصلاً لمنهجه أو وجهة نظره . ومن الواضح أن توجيه الهدف النظرى قد يصبح أكثر وضوحاً اذا هو قد أخذ على عاتقه ، فى مرحلة ما ، أن يفحص الأسس المنطقية لنظريته .

وبتخلية عن التعميم الامبيريقى من ناحية ، والبحث المنهجى من ناحية أخرى فقد قصر بارسونز نفسه الى حد كبير على تحليل وتصنيف المفاهيم . وبذلك يمكن القول وفقاً لبراثوايت R. B. Braithwaite وآخرين ، فان بارسونز قد عمل فى إطار ميز العلوم فى مرحلة سابقة من تطورها . حيث النظرية لا تعنى أكثر من تصنيف الظواهر التى يتضمنها الموضوع ، وهى التى تحدد نطاق المشكلة ، وقواعد الاجراءات ، وأطر التفسير . غير أن هذا القصور غير ضرورى وغير مرغوب فيه بالنسبة لموضوع تقدم لنا بعد هذه المرحلة الأولى . على الأقل بمعنى أن علماء الاجتماع الكلاسيكيين أنفسهم قدموا تعميمات ونظريات مفسرة يمكن أن

نوافق عليها ، أو نهملها أو نرفضها استنادا لرؤيتنا للدليل الامبريقي  
 وأسلوب التفسير الملائم فى علم الاجتماع . غير أن علينا أن نواجهها فى  
 كل الحالات .

وينبغى القول أنه فى مناسبات قليلة نجد أن بارسونز لم يقيد نفسه  
 كلية بالتحليل التصورى ، وفى هذا الصدد فانه من المفيد مقارنة مقالته  
 عن ماركس بمقالته عن دوركيم وفيبر فى مؤلفه ( النظرية السوسيولوجية  
 والمجتمع الحديث ) . ففى مناقشة بارسونز لدوركيم وفيبر نجده مهتما  
 أساسا بأطرحهم التصورية على طول مؤلفه الأول عن الثورة المزعومة  
 فى الفكر والتي أنتجت فكرة الفعل الاجتماعى ، غير أنه فى فحصه لفكر  
 كارل ماركس ( بأى قدر لأول مرة ) نجده قد حدد نطاقا لتحديد موقع  
 ماركس فى الحركة العقلية التي انطلقت من تيارى الوضعية النفعية والمثالية  
 الألمانية الى علم الاجتماع الحديث . وبدلا من ذلك نجده قد ركز على نقد  
 التعميمات التفسيرية لماركس . ويبدو لى أن سبب اختلاف المعالجة ظهر  
 من حقيقة أنه بينما وجد بارسونز أن التفسيرات التي قدمها دوركيم وفيبر  
 يمكن الموافقة عليها أيديولوجيا ، نجد أن تفسيرات ماركس كرهية  
 distastful تستوجب الرفض . وينبغى اضافة أن بارسونز لم يرفض  
 هذه التفسيرات فى مقالته بصورة مستقلة ، ولكنه لخص فقط الانتقادات  
 العديدة الموجهة لنظرية ماركس والتي أصبحت الآن مألوفة ، وهو لم  
 يقدمها بأسلوب يوضح امكانية اشتقاقها من نظرية بديلة لنظريته .

وبالنظر الى تفضيل بارسونز النظر الى المجتمع من وجهة نظر  
 مبادئه الثقافية أو عناصره المعيارية فقط - كالمعتقدات الأخلاقية والدينية -  
 بدلا من المصالح المادية ، فى تحتيم الفعل ، نجده قد أسس عداءه لماركس .  
 ان يقول ان أكثر الانتقادات أهمية يتمثل فى محاولة ماركس التي لا يمكن  
 الدفاع عنها لاستبعاد العوامل المعيارية والمثالية من العوامل ذات الأهمية  
 الرئيسية فى تحتيم العملية الاجتماعية ، . ولقد أقر بارسونز هذا الرأى  
 ثانية فى مؤلفه ( المجتمعات : منظورات تطورية ومقارنة ) . ان يؤكد أنه  
 لا يمكن الموافقة على نظرية ( العامل الواحد ) فى التطور الاجتماعى ، ثم  
 يذهب الى القول بأن هذا الصديق الأحادي elementary truth

( لا يقدم ترتيبا متدرجا للعوامل ) ثم يختتم قائلا ( انى أعتقد بأن العناصر المعيارية داخل النسق الاجتماعى أكثر أهمية بالنسبة للتغير الاجتماعى من المصالح المادية للوحدات المكونة .

وهكذا يؤكد بارسونز ، مثل ماركس ، أولوية عناصر معينة فى الحياة الاجتماعية ، غير أنه على خلاف ماركس الذى شرع يوضح امبيريقيا أن تغيرات هائلة فى المجتمع الأوروبى نتجت عن التغيرات فى أسلوب الانتاج ، وعن ظهور طبقات جديدة ، وعن الصراعات الطبقيّة ، نجده لا يعتبر ضروريا أن يقدم دليلا يدعم اعتقاده فى أن العناصر المعيارية أكثر أهمية . وفى مكان آخر من نفس المؤلف فى مناقشته للمسار العام للتطور الاجتماعى نجده يشير الى ( ميل المجتمعات نحو التباين الى أنساق فرعية أساسية أربعة ) ( الأنساق الفرعية لنموذج الذى ناقشته سابقا ) غير أنه لم يؤسس تساؤلا يتعلق بأسباب هذا الميل ، تاركا إياه يوضح ، أنه اذا وجد هذا الميل ، فانه يعتمد بطريقة ما على التفوق المدعى للعناصر المعيارية فى الحياة الاجتماعية .

وقد سيطر الاعتقاد فى أولوية تأثير القيم والمعايير ( وبخاصة القيم الدينية ) على اسهامات بارسونز فى مواجهة القول بتأثير المصالح . فمثلا فى تحليله لمفهوم القوة يرفض ما يسميه منظرى نظرية اللعب Game theory بتصوير المجموع الصفرى Zero-sum ( وبخاصة كما استخدمه س . رايت ميلز فى مؤلفه صفوة القوة Power elite ) ، حيث تتضمن قوة بعض البشر ضعف الآخرين ، لأن هذا الرأى يتضمن وجود الصراع والمصالح المنقسمة فى المجتمع . ومن ثم فقد اختار أن يحدد القوة Power ( بقدره النسق الاجتماعى على انجاز الأمور التى تدخل فى نطاق مصلحته الجمعية ) . بحيث يفرض ذلك تأكيدا على عدم تجاهل المصلحة الجمعية ، وعلى تكامل النسق من خلال القيم المشتركة ، بينما هو يقلل من أهمية المصالح المتناقضة والصراع الداخلى .

وتعتبر هذه بالتحديد وجهة نظر من جانب واحد كتلك التى لماركس ،

وربما أكثر من جانب واحد ، طالما أن ماركس قد سلم بقوة. القوى الموحدة في المجتمع والتي تنبثق عن تأثير ( الأفكار الحاكمة ruling ideas ) في حين أن بارسونز لا يسلم إطلاقا بفكرة ( القوة فوق الآخرين Power over others ) ( أعنى وجود الجماعات الحاكمة والجماعات الخاضعة ) . وقد يبدو مفهوم بارسونز عن القوة معقولا في جانب منه في حالة المجتمعات الديمقراطية فقط ( وبالتأكيد ليس في حالة النظم الدكتاتورية أو الاستعمارية ) ، ومن ثم لا يمكن الاستعانة به على نطاق شامل ، إذ يوجد اعتراض أكثر جدية على أسلوب صياغة هذا التعريف في مواجهة التعريفات الأخرى . فكيف نحكم بين التعريفات إذن ؟ عن طريق تحديد كيف تعمل في تفسير الوقائع ، أو في فهم الموقف . ومع ذلك فقد أسس بارسونز صلة بين مفهومه عن القوة وبين المفاهيم الأخرى لتحليله العام عن المجتمع . وحيثما استخدم قيير وجون ستيوارت مل ، على سبيل المثال ، مفهوم القوة ، كما حددوه ، لكشف وفهم العمليات السياسية الحقيقية - نمو البيروقراطية ، نمو الأحزاب السياسية الحديثة، تخلق صفوة القوة - دار بارسونز بلا توقف في دورة المفاهيم والمماثلات ، وحتى ذلك الوقت حيث كان يستخدم مفهومه عن القوة ، لنقل في دراسات تشكل الأمم الجديدة ، أو ثورات القرن العشرين ، أو حركة القوة السوداء ، فإن قيمته لا يمكن تحديدها .

واعتقد أن كثيرا من علماء الاجتماع قد وجدوا أن من الصعب للغاية التعامل مع تفكير بارسونز ، حتى لو تغلبوا على عدم تحديد اللغة . إذ لا تبدو الاستكشافات التصورية المتكررة ، والتصنيفات المتقنة . التي تصوغ باصطلاحات أخرى تميزت أساسية قامت منذ زمن بعيد بين النظم الاقتصادية والسياسية والدينية وغيرها من النظم ، يمكن أن تقود في اتجاه محدد ، أو نحو توضيح القوى الجوهرية التي تعمل في المجتمع الحديث . فما هو مفتقد بصورة أكثر وضوحا وجود محور ، ومجموعة من القضايا التي يمكن أن تتأسس حولها نظرية سوسيولوجية ، كتلك التي أسسها آخرون وجهوا فكرهم نحو قضايا الطبقة ، وعدم المساواة ، والعلم ، والاتجاه إلى التصنيع ، والرشد والبيروقراطية .



وتتضمن أفكار بارسونز العامة نظرة محافظة بوضوح . حيث يلعب الاعتقاد فى الاستقرار ، والتكامل والنظام والتأثير الحتمى للقيم الدينية دورا رئيسيا . بل حتى هذه النزعة ليست نزعة محافظة فعالة كتلك التى يمكن ان تقود الى تفسير محدد للفرص والمخاطر التى يواجهها البشر ، أفرادا أو جماعات ، فى عالمهم الحديث . ولكنها نزوع محافظ غير معلن أو محدد ، منتشر ، ومنفصل يكشف عن نفسه بدرجة أكثر فى كل مدخل بارسونز نحو موضوع الاهتمام ، منه فى أى صياغات امبيريقية عن المجتمعات الواقعية (١١) . حتى المفهوم الأساسى ( للفعل الانسانى Human action ) الذى رآه آخرون على أنه يتضمن مشروعا أساسيا ، قتله بارسونز ، وأصبح الفعل لديه كما يبدو فى لحظة من الزمن ، بدون أى توجيه نحو المستقبل ، مدانا فى اطار تصنيف لنماذج الفعل الاجتماعى .

وليس هناك موضع يبتعد فيه بارسونز عن عالم الفعل الواقعى أكثر مما هو واضح فى كتابه ( النظرية السوسيولوجية والمجتمع الحديث ) فمز الخواص الغريبة لهذا الكتاب أنه لا يبدو متعلقا بالمجتمع الحديث على الاطلاق ، بأى صورة محددة . ان لم تذكر خلاله اطلاقا مسائل كالعلم ، والصناعة ، والنمو السكانى ، والجاعة ، والثورة والتحيز العرقى ، والصراع ، والحرب النووية ، أو حتى أعطيت انتباها سريعا . ولم يحدث اهتمام بالوقائع أو الموضوعات التى تهيج ، وتربك ، وتثير ، أو تخيف البشر فى مجتمعنا الحالى ، والتى تولد القهر والتمرد ، وتضائل أسهام علم الاجتماع فى نطاق الفهم والحكمة العملية حتى وصل الى مستوى الاقتراحات السطحية كأن نقول ( . . . ) انه يجب بذل كل جهد لكى ننشر بوعى القضايا ذات الالتزام القيمى ، والتى يمكن أن توفر الأساس

---

(١١) غالبا ما تكون رؤية بارسونز لبعض القضايا الاجتماعية ذات طبيعة ليبرالية ، ومع أنها لا تكون راديكالية أبدا ، إذ يحدث عادة فى هذه الحالات أن يتبنى بارسونز بعض تحديدات مفكرين آخرين للموقف .

للاتفاق بين كل من الأمم الفقيرة والغنية (١٢) فكيف يمكن لنا أن نكشف  
عن اتجاه واضح ، أو اهتمام أو مصلحة حيوية في فكر غير ملائم بصورة  
تامة ؟

## الفصل الثالث

### الأزمة فى علم الاجتماع (١)

ظهر « علم الاجتماع الجديد » منذ عدة سنوات • ولكونه قد نشأ من اسهامات س • رايت ميلز C. Wright Mills أساسا ، فقد ارتبط من خلاله بمعتقدات وحركات اليسار الجديد فى نهاية حقبة الخمسينات وبداية حقبة الستينات • غير أنه مثلما نما اليسار بسرعة كبيرة وأستبدل بحركات اجتماعية مازالت أكثر جدة ، فقد حدث ذلك بالنسبة لعلم الاجتماع الجديد أيضا ، فقبل أن يتمكن من تأسيس نفسه بشكل ملائم كإسلوب متميز فى التفكير الاجتماعى ، نجده قد نحى جانبا بواسطة محاولات أكثر حداثة لمنح العلم توجيهها منعشا • ومن ثم ففى أقل من عشر سنوات أصبح لدينا علم الاجتماع النقدي Critical Sociology وعلم الاجتماع الراديكالى Radical Sociology ، بحيث أن هذه التجديدات كانت أقل من حيث قوة ارتباطها بالالتزامات السياسية من الاثنوميثودولوجى ethnomethodology والفزعة البنائية ناهيك structurlasm عن حركة تحرير علم الاجتماع التى قد تكون أسلوبا للشعور أكثر منها أسلوبا للتفكير • والآن يقدم لنا ألفن جولدنر Alvin Gouldner تحولا آخر فى شكل علم الاجتماع التأملى reflexive sociology أو عالم الاجتماع الذى يتأمل مولده (٢) •

ويمكن اعتبار هذا التكاثر والتتابع السريع للمذاهب بسهولة ، إشارة

---

(١) Reprinted, with minor revisions, from New York Review of Books XVI (4) (11 March 1971).

(٢) Alvin Gouldner, The Coming Crisis of Western Sociology (New York, 1970).

لأزمة عقلية ، تصاحب أزمة فى الحياة الاجتماعية أو تكشف عن نفسها فى الحركات المتنوعة للاحتجاج والمعارضة ، وفى التمردات المتفرقة . وقد شخص نورمان برنباوم Norman Birnbaum هذا الموقف فى مقالة له عن الأزمة فى علم الاجتماع الماركسى بقوله :

« تقع الأزمة النظرية أو المذهبية فى النسق الفكرى حينما تتوفر أى من مجموعتى الظروف المجردة . حيث تستنفد امكانيات النمو الداخلى للنسق نفسها فى احدى الحالات وتصبح مقولات النسق عاجزه عن التحول، وتصبح المناقشة التى أسسها النسق مدرسية Scholastic بالمعنى المزدرى لهذا المصطلح . وفى الحالة الأخرى تتغير الحقائق التى أدركها النسق عن صورتها الأصلية بقدر كبير حتى تصبح مقولات النسق عاجزة عن مواجهة الظروف الجديدة . ومن الواضح أن مجموعتى الشروط هاتين وقعتا غالبا بصورة متزامنة ، وبخاصة بالنسبة للانساق التى تهتم بالحركة التاريخية للمجتمع » (٣) .

ولقد خبر علم الاجتماع كثيرا أزمات من هذا النوع . وبالنظر الى تاريخه الحديث فقط ، يتضح لنا كيف أن علم الاجتماع التقدمى Progressive Sociology الذى ساد حقبة الثلاثينات ( والذى نمثل له باسـهـامات روبرت ليند Robert Lynd وبعض الكتاب الماركسيين ) قد فقد معظم كفاءته وأهميته عند نهاية الأزمة الاقتصادية واندلاع الحرب ، وإعادة البناء فيما بعد الحرب ، حيث خضع الحوار السياسى ، والسياسة العامة فى معظم الأقطار الغربية لأفكار النمو الاقتصادى فى المجال الداخلى والصراع بين الديمقراطية والنزعة الشمولية totalitarianism فى المجال العالمى . وبالمثل بدأ علم الاجتماع المحافظ conservative بعد الحرب ( من خلال كتاب مثل بارسونز Parsons ، لبست Lipset ، بل Bell ، شيلز Shills وأرون Aron ، حيث ظهر الى حد كبير من خلال هذه الظروف المتغيرة ،

يفقد قدرته على تفسير الوقائع الاجتماعية بطريقة مقنعة ، حينما ظهرت الحركات السياسية والثقافية الجديدة وتحدت أساليب الحياة المستقرة أو هجرتها في كثير من المجتمعات الصناعية .

وقد أظهرت حالة الفوضى التي عشنا خلالها ، على الأقل في الفترة من ١٩٥٦ - ١٩٦٨ غرابة أنه كان ينبغي أن يكتب جولدنر Gouldner عن الأزمة المقبلة في علم الاجتماع . وتفترض أحد أساليب تفسير فكرة أن الأزمة تقع في المستقبل أن جولدنر يشير الى فترة سوف تواجه فيها المدارس القائمة في علم الاجتماع بنظرية محكمة بديلة عن المجتمع ، مستندة ( كما يفترض ) الى بناء جديد من العواطف ومجموعة من ( الافتراضات الأساسية ) الجديدة (٤) . ويمكن أن يعتبر ظهور هذه النظرية الى حد كبير حلا للأزمة العقلية أكثر من كونه تعجيلا لها .

وحينئذ فقد توجه أفكار جديدة البحث السوسيولوجي (٥) . وقد يتأسس جديدة حول القضايا الهامة ، وقد نغفل بحماس بعض المناقشات التي ما تزال مستعرة - حول التغير والاستقرار الاجتماعي أو حول الصراع والاتفاق - أو تودع متحف التاريخ .

ويعتبر وصف جولدنر للحالة الراهنة كحالة تستمر فيها مدرستان فكريتان قائمتين - الماركسية والوظيفية - في السيطرة على النظرية الاجتماعية وعلى وشك أن يتم تحديهما ، من العناصر الأساسية لتصوره عن الأزمة القادمة . إذ كرس جزءا كبيرا من مؤلفه لفحص نقدي للنسق النظري لتالكوت بارسونز على أساس أنه يمكن معادلة علم الاجتماع الأمريكي بالاتجاه الوظيفي أو بالتالي بنظرية بارسونز . ويبدو أن الاهتمام

#### Domain assumption

(٤)

(٥) يبدو أن الافتراضات الأساسية تتطابق بدقة مع ما يسميه كوجن Kuhn وآخرون (النموذج التوجيهي) Paradigm أعني مجموعة القيم والمعتقدات التي يشترك فيها أعضاء المجتمع العلمي والتي تحدد القضايا التي تعتبر قضايا علمية ، والمداخل التي يجب تبنيها في محاولة التصدي لها . ومن الواضح أن (الافتراضات الأساسية) أو (النماذج التوجيهية) بهذا المعنى ترتبط ببناء العواطف structure of sentiments أو تحتويه .

الذى منحه لهذه النظرية مبالغا فيه ، أولا لأنه لم يتقدم فى الحقيقة أبعد من الانتقادات التى وجهت اليها منذ وقت مضى وحتى الآن . وثانيا لأنه من المشكوك فيه للغاية ( وهو ما لم يوضحه جولدنر بأى أسلوب ) أن يكون الاتجاه الوظيفى ، وبخاصة تصور بارسونز له ، قد تمتع بهذه المكانة المسيطرة خلال العقد السابق حتى فى علم الاجتماع الأمريكى ، بينما لم يحقق فى أوروبا أى تفوق على الاطلاق .

وقد تعرضت الماركسية للمنافسة ، كنسق سوسيولوجى منافس ، بشكل ناقص وبإيجاز شديد . وصور تطورها بأسلوب مضلل الى حد ما ، ويسلم جولدنر بأن الماركسية كانت منذ البداية ، تيارا أساسيا مضادا داخل علم الاجتماع الغربى ، غير أنه لم يفحص الخلافات النظرية التى ولدها وما زال يولدها هذا التناقض ، وبدلا من ذلك وصل الى نتيجة أن الماركسية والوظيفية اللذين يواجهان كل منهما الآخر ، والتميزين جغرافيا على النطاق العالمى - فأحدهما مضمن فى علم الاجتماع السوفيتى ، بينما الآخر فى علم الاجتماع الأمريكى - فى صراع يلفظ بالاستعارة والتكيف المتبادل فقط .

وقد يكون لذلك معنى سياسى محدود ، فبإعادة صياغة ماركس ، يمكن القول أن الأفكار الحاكمة فى العالم هى أفكار القوى الحاكمة ، حيث تواجه القوى العظمى كل منها الأخرى أيديولوجيا مسلحة بعلوم اجتماع قوية . غير أن هذه الحقيقة ارتبطت بطريقة معقدة وغير مباشرة فقط بحالة التفكير السوسيولوجى . ولكى يؤسس جولدنر مقابله الدقيقة بين علم الاجتماع الغربى وغير الغربى ، فإن اعتباره بارسونز المعبر الدقيق عن علم الاجتماع الغربى ، فرض عليه أن يوحد الماركسية مع الماركسية السوفيتية لكى يقدمها كنظرية موحدة متماسكة ومسيطرة . ولكى يتجاهل الأزمة المستديمة فى الفكر الماركسى . ونحتاج لمواجهة هذه النظرية أن نلاحظ أن الفكر الماركسى قد ازدهر خارج الاتحاد السوفيتى أساسا ، فى فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، يوغوسلافيا وربما الصين ، حيث اتخذ أشكالا متنوعة ومعدله الى حد كبير ومجربه . وقد أثر الحوار العقلى المتعلق

بطبيعة الماركسية كنظرية فى المجتمع ، على الماركسية كمقيدة سياسية .  
 وحتى فى الاتحاد السوفيتى ، وبوضوح كامل فى الأقطار الأخرى لأوربا  
 الشرقية . فضلا عن ذلك ، نجد أن للأفكار الماركسية ( مع أنها الماركسية  
 غير السوفيتية ) تأثيرا هائلا الآن على علم الاجتماع الغربى أكثر مما كان  
 لها منذ عقود كثيرة . وكما لاحظ درايتزل فى مقدمة كتابه أنه قد ظهر  
 » . . . استعداد جديد للاستفادة من وجهة النظر الماركسية ، ليس بمعنى  
 قبول النظرية الماركسية فى المجتمع ، ولكن بمعنى الاستفادة من الأفكار  
 العديدة ، التى ترجع جذورها الى الماركسية ، مع تفسيرها بشكل مختلف  
 وذلك من أجل إثارة قضايا ، أو لنقد المداخل الأخرى ، » .

وفضلا عن ذلك ، فهناك معنى آخر للاقترب من الأزمة ، وهو الاقترب  
 الذى يطرح للبحث علم الاجتماع ذاته ، وليس شكلا معيناً . وكما لاحظ  
 روبرت نسبت Robert Nisbet فى مؤلفه التفكير السوسيولوجى  
 The Sociological Tradition أن علم الاجتماع قد تشكل فى أزمة  
 انتقال الأقطار الأوربية الى المجتمع الصناعى . إذ تشكلت مجموعة أفكاره  
 وقضاياها المتميزة فى الفترة ابتداء من ١٨٣٠ وحتى نهاية القرن التاسع  
 عشر . حينما كانت المجتمعات الحضرية ، والديموقراطية والصناعية ،  
 والبيروقراطية ، والعلمانية التى نعيش فيها ، فى حالة تخلق . وقد يتضح  
 كما يذهب نسبت أننا نستمر فى رؤية العالم الاجتماعى من خلال توسط  
 هذه الأفكار أو من وجهة النظر هذه ، تبدو التغيرات فى الفكر  
 السوسيولوجى بين ١٩٣٠ ونهاية ١٩٥٠ كتغيرات حول ذات الموضوع .  
 ويعتبر علم اجتماع الثلاثينات ، وبخاصة شكله الماركسى مشتقا ، حيث  
 استفاد من الأفكار التقليدية ، غالبا وبشكل فج تحت تأثير الستالينية ،  
 ومن ثم فلم ينتج فكرا أصيلا كذلك الذى ظهر فى بداية القرن ، فى أوج  
 الحركة الثورية الأوربية فى كتابات لينين Lenin ، روزا لوكسمبرج  
 Rosa Luxemburg ، لوكاتش Lukacs ، جرامسكى Gramsci  
 والماركسين النمساويين Astro-Marxists . وبنفس القدر كان  
 علم الاجتماع المحافظ الذى تبعه مشتقا ، حيث يعتبر النسق النظرى لتالكوت  
 بارمسونز أحد مظاهره ، حيث هو ، الى حد بعيد ، عبارة عن جمع كبير لأكثر

العناصر محافظة فى تفكير علماء الاجتماع الكلاسيكيين ، بشكل فج ومدرسى ، اذ نجده يؤكد مثلاً على نماذج الفعل الاجتماعى عند ماكس فيبر ، وتمييزه للنظام الرأسمالى بدلا من التأكيد على نظريته فى التغيير الاجتماعى ، واهتم أيضا بمفهوم باريتو عن التوازن الاجتماعى بينما هو قد أغفل ماركس عن قصد .

وقد فرض التحول الشامل والسريع للبناء الاجتماعى والاقتصادى الذى وقع فى الأقطار الصناعية منذ الحرب ، وحركات المعارضة السياسية والثقافية التى ظهرت كنتيجة لها ، تساؤلا يتعلق بما اذا كنا نعيش تغيرا هائلا من أحد أشكال المجتمع البشرى الى آخر يمكن مقارنته من حيث مداه وأهميته بالانتقال الأول من المجتمع الزراعى الى الصناعى . ويبدو أن امكانية هذا التغيير الأساسى كانت كامنة وراء معظم التساؤلات الذاتية الحديثة بين علماء الاجتماع . فقد أشار جولدنر اليه حينما كتب عن بناء العواطف المتغير ، وبخاصة لدى جيل الشباب ، ومتضمنات ذلك ، وقد ناقش رينارد بندكس Reinhard Bendix هذه الظاهرة من جانب مختلف فى مواضع عديدة من مجموعة مقالاته الأخيرة (٦) . ويوافق بندكس أن التوجيه العام لعلم الاجتماع قد تأثر بقوة بتيارات الفكر والشعور السائدة فى المجتمع ، وهو يقتبس موافقا لملاحظة ماكس فيبر : « فى وقت ما تتغير وجهات النظر ، حيث يتشكك البشر فى وجهات النظر التى اتبعوها بلا تفكير ، ويصبح الطريق مفقودا فى قلب العتمة ، فقد خبا ضوء القضايا الثقافية الهامة ، وحيثئذ يستعد العلم أيضا لتغيير وجهة نظره وأدواته التصورية لكى ينظر من علياء الفكر الى أسفل حيث مسار الأحداث » .

ومع ذلك ، فعلى خلاف فيبر يخشى بندكس الآن رفض العلم ذاته باعتباره يجسد العقل فى المجتمعات الحديثة . ويجد هذا الخوف مبررا له فى العدائية الملحوظة التى ظهرت لدى بعض الجماعات الاجتماعية فى الأقطار الصناعية نحو التكنولوجيا ، وأيضا فى بعض الاتجاهات الحديثة



داخل علم الاجتماع ذاته ، الذى يرفض الآن أن يكون هدفه أن يصبح علما  
وضعيا أو امبيريقيا بعد أن كان يرى فى ( طبيعته العلمية ) فضيلة . غير  
أن هذا الخوف كان مبالغ فيه أيضا . إذ انتهت الرومانسية ذاتها فى  
التفكير والنظريات - حيث شكلت موجة جديدة من الخيال والشعور -  
وبدت الحركات الثقافية المعاصرة أكثر ميلا لمنح العلم توجيهها جديدا بدلا  
من التخلي عنه كلية . وفى الحقيقة ، يمكن فهم هذه الحركات بقدر ما ،  
بمساعدة المفاهيم السوسيولوجية القائمة . وقد تنبأ ماكس فيبر ( بتحرر  
متنام للعالم من الوهم ) فى المجتمعات الغربية كنتيجة لاطراد التنظيم  
البيروقراطى للحياة الاجتماعية وترشيدها . ويمكن النظر الى حركات  
التمرد والانسحاب التى نالها اليوم كمحاولات لاستعادة ( رومانسية  
الحياة poetry of life ، فى المجتمعات الصناعية الدقيقة التنظيم ،  
عن طريق احياء نماذج للعلاقات الاجتماعية تغلب عليها الثقافية ،  
والاستغراق ، والتعاطف الشخصى .

وبرغم ذلك فما زال من الممكن لبعض التأليفات العقلية الجديدة أن  
تبرهن على أنها سوف تكون أكثر كفاءة على تفسير هذه التغيرات . ومن  
ثم فسوف يعاد رسم خريطة المعرفة مرة أخرى . وقد افترض مجلد مقالات  
رنسمان W. G. Runciman (٧) شيئا من هذا القبيل حتى لو بدا  
منذ الوهلة الأولى مبتعدا عن أى اهتمام بالأزمة ، عقلية كانت أم اجتماعية .  
لكونه بالأساس نتاجا لاستطلاع عقلى محايد بدرجة كاملة . ومما لا شك  
فيه ، اعتقد أن رغبة رنسمان فى وضع علم الاجتماع فى مكانه ، قد تأثرت  
بمؤثرين خارجيين . يتمثل أحدهما فى حالة الفوضى الحالية المتعلقة  
بالموضوع ، حيث لم يجد له منهاجا محددا أو مضمونا متميزا ، وقد ناقش  
رنسمان ذلك بايجاز . ويتمثل المؤثر الآخر فيما يبدو لى ، فى حقيقة أن علم  
الاجتماع ، برغم هذا التنوع والتناقض الداخلى ، قد اكتسب أهمية عقلية  
مرموقة للغاية فى السنوات الأخيرة ، ليس أقل من كونه أخذ المضائر

---

W. G. Runciman, *Sociology in its place and other essays* (٧)  
(Cambridge, 1970).

الرئيسية للنقد الاجتماعى . وفى بعض الاعتبارات يبدو أن علم الاجتماع الآن يمثل المكانة التى كان يحتلها الاقتصاد السياسى من قبل ، باعتباره العلم الاجتماعى التى تحال اليه الموضوعات الهامة للعصر لتحليلها وتفسيرها .

وتستمر مناقشة رنسمان ضد الوجود المستقل لعلم الاجتماع كعلم للمجتمع كما يلى ، فعلم الاجتماع ، كالتاريخ ، والأنثروبولوجيا عاجز عن تقديم قوانين عامة ، وينشأ هذا العجز من حقيقة أنه لا توجد ولا يمكن أن توجد قوانين عن الانساق الاجتماعية على هذا النحو . ويعتبر علم النفس هو العلم الحقيقى للانسان الذى يعتمد عليه علم الاجتماع . ويمكن اعتبار علم الاجتماع ، على نحو أكثر ملاءمة ( كما يذهب فرويد أيضا ) كعلم نفس تطبيقي ، برغم أن رنسمان قد أضاف أنه علم للنفس مضافا اليه التاريخ الاجتماعى ومن ناحية أخرى ، فبرغم اعتماد العلوم الاجتماعية المتخصصة كالاقتصاد ، والسكان ، وعلم السياسة على علم النفس أيضا ، فإن بإمكانها تأسيس قوانين غير دقيقة ( لأنها تتناول نطاقا محدودا من الظواهر ) ومن ثم فهى تحتل مكانة متوسطة فى تدرج العلوم الاجتماعية ، بين علم النفس وعلم الاجتماع .

وبالنظر الى هذه المناقشة فإن علينا قبل كل شيء أن ننحى جانبا السؤال العام والمتعلق بمدى إمكانية أو كفاءة أى نوع من التفسير السببى للفعل البشرى . حيث أنه إذا لم يكن ذلك ممكنا - إذا تطلب الأمر نوعا آخر من المعرفة أو التفسير - فإن عجز علم الاجتماع حينئذ عن تقديم قوانين عامة سوف لا يميزه عن أى من العلوم الانسانية الأخرى . وبدون الدخول فى هذه القضية ، فإنه يمكن القول ، حسب رنسمان ، بأن على علم النفس أن يوفر أساس البناء التفسيري بكاملة ، إذا كان قد قدم أيا من القوانين العامة ، أو بعضا منها ( كما يسلم رنسمان بذلك ) . وفى مثل هذا الموقف ، من الصعب أن نثق بأن اللجوء الى علم النفس يمكن أن يقود الى تفسيرات دقيقة ومقنعة للسلوك الاجتماعى . وحينئذ ، فبالاستعانة بعبارة الفرد مارشال Alfred Marshall ، حينما كان مهتما بإمكانية اندماج الاقتصاد فى العلم الاجتماعى الأكثر عمومية ، قد

نقرر « أنه بالنسبة للوقت الحاضر فاننا ينبغي أن ننجز ما نستطيعه بمصادرنا الحالية » .

ويدعم رنسمان وجهة نظره بعدم امكانية وجود قوانين عامة عن الأنساق الاجتماعية بحجتين : حيث تشير الأولى الى امكانية ارجاع التفسيرات المتعلقة بفاعلية الأنساق الاجتماعية الى التفسيرات السيكلوجية .

« فلكي نفهم أصول الأنساق الاجتماعية ، وطريقة عملها ، فان علينا أن نفهم أفعال وأفكار البشر . وبصورة مؤكدة ، سوف تعتمد هذه التفسيرات بدرجة كبيرة على خصائص الأنساق الاجتماعية التي يعتبر عضوا فيها . . . غير أننا من ناحية أخرى ، اذا تناولنا خصائص الأنساق الاجتماعية كمتغير مستقل ، حينما نكون بصدد الحديث عن خصائص الأنساق الاجتماعية . . . فاننا نتحدث عما يبدو أن البشر الأفراد يفكرون فيه أو يقولونه أو يفعلونه » .

وما لم يوضحه رنسمان هو كيفية محاولة هذا الاسناد أو اجرائه في حالات محددة ، وبالطبع لم يكن رنسمان قادرا على تحديد صلة التفسيرات السوسيولوجية بالقوانين السيكلوجية ، لأن الأخيرة لم تكن متيسرة . ويمكن توضيح الصعاب التي تثيرها هذه الاسنادات ببعض الأمثلة . اذ ناقش زيمل Simmel في مقال له عن ( عدد أعضاء الجماعة كمحدد لشكلها السوسيولوجي ) بعض خصائص الأنساق الاجتماعية التي تبدو معتمدة بشكل محدد على حجم هذه الأنساق . وفي دراسة أخرى عن الصراع الاجتماعي نجده قد صاغ بعض القضايا العامة المتعلقة بآثار الصراع على بناء الجماعات . ومن الصعب تبين كيف يمكن تحويل قضايا من هذا النوع الى قضايا سيكلوجية .

وتتمثل الحجة الثانية التي يطرحها رنسمان لتوضيح عدم تيسر الوصول الى ( قوانين عن الأنساق الاجتماعية ) في أن عدد المتغيرات التي ينبغي أخذها في الاعتبار كبير للغاية ، وهنا نجده يتبع مناقشة

جون ستيوارت مل J. S. Mill الشهيرة التى تؤكد على « أن أسلوب انتاج كل الظواهر الاجتماعية يعتبر أحد الحالات الهامة لامتزاج القوانين الاجتماعية » . وبرغم التوسع الكبير فى الأخذ بهذا القول ، فإننا يمكننا القول بأن أحد الأسباب الرئيسية للصعوبة الهائلة التى تواجهها العلوم الانسانية ، بما فيها علم النفس فيما يتعلق بصياغة أية تعميمات ذات قيمة ، يتمثل فى أن عدد المتغيرات التى عليها أن تتناولها كبير للغاية . وفى هذا الصدد ، فليس من الواضح . وجود خلاف أساسى بين علم النفس - كعلم للأنساق العقلية - وعلم الاجتماع ، كعلم للأنساق الاجتماعية .

ويمكن توضيح عدم حسم براهين رنسمان بأساليب أخرى . ففى المحل الأول نجده متسق كلية فى معالجته للنظرية السوسيولوجية ، فبينما هو يدعى فى مقالته الرئيسية بعدم امكانية وجود نظريات سوسيولوجية ، نجده يفترض فى موضع آخر وجود مثل هذه النظريات ، وأن بعضها أفضل من البعض الآخر . ولذلك فهو يختتم مؤلفه بمقال عن البنائية Structuralism بالقول : « انه لا يجب الادعاء بأنها تشكل نموذجا توجيهيا شاملا ، متماسكا ، وجديدا للنظرية السوسيولوجية والأنثروبولوجية » . وفى مقال له عن ( الطبقة والمكانة والقوة Class, Status and power ) تجده يكتب : « أن توقع نظرية عن التدرج الاجتماعى يعتبر بالطبع مسألة بعيدة ، فإذا كانت هناك امكانية لذلك ، فإنها لابد أن تنتج منطقيا عن صدق التمييز الثلاثى الأبعاد ، والذى يعنى أن أية نظرية عامة تعتبر فعالة بالنظر اليه » . ولم يصرح رنسمان فى أى مكان أن البحث عن هذه النظرية أو أى نموذج توجيهى يعتبر جهدا ضائعا أو غير مشروع .

وثانيا ، يبدو أن ميله ( فى المقالة الرئيسية ) نحو العلوم الاجتماعية المتخصصة ، وعدم استساغته لعلم الاجتماع ، كان بالنظر الى قدرتها على تأسيس القوانين ، قد نشأ فى جانب منه عن نوع من سوء الفهم . فهو حينما يكتب مثلا عن علماء السكان الذين يؤسسون التعميمات عن معدلات المواليد ، فانه يشير فى الحقيقة الى تعميمات سوسيولوجية تصل معدلات المواليد بظواهر اجتماعية أخرى ( كالمركز الاجتماعى للمرأة ، ) أو الأهمية النسبية للعائلة كوحدة انتاجية ) وتفسرها بشكل مؤقت أو ناقص بالرجوع

الى خصائص النسق الاجتماعى ككل ، ( أو بالتمييز ، مثلا ، بين المجتمعات الصناعية والزراعية ) .

ويوجز رنسمان فى نهاية مقالته الرئيسية رأيه فى علم الاجتماع ، على نقيض حكمه على مكانته ، باعتبارات يمكن النظر اليها كتبرير لوجوده كعلم متميز . ومرة ثانية ففى أعقاب تأكيده أنه لا يمكن أن يكون علما مستقلا نجده يقول « . . انه برغم فائدة الشروح التصويرية ، والتعميمات الوصفية والاكتشافات المحددة التى أنجزت عنوان هذا العلم » . فانه نظرا لغياب القوانين ذات الدلالة التى يمكن أن تقدمها أى من العلوم الانسانية الأخرى ، فان هذه الاكتشافات والتعميمات ، وبأسلوب أشمل نماذج للبناء الاجتماعى ، هى بالتحديد التى جعلت علم الاجتماع علما هاما ، وهى التى ظلت ترسخ تأثيره على العلوم الاجتماعية المتخصصة على مدى مائة سنة خلت .

فإذا بدا علم الاجتماع الآن متجها نحو أزمة فليس ذلك لأنه قد فشل فى تأسيس قوانين ذات مستوى أعلى ، ولكن لأن كثيرا من تعميماته الوصفية ، ونماذج وتفسيراته لم تعد كافية ، اما لأنها قد استنفدت قدرتها على تحقيق اكتشافات جديدة ، أو لأن الواقع الذى تنطبق عليه قد تغير الى حد كبير حتى أنها لم تعد تبدو ملائمة . وقد قدم رنسمان فى مواضع عديدة من كتابه كثيرا من الأفكار الهامة فيما يتعلق بالعلاقة بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والتاريخ . ومن الواضح أنه يؤيد التقارب بينها ، كما يؤيد الرابطة القوية بينها وبين ما يسميه بالنظرية السيكلوجية الفعالة ، غير أنه لم يبتعد أكثر من ذلك لكى يحدد الشكل الذى ينبغى أن تتخذه النظرية التى تتأسس وفقا لهذه الأبعاد ، هذا الى جانب أنه لم يكن مهتما بمسألة الصلة التى ينبغى أن تكون بين هذه النظرية وبين الظواهر الاجتماعية والثقافية فى الوقت الحاضر .

وبرغم ذلك لا يختلف اسهام رنسمان فى هذا الصدد كثيرا عن اسهام بعض المفكرين الآخرين موضع الاهتمام فى هذه الدراسة . فقد خصص ألفن جولدنر جزءا صغيرا للغاية من كتابه لمناقشة التطور المحتمل لعلم

الاجتماع في المستقبل • اذ لم يكن علم الاجتماع التأملى Reflexive sociology الذى وضع مخططه مشجعاً • ذلك لأنه بدأ من ناحية وكأنه يكرر بشكل خافت علم اجتماع المثقفين الذى ساد فترة العشرينات لكارل مانهايم Karl Mannheim بدون أبعاده الفلسفية • فى حين أنه من ناحية أخرى يقدم بعض النصائح الأخلاقية التى ينبغى أن نقود حياة عالم الاجتماع واسهامه كسياسى راديكالى • ويتمثل الأمر الأكثر أهمية والذى أغفله عن قصد فى افتراض موضوعات جديدة للدراسة ومجموعة من الأفكار الجديدة الموجهة • ومن ثم فقد حقق فى النهاية عكس ما دافع عنه س • رايت ميلز فى بداية البعث الراديكالى ، فبدلاً من تحويل المشكلات الشخصية الى قضايا عامة ، حول القضايا العامة الى مشكلات شخصية ، وذلك عن طريق نصيحته لعالم الاجتماع بأن يهتم ، عن انانية ، بقضية العلاقة بين كونه عالماً اجتماعياً وبين كونه شخصاً ، وأن يهتم بطبيعة علاقته بعمله ، ولا اعتقد أن هذه الاهتمامات قد ساعدت على التحليل النقدي للمجتمع أو يمكن أن تساعد عليه ، وانما هى اشارة لانتكاسة عقلية أكثر من كونها علاجاً •

ومن ناحية أخرى ، أهتم بندكس Bendix أساساً بالدفاع عن التقاليد - التقاليد الغربية المتعلقة بالعقل والعلم - ضد - ما اعتبره - موجات الانفعال العاطفى التى تهدد بالاطاحة بها • وفى رأيه « أن المسألة تتعلق بما اذا كان ممكناً فى ظل هذه الظروف أن يبقى الدافع للبحث ، والاعتقاد فى التقدم من خلال المعرفة ، قويا بدرجة كافية » • وبالإضافة الى ذلك فهو لم يحاول بجدية أن يكشف عن مسار جديد ، لتغيير وجهة نظر العلوم الاجتماعية ذاتها حتى تهتم بالمشكلات والادراكات الجديدة •

ونجد فى مجلد درايتزل Dreitzel فقط اشارة ما ، الاتجاهات جديدة • والى حد كبير تختلف المقالات التى جمعها فى هذا المؤلف من حيث الموضوع والمدخل عما كان سائداً منذ حقبة سابقة • فهى لا تهتم ( بالديموقراطية المستقرة ) ولكن بتجارب وامكانات ( المشاركة

الديموقراطية ) . وهى لا تهتم بالحراك والمكانة ولكن بالعلاقات بين الطبقات ، وظهور قوى أو طبقات جديدة كقوى للنضال السياسى . وهى لا تهتم أيضا بالنظم السياسية والسلوك الانتخابى وانما بظهور حركات الاحتجاج الاجتماعى . وتظهر المقالات ، كما أشار درايتزل ، استعدادا لأن تعتمد على الأفكار الماركسية ، وأيضا على تصور لعلم الاجتماع ( كعلم للأزمة الاجتماعية ، لما كان على هذا النحو أصلا .

وما زالت الموضوعات الجديدة بعيدة عن أن تتكامل لتشكل نظرة عامة للتحويل الاجتماعى المعاصر ، وبقي السؤال مطروحا عما اذا كان من الممكن تحقيق ذلك . وقد يعتبر تصور ( مجتمع ما بعد التصنيع ) الذى حسده - فى أحد أشكاله الآن تورين Alain Touraine المحاولة الأكثر وعدا الى حد ما لتقديم اطار عام ( وهى المحاولة التى عرض لها درايتزل Dreitzel بايجاز ، وان كانت برؤية نقدية ) . أعنى تقديم فكرة ظهور شكل للمجتمع يساعد تقدم العلم فى اطاره على امكانية الغاء الندرة من مجال الحاجات الانسانية الأساسية ، ونقل العمل الصناعى من البشر الى الآلات ، ومن ثم تحويل النسق الطبقي وتغيير التوازن بين العمل ووقت الفراغ فى الحياة الاجتماعية ، غير أنه فى نفس الوقت المجتمع التى تزيد فيه المشكلات الناجمة عن التنظيم المركزى والبيروقراطى ، أو عن سيطرة النظرة التكنولوجية البحتة ، والتى تؤدى الى ظهور أنواع جديدة للصراع الاجتماعى ، أُنذرت به فعلا ظهور حركة الطلاب . فاذا تم تطوير هذا التصور بفعالية ، فانه قد يحتل المكانة المحورية التى كانت تحتلها فكرة الرأسمالية الصناعية كنسق اجتماعى فى علم اجتماع القرن التاسع عشر . وقد يتبع ذلك بحث حقيقى للتفكير الاجتماعى فى أكثر أشكاله جدارة كنوع من التفكير المنظم فيما يتعلق باتجاهات التطور الاجتماعى فى المجتمعات الحالية ، وأيضا فيما يتعلق بالخيارات السياسية التى تطرحها .

---

The Post industrial society (New York, 1971) (٨)  
 Norman Birnbaum, وقد أثرت بعض الموضوعات المماثلة فى الفصل السادس مؤلف  
 The Crisis of industrial society (New York 1969).

### حاشية

منذ نشرت هذه المقالة في المرة الأولى أجاب ألفن جولدنر على بعض انتقادات مؤلفه ( علم الاجتماع التأملی Reflexive Sociology بدون أن يدرك جوهر النقد ، إذ يؤكد أن موقفه الآن هو « ٠٠٠ ان كل مجتمع عبارة عن حقيقة اجتماعية تتكون الى حد ما بواسطة النظرية الاجتماعية السائدة ، ومن ثم يمكن فصل نقد المجتمع عن نقد النظرية . وهذا بالتحديد افتراض ماركس أيضا ، كما يتضح من حقيقة أن نقده للمجتمع الحديث ، في كتاب رأس المال Capital اتخذ أيضا عنوانا فرعيا ( نقد الاقتصاد السياسي A Critique of political economy ) الذي يعنى نقد النظرية الاقتصادية (٩) . غير أن ذلك لم يكن على الإطلاق وما كان جولدنر يناقشة فيما سبق حينما جعل تحول عالم الاجتماع ذاته ، والعلاقة بين كونه شخصا وبين عالم للاجتماع محور لتصوره عن علم الاجتماع التأملی (١٠) . وبرغم ذلك فقد أبتعد ماركس عن الانغماس في هذا التفكير التأملی ، حيث شرع في دراسة التطور الموضوعی للنظام الرأسمالی في القرن التاسع عشر ، وبالمثل الأيويولوجيا الموضوعية للمجتمع الرأسمالی كما تكشف عن نفسها ( في التشيؤ اليومي للسلع ) وفي نظريات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي رفيعة المستوى . ويعتبر جهد كارل ماركس لتأسيس نظرية واقعية ودقيقة عن المجتمع الحديث على طرف نقيض لذاتية جولدنر الرومانسية التي ترفض كلا من جوهر ومنهج النظرية السوسيولوجية باعتبارها غير هامة ، وتتركنا مع مجرد (تصورات) شخصية (١١) .

---

(٩) Alvin Gouldner, For Sociology : Renwal and Critique in sociology today ( London, 1973), P. 84.

Gouldner (1970), OP. Cit, P. 415. (١٠)

Lbid., P. 495. (١١)



## الفصل الرابع

### التنمية

#### بين الرأسمالية والاشتراكية

. تميزت دراسات التنمية في السنوات الأخيرة بإحساس من الكآبة وعدم الوضوح . إذ اتسمت نهاية عقد التنمية الأول للأمم المتحدة بفيض من التقارير (١) التي دفع اليها الى حد كبير إحساس كامل بالفشل . ومع ذلك فقد عبرت هذه التقارير عن رؤية معتدلة التفاؤل بالنسبة لمنظورات التنمية في السنوات العشر التالية برغم كونها متحفظة ونقدية إذا قورنت بالرؤية المتحمسة لحقبة الخمسينات .

وفي الفترة التالية للحرب مباشرة ، حينما أصبحت فكرة الأقطار (المتخلفة underdeveloped ) و (النامية developed ) واضحة التحديد

---

(١) في هذا الصدد توجد ثلاثة تقارير أساسية : تقرير بيترسون Peterson, Robert: *Us. Foreign Assistance in the 1970: A new Approach* وهو تقرير مرفوع الى الرئيس من قبل مجموعة عمل عن التنمية العالمية واشنطن ، ١٩٧٠ . ثم تقرير جاكسون R. G. Jackson (مجلدين) وهو موجه الى ادارة UNDP بعنوان *A Study of the Capacity of The United Nations Development System (Geneva, 1969)* ثم تقرير بيرسون Pearson بعنوان شركاء في التنمية وهو تقرير لجنة البنك الدولي عن التنمية العالمية *Partners in development* (نيويورك ١٩٦٩) . ويعتبر أكثر التقارير نقدية ذلك الذي أعدته عن أقطار أمريكا اللاتينية لجنة التنسيق الخاصة بأمريكا اللاتينية *The Vina de LMar (Report, Chile, 1969)* ، وقد تم تحليل هذه التقارير وأخرى غيرها من منظورات مختلفة تماما في مجموعة الدراسات الأخيرة التي أجراها ديني جولت Denis Goulet وهudson Michael تحت عنوان (خرافة المساعدة *The Myth of Aid* (نيويورك ١٩٧١) ص ص ١٣ - ٦٤ . وفي مؤلف (التنمية في عصرنا *development to day*، لكل من روبرت هنتر Robert E. Hunter وجون ريلي John Riely (نيويورك ١٩٧٢) ص ص ٦١ - ٦٩ .

فى العلوم الاجتماعية أولا ثم فى السياسة الدولية ، أدركت قضايا التنمية فى جانب كبير منها بالنظر الى اعتبارات اقتصادية بسيطة نسبيا . وقد شجع على هذه النظرة عاملان : حيث يتمثل الأول فى تجربة النمو الاقتصادى القوى فى الأقطار الصناعية الغربية فى مقابل الكساد الاقتصادى فيما قبل الحرب ، بحيث خلق ذلك فى منتصف حقبة الخمسينات اعتقادا بأنه الى حد كبير تم حل المشاكل الاقتصادية ، على الأقل من خلال التبنى الجزئى للسياسات الكينزية Keynesian Policies وقد عبرت بشكل مناسب مؤلفات مثل مجتمع الوفرة Affluent society لجالبريث J. K. Galbraith ومؤلف روستو Rostow مراحل النمو الاقتصادى The stage of Economic Growth عن هذا الاعتقاد . وطالما أن الاقطار النامية هى المقصودة ، فإن المعنى الضمنى لذلك أنها تستطيع أن تتجاوز التخلف الاقتصادى بسرعة نسبية عن طريق الادخال المتعمد لرأس المال والتكنولوجيا اللذين تيسرهما المساعدات العالمية .

ويتمثل العامل الثانى فى تأكيد نجاح مشروع مارشال Marshall Plan ، الذى حقق اعادة البناء السريع لاقتصاديات أوروبا الغربية ، الثقة فى كفاءة المساعدة الأجنبية . بيد أن مشروع مارشال كما أشار تيبور مند Tibor Mende تضمن اصلاح مجتمعات حديثة ذات انتاجية عالية دمرتها الحرب بشكل مؤقت . فقد امتلكت هذه المجتمعات الوسائل والقدرة التنظيمية والصادر البشرية التى تحتاجها لاعادة بناء رخاء ما قبل الحرب (٢) فى حين توجد معظم الأقطار النامية فى موقف مختلف تماما ، ومن ثم يصبح مشروع مارشال بمعنى ما ، نموذجا مضللا لتنمية الأقطار الزراعية أساسا بواسطة المساعدات الأجنبية ، التى أدت الى تركيز انتباه وكالات التنمية ومستشاريها على القضايا الاقتصادية فى حين أغفلت السياقات الثقافية والسياسية والاجتماعية للتنمية (٣) .

---

(٢) Tibor Mende, From Aid to recolonization : Lesson of a Failure (New York, 1973), P. 36.

(٣) بالرغم من حقيقة أن مشروع مارشال له هدف سياسى واضح يتمثل فى اعادة بناء أوروبا الغربية كدفاع قوى ضد الشيوعية فى اطار ظروف الحرب والمباردة ، واستمرار هذا

=

وبطبيعة الحال ، لم يحدث تجاهل كلى للجوانب الأساسية للتنمية ، فحسبما لاحظ مند Mende أكدت مجموعة من الخبراء عينها السكرتير العام للأمم المتحدة لتحديد أهداف ميثاق الأمم المتحدة بالتفصيل ، فى تقريرها لعام ١٩٥٠ بشدة على المستلزمات البنائية للتنمية ، بيد أنه فى العقدين التاليين ازدهر التحليل الاقتصادى والكمى للتنمية ، فى حين نال موضوع التغير البنائى والثقافى اهتماما أقل ، على الأقل فى الوكالات الحكومية والدولية (٤) ، هذا بالإضافة الى تأكيد بعض الدارسين على الاطار الأشمل ، مثل جونار ميردال Gunnar Myrdal الذى وجه الانتباه الى أهمية العلاقات السياسية والاقتصادية المتبادلة بين الأمم الفقيرة والغنية (٥) وآرثر لويس Arthur Lewis الذى ظل مهتما بالعوامل الاجتماعية للتنمية فى واحدة من أكثر تناولات هذا الموضوع تماسكا (٦) وبول باران Paul Baran الذى حدد ما يعتبر فى ذلك الوقت تحليلا ماركسيا آخر للنمو الاقتصادى (٧) .

ويستند التفاؤل الحذر لبعض الدراسات الحديثة مثل كتاب روبرت ماكنمارا Robert McNamara الى ثلاثة اعتبارات : الأول أن الاقطار الفقيرة تزيد من اجمالى دخلها القومى بمعدل ٢.٥٪ سنويا خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٨ . وذلك لصالحها اذا قورن بانجازاتها السابقة أو بهدف

الهدف السياسى يلعب دورا هاما فى سياسة المساعدات الأمريكية غير أنه نوقش باستفاضة فى السنوات الأخيرة فقط فى اطار الدراسات التى تمت عن عمليات التنمية الشاملة .

(٤) حيث كان عنوان التقرير الذى Mende, Op, Cit Pp: 32 - 34

نشرت الأمم المتحدة (مقاييس التنمية الاقتصادية ١٩٥٠) .

(٥) Gunnar Myrdal, Economic theory and underdevelopment Regions (London, 1957).

(٦) W. Arthur Lewis, The theory of economic Growth (London, 1955).

(٧) Robert S. McNamara, One Hundred Countries, two Billion people (New York, 1973).

وهى عبارة عن تجميع لتصريحات ماكنمارا المعلنة حينما كان رئيسا للبنك الدولى .

الأمم المتحدة لهذا العقد ، والثاني أنه من الممكن زيادة المساعدات الأجنبية ، لتصبح أكثر فعالية ، ومن ثم تساعد على زيادة النمو بمعدلات أعلى . والثالث أن وسائل تجاوز المشكلات الأساسية (بما فيها النمو السكاني السريع) موجودة ويمكن استخدامها .

بيد أن كل هذه الأحكام مطروحة للمناقشة . إذ يخفى متوسط معدل النمو خلال حقبة الستينات اختلافات واضحة بين الأقطار . فمن بين ٦٠ دولة درسها كلارك Clark (٨) على أنها (أقل نموا) حققت عشرة منها معدلات عالية من الزيادة في الناتج القومي الاجمالي G.N.P . بينما نصفها حقق معدلات زيادة أقل من ٥٪ سنويا .

وحيثما يؤخذ النمو السكاني في الاعتبار فإن عشرة أقطار فقط من قمة مجموعة هذه الدول حققت زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي Per Capita G. N. P بحوالي ٤٪ أو أكثر سنويا . بينما كان متوسط الزيادة لكل الأقطار الستين حوالي ٢٫٧٪ . وطالما أن نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي قد نما بالنسبة للدول الغنية خلال نفس الفترة بمعدل ٢٫٨٪ سنويا ، فإن الفجوة بين الأقطار الغنية والفقيرة تستمر في الاتساع .

وتدعى معظم وكالات التنمية (وبخاصة البنك الدولي) أو تفترض أن المساعدات الأجنبية قد دعمت معدل النمو الاقتصادي في الأقطار الفقيرة بشكل واضح ، وأن زيادة هذه المساعدات خلال حقبة السبعينات قد يؤدي الى رفع معدل النمو أكثر من ذلك . غير أن هذا الاتجاه قد تعرض باطراد لنقد حاد ، من وجهات نظر متضادة . حيث ترى الانتقادات الراديكالية في المساعدات ، الوسائل التي تبقى بها الأقطار الصناعية الكبيرة ، الأقطار الفقيرة في حالة من التبعية ، ومن ثم تعوق التغيرات التي تتطلبها بناءاتها الاجتماعية وأنساقها السياسية ، ومن ثم تؤدي الى تبطيء عملية التنمية . وفي نفس الوقت تضمن الأقطار

(٨) Paul G. Clark, American Aid for development (New York, 1972) PP. 22 - 23.

الصناعية لنفسها بعض الفوائد كالحصول على المادة الخام ، والأسواق ، وفرص الاستثمار ذات العائد ، هذا الى جانب تعزيز سيطرتها السياسية ومدها على جزء كبير من الكرة الأرضية . ولذلك فقد وصل ميشل هدرسون Michael Hudson من تحليلة لتوصيات تقرير بيترسون Peterson ودور البنك الدولي أنها تشكلت أساسا بالمصلحة الذاتية والقومية للولايات المتحدة ، وخاصة بالرغبة في تخفيض الضغوط المتصاعدة على ميزان مدفوعات الولايات المتحدة : « ان عملت عمليات البنك الدولي خلال السنة الاولى لتولية ادارته على تمويل عمليات المؤسسة العسكرية للولايات المتحدة التي كان قد تركها لتوه » (٩) . وبصفة عامة فقد برهن هدرسون على أنه قد كان للمساعدات الأجنبية في كثير من الحالات تأثير عكسي على النمو الاقتصادي . وتلاحظ دراسة أجراها كل من جرفن Griffin واينوس Enos (١٠) والتي استند اليها هدرسون ، أن معدل نمو الناتج القومي الاجمالي لاثني عشر قطرا في أمريكا اللاتينية يتناسب عكسيا ومعدل المساعدة الأجنبية ، ومن ثم فقد استنتج « . أن المساعدة قد تعوق التنمية لأنها تؤدي الى تضائل المدخرات المحلية عن طريق الاضرار بتركيب الاستثمار ، ومن ثم ترفع نسبة ناتج رأس المال ، ولأنها تقلل من فرص ظهور طبقة محلية لرجال الأعمال ، الى جانب أنها تعوق الإصلاحات التنظيمية » (١١) . ويستمر هدرسون ليؤكد أن من أهم النتائج العكسية للمساعدة ، أن الظروف السياسية المرتبطة بها تمنع التدابير لعزل الاقتصاد النامي ، أو تعبئة المصادر المحلية (١٢) .

وقد أكد تيبور مند Tibor Mende نفس القضية ، حيث افترض وجود ثورة متنامية في الأقطار الفقيرة ضد التبعية ، وضد إجبارها على الحياة داخل النطاق التجاري للدول الغنية .

Goulet and Hudson, Op. cit., P. 107.

(٩)

K. B. Griffin and J. L. Enos, (Foreign Assistance : Objectives and Consequences, Economic development and Cultural Change, 18 (April 1970).

(١٠)

Ibid, P. 326.

(١١)

Goulet and Hudson, Op. cit., PP. 122 - 123.

(١٢)

« وللخروج من هذه الدائرة المفرغة واستعادة الهدية المفقودة ، واحترام - الذات ، فإنه ينبغي تغيير التوجيه السياسى للتنمية الاقتصادية . فبدلا من تطلعها للخارج فإنها يجب أن تتجه الى الداخل ، وأن تهتم أساسا بحل المشاكل المحلية بدلا من الاهتمام بمواجهة المشكلات التى تتخلق نتيجة للاتصال بالعالم الصناعى . ومن ثم ينبغي التخلص من علاقات المساعدة المؤدية الى الفساد . وأن تنتهى ظواهر التكامل مع السوق العالمى ، والاعتماد على رأس المال الأجنبى ، وكل التفكير الاقتصادى الذى يؤكد على ثبات العلاقة بين الشمال والجنوب . وبدلا من ذلك فعلى كل قطر أن يكتشف طريقه الى التنمية ، اذ ينبغي أن يكون هناك تجريب لاستخدام الطرق المحلية والاعتماد أيضا على المصادر المحلية . يجب أن تمهد التغيرات البنائية أيضا الأساس للمشاركة الشعبية فى الأعمال البناءة ، وجهود الادخار الأكثر ، والاستثمار الرشيد فى الأولويات ٠٠٠ اذا كانت ضرورية ، وأيضا ينبغي ألا يكون هناك تردد فى دفع ثمن هذا الانعزال » (١٣) .

ويستمر منذ ليؤكد أن هذه البرهنة غير ملائمة وليست واقعية . « ففى حالة أمريكا اللاتينية مثلا ، وهى المنطقة الوحيدة المتخلفة والحررة فى ذات الوقت من السيطرة الأجنبية المباشرة ، عجلت ثلاث فترات (حيث قطعت الروابط مع الأقطار الصناعية المتقدمة ) من حدوث التغيرات البنائية ، والتصنيع السريع أيضا . وتمثلت هذه الفترات فى الحربين العالميتين وسنوات الكساد الاقتصادى . اذ وقعت مراحل التوسع السريع فى التنمية الصناعية لكل من الأرجنتين Argentina والبرازيل Brazil والمكسيك Mexico وحتى فى شيلي Chile خلال هذه الفترات ، حيث اتضح أن تفكك الروابط القائمة مع الاستثمار التجارى كان لصالح التصنيع المستقل والنمو الاقتصادى السريع . وقد تأسست مواقف مماثلة للتحرر من التدخل الأجنبى ، وتوفير الحماية للصناعات الناشئة ، وتقديم الحوافز للتجربة ، وتحمل المخاطرة ، عن

طريق العزلة الاختيارية لليابان أولا وروسيا والصين أخيرا . وبرغم أن الأهداف الاقتصادية فقط قد لا تبدو أنها الدوافع الأساسية ، فمما لا شك فيه ، أن نتائجها بالتأكيد هي المؤثرة ، (١٤) .

وهكذا تؤكد الانتقادات الراديكالية على الجوانب الاجتماعية والسياسية على نطاق عالمي ، وهو ما يتناقض مع ما يمكن تسميته بالسياسة الرسمية لوكالات التنمية وكثير من مراكز دراسات التنمية التي مازالت تركز أساسا على تحليل العوامل الاقتصادية والتكنولوجية (١٥) . وتتضح أهمية العنصر السياسي حينما نفحص بدقة أسلوب توفير المساعدات الأجنبية . إذ نجد أن معظم المساعدات في المحل الأول ذات طبيعة عسكرية أو استراتيجية عامة . وتقدر المساعدات العسكرية بأكثر من نصف المعونة الأمريكية الخارجية ؛ وكما يلاحظ ميشيل هيدسون فإن هذه ( المعونة الأمنية ) لم تشجع التنمية الاقتصادية في الأقطار المتسلمة لها بنفس القدر ، ( ولكنها فرضت عليها أعباء اقتصادية مكلفة ومدمرة اجتماعيا ) (١٦) .

وثانيا ، فحتى في حالة المساعدات الاقتصادية فقط ، فإن الاعتبارات السياسية يكون لها تأثير . فقد دلت تريزا هايتير Teresa Hauter بشكل مقنع على استناد سياسات المؤسسات

Ibid, PP. 204 - 205.

(١٤)

(١٥) كما يعلق ميشيل هيدسون Micheal Hudson : « كان ماكنمار صامتا بشكل يثير الفضول فيما يتعلق بكل جوانب التحول الاجتماعي - الاقتصادي . باستثناء تنظيم النسل (والثورة التكنولوجية) » Goulet and Hudson op. cit., P. 124

وكما نتوقع فسوف تكون هذه أيضا طبيعة تقارير البنك الدولي ، انظر على سبيل المثال *Economic Growth of Colombia: Problems and Prospects* (Baltimore, 1977) وذلك لا يعني أن وجهات النظر الرسمية محايدة سياسيا ، وإنما هي تفترض دوام الحالة الراهنة فقط .

Coulet and Hudson, Op. cit., P. 78.

(١٦)

فمن بين الأقطار العشرة التي سجلها كلارك على أنها تمتلك أعلى معدل في زيادة إجمالي الناتج القومي G. N. P. من الواضح أن ستة فقط هي التي استفادت : تايلاند ، اليونان ، كوريا ، إسرائيل ، باناما ، وتايلاند . إذا اعتبرنا ذلك مثالا للمساعدات الاستراتيجية الضخمة .

الدولية للتنمية ( صندوق التمويل الدولي ، والبنك الدولي ، ووكالات التنمية الدولية للولايات المتحدة ، وبنك التنمية الأمريكى الدولي ) على مدى قبول هيكل العالم الرأسمالى الموجود على المستوى القومى أو الدولي وتأييده ٠٠٠ اذ يوجد تأكيد قوى من قبل مطالب وسياسات الوكالات على مبادئ المشروع الحر ، والاعتماد على ميكانيزمات السوق ، واحترام الثروة الخاصة المحلية والأجنبية بخاصة (١٧) . ويوضح التاريخ المأساوى لشيلي بصورة واضحة أسلوب عمل هذه المؤسسات ٠ اذ واجهت حكومة الوحدة الشعبية للرئيس الليندى Allende كثيرا من الصعاب خلال فترة حكمها - كالديون الخارجية الضخمة التى ورثتها عن الحكومات السابقة ، وانخفاض الأسعار العالمية للنحاس - مادة التصدير الرئيسية - الى جانب أنها بلا شك وقعت فى بعض الأخطاء المتعلقة بالسياسة الاقتصادية ٠ وقد تزايدت صعوباتها بشكل هائل وعن عمد بسبب أفعال الحكومة الأمريكية ، والبنك الدولي ، وبنك التنمية الأمريكى الدولي ، وعدد من البنوك الخاصة ، وقطع القروض الأجنبية ٠ ورغم ذلك استمرت الولايات المتحدة الأمريكية فى امدادها بالمساعدات العسكرية، بعض النظر عن اعتبار ذلك استثمارا جديرا بالاهتمام ؛ كما اتضح ذلك ، على الأقل على المدى القصير ، حينما قضت مجموعة من القادة العسكريين المخربين على الحكومة الشرعية واستولت على الحكم فى سبتمبر ١٩٧٣ ٠ وبمرور الوقت ، فى أعقاب الانقلاب الذى وضع نهاية للنظام السياسى الديموقراطى لشيلي ، بدأت وكالات التنمية ، والبنوك الخاصة وبعض الحكومات ( وبخاصة الأمريكية ) تغير من سياساتها بمجلة فجة ، وأن تنظر بتأييد أكثر الى الامداد بالمساعدات مرة ثانية ٠

وقد وجه اليمين ، مثل اليسار ، النقد الى المساعدات الأجنبية ٠ وقد ظهرت أحد أشكال الحجج المحافظة ضد المساعدات الأجنبية فى مجموعة



المقالات الأخيرة التي كتبها باور P. T. Bauer (١٨) . اذ كانت صفحات هذا المؤلف السياسى الدعائى البالغة ٥٥٠ صفحة أقل اتجاها الى قضايا الأقطار الفقيرة فى حد ذاتها ، منها ضد ما يعتبره باور محاولة علماء الاجتماع الليبراليين والراديكاليين لتشجيع تخطيط اقتصادى شامل تحت مظلة الامداد بالمساعدات الأجنبية وانتشار اعتقاد خاص يتعلق بأسلوب تأسيس تنمية أكثر فعالية من خلال ذلك ، ويستند هذا الاعتقاد كما يعتقد ، على وجهة النظر المشتقة من وجود فجوة تتسع بين الأقطار الفقيرة والغنية . وبرغم ذلك يبرهن باور على عدم صدق فكرة السدائرة المفرغة Vicious Circle لأن الأقطار الصناعية المعاصرة أفلقت من فقرها السابق بدون مساعدة ذات قيمة من الخارج ، ومرة أخرى استطاعت بعض الأقطار النامية تحقيق تقدم اقتصادى سريع فى العقود الأخيرة من خلال الاعتماد على جهودها الذاتية الى حد كبير .

فاذا ثبت زيف فكرة ( الدائرة المفرغة ) فهي ضرورة حينئذ لوجود ( اتجاه عام ، نحو اتساع الفجوة بين الأقطار الغنية والفقيرة ) ، ويستمر باور لفحص هذه المسألة بتفصيل أكثر حينما يؤكد انتفاء وجود انقسام حاد بين الأقطار الفقيرة والغنية ، ولكن يوجد متصل من اجمالى الناتج القومى G. N. P. وفضلا عن ذلك ، ففي أى حالة توجد مجموعة من الصعوبات الكبيرة فى وجه اجراء المقارنات الدقيقة بين مستويات المعيشة فى مختلف الأمم . وأخيرا ، فانه من المستحيل تبين أى اتجاه عام لاطراد التفاوت ، ونحتاج لدراسة قضية ( الفجوة ) عبر فترات زمنية محددة .

غير أن قضايا باور وحججه لم تكن مقنعة ، فكما أعلم لا تمثل فكرة ( الدائرة المفرغة ) قانونا حديديا من أى نوع ، وانما تصف اتجاها فى عالمنا المعاصر (١٩) . ولا يمكن تزييف الفكرة بالاشارة الى تنمية الأقطار

(١٨) P. T. Bauer, Dissent on development, Cambridge, Mass. (1972).

(١٩) حسبما أشار جونار ميردال Gunnar Myrdal يمكن الكشف عن هذا الاتجاه أيضا فى بعض الأقاليم داخل الأقطار الصناعية ، وذلك هو السبب فى وجود سياسات لمواجهة

الصناعية المعاصرة منذ القرن السادس عشر فصاعدا ، وهى التنمية التى حدثت فى ظروف مختلفة تماما (٢٠) أو الإشارة الى الحالات الاستثنائية للأقطار الفقيرة التى كان فى قدرتها أن تنمو بسرعة فائقة (٢١) . ويتمثل كل ما تؤكد فى أن معظم الأمم الفقيرة تواجه ، فى عالم تنظمه الأقطار الصناعية من الناحية الاقتصادية وتسيطر عليه - الأقطار الرأسمالية الغربية أساسا - صعوبات كبيرة فى محاولتها الهرب من الفقر الذى تعيشه منذ وقت طويل ، ومن ثم يوجد ميل قوى لتكاثر هذا الفقر .

وبالمثل تعتبر ملاحظات باور عن ( الفجوة المتسعة ) مضللة . ان يوجد فصل حاد ينبغى أن يتضح بين مجموعة صغيرة من الأقطار الغنية ( التى يسودها نصيب الفرد من اجمالى الناتج القومى بنحو ٢٥٠٠ دولار أو يزيد ) وعدد كبير من الأقطار الفقيرة ( التى يسودها متوسط نصيب الفرد من اجمالى الناتج القومى بين ٨٠ - ٣٠٠ دولار ) بالاضافة الى وجود بعض الأقطار من النطاق المتوسط بالنسبة لاجمالى الناتج القومى لا تستطيع تغيير الصورة العامة ، فهى لا تستطيع أن تغيرها بأكثر من

=

(تنمية مناطق معينة) فى بريطانيا ، وسبب تبنى المجتمع الأوروبى لسياسات التنمية الإقليمية ورصده مبالغ لها . (ومن الناحية المثالية) يمكن النظر الى المساعدات الأجنبية للتنمية فى بعض الاعتبارات كامتداد لهذه السياسات غير العالم ككل ، اذا أدركناه كمجتمع واحد .

(٢٠) ينبغى أن نلاحظ أيضا استحالة حدوث هذه التنمية بدون العون الخارجى ، وقد لعبت الأرباح من السيطرة الاستعمارية (أحد أشكال المساعدات الأجنبية المفروضة) دورا معينا فى هذه العملية ، ومن وجهة نظر بعض الكتاب مثال (Baran, op. cit.) دورا أساسيا .

(٢١) كما أشرت ، نتج ذلك فى بعض الحالات عن المساعدات العسكرية الضخمة التى ظهرت على أثرها مشكلات أخرى ، منها الاضرار بالاقتصاد وظهور تفاوتات شاسعة داخل المجتمع وفى بعض الحالات الأخرى لعبت الصدمة دورا بالغ الأهمية ، اذ نتج الارتفاع السريع فى اجمالى الناتج القومى لأقطار الشرق الأوسط المنتجة للبترول ببساطة عن امتلاكها لمصدر طبيعى يوجد طلب مرتفع ومتزايد عليه . وهنا أيضا نجد نموذجا خاصا للنمو الاقتصادى يفرض مشاكل جديدة ، تتعلق بتأسيس اقتصاد أكثر توازنا يحقق الرخاء على المدى الطويل ، ويقضى على التفاوتات الكبيرة ، وينبغى أن نلاحظ أيضا أنه بينما يفيد السعر المرتفع للبترول مجموعة من الأقطار النامية ، فإنه الى حد كبير ، يضاعف من صعوبات مجموعة أخرى ، كالهند التى تعتمد على واردات كبيرة من البترول اللازم لتنميتها الاقتصادية .

تغيير شكل التقسيم الذى يقتضيه وجود شرائح متوسطة Middle strata بين ملاك الثروة ( الأثرياء والطبقة العاملة ) وحينما تكون الشرائح المتوسطة كبيرة للغاية فانه يصبح من الضرورى حينئذ أن نهتم بمدى لزومية شكل مختلف للبناء بكاملة ، ومن الواضح أن الحالة ليست كذلك بالنسبة للاقتصاد الدولى .

وحيئنذ يقدم باور عنصرا آخر فى المناقشة بالتمييز بين ( الدخل income ) ( والرفاهية welfare ) مفترضا أن التفاوت الواضح فى الأول لا يعنى تفاوتاً فى الثانى ، وذلك يرجع بنا الى العقيدة المألوفة من قبل الاقتصاديين المحافظين فيما يتعلق بالمنفعة أو الاشباع . ان استخدم هذا الاعتقاد فى وقت ما فى مواجهة سياسات الرفاهية الاجتماعية فى المجتمعات الرأسمالية الصناعية ذاتها ، ولكننا لم نعد نسمع عنها كثيراً حتى انبعاثها الأخير والمفاجئ فى هذا الشكل الجديد كجزء من البرهنة التى تحاول أن توضح أنه ليس هناك داع للخوف كثيراً فيما يتعلق باعادة توزيع المصادر بين الأقطار الغنية والفقيرة (٢٢) .

وبعد صياغة باور لانتقاداته بنوع من التفصيل نجده قد أوضح تصورهما هو هام فى التنمية بايجاز أكثر ، فالتنمية الاقتصادية كما يؤكد تعتمد بالأساس على استعداد البشر واتجاهاتهم وأيضاً على طبيعة نظمهم السياسية والاجتماعية ( ص ٧٥٠ ) ، ويشبه ذلك فى مظهره وجهات نظر النقد الراديكالى لسياسات التنمية الرسمية . غير أن ما يعنيه باور بالاتجاهات والاستعدادات الملائمة والمواقف المناسبة شىء متميز تماماً . فهو مقتنع بأهمية الفردية ، والمنافسة الصناعية ، ونمو السوق التجارى . وقد أكد باور فى دراساته الحالية التى ضمنها كتابة عن غرب أفريقيا، أهمية تنمية التجارة ، انتقد القيود التى فرضت على النشاط التجارى للمشروع الحر ، غير أنه كان أبعد ما يكون عن التفكير فى إطلاق الاستعدادات أو

---

(٢٢) يعبر باور Pauer عن هذه الفكرة فى بداية الكتاب بملاحظته أن التقدم المادى لا يحقق بالضرورة للسعادة ، والكبرياء ، والحساسية ، والتناغم (ص ٢٦٠) وبالتأكيد ، ينبغى توجيه هذا التعليق الى أمم الوفرة Affluent والثراء prodigal منه الى الأمم الفقيرة .

الطاقات الجديدة ، أو إعادة تشكيل النظم بواسطة حركة ثورية أو قومية يمكن أن تؤسس تنمية مخططة للمصادر القومية . بل على العكس نجد أن التخطيط الاقتصادى الشامل الى جانب المساعدة الأجنبية كانت أحسد الأهداف الأساسية لهجومه : « . . . فالتخطيط الشامل لا يزيد من المصادر ولا يحدث عقول البشر ، ولكنه يضخم من السلطة ويركزها . فهذه السياسة ليست شرطا للتقدم أو وسيلة مادية له . وفى الحقيقة فإنها قد تعوقه ، وبخاصة فى الأقطار الفقيرة لأنها تتناقض وتحرير الفرد من الخضوع للسلطة التى تشجع مؤهلات النجاح المادى » ( ص ٥١٢ ) . ومن الواضح أن ذلك ليس حقيقيا ، فقد حقق الاتحاد السوفيتى ، وحديثا جدا الصين ( التى نادرا ما يذكرها باور ) نموا اقتصاديا سريعا ، على الأقل جزئيا بسبب الآثار الرئيسية والتحريرية لثوراتها (٢٣) . وفى مكان آخر من الكتاب يقلل باور من قيمة أى نوع لتدخل الدولة ، منتقدا جونار ميردال G. Myrdal حول افتراضه ( أن التقدم الاقتصادى يعتبر الى حد كبير موضوعا لسياسة الحكومة ) ويستمر باور فى القول ( أنه ليس واضحا طبيعة نوع التدخل التى تستطيع به الحكومات المستقلة ذات الكفاءة التعجيل بتنمية آسيا وأفريقيا فى القرن الثامن عشر أو التاسع عشر ) ( ص ٤٥٦ ) . ومع ذلك ، توضح حالة اليابان بصورة جيدة درجة التدخل القادر على تحقيق هذه النتيجة .

وتعتبر المساعدة على انتاج الاقتصاد الرأسمالى والعلاقات الاجتماعية الرأسمالية فى المناطق النامية من العالم هى الهدف السياسى الكامن وراء مقالات باور . ومع ذلك تؤكد بشدة بعض الانتقادات المحافظة لكل من المساعدات والتنمية ، الحاجة الى الابقاء على السيطرة الحالية للرأسمالية الغربية وبخاصة الأمريكية أو توسيعها . ومثالا لذلك يؤكد

---

(٢٣) فى أعقاب الفترة الأولى للتصنيع تظهر مجموعة من المشاكل نتيجة التخطيط الشديد المركزية ، غير أنه يصبح من الممكن تجاوز كثير من المشاكل عن طريق اللامركزية فى إطار خطة شاملة . وقد نوقشت هذه القضايا بدرجة عميقة للغاية فى مؤلف بروس .

W. Brus.: *Economics and Politics of Socialism*, (London, 1971).

حديثاً صامويل هنتنجتون Samuel Huntington وهو المعروف  
باسهاماته فى التفكير الاستراتيجى الأمريكى فى فيتنام وأماكن أخرى ،  
( الحاجة الى تجزئة برامج المساعدة الحالية بالنظر الى اغراضها ،  
وتأسيس برامج جديدة تعكس المصالح المتصاعدة للولايات المتحدة فى  
الاحتفاظ بالعالم ) (٢٤) . ويذهب انتقاد آخر لسياسات المساعدة الأمريكية  
الى أن اهمال أقطار العالم الثالث ( يشير الى ذلك المستوى المنخفض  
والمضائل لمساعدات الولايات المتحدة ) يضر بالمصالح الاقتصادية الأمريكية  
وأن الحاجة ماسة الى سياسة جديدة أكثر فعالية وذات طابع تعاونى ،  
تستطيع تأمين الحصول على الأسواق ، وفرص الاستثمار الأفضل عبر  
البحار ، وذلك لكى تساعد على حل صعوبات ميزان المدفوعات بالإضافة  
الى وضع الولايات المتحدة الأمريكية فى موقف أقوى بالنسبة للمنافسة  
الاقتصادية مع أوروبا الغربية واليابان (٢٥) .

ويعتبر النمو السكانى السريع كأحد الجوانب المحددة للتنمية والتي  
يرفضها باور بشكل نهائى برغم اعتبارها من قبل كثير من الكتاب ذات  
أهمية بالغة . وطبيعى أن يعتبر هذا النمو فى أحد جوانبه مؤشراً للتنمية ،  
فهو ينتج عن انخفاض الوفيات الذى يتحقق نتيجة للتغذية الأكثر كفاية  
والخدمات الصحية المحسنة ، غير أن الزيادة السكانية من ناحية أخرى  
تخفض أساساً نصيب الفرد من اجمالى الناتج القومى (٢٦) . ومن ثم  
فهى تؤثر على المعدل العام للنمو لأنها تحول المصادر من الاستثمار فى  
الزراعة والصناعة الى توفير المدارس والاسكان ، الخ . ونتيجة لذلك  
يصبح تنظيم النمو السكانى فى حد ذاته هدفاً قد تخصص له المساعدات  
الأجنبية . وهذا هو المدخل الذى يتبناه روبرت ماكنمارا ، فمن وجهة  
نظره ( تعتبر الزيادة السكانية المفرطة هى العقبة الوحيدة الكؤود أمام  
التقدم الاجتماعى والاقتصادى لشعوب العالم المتخلف (Op. cit., P. 31)

Samuel P. Huntington, (Foreign Aid : For what and For whom?) in Hunter and Pielly, Op. cit., P. 59. (٢٤)

C. Fred Bergsten, (The Threat from the third world, Foreign Affairs, 11. (Summer, 1973) PP. 102 - 124. (٢٥)

See Clark, Op. cit., PP. 22 - 23. (٢٦)

وبرغم أنه أضاف أن حل هذه المشكلة لن يكون الا باستبدال أشكال أخرى للمساعدة ، كالمساعدة في الزراعة ، والتصنيع ، والتقدم التكنولوجي .  
 وحينئذ ، فعلى الأمم المتقدمة أن تعطى كل دعم ممكن للأقطار التي أسست فعلا برامج لتنظيم الأسرة ، عليها أن تعمق البحث في الجوانب الاجتماعية والبيولوجية لتنظيم السكان ؛ وعليها أيضا أن تطور احساسا بالحساح المشكلة السكانية ( ص ص ٤٤ - ٤٥ ) .

وقد أعطى كتاب آخرون أهمية مماثلة للنمو السكاني . فقد كرس جونار ميردال قسما كبيرا من دراسته المستفيضة عن جنوب آسيا لهذا الموضوع ، ولاحظ أنه أصبح مسلما به الآن ( ضرورة اتصال منظورات التنمية الاقتصادية الناجحة بالاتجاهات السكانية ) (٢٧) . وبالمثل ميز مند Mende التشعب المعقد بالانفجار السكاني كأحد مشكلتين هامتين ذات صلة بعدم التوازن بين القوى الصناعية والأقطار النامية (Op. cit., PP. 265 - 71) فعند نهاية هذا القرن سوف يتضاعف سكان العالم ( الى ٧ بليون ) على مدى فترة قصيرة تبلغ نحو ٣٥ سنة ، وفي ٣٥ سنة أخرى فقد يصلوا الى ١٥ بليون : ووراء هذه الأرقام تكمن مشاكل مرعبة ، كالامداد بالطعام والموارد الأخرى ، والاضرار بالبيئة ، ثم الصراع الحاد للسيطرة المتفاوتة على المصادر .

وقد انتقد بعض الكتاب الراديكاليين هذا الاهتمام بتنظيم النمو السكاني باعتباره نوعا من المالتسية الجديدة بالمعنى المحدد للمصطلح ، والذي يعنى أن فقر الأقطار الفقيرة يعتبر نتيجة لعاداتها غير المسئولة في التكاثر ، وعلى سبيل المثال ، يصوغ ميشيل هرسون هذا النوع من الاعتراض (٣٨) ، ولكنه يعدله بقوله : «أنه حينما ندرك التنظيم الديموجرافي فقط كبديل للإصلاح التنظيمي فإن التأكيد عليه يتخذ الطابع الأيديولوجي» . وفي الحقيقة حاول نذر يسير من الكتاب المهتمين بالتنمية تفسير فقر

Gunnar, Myrdal. Asian Drama (3 vols.) New York. 1968 (٢٧)

Vol. 11. PP. 1389 - 1390.

Goulet and Hudson, Op. cit., PP. 125 - 129.

(٢٨)

الأقطار النامية تاريخيا بالنظر الى النمو السكاني ، حيث كانوا مهتمين بموضوعين مختلفين تماما : الأول ، اذا سلمنا بفقر الأقطار النامية اليوم ( برغم أنها قد تكون منتجة ) فما هي نتائج الانفجار الديموجرافى بالنسبة للجهود التى تحاول تجاوز هذا الفقر من خلال النمو الاقتصادى السريع ؛ والثانى ، ما هي متضمنات ذلك بالنسبة للعالم ككل - فيما يتعلق بالاستفادة من المصادر ، وحماية البيئة الطبيعية ، ونوعية الحياة الاجتماعية - كنتيجة لهذا النمو السكانى غير المتنبأ به ؟

فالانفجار السكانى الذى قد يبدو مشكلة منعزلة وقائمة بذاتها ، والحل الذى يمكن البحث عنه بصورة أفضل من خلال الوسائل الفنية ، يؤدى فى الحقيقة الى اثاره موضوعات سياسية هامة متضمنه فى أى تصور شامل للتنمية . فحيثما تعتبر الزيادة السكانية السريعة عائقا مباشرا للنمو الاقتصادى ، كما هي الحال فى كثير من الأقطار الفقيرة ، فإنها مع ذلك ما تزال مجرد عنصر واحد فى التخطيط العام للتنمية ، وينبغى عدم التقليل من شأن الصعوبات التى تواجه أى نوع من السياسة السكانية (٢٩) . غير أن النمو السكانى ليس ببساطة مشكلة تتعلق بالأقطار الفقيرة . فمن الأسباب الهامة للاهتمام بالانفجار الديموجرافى هو نتائجه بالنسبة للبيئة والاستفادة من المصادر الطبيعية . ومن هذا الجانب تعتبر الأقطار الفقيرة بلا شك المصدر الوحيد للمشكلة . ويتزايد السكان ( وان كانوا ببطء أكثر ) فى الأقطار الصناعية الغنية أيضا .

(٢٩) اذا استبعدت الوسائل القهرية المتطرفة ، كالتعقيم الاجبارى لكونها من المحتمل أن تصيب المجتمع بضرر أكبر من الحالة التى تحاول علاجها ، اذ يمكن تحقيق انخفاض فى معدلات المواليد عن طريق الحث والحوافز العقلانية فقط . وإلى حد ما ، يفترض ذلك مجتمعا عقلانيا يستجيب أعضاؤه بطريقة متنورة للمؤشرات الاجتماعية ، وهذه الحالة ما زالت بعيدة جدا . بالإضافة الى ذلك توجد علاقة مزدوجة بين السكان والتنمية ، فقد تؤثر التنمية على النمو السكانى عن طريق تغيير طموحات البشر وطريقتهم فى الحياة ، مثلما تتأثر بها أيضا . وعلى ذلك يمكن التحليل على أن أفضل سياسة سكانية هي تلك التى تترابط مع التنمية (النمو الاقتصادى المتحضر ، الحراك الاجتماعى المتزايد) التى ستولى بنفسها تخفيض معدل المواليد ، غير أن ذلك يبالغ فى فاعلية مثل هذه المؤثرات ويقلل من شأن الحاح المشكلة السكانية فى الوقت الحاضر . وأخيرا يوجد موضوع له طابعه السياسى الواضح يتمثل فى حقيقة أن حجم السكان يعتبر عنصرا فى القوة القومية ، ومن ثم تتأثر الرغبة فى تنظيم النمو السكانى أو عدم تنظيمه بموقف المتنافسين على المستوى الدولى .

غير أن الحقيقة الأهم أن هذه الأقطار تستهلك قدرا غير ملائم من المصادر العالمية ( تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وحدها مسئولة عن ثلث استهلاك العالم ) . فالضغط على المصادر ليس فقط مصدره النمو السكاني وارتفاع اجمالي الناتج القومي في الأقطار الفقيرة ، ولكن يكمن مصدره في النمو المستمر والسريع للأقطار الصناعية ، وينبغي أن يهتم أى تحليل جاد للتنمية على نطاق عالمي بالوسائل التي تحد من استخدامها المفرط في التبذير للمصادر ، وبالتالي يقلل من معدل نموها ، على الأقل في بعض الجوانب (٣٠) .

وتشير هذه الملاحظات عن المسألة السكانية ، من أحد الجوانب ، الى الحاجة الى اطار واسع وأكثر تنظيما للبحث . ان تقع تنمية كل من الأقطار ( النامية ) والأقطار الصناعية في اطار نظام عالمي من العلاقات السياسية والاقتصادية أو في ظل ظروف تاريخية محددة وقد اعتمد مجال البحث المسمى ( دراسات التنمية ) - الذي يعتبر في نفس الوقت مجالا للفعل السياسي - على انهيار الامبراطوريات الاستعمارية وعلى الظروف المحددة لفترة ما قبل الحرب ، مثل تلك التي اشرت اليها بايجاز في بداية هذا الفصل . حيث أن على أى تحليل لسياسات وقضايا التنمية ، بما فيها المساعدات الأجنبية ، أن يهتم في المحل الأول بهذا السياق . ففي عالم يسيطر عليه الاقتصاد الرأسمالي أساسا ، فان عملية التنمية قد تضاعف حقيقة التخلف في بعض الأقطار (٣١) أو تؤدي في حالات أخرى الى مضار اقتصادية كنتيجة للسعى وراء المصالح الاستراتيجية ، والمصالح العسكرية،

---

(٣٠) يبدو أن هذه الاعتبارات ما تزال مهمة من قبل وكالات التنمية . فبرغم اشارة مقاله نشرتها الأمم المتحدة أبريل ١٩٧٣ بعنوان ( اطار موجز لدراسة الأمم المتحدة من تأثير المشاكل والموضوعات البيئية المحددة على استراتيجية التنمية الدولية ) الى مشاكل الاقتصاد العالمي ، فانها قصرت اهتمامها الى حد كبير على المشكلات التي تظهر عن التنمية الاقتصادية للأقطار الفقيرة .

(٣١) مثلما برهن فرانك A. G. Frank في مؤلفه (الرأسمالية والتخلف في أمريكا اللاتينية rev. edn New York, 1969) وانظر أيضا بعض مقالات المؤلف الذي حرره كل من (eds.) Dependence and underdevelopment: Latin America' James D. Cockcroft, André Gunder Frank and Dele L. Johnson Political economy (New York, 1972).



ونشاط الشركات المتعددة الجنسية . ومن وجهة نظر الأقطار الرأسمالية الكبيرة ينبغي ادراك العلاقات مع الأمم الفقيرة أساسا بالنظر الى الحفاظ على بقاء سيطرتها السياسية والاقتصادية ، أو بالنظر الى ضمان أن يتحقق تصنيع بقية العالم حسب النموذج الرأسمالي .

ويبدو أن سياسات الأقطار الصناعية الشيوعية تقدم بديلا للتنمية وفقا لهذه الرؤية ، وإن كانت تثير مشكلات أخرى ، وفى المحل الأول فانه من الصعب فى هذه الحالة أن تحدد طبيعة السياسات أو أسلوب تنفيذها (٣٢) ومع ذلك ، فمن الواضح أن الأقطار الشيوعية قد شاركت على الأقل بجانب ضئيل للغاية فى وكالات التنمية الدولية وفى المساعدات المشتركة ، ولذلك فقد كان تأثيرها العام على مسار الأحداث محدودا . ولقد أصبح واضحا أيضا أن العلاقات مع الأمم النامية قد تأثرت بشدة فى حالة الأقطار الشيوعية ، كما هى الحال فى حالة الأقطار الرأسمالية الغربية ، بسبب الصراع السياسى بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية ، ومن ثم فقد لعبت الأهداف الاستراتيجية والمساعدات العسكرية دورا هاما .

وأخيرا فانه ينبغي الاهتمام بمدى قدره سياسات التنمية للأقطار الشيوعية على تشكيل بديل حقيقى فى أى حالة ، بمعنى البديل الاشتراكى للتوسع الرأسمالى ؛ وينبغي أن يعتمد الحكم فى هذا الموضوع على أسلوب المرء فى تقدير الامكانية الاشتراكية للمجتمعات التى تسودها الملكية العامة لوسائل الانتاج الأساسية والدرجة التى يرتبط فيها التخطيط الاشتراكى بنظام سياسى فاشستى وغالبا قهرى .

وتثير هذه المسألة المتعلقة بالمسارات البديلة للتنمية العالمية موضوعا هاما فى أى تصور للتنمية ؛ أعنى ، ما هو هدف التنمية ، أو بصورة أشمل ، ما هى طبيعة العالم الذى تقصد سياسات التنمية خلقه ؟ ويؤكد

معظم الكتاب الليبراليين المهتمين بالموضوع أو يسلمون جدلاً ، بأن التنمية تعنى شيئاً أكثر من مجرد النمو growth بأى شكل كان بالنسبة لاجمالى الناتج القومى . فهى تتضمن تحسيناً حقيقياً فى المستوى العام للحياة ، عن طريق التغذية الكافية والسكان ، والرعاية الصحية ، والتعليم ، الخ بالنسبة لجميع السكان ؛ وتقليل التفاوتات الهائلة فى توزيع الثروة والدخل ؛ والتوسع فى خلق الفرص ، وبخاصة بالنسبة لمعظم أقسام السكان المحرومة . ومن وجهة النظر هذه ليس من الصعب أن نواصل الاهتمام بصياغة سياسة اشتراكية متميزة للتنمية ، يتحدد هدفها النهائى فى تأسيس مساواة فى الظروف الأساسية على نطاق عالمى - لنقضى على التفرقة بين الغنى والفقر داخل المجتمعات وبينها .

ويتضمن هذا النوع من السياسة توسيع الهدف الاشتراكى الخاص بخلق مجتمع لا طبقى بالنسبة للنسق الاجتماعى للعالم ككل . ومن الواضح وجود صعوبات هائلة فى هذا الصدد ، فحتى داخل أمم معينة ، واجهت الحركات الاشتراكية الديمقراطية عقبات هائلة فى محاولتها إعادة توزيع الدخل والثروة . أو توفير نطاق أكبر من الخدمات العامة ، وتخطيط التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وعلى النطاق العالمى تضاعفت المشاكل بسبب المقاومة الشرسة - المهمة بالولاءات ذات الجذور الثقافية والقومية - لأى إعادة توزيع ذات قيمة للثروة بين الأمم ( التى قد تتضمن نوعاً من التحكم فى معدل النمو الصناعى للأقطار الغنية ) بسبب صعوبة تأسيس مؤسسات دولية فعالة لتنفيذ هذه السياسات ؛ وبسبب التهديد بشكل من السيطرة السياسية والبيروقراطية ذات التطرف الفاشستى الكامن فى مشروع تخطيط الاقتصاد العالمى وتنظيمه . بل إنه من الصعب تحقيق بداية ذلك إذا لم تتأسس أنظمة اشتراكية ديمقراطية قوية فى عدد من الأقطار الصناعية المتقدمة ؛ وإذا كانت الحال على هذا النمو ؛ فإن عملية التنمية الاشتراكية قد تبقى فى رأى بطيئة - ربما بطءاً مخيفاً فى مواجهة الخطر المرعب للحروب المهلكة التى تشن من أجل السيطرة على المصادر التى تتزايد ندرتها .

بيد أنه من الخيالى تماماً أن نفترض أن تحولاً ثورياً مفاجئاً يستطيع

انقاذنا ، فمن المحتمل أن تكون الاصلاحات المتراكمة ، والمتجهة أساسا نحو تغيير رئيسى فى النسق ، ناجحة ، ومن الأفضل أن نبدأ هذه الاصلاحات بتغيرات فى التجارة العالمية لصالح الأقطار الفقيرة . بزيادة المساعدات الأجنبية فى شكل معونات وليست قروض ؛ بتوفير المنح والقروض الجديدة للمساعدة فى تخفيض العبء المربك للديون التى تعاني منها الأقطار الفقيرة كنتيجة للمساعدات السابقة ؛ وبالإضافة الواضحة فى توفير المساعدات التى تتخذ شكل المعرفة العلمية والتكنولوجية (٣٣) .

وفضلا عن ذلك ، لا يجب أن يغفل أى تحليل للسياق العالمى للتنمية الجانب الآخر للمشكلة . فبرغم وجود الأقطار الفقيرة فى عالم تسيطر عليه الأقطار الصناعية ( الرأسمالية ، والشيوعية ) فانها بلا شك لديها القدرة لتحديد مسار تنميتها فى اطار حدود معينة ، وأن تؤثر أيضا بدرجة أكثر أو أقل فى التوزيع العالمى للمثروة . ويعتبر تبنى سياسة الاكتفاء الذاتى *autarky* أحد الخيارات المطروحة أمامها ، وذلك بتحديد الواردات والاستثمارات عن طريق التعريفة الجمركية والضوابط الأخرى ، وأيضا بتقليل اعتمادها على المساعدات الأجنبية بقدر الامكان ، وبخاصة أنماط المساعدات الأكثر ارهاقا . وبالتأكيد هناك سوابق تاريخية لنجاح مثل هذه السياسة - وتعتبر الصين مثالا طيبا لذلك - طالما أن هناك قوى فى المجتمع تلتزم بشدة ، بالتنمية الاقتصادية ، وبإعادة تشكيل النظم الاجتماعية . غير أن سياسة الاكتفاء الذاتى سوف لا تكون هى السياسة الأكثر فعالية فى كل الحالات ، وينبغى عدم تبنيها كسياسة دائمة . وقد قدم البرت هايرشمان *Albert Hirschman* فكرة هامة تذهب الى : « أنه

---

(٣٣) من المحتمل أن تعتبر المساعدة بالمعرفة واحدة من أكثر أنواع المساعدات افادة ، وإن كنا نحتاج أن تمنح بطريقة ملائمة . فمثلا لا يبدو بالنسبة لى ذا معنى طيب أن يتركز عدد كبير لدراسة التنمية فى الأقطار الغنية ، بينما تمتلك المراكز المهمة بهذه الدراسات اتصالات متقطعة فقط (وفى بعض الأحيان مختصرة) بالقضايا والمواقف الاجتماعية التى تحللها ، وربما كان من الأفضل أن توقف بعض المصادر لمساعدة ومد نطاق عمل هذه المعاهد التى تأسست فى الأقطار النامية ، أو لخلق معاهد جديدة .

من أجل تحقيق حد أعلى للنمو ، فإن البلاد النامية تحتاج لتبديل ملائم بين الاتصال والانعزال ، والانفتاح على تجارة ورأس مال الأقطار المتقدمة ، تتلوها فترة من الانسحاب والنزعة القومية ، (٣٤) .

ويعد تشكيل التحالفات الاقليمية أو أية اتحادات أخرى ، وسيلة ثانية تدعم بواسطتها الأقطار الفقيرة مركزها ، من أجل السيطرة على استثمار رأس المال الأجنبي واستقلال مصادرها ، وتحسين التجارة مع الأقطار الصناعية ، أو التأثير بفاعلية أكثر في سياسات وكالات التنمية الدولية . وتعتبر الأوبك OPEC منظمة الأقطار المصدرة للبترول من الاتحادات الناجحة لهذا النوع . ومن الواضح أن الأوبك تتمتع بمركز ممتاز من خلال سيطرتها على مصدر له ندرة خاصة ، ويعتبر ميثاق الأندين Andean Pact (من أعضائه بوليفيا Bolivia ، شيلي Chile ، كولومبيا Columbia ، الاكوادور Ecuador ، بيرو Peru ، فنزويلا Venezuela) محاولة أخرى حديثة لتأسيس دفاع ضد القوة الاقتصادية للأقطار الصناعية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي نفس الوقت تعتبر وسيلة للتعاون الاقليمي للتنمية ، غير أن فاعليتها سوف تتضاءل بالتأكيد في أعقاب الاطاحة بحكومة الوحدة الشعبية في شيلي . وما زالت هناك المحاولات مستمرة لتجميع أقطار العالم الثالث ككل ، وذلك بهدف صياغة بعض الخطوط العامة لسياسات التنمية كما تبدو من وجهة نظر الأقطار الفقيرة ذاتها ، وبخاصة في حملتها بتبادلات التجارة الدولية .

وتشبه كل هذه الجهود من جانب الأقطار الفقيرة في بعض الاعتبارات جهود الحركة العمالية داخل المجتمعات الصناعية ، وهما معا يعتبران عنصرا رئيسيا في النضال من أجل إعادة توزيع المصادر العالمية . غير أنه توجد اختلافات هامة أيضا . فمن غير الواقعي تماما أن ندرك عملية التنمية ببساطة ، بالنظر الى الصراع بين الأمم البرجوازية ( و ( البروليتارية ) ، وذلك لسبب رئيسي يتمثل في وجود

---

Albert O. Hirschman, A Bias for hope : Essays on development and Latin America (New Haven, 1971), PP. 25 - 26. (٣٤)

بعض الملامح المتناقضة فى سياسات كثير من الأقطار النامية ، التى ترفع شعارات المساواة الكاملة بين الأمم ، بينما تسمح أو حتى تشجع التفاوتات الشاسعة داخل مجتمعاتها . فضلا عن ذلك ، توجد اختلافات كبيرة بين أقطار وأقاليم العالم الثالث - اختلافات فى التاريخ ، والثقافة والبناء الاجتماعى - وأيضا هذا التنوع الكبير فى المشاكل التى تواجهها حتى ل يبدو لى من غير المحتمل ، امكانية صياغة نظرية عامة بدرجة عالية من المعقولية ، تستطيع تحديد أفضل أسلوب للتنمية .

اذ توجد مسارات عديدة للتنمية مثلما هناك مسارات عديدة للاشتراكية .

وتعتبر قوة الدافع نحو المساواة هى الخاصية الأكثر شمولا كما يبدو بالنسبة لى ، والتى تنتشر الآن من المجتمعات الصناعية التى شكلت مصدرها فى القرن التاسع عشر لى تغزو كل العالم . ولقد ظهر الشك أو اليقين الذى اشرت اليها فى مقدمة هذا الفصل ، ليس من مجرد التسليم بصعوبات التنمية وتعقيداتها ، ولكن من خلال التحقق بأن العملية بكاملها قد أسىء فهمها . فخلال حقبة الخمسينات خف الحوار حول الرأسمالية والاشتراكية ، وبرزت نظرية سوسيولوجية جديدة ، تهتم بالانتقال من المجتمع قبل الصناعى الى المجتمع الصناعى ، حيث ادعى أنه يجب أن يكون هدف كفاحنا السياسى والعقلى هو أن ندرك هذا الانتقال المحدد بدرجة أعمق وندعمه بفاعلية أكثر (٣٦) .

ولقد أصبح واضحا الآن أن هذه النظرية قد عبرت عن المزاج المحافظ لذلك العصر - ومن ثم بددتها الحركات الراديكالية لحقبة الستينات - والثقة فى الانتشار العالمى الواسع للوفرة من خلال النمو الاقتصادى

---

(٣٥) وعلى ذلك ففى جلسات مؤتمر الأمم المتحدة عن التجارة والتنمية ضغطت الأقطار النامية من أجل تفضيل منتجاتها فى الأقطار الصناعية ، ولكن بدون نجاح كبير فى ذلك .

(٣٦) أكد مؤلف إيرنست جيلنر Ernest Gellner (الفكر والتغير Thought and Change (London, 1964) بقوة وجهة النظر هذه . ووجه ريمون آرون Raymond Aron الذى فعل الكثير لتطوير فكرة (المجتمع الصناعى industrial society الانتباه لأحد ملامح هذه الرؤية الجديدة حينما لاحظ أن علماء الاجتماع قد اتجهوا الى الخلف فى تأسيس تصوراتهم عن التغير الاجتماعى ، من ماركس Marx إلى سان سيمون Saint - Simon

القوى . ولقد نتجت الشكوك الحالية فيما يتعلق بعملية التنمية نتيجة  
 لاختلاف النظرية ، والى حد كبير لغياب أى بديل عملى أو عقلى محدد .  
 اذ يكمن خلف الاهتمام بالتنمية والعلاقات بين الأمم الفقيرة والغنية ،  
 كما حاولت أن أوضح ، الموضوع الأساسى المتعلق بالمساواة الانسانية ،  
 فطالما أن هذا الموضوع قد نوقش من كل جوانبه ، وتمت صياغة  
 الاختيارات السياسية بشأنه ، فإن السياسات العملية والفعالة للتنمية  
 العالمية سوف تكون ممكنة .

## الفصل الخامس

### كارل ماركس : عالم اجتماع أم ماركسي ؟ (١)

لا يهدف السؤال المطروح فى عنوان هذا الفصل الى استيعاب كل الجوانب التى يمكن من خلالها النظر الى أعمال ماركس ؛ كما أنه لا يعنى المصادرة على مسألة امكانية أن يكون مفكر ما - وماركس بصفة خاصة - عالم اجتماع وماركسي فى ذات الوقت . وإنما هناك بعض الفوائد التى تتحقق من مجرد طرح السؤال بهذه الطريقة . إذ نجد أولا : أن اعتبار فكر ماركس أحد الانساق الفكرية المبكرة فى علم الاجتماع ، أى النظر اليه كمحاولة لصياغة مفاهيم جديدة لوصف بناء مجتمعات بأكملها ولتفسير التغيرات الاجتماعية الكبرى ، سوف يبرز أهم افكاره تميزا بل واكثرها اثارة على الاطلاق . ولقد أصبح ذلك أكثر وضوحا مع نمو الدراسات السوسيولوجية خلال العقود القليلة الماضية وما صاحب ذلك من اعادة تقييم لتاريخ الفكر الاجتماعى الحديث . ومن الواضح أن احياء الاهتمام بالماركسية كمخطط نظرى ( وهو اهتمام يقابله أقول الماركسية كمقيدة سياسية شاملة) قد ظهر من خلال الاعمال التى كتبها فى الاونة الأخيرة متخصصون فى علم الاجتماع ؛ وحتى فى وقت مبكر يرجع الى نهاية القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين ،

---

(١) أعيد نشره مع تعديلات طفيفة من مجلة العلم والمجتمع Science and Society (شتاء ١٩٦٦) . واعتمد هذا المقال على بحث ألقى فى ٣٠ أغسطس ١٩٦٥ فى حلقة دراسية عن « اعادة تقييم كارل ماركس » ، A Re-evaluation of K. Marx عقدت أثناء الاجتماع السنوى الستين « لجمعية علم الاجتماع الأمريكية » ، American Sociological Association المنعقد فى شيكاغو . ولقد نشر هنرى مينز Henry Mins نقدا لبعض الآراء التى قدجت هنا فى مقال بعنوان « الماركسيون واللاماركسيون » ، Marxists and non - Marxists نشرت فى نفس العدد من مجلة العلم والمجتمع ، . والمجتمع ، .

كانت المناقشات المثمرة للفكر الماركسي تنبع - على ما يبدو - من اهتمامات سوسيولوجية وفلسفية تمثلت في كتابات ماكس فيبر Max Weber وكروس Croce وسوريل Sorel وباريتو Pareto على سبيل المثال - ولم تنبع من الكتابات النقدية ذات الطبيعة الاقتصادية أو السياسية الخالصة (٢) .

ويمكن أحد الأسباب الرئيسية وراء احياء الاهتمام بالماركسية في أن نظرية ماركس تتعارض في كل عناصرها الهامة مع النظرية الوظيفية التي أثرت بشدة في علم الاجتماع والانثروبولوجيا في العشرين أو الثلاثين عاما الماضية ، والتي ظهر قصورها بشكل متزايد ، فعلى حين تركز الوظيفية على التناغم الاجتماعي تركز الماركسية على الصراع الاجتماعي ؛ وبينما تهتم الوظيفية بالثبات وباستمرارية الابنية الاجتماعية ، تقدم الماركسية نظرة تاريخية وتؤكد الاهتمام بالبناء المتغير للمجتمع . وبينما تركز الوظيفية على تنظيم الحياة الاجتماعية من خلال القيم العامة والمعايير ، تركز الماركسية على اختلاف المصالح والقيم داخل كل مجتمع وعلى دور القسر Force في الحفاظ على النظام الاجتماعي العام ، لفترة قد تطول أو تقصر . ولقد أصبحت المقابلة بين نموذجي التوازن والصراع - والتي اكدها دارندورف Dahrendorf بشدة عام ١٩٥٨ (٣) - من الامور الشائعة في علم الاجتماع الآن . فغالبا ما توضع نظريات ماركس في مقابل نظريات دوركايم ، وباريتو ، ومالينوفسكي ، وهم يمثلون المهندسين الرئيسيين للنظرية الوظيفية .

ولا يعنى هذا ان الماركسية هي النظرية الوحيدة التي تعطى وزنا للصراع الاجتماعي ، وللطبيعة التاريخية المتغيرة للمجتمعات البشرية .

---

(٢) قمت بشرح بعض هذه الاسهامات بتفصيل اكبر في مقال عن علم الاجتماع الماركسي نشر في دائرة المعارف العالمية للعلوم الاجتماعية International Encyclopedia of Social Sciences (نيويورك ١٩٦٨) ، وفي كتاب موجز بعنوان Marxist Sociology (London, 1974)

(٣) R. Dahrendorf, "Out of Utopia : Toward a Reorientation of Sociological Analysis". American Journal of Sociology, Vol. LXIV. No. 2. 1958.



كما أنه لا يعنى أن علماء الاجتماع يقتنعون بأن مجرد بيان وتوضيح نموذجى التوازن والصراع - كنماذج يمكن استخدامها فى سياقات مختلفة - هو الخطوة النهائية والكلمة الأخيرة التى يمكن أن يقولها العلم الاجتماعى . فقد ساهم باحثون آخرون بعد ماركس - من أهمهم على الإطلاق زيمل Simmel وماكس فيبر Max Weber بعناصر جديدة فى نظرية الصراع الاجتماعى والتغير الاجتماعى ، وأدخلوا تعديلات وإضافات على بعض القضايا النظرية التى طورها ماركس ، وانتقدوا هذه القضايا من وجوه عديدة . ورغم ذلك ، فمن المحقق أن أعمالهم لا يمكن فهمها حق فهمها إلا كأعمال تابعة أو قالية لأعمال ماركس .

ويثير امكانية وجود نماذج نظرية بديلة مشكلات صعبة يالها علماء الاجتماع منذ ظهور علمهم كفرع مستقل من فروع العلوم الاجتماعية . فعلماء الاجتماع المعاصرون يطرحون بشكل جديد سؤالا قديما يتعلق بالتوفيق بين « النظام » و « التقدم » وهو أحد الموضوعات الأساسية فى علم الاجتماع عند كونت . وتتبع هذه الصلة الفكرية (بين الأمس واليوم) ، تتبع - فى جانب منها - من التشابه فى الظروف الاجتماعية . فنحن نعيش - كما كان كونت - فى أعقاب ثورات كبرى ، وفى خضم طوفان ثورى وتحولات اجتماعية قائمة على العنف . وكنتيجة لذلك ، فانه يبدو أن أهم المهام المنوطة بعلم الاجتماع فى الوقت الحاضر هى فهم ما يحدث عندما تنشأ دول جديدة ، وفهم النمو السريع للعلم والتكنولوجيا ، وانتشار اسلوب الحياة الصناعية فى كل أرجاء العالم ، والتغيرات الجذرية التى حدثت فى البناء الطبقي ، والانساق الاسرية والسياسية . ورغم ذلك فائنا نهتم الآن - على خلاف كونت - بالبحث عن نظرية مقبولة أكثر من اهتمامنا بصياغة فلسفة اجتماعية جديدة . ونحن على وعى أكثر بالحاجة الى تقديم تفسير للتغير الاجتماعى ، بينما كان كونت - فى خضم نظريات التقدم العديدة فى عصره - أكثر اهتماما باكتشاف مبادئ النظام والاستقرار .

لقد كان الاهتمام الرئيسى فى نظرية ماركس منصباً على الصراعات داخل المجتمع والتغيرات البنائية التى تتوله عن هذه الصراعات ،

ويغلف هذا الاهتمام مخطط عام لنمو البشرية نموا تقدميا (نحو الأحسن) . وتتضمن النظرية في ذات الوقت بعض التفسيرات الجزئية للتضامن الاجتماعي واستمرارية الابنية الاجتماعية . فقد عالج ماركس باستفاضة - على سبيل المثال - الظروف التي تولد التضامن الطبقي وتحافظ عليه . وفسر على مستوى المجتمع ككل استمرار بناء اجتماعي بعينه من خلال العلاقات بين الطبقات ، والوضع الذي تشغله الطبقة الحاكمة ، وتأثير الافكار المسيطرة في استمرارية نظام الحكم . وفضلا عن ذلك فقد تنبأ ماركس بظهور نمط من المجتمع يختفي فيه الصراع الطبقي كلية ويتحقق فيه ضرب من التناغم والتضامن التام بعبارة أخرى فأننا يمكن أن نلمس في نظرية ماركس تجاوز نموذجي التوازن والصراع في تفسير المجتمع ؛ ويمكن أن يتم ذلك على مستويين : الأول : أن الصراع يسود العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع ككل ، بينما ينتشر التضامن والاتفاق في كثير من الجماعات الفرعية (خاصة الطبقات الاجتماعية) في المجتمع . والثاني : أن المجتمعات بصفة عامة يمكن ترتيبها في تسلسل تاريخي بحيث يسود الصراع في مرحلة تاريخية معينة - وهي المرحلة الوحيدة التي عرفناها حتى الآن - والتضامن والتعاون السلمي والاتفاق في مرحلة أخرى - وهذه تقع في المستقبل .

ومع ذلك فإن هذه النظرية لا تقدم توفيقا كافيا بين كلا النموذجين ، هذا طبعاً بصرف النظر عن الأخطاء التي يمكن أن تشتمل عليها فيما يتعلق بالوصف الفعلي للصراع المجتمعي والتضامن الطبقي وتفسيرهما . فهي لا تسمح - على سبيل المثال - بوجود الفكرة التي مفادها أن الصراع ذاته قد يولد التضامن الاجتماعي أو يحافظ عليه (وهو احتمال استكشفه زيمل بطريقة أكثر منهجية) . وفضلا عن ذلك فإن النظرية تستبعد الصراع كلية من المجتمع الافتراضي اللاتبقي في المستقبل ؛ ويبدو أنها تؤكد أيضا حالة أصلية أولية للمجتمع البشري كانت تخلق من الصراع وذلك قبل انتشار تقسيم العمل و تراكم الثروة الخاصة . وتعتمد هذه النظرية على تصور تاريخي يتعارض مع فكرة العلم الوضعي

وهى فكرة يبدو أنها تركت أثرا على أعمال ماركس الناضجة . ونحن قد نضفى أهمية قليلة أحيانا أو كبيرة أحيانا أخرى على الجانب المتأثر بالهيجلية فى نظرية ماركس ، أو على الجانب الذى يتخذ الخط الوضعى فيها ، غير أنه من المستحيل أن نوفق بينهما (\*) فقد ذهب اسحق برلين Isaiah Berlín على سبيل المثال الى القول بأن :

« لامراء فى أن الاطار المرجعى لنظرية ماركس كان هيجليا . لأنه يسلم بأن تاريخ البشرية هو عملية واحدة غير متكررة ، تسير وفق قوانين يمكن اكتشافها . وتختلف هذه القوانين عن قوانين الكيمياء والفيزياء التى تعتبر قوانين لا تاريخية تحاول الكشف عن ارتباطات واطرادات ثابتة تتعلق بظواهر مترابطة فى كل زمان أو مكان تتكرر فيه هذه الظواهر نفسها . أما هذه القوانين فانها تشبه قوانين علمى الجيولوجيا والنبات ، وهما علما يحددان مبادئهما فى ضوء حدوث أى من عمليات التغير المستمر » (٤) .

ويمكن القول من الناحية الأخرى أن كثيرا من القضايا التى قدمها ماركس لها على الأقل صفة القوانين العامة . وهكذا فان العبارة

---

(\*) يظهر خلاف حاد بين الماركسيين الأوربيين حول مجالات الاهتمام فى أعمال ماركس . ويظهر هنا فريقان رئيسيان : الأول يمثل أولئك الذين يركزون على أعمال ماركس المبكرة التى تأثر فيها بهيجل ، وهم يهتمون بفكرة الاغتراب والحرية فى الفكر الماركسى أكثر من اهتمامهم بتحليل علاقات وأشكال الانتاج . وأشهر هؤلاء على الاطلاق هو هربرت ماركيوز . أما الفريق الثانى فتمثله مدرسة للتوسير Althusser فى فرنسا حيث نستبعد أعمال ماركس المبكرة والتى تأثر فيها بهيجل لأنها لا تتضمن الماركسية كنظرية علمية بالشكل الذى كان يرغب فيه ماركس ، ويهتم أنصار هذه المدرسة فى مقابل ذلك بتطوير الكتابات المتأخرة (والناضجة) لماركس ، خاصة رأس المال وذلك بهدف تقوية الماركسية من الداخل وتزويدها بالمفاهيم الضرورية والنظرية العلمية التى تمكنها من تفسير التحولات الاجتماعية المعاصرة . وهذا هو ما فعله التوسير وباليبار Balibar فى كتابهما الشهير « قراءة فى رأس المال » . انظر حول هذه الموضوعات :

— L. Althusser and E. Balibar, Reading Capital, London, New left Books, 1970; L. Althusser, For Marx, The Penguin Press, 1969.

وانظر الترجمة العربية التى أعدها فؤاد زكريا لكتاب هربرت ماركيوز ، للعقل والثورة هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

المترجم

I. Berlin, Karl Marx, 3rd., Edn., (London, 1963), P. 124.

الشهيرة القائلة بأن « تاريخ كل المجتمعات التي عرفناها حتى الآن ما هو الا تاريخ الصراعات الطبقيّة » ، هذه العبارة يمكن النظر اليها ، لا باعتبارها مبدأ تاريخيا ، ولكن باعتبارها قانونا عاما للصراع من المجتمع البشرى . وينفس الطريقة فانه يمكن النظر الى قول ماركس بأن البناء الاقتصادي للمجتمع هو الذي يحدد شكل النظم الاجتماعية والافكار السائدة ، على أنه تعبير عن قانون عام أو عن قاعدة منهجية . وحتى عندما يزعم ماركس أنه يصيغ قانونا للتغير - كقانون تغير المجتمع الرأسمالي مثلاً - فان هذا القانون لا يعدو أن يكون قانونا خاصا ينطبق فقط على نمط بعينه من أنماط المجتمعات (المجتمع الرأسمالي أو الصناعي) ، غير أنه مشتق من حيث المبدأ من قانون أعم يشير الى التغير في كل المجتمعات . وبذلك فانه لا يجب النظر الى قوانين التغير الاجتماعي على أنها قوانين تاريخية أو مبادئ عامة ؛ أن مثل هذه القوانين يمكن أن تكون عامة ، وقابلة للتطبيق - في نفس الوقت - على كل الحالات أنى ظهرت وحيثما ظهرت .

ويترابط هذان التصوران معا في نظرية ماركس - أعنى التفسير التاريخي لحوادث فريدة ، وصياغة قوانين عامة تفسر حوادث متكررة . والواقع أن الماركسيين قد انقسموا فيما بينهم حول تبني أحد هذين التصورين دون الآخر : هناك - من ناحية - المدرسة الوضعية أو العلمية والتي يمثلها انجلز Engels وماكس أدلر Max Adler (\*) وهناك - من ناحية - أخرى المدرسة الهيجلية التي يمثلها لوكاتش Lukacs وكروتشه Korsch وماركيوز ولفيف من معارضي الوضعية المعاصرين في فرنسا . وفي اعتقادي أن أعمال ماركس - بدءا من الأعمال المبكرة وحتى الأعمال التي كتبها في نهاية حياته - تبتعد كثيرا عن فلسفة التاريخ

---

(\*) ومن أنصار هذه المدرسة من العلماء المعاصرين لويس التوسير وباليبار وغيرهما على ما ذكرنا في التعليق في هذا الفصل ، ويتركز اهتمام هذه المدرسة على الأعمال المتأخرة للناضجة لماركس كراس المال بينما يتركز اهتمام المدرسة الهيجلية على أعماله المبكرة التي تآثر فيها بهيجل .

وتقترب من صورة النظرية العلمية عن المجتمع ، وذلك بالمعنى الدقيق لمفهوم النظرية العلمية كمجموعة مترابطة من القوانين العامة والقضايا الامبيريقية التى تهتم بالتفاصيل . ولكننا على يقين - بطبيعة الحال - من أن تطور الماركسية لم يسر وفقا لهذا الطريق . فمن المحقق أن الاسهامات الرئيسية للبحث الماركسى قد اقتصرت على المجال التاريخى، بل ان هذه الاسهامات قد انحصرت فى نطاق ضيق من المشكلات ، وجاء اسهامها فى مجال البحوث الامبيريقية التى تقع فى نطاق علم الاجتماع نادرا .

ولقد اعاد مقال حديث كتبه هوبسباوم (٥) Hobsbawm ، اعادة تأكيد النقط المتعلقة بتأثير الماركسية على التاريخ الاجتماعى والاقتصادى ذهب هوبسباوم فى تقديمه للترجمة الانجليزية لتحليل ماركس الموسع والوحيد لمجتمعات ما قبل الرأسمالية (٦) ، ذهب الى القول بأن ماركس قد حاول صياغة نظرية للتقدم التاريخى ولم يحاول صياغة مخطط للتطور الاجتماعى ؛ وأنه يجب النظر الى تفرقة ماركس بين انماط مختلفة من المجتمع وفقا لهذا المنظور . وتعرض هوبسباوم لأعمال المؤرخين الماركسيين واستخلص من هذا العرض أن الاسهامات التى ظهرت فى السنوات الأخيرة فى هذا المجال ليست كافية ولا مكتملة من حيث أنها أهملت انماطا معينة من المجتمعات - وبصفة خاصة نمط المجتمع الآسيوى (\*) Asiatic Society - كما أنها وسعت بشدة من مفهوم

(٥) E. J. Hobsbawm, " Introduction " to Karl Marx, Pre - Capitalist Economic Formations (New York, 1965).

(٦) جاء هذا التحليل لمجتمعات ما قبل الرأسمالية فى المخطوط المؤرخ من ١٨٥٧ - ١٨٥٨ ، وهو يمثل مسودة أولية لرأس المال نشرت فى موسكو لأول مرة فبما بين عامى ١٩٣٩ - ١٩٤١ تحت العنوان التالى

— Grundrisse Der Kritik der Politischem öKonomie (Rohetwurf).

(\*) نمط الانتاج الآسيوى هو النمط الذى اعتقد ماركس أنه يسيطر على شكل الانتاج فى المجتمعات الشرقية (أى الواقعة خارج نطاق أوربا خاصة مجتمعات آسيا والمجتمعات العربية) . ويقوم نمط الانتاج الآسيوى على سيطرة دولة استبدادية مركزية تتحمل اعباء الأشغال العامة - خاصة تنظيم الري - وتتحكم فى وحدات ريفية مشاعية منعزلة تمارس الزراعة وتدفع للخارج للدولة المركزية . ولا تعرف هذه القرى شكل الملكية الخاصة ، وهى مجتمعات راكدة

« المجتمع الاقطاعي » لكي تسد الثغرات المختلفة . ويبدو أن المؤرخين الماركسيين يهتمون اهتماما بالغاً بنفس المسائل التي اهتم بها ماركس - من ذلك مثلاً ظهور البرجوازية داخل المجتمع الاقطاعي ، والتحول من الاقطاع الى الرأسمالية والمراحل الاولى للمجتمع الرأسمالي ؛ ويعنى ذلك أنه بصرف النظر عن اهمال المؤرخين الماركسيين لانماط أخرى من البناء الاجتماعي ، فان اسهامهم في دراسة التاريخ الاجتماعي الحديث يعد أقل أصالة مما هو متوقع . فليس الماركسيون هم الذين درسوا عن قرب التغيرات التي طرأت على الطبقات وجماعات الصفوة في المجتمع الحديث ، أو تطور الايديولوجيات والأحزاب السياسية أو أنهم هم الذين حاولوا تحليل الحركات الثورية . حقيقة أن دراسة هذه المجالات التي تعد اقرب الى علم الاجتماع قد تأثرت بأفكار ماركس أن لم تكن قد تربت عليها أصلاً ، غير أن أهم الدراسات حول هذه الموضوعات قد ظهرت على ايدي باحثين غير ماركسيين - بدءاً من زمبارت Sombart وماكسي فيبر Max Weber وميشيلز Michels وحتى حاجر Geiger وكارل مانهايم Karl Mannheim ، وبتدأ من فيبلن Veblen وحتى سي . رايت ميلز Wright Mills .

فلم يظهر على مدى تطور البحث السوسيولوجي باحث ماركسي يضاهي في انجاز ماكسي فيبر خاصة في استخدامه للقضايا العامة التي قدمها ماركس نفسه عن العلاقة بين الايديولوجيات والبناء الاجتماعي

=

ومفصلة ليس لها تاريخ . وينقسم الماركسيون حول فكرة نمط الانتاج الآسيوي شيعاً وأحزاباً ، فبعضهم يراه أداة تحليلية صالحة لمجتمعات ما قبل الرأسمالية في الشرق ، وبعضهم الآخر يتخلى عنه كلية من حيث أنه يمثل فكرة هامشية في الماركسية .

انظر حول مفهوم نمط الانتاج الآسيوي :

- جان شينو وآخرون ، حول نمط الانتاج الآسيوي ، ترجمة جورج طرابيشي دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٧٢ .

- محمد محي الدين وأحمد ماجد . « مفهوم نمط الانتاج الآسيوي : خطوط عامة » ، المجلة الاجتماعية القومية ، العدد الثاني - الثالث ، المجلد الخامس عشر ، ١٩٧٨ .

المترجم

كنقطة بداية لبحث واسع وخصب عن دور مجموعة معينة من الأفكار والمعتقدات الدينية في التغير الاجتماعي وارتباطها بالطبقات الاجتماعية المختلفة(\*) فالماركسيون الذين حاولوا أن يصورا الماركسية على أنها نسق نظري ينتمي إلى علم الاجتماع - من أمثال ماكس أدلر - قد اقتصروا على المناقشات المنهجية (٧) ، بينما حاول أنصار المدرسة الهيجلية إما أن يخوضوا غمار المجال التخيلي غير الدقيق للنقد الأدبي (لوكاتش)(\*\*) أو أن يتحولوا إلى تقديم انطباعات منهجية مثلهم في ذلك مثل أصحاب الاتجاه الوضعي (سارتر) .

ولا تعكس المقابلة بين انجازات المدارس الماركسية المتزمنة وتلك الخاصة بالباحثين الذين استجابوا فقط لأفكار ماركس بإجراء بحوث جديدة بأنفسهم ، لا تعكس هذه المقابلة نزعا للثقة من ماركس نفسه . لقد كان ماركس مهتما - وبشكل حماسي - بالبحوث الاجتماعية الواقعية - بدءا من اهتمامه ببحوث كيتاييه Quetdet وبيرييه Buret والتقارير التي كان يكتبها مفتش المصانع الانجليزية وحتى مشروعه

---

(\*) المقصود هنا هو دراسة ماكس فيبر الشهيرة عن « الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية » والتي اهتم فيها بدراسة تأثير الأفكار الدينية على الاتجاهات نحو النشاط الاقتصادي بهدف فهم المظاهر الأساسية للنظام الاجتماعي - الاقتصادي للعالم الغربي الحديث . ومن الجدير بالذكر أن الكثير من الباحثين يعتبرون أن رأي ماكس فيبر يناقض ويفند وجهة النظر الماركسية في تفسير البناء الاجتماعي للمجتمع الرأسمالي الحديث ، وأن كان البعض يعتقد أن رأي كل من ماركس وماكس فيبر يمثل اسهاما متوازيا في فهم هذا البناء . انظر : السيد الحسيني « اتجاهات علم الاجتماع في فهم مشكلات الدول النامية » في كتاب السيد الحسيني ، دراسات في التنمية الاجتماعية ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، صص ٤٣ - ٥١ . المترجم

(\*\*) حول آراء نوكاتش : انظر الفصل السابع من هذا الكتاب . وانظر حول منهجه في النقد الأدبي مقارنا بمناهج أخرى : مجموعة مقالات حول الاتجاه الاجتماعي في النقد الأدبي بأقلام صبرى حافظ وجى بورللى وجابر عصفور ولوسيان جولدمان في مجلة فصول ، المجلد الأول ، العدد الثاني يناير ١٩٨١ . صص ٦٥ - ١٠١ . المترجم

(٧) من الاستثناءات الشهيرة في هذا المجال بعض أعمال الماركسيين النمساويين بما في ذلك دراسة كارل رينر Karl Renner للقانون بعنوان « نظم القانون الخاص ووظائفها الاجتماعية »

— The Institutions of Private Law and Their Social Functions; (London, 1949).

الخاص عن « استقصاء حالة العمال » (\*) *enquete ouvrier* بل أن ماركس قد قدم في « رأس المال » دراسة امبيريقية واسعة النطاق لا تطاولها أى دراسة أخرى في تراث العلوم الاجتماعية . وتعتبر أعمال ماركس ، تلك الأعمال التي تجمع بين صياغة النماذج النظرية عن المجتمع ، وبين تطوير مناهج للبحث مع الاستخدام الخلاق لهذه النماذج والمناهج في تحليل نمط معين من أنماط النسق الاجتماعي والتحول التي تطرأ عليه ، تعتبر هذه الأعمال جميعاً من الإسهامات العظيمة في تشكيل علم الاجتماع الحديث ، بل أننا عندما نتأمل - خارج نطاق المدارس الماركسية المتزمتة - كيف أدى إسهام ماركس إلى تفتيح موضوعات جديدة للبحوث السوسيولوجية ، وإلى طرح أفكار جديدة تتعلق بالنظرية والمنهج ، وإلى إعادة التقييم المستمر للمشكلات التي أثارها (كما هو الحال في المناقشة التي بين أيدينا الآن) فإننا سوف ندرك بحق أن الإسهام الذي قدمه ماركس يعتبر الانجاز الوحيد العظيم أو الخطوة الفكرية الحاسمة - الذي حدد موضوع علمنا في صورة معترف بها . وإذا كان ماركس قد تناقض مع نفسه أحياناً ، وأخطأ في أحيان أخرى ، وتحول بغموض من استخدام المصطلحات الهيجلية إلى استخدام لغة العلوم الطبيعية والعكس ، وترك بعض مفهوماته في صورة غير مسوغة من الناحية المنطقية ، واستخدم في بعض الأحيان التعريفات الذاتية *essentialist definitions* بالرغم من أنه كان أساساً من انصار النزعة الاسمية (\*\*)

(\*) قام ماركس بتصميم هذا الاستقصاء في شكل استبيان مكون من ١٠١ سؤال يغطي ظروف المهنة والعمل وساعات العمل والفراغ والتشغيل والأجور وتكاليف المعيشة الخاصة بالطبقة العاملة وكذلك نضالها من أجل تغيير هذه الظروف . وكان ماركس يهدف من خلال هذا الاستبيان أن يصف الشرور التي يعاني منها العمال من أجل وضع الحلول للأمراض الاجتماعية يعانون منها . ولم تنشر نتائج هذا الاستقصاء - الذي كانت تهتم بالاشراف على تطبيقه ونشر نتائجه - المجلة الاشتراكية ، التي توقفت عن الصدور في عام ١٨٨١ . ولقد نشر بوتومور هذا الاستقصاء في كتاب ضمنه قراءات من كارل ماركس ظهرت لمقدمته ترجمة عربية تضمنت هذا الاستقصاء . أنظر :

بوتومور وم. ريل ، في سوسيولوجية ماركس وفلسفته الاجتماعية ، ترجمة حافظ يعقوب ، سلسلة الأفكار ، دار دمشق للطباعة والنشر ، ١٩٧٢ . ص ٨٧ وما بعدها .

المترجم

(\*\*) التعريفات الذاتية هي التعريفات التي يكون المحمول فيها مأخوذاً في جوهر الموضوع

=



nominalist ، وبالغ في التركيز على الصراع في نموذج النظرى ، اذا كان ماركس قد فعل هذه الأشياء ، فانه بالامكان أن نلتمس له العذر كمفكر رائد كانت لافكاره من القوة ما جعلها قادرة على خلق فرع جديد من فروع المعرفة ، سوف يصبح قادرا - خلال مسيرة تطوره - على تقديم وسائل تصحيح وتطوير هذه الصياغات المبكرة (التي قدمها ماركس) .

أما الشيء الذى لا يمكن أن نلتمس العذر فيه لماركس فهو أن ماركس قد ضحى بالعلم الوضعى لصالح الميتافيزيقا ، بمعنى أنه سعى فقط للحصول على الأدلة التى تدعم صورة للعالم والتاريخ خلقها بخيال شعري وفلسفى بحيث لا يمكن مناقشتها (تغييرها) بعد ذلك ؛ ويعنى ذلك باختصار أن ماركس كان ماركسيا بحق ، بمعنى أنه كان مدافعا عن عقيدة سياسية . حقيقة أن ماركس قد ذهب الى القول بأنه غير ماركسى(\*) ، ولا يمكن أن يتطرق اليها الشك فى أنه كان ينتقد أثناء حياته التفسيرات التى يقدمها تلاميذه لافكاره بشكل مستقل . وتثار هنا مجموعة من التساؤلات : هل اعتبر ماركس هذه التفسيرات غير كافية ، أم أنه كان يعارض تصوير أفكاره على أنها عقيدة سياسية فحسب ؟ وهل نظر ماركس الى نظريته على أنها اكتشاف جديد ، وأنها بحاجة الى

==

مثل للنطق المأخوذ في جوهر الانسان ، . ويعنى ذلك أن التعريف الذاتى هو للتعريف الذى يهتم بجوهر الموضوع أو ذات الشيء essence . وهو يختلف عن التعريف الاسمى الذى لا يتصل بذات الموضوع وجوهره وإنما يتصل بمعان الألفاظ ، أما المذهب الاسمى nominalism فانه يفيد بأن المعنى الكلى قائم في عقل العارف ولا مقابل له في الخارج . وهو يقوم مقام كثرة الأفراد باعتباره إشارة إليها ، ، والمفاهيم والمصطلحات ما هي إلا أسماء تشير الى أشياء خاصة ، تكون الواقع في حقيقة الأمر . أما الإنكار العامة والمفاهيم المجردة . . . فليس لها وجود متميز أو كيان مستقل ، .

أنظر : مراد وهبه وزملاؤه ، المعجم الفلسفى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧١ .  
ومحمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة  
المترجم (مادة المذهب الاسمى) ١٩٧٩

(\*) بمعنى أنه لا يمتنع الماركسية كأيديولوجية وعقيدة سياسية وإنما يحاول فقط أن يقدم نظرية علمية في وصف وتفسير البناء الاجتماعى وتغييره .  
المترجم

عمل فكرى شاق قبل أن تصبح قادرة على تحقيق أغراضها ؟ ويجب علينا - على أى حال - أن نفرق بين ماركسية ماركس وماركسية الماركسيين (الذين قدموا تفسيرات لنظرية ماركس) . فماركس لم ينظر الى نسقه النظرى على أنه نسق مستقر أو بديهى ، أو أنه اطار مبسط للتعبير عن هدف سياسى واجتماعى . لقد كان هذا النسق النظرى من ابداع ماركس نفسه ، ولقد تطور خلال فترة طويلة من العمل الشاق ، وكان ماركس يراجع باستمرار فهو عمل غير مكتمل لامراء فى ذلك . ويكشف سجل العمل الفكرى لماركس ، والذى كتبه ماكسميلين روبل (٨) Maximilien Rubel بطريقة تثير الاعجاب ، يكشف عن المنحى الذى توصل من خلاله ماركس الى افكاره الرئيسية - عن تشريح المجتمع المدنى ، والنسق الطبقي ، والايديولوجيات ، والتغير الثورى - جنباً الى جنب مع الخطط التى أعدها فى شبابه لبحث هذه الجوانب المختلفة للمجتمع الحديث بحثاً تفصيلياً ، والتى لم يستطيع ابداً أن ينفذها بأكملها . ولقد أعلن ماركس فى مناسبات عدة أن أعماله عن النسق الاقتصادى قد اكتملت وأنه سيشرع فى دراسة مشكلات الطبقة ، والانظمة السياسية ، والايديولوجيات ، غير أنه أستمر فى كتابة مسودات جديدة لتحليله الاقتصادى ، فنشر شرحاً أولياً لافكاره عام ١٨٥٩ ، ونشر الجزء الأول من « رأس المال » عام ١٩٦٧ ، ولم يستطع - خلال الاثنتى عشرة سنة الأخيرة من حياته - أن ينهى حتى الأجزاء المتبقية من تحليله الاقتصادى ، ناهيك عن انشغاله بدراسات جديدة تعالج جوانب أخرى من المجتمع ، كان ينظر اليها باستمرار على أنها ذات أهمية محورية فى تطوير نسقه النظرى . وهناك تفسيرات عديدة للعقم النسبى لسنوات ماركس الأخيرة ، منها ضيقه بعدم اهتمام الباحثين بأعماله ، وخيبة أمله فى حركة العمال بعد انهيار الدولية(\*) ، وفشله فى حل مشكلات

---

(٨) Maximilien Rubel, Karl Marx : Essai de biographie Intellectuelle (Paris, Revised edn., 1971).

(\*) المقصود هنا الاشتراكية الدولية الأولى أو رابطة العمال الدولية الأولى The First International Workingmen Association التى أسسها ماركس فى لندن عام ١٨٦٤ فى محاولة التنسيق بين جهود العمال لتحقيق الاشتراكية فى

اساسية فى التحليل الاقتصادى للرأسمالية ، والمرضى وعدم الاستقرار الاسرى - وبذلك فأنتنا لا يمكن أن نفسر هذا العقم بأنه ناتج عن قناعته الذاتية باكتمال نظريته ، وانها لم تكن لتحتاج - بعد أن اكملها - الا لأن تشرح وتفسر فقط . لقد كان ماركس على وعى بعدم اكتمال أعماله ، وكان يراجع بين الحين والآخر بعض مفاهيمه الاساسية ، من ذلك على سبيل المثال تصنيفه لمجتمعات ما قبل الرأسمالية ، وخاصة طبيعة النمط الآسيوى للمجتمع .

واذا أخذنا الماركسية باعتبارها نظرية كاملة ونهائية عن المجتمع ، فان ماركس لا يعتبر ماركسيا . واذا ما أخذناها بمعنى آخر ما يزال على قدر من الأهمية بالنسبة للتاريخ السياسى للقرن العشرين ، وهو أن ماركس لم يعتبر نفسه مبدعا لعقيدة سياسية يجب أن تتبناها حركة الطبقة العاملة كأيديولوجيا سياسية وحيدة ، اذا أخذنا الماركسية بهذا المعنى فان ماركس لا يعتبر ماركسيا أيضا . فقد تبنى ماركس فيما يتعلق بهذا النقطة وجهة نظر متسقة منذ كتاباته الأولى وحتى كتاباته الأخيرة . ففي خطاب موجه الى Ruge فى سبتمبر عام ١٨٤٣ كتب يقول :

« لست أشجع على الاطلاق رفع راية الدوجماتيقية ... على العكس من ذلك تماما ... نحن لانواجه العالم بطريقة يبدو فيها التعصب المذهبى لمبدأ جديد قائلين له : ها هي الحقيقة ، وعليك الانحناء أمامها ! اننا نحاول تطوير مبادئ جديدة للعالم تختلف عن المبادئ الموجودة بالفعل ونستطيع أن نلخص وجهة نظر مجلتنا (٩) فى عبارة واحدة : أن يكتسب

---

بلدان متعددة . ولقد تحطمت أنشطة هذه الرابطة - على صخرة الخلافات بين الماركسيين والفوضيين ، والتي انتهت الى خلاف حاد بين ماركس والزعيم القوضوى ميخائيل باخونين Mikail Bakunin فى عام ١٨٧٢ . ولقد نقل مقر الدولية الاشتراكية الأولى الى نيويورك لتفادى هذه العقبات ولكنها حلت عام ١٨٧٦ .

المترجم  
Deutsch - Französische (٩) المقصود هنا المجلة المقترحة انشاؤها آنئذ بعنوان Jahrbücher والتي صدر منها عدد واحد مضاعف الحجم فى عام ١٨٤٤ .

(م ٧ - علم الاجتماع)

العصر معرفة ذاتية (فلسفة نقدية) تتصل بنضالاته وأهدافه . هذه هي مهمة العالم ومهمتنا معه .

وصدر ماركس فى عام ١٨٨٠ «استقصاءه عن حالة العمال» بدعوة للعمال الفرنسيين بأن يجيبوا على أسئلة الاستبيان ، طالما أنهم فقط القادرون على أن يشخصوا «وبمعرفة كاملة ، الشرور التى يعانون منها» وهم «فقط ، وليس أولو المعرفة الملهمون ، القادرين على أن يضعوا موضع التنفيذ علاجاً للأمراض التى يعانون منها » .

ولسنا ندعى هنا أن ماركس لم ينحرف مطلقاً عن هذه الوجهة من النظر ، أو أنه لم يحاول مطلقاً فرض مفهومه عن أهداف الطبقة العاملة والاساليب التكتيكية الملائمة لها . ولكن نشر وثائق الدولية الأولى (١٠) مؤخراً قد أوضح بجلاء كيف كان ماركس أقل تسلطية فى نشاطه السياسى ، الأمر الذى تأكد من خلاله اتجاهه نحو «كميون باريس» وفشلها ، حقيقة أن ماركس قد أعطى فى بعض الأحيان انطباعاً بالتزمت فى علاقته بالاشتراكيين ذوى الاتجاهات الأخرى ، غير أن ذلك قد يكون مرجعه الى الاثارة التى تظهر لدى مفكر عظيم وخلاق فى مواقفه مع أفراد ليسوا فقط أقل قدرة ، ولكن ينقصهم أيضاً الاخلاص للبحث العلمى الذى تميز به ماركس . فقد كان برودون Proudhon - على سبيل المثال - مفكراً خيالياً صرفاً ، وكان باخونين Bakunin ثورياً انفعالياً ذا أفق ضيق . ولذلك فلم يستوعب أى منهما فكرة البحث العلمى الاجتماعى الدقيق ، بل أن أياً منهما لم يجر مثل هذا البحث ، ومن ثم فقد تعامل معهما ماركس بازدراء ربما قد لا يكون مقبولاً لنا الآن ، غير أن له ما يبرره على أى حال .

لقد أبدى ماركس التزاماً عميقاً لم يتخل عنه فى كل أعماله (حتى فى كتاباته المبكرة التى كان يحاول فيها التخلص من برائث الفلسفة الهيجلية) بالبحث العلمى للحقائق الاجتماعية ، وظهر هذا الالتزام بجلاء

فى تصدير ماركس « لاستقصائه لحالة العمال » حينما ذهب الى القول بأن على هؤلاء الذين « يرغبون فى الاصلاح الاجتماعى » ، أن يسموا أيضا الى اكتساب المعرفة الوضعية الدقيقة المتصلة بالظروف التى تعمل وتعيش فيها الطبقة العاملة التى لها وحدها المستقبل » . ولقد فهم البعض الماركسية - متمثلة فى أعمال ماركس نفسه وفى أعمال أتباعه - على أنها محاولة لاختراع الأفكار النظرية والبحوث الاجتماعية الى مثل أعلى اجتماعى مع تحديد أساليب هذا المثل الأعلى . ولقد أكدنا من قبل أن هذا الرأى ليس صحيحا فيما يختص بماركس نفسه ، ذلك لأن هدفه المعلن كان يتمثل فى أن يوضح لعصره أهدافه التى يجب أن يسعى الى تحقيقها ، وأن يحدد للطبقة العاملة - بصفة خاصة - موقفها الحقيقى فى المجتمع الرأسمالى ، وما تشتمل عليه ثورة هذه الطبقة فى مقابل هذا الموقف ، وما يمكن أن يترتب على حركة الطبقة العاملة من نتائج .

ومع ذلك فقد يكون من المفيد أن نفحص العلاقات بين الأحكام النظرية وأحكام الواقع وأحكام القيمة فى أعمال ماركس . والنقطة الأولى التى يجب ملاحظتها هنا هى أن الاشتراكية والعلم الاجتماعى كانا متداخلين فى حياة ماركس . فقد أصبح فى سن مبكرة - ربما بتأثير من مذهب سان سيمون - متعاطفا مع حركة الطبقة العاملة ، ولا شك أن هذا الالتزام بالاشتراكية عند ماركس قد سبق الصياغة الكاملة لنظرياته السوسيولوجية . رغم ذلك ، فانه كان مأخوذا « بعلم المجتمع الجديد » الذى بشرت به كتابات سان سيمون (وكذلك كتابات لورنز فون شتاين Lorenz Von Stein عن الحركة الاجتماعية فى فرنسا) ؛ وكانت قراءاته المؤخرة لمؤرخى الثورة الفرنسية وعلماء الاقتصاد السياسى كافية الى درجة دفعته الى الاعتقاد بأن هناك ميدانا جديدا ومنهجاً جديدا لدراسة حياة الانسان الاجتماعية فى طريقهما الى الظهور ؛ وأن تطور الرأسمالية وظهور الحركة العمالية يكونان الموضوع الأساسى لهذه الدراسة ؛ ومنذ ذلك الحين - حوالى منتصف الأربعينات من القرن تاسع عشر - سارت مشاركة ماركس فى الحركة الاشتراكية جنبا الى جنب مع جهوده لتطوير العلم النظرى للمجتمع ، ودعمت هذه المشاركة وتلك

الجهود كل منهما الأخرى . ولا يجب أن يثير ذلك أى قدر من الدهشة أو يبدو على أنه شيء غير عادى . فأعظم علماء العلوم الاجتماعية اهتموا اهتماما مبالغا فيه ببعض المشكلات الاجتماعية . وكانوا فى بعض الأحيان متحيزين متعصبين (وأنا أفكر فى هذا السياق فى ماكس فيبر ، ودوركايم وباريتو) وربما يكون هذا هو السبب الرئيسى فى أهمية الأعمال التى قدموها والجدل الفكرى الذى أثارته . والسؤال الذى يثار بشأن هؤلاء يتعلق بما اذا كان هذا التحيز قد ظهر فى أعمالهم بوضوح ليس فقط فى مجرد اختيار موضوعات البحث ، ولكن فى المفاهيم والنماذج النظرية التى قدموها ، والتى تحولت الى نماذج مثالية مسرفة فى مثاليتها ، وفى تنفيذ وعرض بحوثهم ، التى أصبحت تنفق بعناية ، ويتم صياغتها بحيث تخفى احتمال ظهور الأمثلة التى تتنافى معها .

وتوجد عند ماركس بصفة خاصة (وعند آخرين أيضا أشهرهم دوركايم) توجد مشكلة أخرى جوهرية . هل تحتوى النظرية ، أو الأطار الفكرى العام ، على نظرية فى المعرفة تفرق بين الحقيقة والقيمة ؟ فى هذه الحالة يجب أن نأخذ بعين الاعتبار خصائص عديدة فى فكر ماركس . فهناك فكرة الحتمية الاجتماعية للفكر ، والتى تبدو على أنها تحطم استقلال الاحكام القيمية ، ولكنها تحطم فى ذات الوقت استقلال كل الاحكام (بما فى ذلك الاحكام التى تكون نظرية ماركس نفسه ، الأمر الذى لا يجعلنا بحاجة الى التساؤل عما اذا كانت هذه النظرية صادقة أم زائفة) . ولكن هذه المشكلة ليست قاصرة على نظرية ماركس فحسب : انها مشكلة كامنة فى أى نظرية حتمية ، بل فى أى نظرية علمية فى مجال علم النفس أو علم الاجتماع . والحقيقة أنه يمكن القول فى مقابل ذلك أن احدى مزايا النظرية الاجتماعية التى قدمها ماركس تنحصر فى أنها سمحت بمجال أرحب لدور العمل الخلاق للعقل البشرى فى صياغته للنظم الاجتماعية (١١) .

---

(١١) عرض ماركيزوف فى كتابه « العقل والثورة » Reason and Revolution (New York, 1941) الفلسفة النقدية لماركس فى مقابل للوضع السبولوجية لأوجست كونت فى ضوء هذا المعنى . واتبع مؤخرأ نفس الأسلوب فى كتابه « مشكلة المنهج » Question de Methode (Paris, 1960) .

وهناك مشكلة أخرى أكثر تحديدا ظهرت فى نظرية ماركس عن الأيديولوجيات ، فهى نظرية أخرجت العلم من نطاق الأفكار المحددة اجتماعيا ، ولكنها أضقت على الأفكار الأخلاقية طابعا أيديولوجيا خالصا من حيث أنها تعكس مصالح الطبقات الاجتماعية ، وفى ضوء هذه الرؤية تصبح الأفكار الأخلاقية نسبية ، ومع هذا فإن ماركس قد عبر عما يبدو وكأنه أحكام أخلاقية مطلقة . وإذا كان هذا صحيحا بحق ، فإنه يعنى أن هناك تناقضا فى فكر ماركس . ولقد تم التعبير عن خلاف حول هذه المسألة بشكل مختلف الى حد ما كنتيجة للاهتمام بكتابات ماركس المبكرة . والسؤال الذى تم طرحه هنا هو : هل توجد عند ماركس صورة ثابتة لجوهر (لذات) الانسان ، بحيث يغترب فى أنماط معينة من المجتمع ، وينجح فى بعضها الآخر فى أن تجد تعبيراً كاملاً عن الذات ومن ثم يمكن النظر إليها على أنها نموذج أخلاقى مثالى لأحد صور أخلاقيات تحقيق الذات ؟ أم أن جوهر الانسان ما هو الا ظاهرة تاريخية خالصة ، ومن ثم فلا يمكن مطلقا صياغة نموذج مثالى عام أو معيار عام عن الأخلاق المرتبطة بهذا الجوهر ؟ لن نحاول هنا أن نقدم حلاً لهذه المشكلة . فلم يحاول ماركس نفسه أن يخلها ، بل أن فكره حول هذا الموضوع يشوبه بعض الغموض ، كما أن الاسهامات التى قدمها بعض الماركسيين - كدراسة كاوتسكى Kautsky عن « الأخلاق والمفهوم المادى للتاريخ » - لا ترقى الى مستوى المناقشة الفلسفية الأصيلة . وحسبنا هنا القول بأن أى تفسير لمفاهيم ماركس الأخلاقية على أنها مفاهيم عقلية rationalist وتاريخية historical يعتبر تفسيراً ممكناً ومقبولاً . ذلك أن هذه المفاهيم مع اعترافها بوجود بعض الحاجات الانسانية الأساسية والدائمة التى يجب اشباعها ، ويمكن التعبير عنها فى شكل مثل أعلى أخلاقى ، قد نظرت الى هذه الحاجات على أنها تتخذ أشكالاً مختلفة فى أطوار تاريخية مختلفة للمجتمع .

وربما تمكنا وجهة النظر هذه من حل مشكلة أخرى فى نظرية الأيديولوجيا عند ماركس . فبالرغم من أن هذه النظرية تبدو نسبية الى حد كبير ، الا أنها تكشف - فى ارتباطها بعناصر أخرى من نظرية ماركس - عن دوجماتيقية (تزميت) لا حدود لها ، وتفسير ذلك على الشكل التالى :

أكدت هذه النظرية على أن كل الأفكار الأخلاقية هي أفكار طبقية ومن ثم فهي نسبية ، غير أنها أكدت على أن الطبقة العاملة هي الطبقة الصاعدة في المجتمع الحديث (كما تكشف عن ذلك الأجزاء السوسيولوجية من النظرية) وبناء على ذلك فإن الأفكار الأخلاقية لهذه الطبقة تسمو على أفكار الطبقات الأخرى ، ومن ثم يجب أن يكتب لها وحدها الانتشار . والنقد الذي يوجه للأهداف السياسية والاجتماعية للطبقة العاملة وحتى الى الوسائل التي تستخدمها هذه الطبقة لتحقيق أهدافها ، هذا النقد لا يظهر الا من أوضاع طبقية أخرى ويجب أن يدان على أنه أقل أهمية . وبهذه الطريقة ليس بالامكان فقط تبني موقف أخلاقي مطلق ، على أساس النظرة الأخلاقية النسبية ، ولكن بالامكان أيضا أن تستخدم نظرية الايديولوجيا لرفض أى أراء يتبناها المعارضون سواء أكانت أراء أخلاقية أم نظرية .

ومن النادر حقا أن يستخدم الماركسيون بالفعل النظرية بهذه الطريقة المقرزة . وقد يكون أكثر أهمية من ذلك أن نؤكد أن ماركس نفسه لم يقدم رأيه بهذه الطريقة . فنجد أولا في تفكير ماركس النقطة التي سبق الإشارة اليها والتي تتصل بالجوهر الانساني الثابت أو الاخلاق الانسانية الثابتة . ونجد ثانيا أن الفهم الواعي لأفكار ماركس يكشف عن أنه لم يرفض على الاطلاق أية رؤية نظرية جادة لمجرد أنها تعبر عن أيديولوجية غير بروليتارية . فمنذ نقده لبايور Bauer في كتابه « المسألة اليهودية » ومرورا بكتابه « فقر الفلسفة » وحتى معالجته النقدية للاقتصاد السياسي الحديث في « رأس المال » و « نظريات فائض القيمة » أخذ ماركس على عاتقه من حيث المبدأ - أن يوضح من خلال الحجج النظرية والبحوث الامبيريقية ، أن وجهات النظر التي يرفضها زائفة ، ولم يحاول الإشارة الى الأسس الايديولوجية التي تقوم عليها وجهات النظر هذه الا في النهاية ، هذا اذا كان قد أشار اليها على الاطلاق . وهناك مثال جيد على هذا المنحنى جاء في أحد الأجزاء المهمة من كتاب « الايديولوجية الألمانية » حيث نقد ماركس المذهب النفقي على أساس أن أرجاعه لكل العلاقات البشريّة الى علاقة واحدة هي الفائدة قد انتهى الى فهم زائف لكل من



الطبيعة البشرية والحياة الاجتماعية . وفى ضوء هذه المعالجة النظرية فقط يقدم ماركس تفسيراً سوسيولوجياً لهذا المذهب كأيديولوجية تعكس بوضوح نفس العلاقات الاجتماعية التى تنتجها الرأسمالية الحديثة ، ويبدو لنا أن كلا من التحليل السوسيولوجى والتحليل النظرى - فى هذا المثال - مثمر بشكل غير عادى، وأنه بالامكان التقدم بالتحليل السوسيولوجى خطوات أخرى ، كما فعل زيمل فى كتابه « فلسفة النقود » الذى تأثر فيه تأثيراً شديداً بماركس .

ومع ذلك ، فلسنا نرغب هنا فى الإشارة فقط الى الاستقامة العلمية لماركس على أنها كانت الضابط الوحيد على مظاهر حماسه الايديولوجى، حتى ولو كانت هذه الاستقامة العلمية تتناقض بشدة مع المنحى الذى نحاه بعض أتباعه . ذلك أن التحليل النظرى والولاء للحركة العمالية قد ارتبطا بشدة فى حياة ماركس وكان كل منهما يدعم الآخر . لقد تطورت الحركة العمالية بطريق تلقائى ، ويمكن لماركس أن يبرر بسهولة ادعاءه بأنه يحلل ويفسر عملية واقعية من عمليات التغير الاجتماعى . لقد كانت الهوة بين الطبقات تتسع ، وكان الوعي الطبقي ينمو بشدة ، وكونت العلاقة بين الطبقات جوهر المشكلة الاجتماعية ، واقت المذاهب الجديدة ، لتنظيمات الطبقة العاملة ، الضوء على المجتمع اللاتبقى الذى تنبأ به ماركس . وهكذا وجدت نظرية ماركس تدعماً امبيريقياً ، ولقد حقق اختبارها الامبيريقى فى ذات الوقت درجة من التدعيم العقلى والواقعى للاراء الاخلاقية لماركس . ويتضح الارتباط بين هذين الجانبين ايما اتضح فى مشروع « استقصاء حالة العمال » الذى شرع فيه ماركس عام ١٨٨٠ ، والذى كان اولاً وقبل كل شئ واحداً من سلسلة من المسوح الامبيريقية لأوضاع الطبقة العاملة ؛ ولكنه - ثانياً - حقق هدفاً أبعد من ذلك حيث كان بمثابة محاولة لدراسة الطبقة العاملة عن طريق الطبقة العاملة ذاتها ، ولكى يجمع فى جهد بحثى واحد ، كلا من البحث الواقعى وزيادة الوعي الطبقي .

وهنا يتبدى الاتفاق بين الهدفين الرئيسيين لأعمال ماركس .  
وإذا ما تساءلنا عما إذا كان هذا التوفيق بين الهدفين شرعياً أم لا ،

فان الاجابة تكون بالاثبات القاطع . فاذا كان للعلم الاجتماعى أى جوانب تطبيقية فى الحياة الاجتماعية الفعلية ، فان أحد جوانبه التطبيقية الهامة يجب أن تؤكد على ضرورة نشر المعرفة بطبيعة العلاقات الاجتماعية فى مجتمع معين بغرض زيادة قدرة الأفراد على التنظيم الذاتى الواعى لحياتهم الاجتماعية . وفى المجتمعات التى تستبعد فيها طبقات برمتها من أن تلعب دورا ذا أهمية فى تنظيم الشؤون العامة ، فانه من الصواب التركيز على ايقاظ وتنمية نوع من أنواع الوعى لدى هذه الطبقات بمكانها فى المجتمع ، وبالفقر المادى والفكرى الذى تعيش فيه ، وهدر حقوقها ، واستبعادها من بناء القوة القائم . ومع زيادة المعرفة بالمجتمع ، وزيادة التغيرات التطبيقية ، يجب على الفكر السوسيولوجى أن يتابع هذه الحركات ، ويراجع افتراضاتها المبدئية ، ويتفهم مواقع جديدة للبحوث الامبيريقية . وهنا يظهر الاختلاف بين ماركس واتباعه من الماركسيين . واذا ما أخذنا مثالا واحدا ، فاننا لا نعتقد أن الماركسية المتزمته قد قدمت اسهاما واحدا فى دراسة الطبقات الاجتماعية الحديثة . ومع ذلك فقد كان تأثير ماركس قويا الى أبعد الحدود ، وهناك دراستان توضحان كيف يمكن أن يكون هذا التأثير مثمرا ، طالما كان الباحث ماركسيا غير متعصب . احدى هاتين الدراستين نظرية وهى دراسة اوسوفيسكى Ossowski بعنوان « الوعى الاجتماعى بالبناء الطبقي » ، والآخرى تاريخية وهى دراسة تومسون Thompson عن « تشكل الطبقة العاملة الانجليزية » .

وبعد فقد انصب الاهتمام فى هذا الفصل على اعادة تقييم النظرية السوسيولوجية التى قدمها كارل ماركس فى علاقتها بماركسيته . ولم نحاول أن نذكر شيئا - الا بشكل ضمنى - عن صدق أو فائدة نظرياته فى الوقت الحاضر . والسؤال الذى يطرح نفسه فى النهاية هو : هل ينتمى فكر ماركس ببساطة الى تاريخ علم الاجتماع ، أم أن جزءا منه يبقى حتى اليوم بمثابة عنصر هام فى الهيكل العام للنظرية السوسيولوجية ؟ فى اعتقادنا أن الجانب الأخير من السؤال هو الصادق - ويعنى ذلك أن « نموذَج الصراع » الذى قدمه ماركس ، وخاصة نظريته عن الطبقات ،

وتفسيره للايديولوجيات ، ونظريته عن الثورة يجب أن يجد مكانا في النظرية السوسيولوجية - وان كان ذلك لا يمنع أن ننظر الى شقى السؤال بنفس القدر من الأهمية . فعلم الاجتماع لا يشبه أى علم طبيعى ، حيث تتطور النظرية بطريقة خطية ، وحيث يكون تاريخ موضوع العلم هو تاريخ العلم ذاته ، الأمر الذى يجعل التاريخ غير ضرورى فى فهم المبادئ النظرية ؛ ان علم الاجتماع يشبه الفلسفة الى حد كبير ، حيث تتم دراسة المشكلات الأساسية من وجهات نظر مختلفة ، وحيث يشكل الالام بهذه الاتجاهات المختلفة وظهورها المتتابع المحتوى النظرى لموضوع العلم . وبهذا المعنى فلسنا نعتقد أننا سوف ننتهى أبدا من اعادة تقييم كارل ماركس .



# الباب الثاني

## الطبقات وجماعات الصفوة

- الفصل السادس : فى البحث عن البروليتاريا
- الفصل السابع : البناء الطبقي والوعى الاجتماعى
- الفصل الثامن : الطبقة والسياسة فى أوربا الغربية
- الفصل التاسع : الصفوة الادارية
- الفصل العاشر : الاتساق والانقسام فى جماعات الصفوة فى الهند



## الفصل السادس

### فى البحث عن بروليتاريا (١)

كتب الن تورين Alain Touraine يقول « يوجد الآن نمط جديد للمجتمع فى طور التشكل • ويمكن أن توصف هذه المجتمعات الجديدة بأنها مجتمعات ما بعد الصناعة Post - industrial وذلك لتمييزها عن المجتمعات الصناعية التى سبقتها ••• كما يمكن أن يطلق عليها المجتمعات التكنوقراطية بسبب طبيعة القوة التى تتحكم فيها • أو يمكن أن يطلق عليها المجتمعات المبرمجة Programmed Societies وذلك اذا عرفناها فى ضوء طبيعة الأساليب الانتاجية والتنظيمات الاقتصادية » (٢) •

ولا يختلف هذا الوصف عن أوصاف أخرى قدمها عدد آخر من الكتاب • فقد لاحظ برجنسكى Brezezinski - على سبيل المثال - أن « أمريكا تعيش فى خضم تحول يبدو أنه فريد ومحير ••• فهى لم تعد مجتمعا صناعيا ، فالتكنولوجيا والاليكترونيات فى سبيلها الى أن تطبع المجتمع بطابعها الى أبعد الحدود ، الامر الذى يجعل أمريكا أول مجتمع تكنوقراطى » (٣) • وفى نفس الوقت أكد دانيال بل Bell فى مقاله المعنون « ملاحظات على مجتمع ما بعد الصناعة » (٤) على الأهمية

---

(١) أعيد نشره هنا مع تعديلات طفيفة من المصدر القالى :

New York Review Book, XV11 (6) (April 1972).

The Post - Industrial Society (New York, 1971) P. 3. (٢)

Zbigniew Brzezinski, " The American Transion " New (٣)

Republic 157 (23 December 1967) PP. 18 - 21; Reprinted in : Information Technology in Democracy, Edited by Alan F. Westin (Cambridge, Mass, 1971) PP. 161 - 7.

The Public Interest 6 and 7 (Winter, 1967 and Spring (٤)  
1967) PP. 24 - 35 and 102 - 18.

المحورية للمعرفة النظرية فى نظام الانتاج ، والتحول من الاقتصاد  
الصناعى الى اقتصاد الخدمات •

وفى الوقت الذى تتشابه فيه من حيث المبدأ مختلف أوصاف المجتمع  
الجديد ، تختلف التفسيرات المتصلة بالطابع التاريخى والامكانيات  
المحتملة لهذا المجتمع الجديد • فبرجيسكى ، وبلى ، يفهمان هذا المجتمع  
على أنه مجتمع تم فيه التغلب على الانقسامات الاجتماعية الرئيسية (٤) ،  
وأصبحت سيطرة جماعات الصفوة ذات الكفاءة الفنية العالية مقبولة  
تقريباً ، كما أضحت الخط العام للتطور يتحدد من خلال عملية نمو  
اقتصادى متناغمة نسبياً • وظهر هنا الادعاء بالقول بأن مثل هذا المجتمع  
لا يعرف أى مظهر من مظاهر الانشقاق الواسعة النطاق :

« فيبدو من غير المحتمل أن تظهر (فى هذا المجتمع) ايديولوجية  
للمعمل السياسى قادرة على كسب ولاء واسع النطاق بنفس الطريقة التى  
ظهرت بها الماركسية كاستجابة للمجتمع الصناعى • • • فالفكر المنشق  
ذو العقلية الايديولوجية ، وذو التوجية الانسانى ، والذى كان يقوم بدور  
فى اثارة مظاهر النقد الاجتماعى ، هذا الفكر قد استبدل اما بخبراء  
ومتخصصين ممن أصبحوا منخرطين فى مسئوليات حكومية ، أو  
مفكرين يعملون فى الواقع كمنظرين ايديولوجيين لأولئك الذين يحتلون  
مراكز قوة ، ووظيفتهم هى تقديم اطار فكرى متكامل للافعال  
المتناقضة » (٥) •

ويختلف رأى تورين عن ذلك اختلافاً كلياً • فقد ذهب الى أن

(٤) وعبر عن نفس الفكرة ريمون آرون Aron فى الكثير من كتاباته عن المجتمع  
الصناعى الحديث خاصة فى مؤلفه المنون :

— Progress and Disillusion (New York, 1968) P. 15

حيث كتب يقول : « توحى الخبرة بمعظم المجتمعات المتطورة بأن التنافس شبه السلمى  
بين الجماعات الاجتماعية يحل تدريجياً محل الصراع العنيف الذى يهدف الى أن تستبعد  
طبقة معينة طبقة أخرى » • ولقد كان لدانيال بل ، بعض الاعتراضات على  
عرض لارائه وتم تبادل الحوار بيننا على صفحات :

New York Review of Books, XV111 (11) (15 June, 1973). P.38.

Brzezinski, OP. cit.



الصراع بين رأس المال والعمل قد بدأ يفقد أهميته المحورية في المجتمعات الصناعية في النصف الثاني من القرن العشرين ، غير أن اشكالا جديدة من السيطرة domination (توجد في المجتمعات الاشتراكية أيضا ) بدأت تحرك بعض مظاهر جديدة للصراع الاجتماعي - بين هؤلاء الذين الذين انحصر دورهم في المشاركة السياسية التابعة (٦) . فالطبقة المسيطرة الجديدة لم تعد تتحدد بناء على التملك ، ولكن بناء على « المعرفة وعلى مستوى معين من التعليم » . وتتبع الثورة ضد هذه الطبقة من رغبة الطبقة التابعة في التخلص من تبعيتها والشرع في تحقيق قدر من الاستقلال . ولقد دعم تورين فكرة الطبيعة المتغيرة للصراع الاجتماعي هذه ، من خلال الإشارة الى ظهور حركات اجتماعية جديدة ، خاصة تلك التي شاركت بدور حاسم في ثورة مايو ١٩٦٨ في فرنسا . وعلق تورين على هذه الحركة قائلا :

« ينحصر أحد الجوانب ذات الدلالة في حركة مايو في أنها قد أظهرت أن الحساسية تجاه الموضوعات الأساسية للصراع الاجتماعي لا تظهر في القطاعات الأكثر تنظيما للطبقة العاملة . فلم يستوعب عمال السكك الحديدية ، وعمال السفن ، وعمال المناجم بوضوح ، الأهداف الراديكالية لهذه الحركة . وظهرت أكثر الحركات راديكالية وابداعا بين الجماعات ذات المستوى الاقتصادي الأفضل : في هيئات البحث ، وبين الفنانين الذين يملكون المهارات دون السلطة ، وفي الجامعات بطبيعة الحال » (ص ١٨) .

ولاحظ تورين أن ذلك الرأي لا يمثل تكرارا « لموضوعات غير ذات معنى مثل القول بنهاية الطبقة العاملة » . فمن المؤكد أنه « لا توجد حركة اجتماعية سياسية مهما عظمت أو وهنت درجة قوتها ، تستطيع أن

---

(٦) توجد المشاركة التابعة Dependent Participation عندما تصبح « علاقة الفرد الوحيدة بأساليب التوجيه الاجتماعي والثقافي لمجتمعه ، وهي تلك التي تعتبرها الطبقة الحاكمة تتفق مع المحافظة على سيطرتها الخاصة ... ان مجتمعنا هو مجتمع اغتراب ، لا بسبب أنه أفضى بالناس الى البؤس ، أو أنه يفرض ضوابط بوليسية ، ولكن لأنه ينتزع الولاء والتوافق انتزاعاً عن طريق الخداع والسيطرة والقوة » (ص ٩) .

تتمو دون أن تضم تحت لوائها الطبقة العاملة ، والتي تضم السواد الأعظم من العمال التابعين ، • ولكن السؤال المحورى المطروح هنا يختلف الى حد ما ؛ وهو يتصل بما اذا كان بإمكاننا أن نفكر بعد ذلك فى الطبقة العاملة - وفقا للمنظور الماركسى - على أنها المحرك الاساسى للصراعات الاجتماعية والاداة المتميزة للترميز التاريخى • ذهب تورين معتمدا فى تحليله بشكل أساسى على الحركات والصراعات الاجتماعية فى الستينات ، الى القول بأنه لايمكن :

« لحركة طبقية فى المجتمعات الحديثة أن تعبر عن نفسها من خلال النضال السياسى المباشر ورفض الاغتراب : بمعنى الثورة ضد النسق الذى يقوم على التكامل والسيطرة • والشئ الجوهرى هنا (يقصد فى الحركات الاجتماعية الجديدة) هو التأكيد المتزايد على الفاعل السياسى والثقافى دون الفاعل الاقتصادى • وهذا هو الاختلاف الكبير الذى يميز هذه حركات عن الحركة العمالية ، التى تشكلت لمعارضة الرأسمالية الليبرالية • ان هذه الحركات مازال فى بدايتها بعد ، ولكنها تتحدث دائما عن القوة دون أن تتحدث عن المرتبات والعمالة والملكية » • (ص ٧٤) •

ويقترن ظهور هذه الصراعات الاجتماعية الجديدة عند تورين بتطور مواجهة فكرية بين نوعين من علم الاجتماع • فهناك من ناحية علم اجتماع القرار Sociology of decision وهو يهتم بالتحكم فى التوترات الاجتماعية ، والتكيف ، ومصالحة الجماعات المتخاصمة • انه علم الاجتماع الذى يقوم على شئونه - بمفهوم برجنسكى - الخبراء والمنظرون الايديولوجيون الذين يخدمون الدولة • وهناك من ناحية أخرى علم اجتماع المعارضة Sociology of opposition وهو العلم الذى يسعى الى تفسير دلالة ، واتجاهات وأهداف الحركات الاجتماعية التى تدخل فى صراع مع المجتمع القائم • واكد تورين على أن هذين الفرعين من علم الاجتماع يجب أن يناضلا من أجل تقديم تفسير للحقائق ، بدلا من الاقتصار على « تبرير الذات واجترار الايديولوجية » • ويصبح قيام علم اجتماع المعارضة ممكنا ، فقط ، عندما تتاح الحقائق التى يفسرها

هذا العلم . أى عندما يبدأ المجتمع فى الاستجابة للتغيير . ويشعر فى تحديد أهداف جديدة ، ويخبر « الصراعات الاجتماعية والثقافية التى يمكن من خلالها مناقشة اتجاه التغير » .

وظهرت بجانب هذه المحاولة - التى بنيت على السياق الخاص للمجتمع الفرنسى - لتحديد الأساس الاجتماعى للراдикаلية الجديدة(\*) وربطها بنظرية عن المجتمع، وتحديد علاقتها بالحركة العمالية ، وبالماركسية، ظهرت بجانب هذه المداولة ، محاولات مناظرة فى مناطق أخرى : فى ألمانيا فيما يعرف بالنظرية النقدية ، وبدرجة أقل من الصرامة فى البلدان الناطقة بالانجليزية فى كثير من كتب المدخل التى عالجت علم الاجتماع النقدى . ويقدم كتاب البريش فيلمر (٧) Albrech Wellmer مدخلا مفيدا - بالرغم من عدم سهولته - للنظرية النقدية . ولقد تضمن عرضة لهذه النظرية ثلاثة موضوعات أساسية مترابطة : أولها تطور الأفكار داخل مدرسة فرانكفورت لعلم الاجتماع - بدءا من كتابات هوركهايمر Horkheimer فى الثلاثينات وحتى كتابات هابرماس Habermas فى نهاية

---

(\*) يشير مفهوم للراдикаلية الى الفكر الاجتماعى والسياسى والسلوك العسمى المرتبط به الذى يطالب بضرورة أحداث تغيرات جذرية ومباشرة فى النظم القائمة ، ولقد ظهرت للراдикаلية مع ظهور حركة التغيير التى صاحبت الثورة الفرنسية ثم وصلت الى أقصى درجات اكتمالها فى الماركسية . ولقد ظهرت منذ الخمسينات من هذا القرن موجة من النقد والمعارضة فى المجتمعات الغربية جمعت فصائل من الطلبة والمثقفين والمتخصصين فى العلوم الاجتماعية (والتي ارتبطت بالحركات التى يتحدث عنها تورين هنا) . وأطلق على حركة النقد والمعارضة هذه « الراديكالية الجديدة » ، تمييزاً لها عن الراديكالية بصورتها التى عرفت فى القرن الماضى . كما أن تقلص اليسار قبل ظهور هذه الحركة قد جعل من السهل وصف أى حركة تظهر وتتخذ اتجاهاً يسارياً أو نقدياً بأنها حركة جديدة . هذا فضلاً عن أن هذه الحركة الفكرية قد راجعت بعض الأفكار الماركسية كدور الفكر فى أحداث الثورة ، والدور التاريخى للعمال ، الأمر الذى جعلها تتميز بشدة عن الراديكالية الماركسية . وربما كان هذا هو السبب الرئيسى فى وصف هذه الحركة الفكرية بالراديكالية الجديدة . انظر :

R. Berki, " Marcuse and The crisis of New Radicalism " The Journal of Politics, Feb. 1972.

وانظر أيضاً المرجع التالى :

أحمد زايد ، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ . الفصل السادس .  
المترجم

Albrich Wellmer, Critical Theory of Society, (New York, (٧) 1971).

(م ٨ - علم الاجتماع)

الستينات ؛ وثانى هذه الموضوعات هو الارتباط بين هذا التطور والتغيرات التى طرأت على البناء الاقتصادى الاجتماعى للمجتمعات الرأسمالية الغربية ؛ أما الموضوع الاساسى الثالث فهو يميز النظرية النقدية عن التفسير الهرمنيوطيقى(\*) (التأويلى) hermeneutic للأحداث الاجتماعية من ناحية وعن الماركسية من ناحية أخرى .

ظهرت بعض الأفكار الأولى لمدرسة فرانكفورت فى سلسلة من المقالات نشرت فى منتصف الثلاثينات(٨) ، اعتمد عليها فيلمر اعتمادا اساسيا فى تحليله . وينظر علماء وفلاسفة مدرسة فرانكفورت الى أعمالهم النظرية باعتبارها جزءا من النضال الثورى الذى تقوم به البروليتاريا ضد الرأسمالية . لقد تمثل الموضوع الاساسى الذى وجه اليه نقدهم النظرى - كما هو الحال عند ماركس - فى الاقتصاد السياسى ؛ وذلك بسبب ظروف الفترة التاريخية التى كتبوا فيها - أعنى انهيار الرأسمالية ، والدور الهام الذى لعبته حركة الطبقة العاملة فى محاربة الفاشية (بالرغم من هزيمتها فى المانيا ، وبالرغم من تفاقم الانقسامات الداخلية بين الشيوعيين والفوضويين والاشتراكيين الديموقراطيين) . ويعنى هذا أن مفكرى مدرسة فرانكفورت قد انشغلوا بتقديم تحليل لتناقضات الرأسمالية يهيئ لقيام نضال ثورى من أجل تحقيق الاشتراكية .

ومع ذلك فقد أضاف هوركهايمر فى هذا الوقت عنصرا آخر

---

(\*) يميل المهتمون بالتفسير التأويلى للنصوص الأدبية الى ترجمة مصطلح Hermeneutics « بالتأويلية » بالرغم من احتفاظهم بالكلمة الانجليزية معربة هجائيا . انظر : نصر ابو زيد ، « الهرمنيوطيقا ومعضلة تفسير النص » مجلة فصول ، المجلد الأول ، العدد الثالث . ابريل ١٩٨١ . ويبدو أن كلمة « التأويلية » أقرب الى المعنى المستخدم فى علم الاجتماع من حيث أنها تشير الى الفهم التأويلى أو الفهم الذاتى . المترجم

(٨) ظهرت هذه المقالات لأول مرة فى Zeitschrift für Sozialforschung وتم جمعها فى المؤلف التالى :

Max HorKheimer, Kritische Theorie (2 Vols. Frankfurt, 1968).

لنظرية النقدية . فبالرغم من أن البروليتاريا فقط هي القادرة على أن تأخذ النظرية النقدية على أنها تعبر عن الوعي الذاتى لنضالها السياسى ، فإنها لا تفعل ذلك بالضرورة ؛ فموقف البروليتاريا « لا يقدم ضمانا بمعرفة صادقة » . ومن ثم فإن الثورة سوف تتحقق فقط من خلال الارادة الواعية للجماهير اذا وجدت على مستوى الفكر وعلى مستوى تنظيم حركة الطبقة العاملة « عملية ناجحة للتعبيل بقيام المجتمع الرشيد » .

وبعد أن تجدد العمل فى مدرسة فرانكفورت بعد عام ١٩٤٥ ، أصبحت هذه الفكرة التى تؤكد على أن تحقيق الاشتراكية يقوم على تأكيد ضرورة خلق مجتمع متحرر ورشيد - وهو أمر يجب أن يأخذ شكلاً عملياً فى تنظيمات جماهيرية - أصبحت هذه الفكرة ذات أهمية متزايدة فى النظرية النقدية ، وبناء على ذلك فقد اُضحى الاهتمام بالاجهزة الثقافية والسياسية للرأسمالية الحديثة بديلاً للاهتمام بتناقضاتها الاقتصادية . ولقد جاءت إعادة التوجيه النظرى(\*) هذه كجزء من ردود الفعل نحو الصياغة الستالينية للماركسية ، والتى ردت فيها الاشتراكية الى مجرد تعبير عن صورة المجتمع ، التى ظهرت الى الوجود بشكل ميكانيكى ، كنتيجة التحول الاقتصادى الذى تم انجازه تحت قيادة الحزب الشيوعى ؛ وأن كانت قد جاءت أيضاً كاستجابة للوضع الاجتماعى للطبقة العاملة الذى طرأت عليه بعض التغيرات كنتيجة لجنيها لثمار الرأسمالية الخاضعة لتوجيه الدولة .

ولقد اهتم فيلمر اهتماماً خاصاً بأول هذه التأثيرات ، وذلك فى فصل بعنوان « الوضعية المستترة فى فلسفة التاريخ عند ماركس » . واكتشف هذه الوضعية فى مفهوم ماركس عن « العلم الطبعى » للتاريخ البشرى ، حيث يفهم النشاط البشرى - بمعنى الابداع الذاتى للإنسان -

---

(\*) المقصود هنا إعادة النظر فى التحليلات التى قدمت الماركسية بشأن التغير للثورى ودور الجماعات المختلفة فيه .

على أنه مجرد عمل Labour ، بمعنى انتاج الاشياء . لقد نظر ماركس الى تتابع الأشكال المختلفة للانتاج - بما في ذلك التحول الى المجتمع اللاتبقى - على أنها عملية ضرورية حتمية . وبالرغم من أن ماركس قيد عبر ( خاصة في كتاباته المبكرة ) عن فهم مختلف للنشاط البشرى على أنه التفاعل الانساني أو الممارسة الفعلية Praxis (٩) ، فإن المفهوم الوضعي - وفقا لما يذهب اليه فيلمر - قد سيطر على أفكار ماركس كما سيطر على الماركسية في صورتها الحديثة . ويمكن صياغة هذا المفهوم الوضعي في قضية تفيد « بأن تعاظم نمو التقدم التقنى - والذي بدأ بظهور نمط الانتاج الرأسمالى - يجب أن يفهم على أنه تعاظم فى نمو الحرية » (ص ٧٣) . ويذهب فيلمر الى أن هذه القضية « تمثل نقطة بداية لتغير تكنوقراطى خاطيء للتاريخ ، الذى يصبح واقعا عمليا من خلال مجموعة من المديرين ذوى المعرفة . يمثل وجودهم ضرورة تاريخية » (ص ٦٩) .

ويمكن أن نكتشف درجة انحراف النظرية النقدية عن الماركسية من التخلصة التى توصل اليها فيلر :

« ما دام التاريخ نفسه ، قد خيب كل الآمال فى ايجاد وسيلة للتحرر تقوم على أساس اقتصادى ، فليس من الضرورى فقط أن ينصب التحليل النظرى على تكوينات جديدة كلية من الابنية التحتية والفوقية . فالحقيقة أن نقد وتغيير البناء الفوقى له أهمية جديدة وحاسمة بالنسبة لحركات التحرير . فمن أجل إعادة صياغة رؤية ماركس للمستلزمات الاساسية لثورة ناجحة فى البلدان الرأسمالية ، يصبح من الضرورى أن نتحدث عن الاشتراكية الديموقراطية ، والعدالة الاشتراكية ، والاخلاق الاشتراكية ، والوعى الاشتراكى ، ضمن مكونات المجتمع الاشتراكى ، الذى يجب أن ينمو فى رحم النظام الرأسمالى » . (ص ص ١٢١ - ١٢٢) .

(٩) انظر مناقشة مفصلة لهذه القضية فى المصدر التالى :

Jürgen Habermas, Knowledge and Interests (London, 1971).

وأخيراً فقد ذهب فيلر الى أن مفهوم ماركس عن الطبقة قد فقد - الى حد كبير - فائدته كأداة تحليلية ، فامكانية التنوير قائمة فقط بالنسبة لهؤلاء الذين يشاركون بطريق مباشر أو غير مباشر في العلم ، وذلك لأن العلم قد أصبح أسلوب حياة بالنسبة للمجتمعات الصناعية . وبذلك قلم يعد بالامكان تفسير التعارض بين الفكر النقدي والفكر التقليدي وفقاً للمعنى السياسى الخالص كتعبير عن الصراع الطبقي ، ان مثل هذا التفسير يجب أن يقوم على اساس من العلم ذاته - أى فى الجامعات بعبارة أخرى .

ويبدو أن هذا التصور الأخير للنظرية النقدية يحيل النضال من أجل تحقيق مجتمع جديد الى مجرد تنافس فكرى . وهى صياغة تقف على النقيض من صياغة تورين ، التى بالرغم من أنها انطلقت من افكار مشابهة عن دور العلم فى عملية الانتاج وتقلص الصراع بين البرجوازية والبروليتاريا ، قد فهمت مظاهر العداوة فى مجتمعات ما بعد الصناعة على أنها تتجسد فى صراعات سياسية بين طبقات جديدة . فقد أكد تورين على الاستمرارية التاريخية للحركات الاجتماعية والايديولوجيات ، وأدرك أن الطبقة العاملة ماتزال تشكل عنصراً حيوياً فى أى حركة راديكالية ، على الرغم من تغير ظروف حياتها .

ولكن النظرية النقدية التى قدمها فيلمر تهمل الماضى وتفصل نفسها فصلاً تاماً عن حركة العمال التقليدية . والاضطراب الكامنة فى مثل هذه النظرة لا تخفى على كل ذى عين . فبالامكان وفقاً لهذا التصور أن تنحصر النظرية النقدية داخل وسط فكرى ضيق يقدم نقداً متسقاً ولاذعاً ، ولكنه يائس أمام عالم اطفئت فيه الرغبة فى التحرير . بحيث لا يمتلك الناقد من القوة ما يمكنه من تغييره . والمحقق أن هذه هى نفس الصورة التى قدمها ماركيز فى كتابه « الإنسان ذو البعد الواحد » . وكما لاحظ فيلمر نفسه ، فإن النظرية النقدية قد اعتبرت نفسها - فى تطورهما الأخير من خلال أعمال أودورنو Adorno وهوركهايمر وماركيوز - « ضرباً من ضروب الاحتجاج ، غير أنه احتاج عقيم فى الواقع » .

ولقد تغلبت الحركة الراديكالية للطلاب لبعض الوقت على الميل نحو التشاؤم والانسحاب الذى ظهر فى أعمال ماركيز ؛ ولكن هذه الحركة نفسها قد أثبتت أنها حركة محدودة ، وغير مؤكدة بحيث تعجز عن تقديم نواة لقوة تستطيع أن تغير المجتمع بحق . لقد حاول فيلمر - الذى لم يكن راغباً فى قبول المعارضة العقيمة بين الناقدين المستنير ، والدنيا التى طغى عليها الجهل - أن يحل المشكلة من خلال ربط النظرية النقدية بمهمة توضيح « التناقضات بين المجتمع على النحو الذى يبدو عليه ، وما يمكن ، وما يجب أن يكون عليه فى ضوء امكانياته التقنية المتاحة ومعانى « الحياة الخيرة » المعترف بها داخله . وفى هذه الحالة فإن الاختبار النهائى للنظرية سوف ينحصر فى أن يرى أعداد كبيرة من الأفراد ، هذا التناقض ومن ثم يدخلون فى نضال من أجل تحقيق « الحياة الخيرة » كما يرونها ، معارضين بذلك الحياة القائمة بالفعل .

ويعد ذلك استرجاعاً لما أعلنه ماركس (عام ١٨٤٣) حيث قال « اننا نطور مبادئ جديدة للعالم من خلال مبادئه القائمة بالفعل . . . ونميط اللثام عن الطبيعة الحقيقية لنضالاته . . . ونفسر أفعاله » . غير أن ما ينقص النظرية النقدية هنا هو شيء يناظر اكتشاف ماركس بعد ذلك للبروليتاريا ؛ بمعنى تحديد جماعات اجتماعية فعلية ، تنخرط بالفعل فى العديد من الصراعات ، بحيث تفسر أفعالها بأنها تنمو فى اتجاه رفض عام للصورة الموجودة من المجتمع ومحاولة إقامة نظام اجتماعى جديد . ومن هذا المنطلق فإن المناقشة الفلسفية التى قدمها فيلمر تعتبر مناقشة غير شاملة ، وربما مضللة من حيث أنها تميل المشكلة برمتها إلى مناظرات علمية ، فهى بحاجة إلى أن توسع من نطاقها لتصل إلى مستوى البحث السوسيولوجى الذى قدمه تورين .

أما الصلة التى تربط بين عمل فيلمر وعمل تورين فهى محاولة كل منهما تقديم نظرية بعد - ماركسية لمجتمع ما بعد الصناعة . لقد قدم نورمان بيرنباوم Norman Birnbaum فى مجلد يضم مجموعة



مقالات (١٠) (كما فعل في كتابه السابق بعنوان «أزمة المجتمع الصناعي» (\*) ، قدم تحليلاً دقيقاً للتغيرات التي حدثت في المجتمعات الصناعية ، بالإضافة إلى تقييم نقدي للمحاولات التي بذلت لفهم هذه التغيرات . ولقد عرض رؤية العام حول هذا الموضوع في مقال بعنوان «الرأسمالية الحديثة في الولايات المتحدة» حيث كتب يقول « أن ما نواجهه هو موقف يكشف عن قدر من اللاتحدد التاريخي . . . أن الموقف الذي نواجهه لا يشبه الموقف الذي واجهه الرعيل الأول من الماركسيين في وجود قوى تاريخية جديدة » . بل أن برنباوم قد أخضع - في واحد من أجود مقالاته - الماركسية نفسها لتحليل نقدي حدد فيه مظاهر النقص الأساسية التي تعاني منها على النحو التالي :

الصعوبات المرتبطة بفكرتي الطبقة والصراع الطبقي في مجتمعات أواخر القرن العشرين ؛ الفشل في تحليل القوة السياسية بطريقة أخرى تختلف عن تأكيد اعتماد هذه القوة على موقف الطبقات الاجتماعية ؛ وإهمال التغيرات الثقافية وما يمكن أن تتركه من تأثيرات على الحياة السياسية .

وفي مكان آخر من كتابه فحص بيرنباوم بعض الأفكار والتفسيرات التي ظهرت ، أما كمراجعات للنظرية الماركسية ، أو كبدائل لها ، وأثبتت أنه منصف إلى حد بعيد كناقد لهذه الصياغات النظرية الجديدة وللصور الدوجماتيقية والمتزمتة للماركسية نفسها . ولقد لاحظ بيرنباوم بعد أن استعرض بعض الكتابات التي تناولت فكرة « ثورة ما بعد الصناعة » Post - Industrial Revolution أن هذه الفكرة « لا يمكن استخدامها في مناقشة جادة دون أن يكون مستخدموها على استعداد لأن يضطلعوا بمهمة تحديد القوى الاجتماعية الموجودة في خضم هذه الثورة تحديداً

---

(١٠) Norman Birnbaum, Toward a Critical Sociology, (New York, 1971).

(\*) انظر عرضاً مفصلاً لهذا الكتاب باللغة العربية قحمة عزت حجازي في مجلة عالم الفكر في عيدها الثالث ، المجلد الثاني ، ١٩٧١ .

دقيقا ، وكذلك اتجاه هذه القوى ، والنتائج المترتبة عليها فيما يتعلق بمستقبل المجتمعات الصناعية ، • (ص ٤١٤) (هذا بالرغم من أن ذلك بالضبط هو ما فعله تورين ) • واكد بيرنباوم في مكان سابق من هذا المقال ، الأهمية المستمرة لتركيز الملكية الخاصة ، رافضا الفكرة التي تقول بأن المجتمعات الصناعية تسيطر عليها الآن صفوة تكنوقراطية • ولكنه أدرك في نفس الوقت أن الصفوة التكنوقراطية أو الصفوة التي تتسلح بالمعرفة والتي لا تستحوذ على ملكية ، ما هي الا ظاهرة ذات دلالة في هذه المجتمعات •

والسؤال المطروح الآن هو الى أي حد تفتح هذه المقالات الطريق أمام علم اجتماع نقدي ؟ المحقق أنها تقدم نقدا عميقا وشاملا للكثير من التفسيرات المعاصرة للتغيرات التي تحدث في المجتمعات الصناعية (مثال ذلك تشريح بيرنباوم لفكرة روزاك Roszak عن الثقافة المضادة) • وقد ساعدت هذه التفسيرات على كشف مظاهر عدم الاتفاق والغموض بين المفكرين الراديكاليين • غير أنها لم تحاول صياغة نظرية نقدية بديلة • وربما يكون ذلك بمثابة انكار للذات له ما يبرره فاذا كان موقفنا يتسم باللاتحدد التاريخي كما ذهب بيرنباوم ، فان بإمكان الفكر النقدي - بالرغم من اهتمامه المتزايد بهدف إقامة مجتمع متحرر - أن يعكس هذا الوضع من الناحية الوضعية والتفسيرية ، بل يجب عليه أن يفعل ذلك •

وفقا لما سبق فان أحد مظاهر الخلاف الفكري داخل الحركة النقدية يرتبط بدرجة عدم وضوح وتحدد الموقف الذي نعيش فيه ، وعدم وضوح الرؤية في المستقبل • ويبدو أن الخلاف في وجهات النظر بين فيلمر وتورين من ناحية ، وبيرنباوم من ناحية أخرى ينبع من الاختلاف في البيئات الاجتماعية التي يمارسون فيها نشاطهم • فالنقاد الاجتماعيون في كل من فرنسا والمانيا يشكل أراءه داخل حركة العمل الاشتراكية وفي إطار تراث مؤثر للفكر الماركسي • ومن ثم فان التغيرات التي طرأت على طابع الطبقة العاملة (وعلى البناء الطبقي بصفة عامة) والمشكلات التي تثار داخل الماركسية في محاولة فهم هذه التغيرات ، قد

تدفع المفكر الناقد الى مراجعة الماركسية ، أو صياغة نظرية جديدة ، تقوم على أساس من الماركسية . ويظهر هذا العمل النقدي وهذا التجديد الفكرى فى وسط مايزال يزخر بالحركات الاجتماعية النشطة ذات الانتشار الواسع والتي تنخرط فى نضال سياسى من أجل تحقيق المجتمع الاشتراكى .

أما فى الولايات المتحدة الأمريكية فإن غياب الحركة العمالية الاشتراكية ، وكذلك أى أساس متين للفكر الماركسى يعنى - من وجهة نظر الفكر النقدي - أن الموقف الاجتماعى لا يتسم بالتحديد لفترة من الوقت ، وبناء عليه ، فإن مظاهر الغموض التى تشوب الموقف الحالى تعد تكرارا - على نطاق أوسع - لتلك التى ظهرت فى وقت سابق فى هذا البلد . ولقد اعترف ويتشارد فلاكس Richard Flacks بذلك فى مقال حديث (١١)، اعتمد على مناقشات دارت بين جماعة من العلماء الاجتماعيين من ذوى الميول الراديكالية . ذهب فلاكس الى القول بأنه من المفيد ، لكى نثير الأعمال الفكرية التى تساعد على تحقيق تحول اجتماعى ، أن نحدد الهدف على النحو التالى : إذا تصورنا أن حركة اشتراكية منظمة ، أو حزبا اشتراكيا منظم منظم قد وجد فى الولايات المتحدة ، ما هى المهام التى كان على علماء الاجتماع الذين يناصرون هذا الحزب أن يقوموا بها ؟

وحدد فلاكس ، منطلقا من هذا الافتراض ، حدد المشكلات الرئيسية التى ستشكل موضوع علم الاجتماع النقدي ، وهى مشكلات بعضها نظرى ولكن معظمها إمبيريقى : وتشبه هذه المشكلات الى حد كبير تلك التى بنى عليها تورين تحليله - امكانيات المجتمع الصناعى من منظور اشتراكى ، ومسألة وسائل التغيير الممكنة ، والطرق التى من خلالها يمكن أن تطور الجماعات الاجتماعية الجديدة - من مثقفى العمال والفنيين والمديرين - نظرة راديكالية وفعلا سياسيا راديكاليا .

---

R. Flacks. "Toward a Socialist Sociology : Some (١١) Proposals for work in the Coming Period." *The Insurgent Sociologist*, 11 (2) (Spring 1972). .. .. .

وحدد فلاكس بناء على ذلك بعض المشكلات المرتبطة ببحث هذه الموضوعات نشير منها الى المشكلات التالية ( والتي لخصتها من أجزاء مختلفة من مقاله ) : الى أى حد يمكن أن تقلل التكنولوجيا القائمة من العمل البشرى المرتيب ؟ ما هى الحواجز السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التى تمنع هذا التطور فى المجتمع الرأسمالى ؟ هل نظرية ما بعد الصناعة **Postindustrialism** يمكن أن تنشر فى بلد واحد (\*) ، وهل يمكن قيام المجتمع ما بعد الصناعى بدون امبريالية ؟ وما هى درجة استعداد الأمريكين ( ومن منهم بالتحديد ) للتضحية بأثمان بعض السلع والبضائع ، لتستخدم فى تخفيض كمية العمل ، وتحسين البيئة الطبيعية والحضرية ، وتحقيق حياة أفضل فى المجتمع المحلى ، وتقديم مزيد من التعليم والخدمة الصحية وغيرهما من الخدمات ؟ ما هى الدلائل التى تشير الى وجود وعى جديد لدى الطبقة العاملة ( بين العمال المتعلمين على سبيل المثال ) ؟ ما هى الروافد الاساسية لتدعيم أو مقاومة حركات التغير الراديكالى الموجودة بالفعل ؟

أما الاختبار النهائى لعلم الاجتماع النقدي أو علم اجتماع المعارضة، فإنه يرتبط بتطور ، أو عدم تطور ، حركات اجتماعية واسعة النطاق تهدف الى اقامة شكل للحياة يقوم على المساواة وعدم القهر ، وتشعر بالفعل فى اقامة هذه الحياة . ومع ذلك تظل النظرية قائمة على المستوى الافتراضى . وما يبرر وجودها ، ويجعل البحث النظرى فيها جديراً بالاهتمام ، هو احتمال تجدد النشاط الذى يهدف الى تغيير المجتمع بنفس الطريقة التى عبرت عنها حركة العمال والحركات الاجتماعية الجديدة فى العشر سنوات الماضية .

---

(\*) أى فى دولة واحدة دون كل المجتمعات المتقدمة .

## الفصل السابع

### البناء الطبقي والوعي الاجتماعي (١)

في الصفحات الأولى من كتاب « التاريخ والوعي الطبقي » (٢) صاغ لوكاتش Lukács رؤية متميزة للماركسية على النحو التالي : « لا تخرج (النظرية الماركسية) عن كونها تعبيراً بالفكر عن العملية الثورية نفسها » . ولقد أعاد لوكاتش صياغة هذه الفكرة المحورية بصور مختلفة عبر

---

(١) أعيد نشره من المصدر التالي :

Istvan Mészáros (ed.) Aspects of History and Class Consciousness (London, 1971).

(٢) نشرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٩٢٣ تحت عنوان Geschichte Und Klassenbewusstsein ويحتوي الكتاب على ثمانية مقالات نشر بعضها قبل هذا التاريخ في صورة تختلف قليلاً عن الصورة التي ظهرت بها في الكتاب . ولقد اتهم المثلون الرسميون للماركسية الكتاب ، بعد نشره مباشرة ، بأنه تحريفي revisionist وهو اتجاه اصلاحي reformist ومثالي idealist . ولقد جاء هذا النقد بصفة خاصة من بوخارين Bukharin وزينوفيف Zinoviev في المؤتمر الخامس للدولة الشيوعية المنعقد في عام ١٩٢٤ . ولقد تفضل لوكاتش نفسه في بداية الثلاثينات من كتابه هذا ، ولم ينشر الكتاب بعد ذلك إلا في عام ١٩٦٨ بعد خمسين عاماً تقريباً من ظهور المقالات المبكرة فيه . واحتوت الطبعة الجديدة على تصدير - مؤرخ في مارس ١٩٦٧ - ناقش فيه لوكاتش بعض التغيرات التي طرأت على أعماله وأعاد فحص بعض الأفكار التي كان قد صاغها في بداية العشرينات بروح نقدية . وسوف أشير إلى إعادة التقييم النقدي الذي أجراه لوكاتش خلال المناقشة الموجودة في هذا الفصل . وحسبنا هنا أن نقول أنه بالرغم من التفسير الذي أضافه لوكاتش إلى جانب مناقشات أخرى ، فما يزال غير واضح بشكل تام لماذا أدان الماركسيون الرسميون الكتاب بشدة ، خاصة وأن لوكاتش قد عبر عن فكرة الدور المسيطر للحزب الشيوعي بطريقة تتفق تماماً مع اللينينية والستالينية . ولذلك فإنه من الأهمية بمكان ، وقد أصبح كتاب لوكاتش متاحاً مرة أخرى ، أن نعيد النظر في التاريخ الفكري للماركسية في العقد الذي تلا الحرب العالمية الأولى ، حيث تمت مراجعة الكثير من أفكارها في إطار الثورة الروسية وغيرها من الحركات الثورية .

صفحات الكتاب • وعلى سبيل المثال فقد شخص المادية التاريخية في أحد مقالات الكتاب على أنها « الوعي الذاتى للمجتمع الرأسمالى » ، وذهب فى مكان آخر - وفى إطار تحليله لنظرية المعرفة فى الفلسفة البرجوازية - الى أن المشكلات التى تظهر من الفصل بين الذات والموضوع ، يمكن حلها فقط عندما يبدو كيان تاريخى بمثابة ذات وموضوع فى نفس الوقت ؛ بحيث يعبر بالفكر ( كذات ) عن الممارسة التاريخية ( كموضوع ) • والبروليتاريا فى المجتمع الرأسمالى هى التى تمثل هذا الكيان التاريخى الحاوى للذات والموضوع •

ومنذ البداية فإن التصور الذى قدمه لوكاتش للماركسية يثير بعض المصاعب • فقد ذهب الى أن الماركسية ما هى الا تعبير بالفكر عن العملية الثورية ؛ غير أن النظرية الماركسية نفسها هى التى تخبرنا بأن هذه العملية موجودة بالفعل ، محددة خصائصها • وإذا حاولنا صياغة المشكلة بطريقة أخرى : فإن الماركسية تعتبر الى حد ما نظرية لايدولوجيات الطبقة ، ورغم ذلك فإنها تعتبر ( أو أنها تفهم على هذا النحو ) لايدولوجية طبقة ؛ ومن ثم فإن صدقها أو أهميتها كأيديولوجية يعتمد بشكل ما على صدقها كنظرية • ولقد أدرك لوكاتش - وناقش ذلك باختصار - الصعوبة التى تظهر من حقيقة أن المادية التاريخية يجب أن تطبق على نفسها (\*) ؛ وكان حله لهذه الصعوبة هو أن الماركسية تعد صادقة فى إطار شكل اجتماعى معين من أشكال الإنتاج ، هو الشكل الرأسمالى الحديث ، وهو بهذا يقر بوجود نوع من النسبية المقيدة qualified relativism (٣) • غير أن لوكاتش لم يستقض فى هذا الجانب من المشكلة التى تعد أهم ما أثير فى أعماله من مشكلات ؛ بمعنى أنه إذا كانت الماركسية تفهم على أنها شكل من أشكال الوعي الطبقي ، فإن ذلك يتضمن مسبقا النتيجة التى توصلت اليها كنظرية - والتى تفيد بأن الطبقات والصراع الطبقي والوعي الطبقي موجودة كقوى تاريخية أساسية • ويستند كتاب لوكاتش على

(\*) بمعنى فهم ظهور المادية التاريخية من خلال منهج المادية التاريخية نفسه ،  
أو بمعنى آخر تطبيق المنهج المادى التاريخى على نشأة المادية التاريخية كنسق من الأفكار •

المترجم

Lukács, Op. cit, (French trans). P. 263.

(٣)

هذا الافتراض المسبق الامر الذى أضفى على المناقشة طابعاً خاصاً ،  
فهى ليست مناقشة نظرية أو امبيريقية وانما هى مناقشة ايديولوجية  
خالصة ، بمعنى أنها تهتم بالاسلوب الذى يجب أن تفهم به الماركسية لكى  
تكون أداة فعالة فى ايدى البروليتاريا الثورية .

ولسنا هنا بصدد دراسة الملامح العامة لتفسير لوكاتش للماركسية،  
وانما نود أن نلقى الضوء على تحليله للوعى الطبقي (٤) . ومع ذلك فانه  
مادام لوكاتش قد عرض منهجه فى كتاب « التاريخ والوعى الطبقي » ،  
وفانام هذا المنهج يرتبط ارتباطاً خاصاً بفكرة الوعى الطبقي ، فانه سوف  
لا يكون بمقدورنا تجنب بعض الانطباعات العامة حول فهم لوكاتش  
للمنهج الماركسى ، أو لما أسماه « بالماركسية المتزمتة » .

تتبع لوكاتش فى مقال « الوعى الطبقي » التطور التاريخى للطبقة  
العاملة فى المجتمع الرأسمالى ، ولاحظ بصفة خاصة الفروق العامة بين  
ظاهرة الطبقة كما تظهر فى هذا الشكل من المجتمعات والظواهر المشابهة  
فى أشكال أخرى للمجتمع سبقت هذا الشكل الرأسمالى . ومن خلال تتبع  
المؤشرات التى عرضها ماركس - خاصة فى كتابه « فقر الفلسفة »  
وجزء من كتابه « الايديولوجية الالمانية » حيث ذهب الى أن الطبقة تعتبر  
بمعنى معين من اختراع البرجوازية - أكد لوكاتش على خاصيتين  
الأولى أن الطبقة تتجلى فى المجتمع الرأسمالى فى صورة قومية أكثر من  
كونها رابطة اقليمية ؛ والثانية أن الطبقتين الرئيسيتين فى المجتمع  
الرأسمالى - البرجوازية والبروليتاريا - هما طبقتان « خالصتان »  
"Pure" Classes من حيث أن طابعهما الاقتصادى ومصالحهما  
تتضح بجلاء ولا تختلط بأى أنواع أخرى من العلاقات ، ونظر لوكاتش الى  
هذه الخصائص - مقتفياً أثر ماركس أيضاً - على أنها شئ مرغوب فيه

---

(٤) من بين المقالات التى اشتمل عليها الكتاب « التاريخ والوعى الطبقي » هناك أربعة  
مقالات تعتبر أكثر أهمية بالنسبة للمناقشة التى نعرضها هنا ، وهى : « ما هى الماركسية  
المتزمتة » (مارس ١٩١٩) ؛ « الوعى الطبقي » (مارس ١٩٢٠) ؛ « التحول المادى والوعى  
البروليتارى » (١٩٢٣) .

مرحليا من أجل تطور وعى الطبقة العاملة . ولكن الشيء الجديد بالاعتبار هو أن لوكاتش لم يتقدم عما جاء به ماركس بالفعل ، سواء فيما يتعلق بتتبع تاريخ حركات الطبقة العاملة منذ وقت ماركس ، أو فيما يتعلق بدراسة بعض الصعوبات التى تقف أمام نمو وعى الطبقة العاملة فى المجتمع الرأسمالى دراسة تاريخية ، فضلا عن المصاعب الكامنة فى تفسير طابع هذا الوعى ومساره .

فمن المشكلات التى لم يعالجها لوكاتش ، التناقض بين كل من موقف البرجوازية وموقف البروليتاريا . فمن الواضح أن ماركس قد أسس نموذجه فى تطور الطبقات والوعى الطبقي على ظهور البرجوازية فى المجتمع الاقطاعي ؛ على أن هناك فروقا هامة بين هذه العملية والتطور اللاحق للطبقة العاملة . فالبرجوازية الناشئة داخل المجتمع الاقطاعي تعتبر طبقة ثالثة ، وليست هى الطبقة التى تمارس الاستغلال بشكل مباشر ، وقد ارتبطت ارتباطا وثيقا بنمط الانتاج الجديد القائم على تكنولوجيا جديدة . أما موقف البروليتاريا فى المجتمع الرأسمالى فهو قريب الشبه بموقف الفلاحين فى المجتمع الاقطاعي ، فالطبقة العاملة الصناعية ، مثلها مثل الفلاحين فى المجتمع الاقطاعي ، لا ترتبط ارتباطا واضحا بشكل انتاجي جديد أكثر تقدما . فهي تخضع لنسق انتاجي قائم بالفعل وهو يحدد مصيرها . ولقد عبر ماركس ذات مرة بشكل مجازي عن الفرق بين الاقطاع والرأسمالية على النحو التالي : « تعطيك الورشة اليدوية مؤشرا على مجتمع به سيد اقطاعي ، أما الورشة البخارية فأنها تعطيك مؤشرا على مجتمع به رأسمالى صناعي » . وبناء عليه يمكن صياغة المشكلة التى نثيرها هنا بطريقة مبسطة من خلال السؤال التالي : ما هى نوعية الورشة التى تنتج المجتمع اللاطبقي أو المجتمع الاشتراكي ؟ ومن أجل التوصل الى اجابة على هذا السؤال من الضروري أن نبحث - على المستويين البنائي والتاريخي - دور الطبقة العاملة فى تطوير تكنولوجيا جديدة أيا كان نوعها تؤدي الى خلق المجتمع الجديد فى المستقبل ؛ أو أن نثير القضية بشكل مختلف تماما بالقول بأن الطبقة العاملة تمتلك قدرا من الحرية لم تكن تمتلكه أى من الطبقات السابقة ،



منها أنها قادرة على الدخول بوعى فى نضال مستقل من أجل تحقيق النمط الجديد من المجتمع دون أن تكون حاملة لأى قوى تكنولوجية جديدة (٥) .

ومن المشكلات الأخرى التى لم يهتم بها لوكاتش مشكلة ترتبط ارتباطا مباشرا بموضوع الوعى الطبقي . فبينما يصدق القول بأن ظروف المجتمع الرأسمالى تسمح بسرعة بتشكيل الطبقات على مستوى قومى (٦) وتسمح بظهور المصالح الاقتصادية بشكل واضح (٧) ، فإن بعض العوامل الأخرى داخل نفس ظروف المجتمع الرأسمالى ربما تحول دون تكوين طبقات جديدة ، ومن تلمس طابع العلاقات الاقتصادية . فالحرك الجغرافى والاجتماعى ،

(٥) ترتبط هذه المشكلة ارتباطا واضحا بمشكلات فى نظرية ماركس عن الثورة الاجتماعية ، فى انطباق تلك الأخيرة على حالة بعينها من الرأسمالية . فالنظرية تقرر بشكل عام أن النسق الاجتماعى يخبر ثورة عندما تتطور قوى جديدة للانتاج (تمثلها طبقة معينة) لا يمكن احتواؤها داخل النسق الموجود بالفعل ، ولكن يبدو أن ماركس يؤكد فى حالة الرأسمالية على الانهيار الداخلى الناتج من عدم اتسامها بالاستقرار الداخلى . ومن ثم فإن ثورة الطبقة العاملة سوف لا تؤسس على تقدم التكنولوجيا ، ولكن على القوترات التى تفتجها الأزمة الاقتصادية ، وتراكم الفقر ، وقبول البروليتاريا عن وعى لمذهب أو لذهب تصيغ لهم نموذجا مثاليا جديدا .

(٦) لا تقع الثمرة الحقيقية لمارك هذه الطبقات فى النتائج السريعة ، وإنما فى الاتحاد المستمر للعمال . وقد اتسع نطاق هذا الاتحاد من خلال تطور وسائل الاتصال التى خلقتها الصناعة الحديثة ، والتى مكنت العمال الذين ينتمون الى مناطق مختلفة من الاتصال ببعضهم . ويحتاج العمال الى هذا النوع من الاتصال بحيث نضفى الصفة القومية على الصراعات المحلية العديدة بحيث تتجمع فى النهاية فى صراع قومى واحد بين الطبقات ... ولم يكن بإمكان الـ brughers الذين عاشوا فى العصور الوسطى - حيث كانت طرق المواصلات سيئة - أن يحققوا هذا الاتحاد الا فى قرون ، أما البروليتاريا الحديثة فأنها تستطيع تحقيقه فى سنين قليلة وذلك بفضل التقدم فى طرق المواصلات ، . هكذا كتب ماركس فى البيان الشيوعى .

(٧) كتب ماركس فى المخطوطات الاقتصادية والفلسفية يقول :

« من الحتمى ... أن تدخل ملكية الأرض ، وهى أساس الملكية الخاصة ، دخولا كاملا فى نطاق الملكية الخاصة وتصبح سعة ، وأن تتحول للقاعدة التى تحكم حيازة الملكية الى قاعدة صريحة للملكية الخاصة ، وأن يفصل رأس المال عن كل الارتباطات السياسية ، وأن تصبح العلاقة بين حائز الملكية والعامل علاقة اقتصادية محضة أحد طرفيها هو الطرف المستغل (بكس الغنى) والآخر هو الطرف المستغل (بفتح الغنى) ، وأن تختفى كل العلاقات للشخصية بين حائز الملكية وملكته ، وأن تصبح تلك الأخيرة ثروة مادية خالصة ، وأن يحل الارتباط بالمصلحة محل الارتباط المقدس بالأرض ، وتصل الأرض والانسان نفسه الى مستوى يصحبان فيه موضوعا للمضاربة ، .

والتعقد المستمر في تقسيم العمل ، واتساع نطاق الطبقات الوسطى .  
كل هذه العوامل قد أثرت على امكانية تشكل الطبقة العاملة في تجمع  
سياسي على وعي متميز بمكانها في المجتمع وبأهدافها طويلة المدى .  
وعلى نفس المنوال ، فان طبيعة الانتاج الرأسمالي قد تطمس حقيقة  
الاستغلال ، بالرغم من أنها ( طبيعة الانتاج الرأسمالي ) تعمل على تباين  
المصالح الاقتصادية . فلا يمكن للعبد أو القن أن يشك مطلقا في أنه يعمل  
بشكل كلي أو جزئي من أجل مصلحة شخص آخر ؛ ولكن العامل الأجير  
لا يمكن أن يستوعب بشكل مباشر أن آخرين يملكون عمله ( قيمة عمله ) .  
والمحقق أن الهدف الذي توخاه ماركس في « رأس المال » كان ينحصر  
في اختراق حجاب الانتاج السلعي والتبادل من أجل توضيح العلاقات  
الاجتماعية الحقيقية التي تجعل انتاج فائض القيمة ممكنا . غير أن هذا  
الاطار النظري - الذي يحدد العلاقات بين الطبقات في العملية الإنتاجية -  
يختلف عن التطور التاريخي الفعلي للوعي الاجتماعي لدى طبقات  
بعضها . ولهذا فمن الاهمية بمكان دراسة التطور الفعلي ( للوعي الطبقي )  
وربط نتائج هذه الدراسة بالتحليل الاقتصادي الأصيل وذلك من أجل  
التوصل الى ما اذا كان النموذج النظري كافيا أم غير كاف . ولقد فشل  
لوكاتش في أن يفعل ذلك ، واستبدل - بدلا من ذلك - التاريخ الفعلي  
بالتاريخ النظري أو التأمل .

وهناك مجموعة ثالثة من المشكلات ترتبط من ناحية بالواقع  
الاجتماعي المختلفة للبرجوازية والبروليتاريا ، وترتبط من ناحية أخرى  
بمسألة تشكل الوعي الطبقي ، تتعلق بالعلاقة بين الفكر والواقع . فلقد  
كان المفكرون الذين ساعدوا في تشكل وعي البرجوازية ، وعبروا عن النظرة  
البرجوازية في مذاهب اجتماعية وإراء عامة ، كان هؤلاء المفكرون ينتمون  
الى الطبقة البرجوازية ذاتها ؛ ولذلك فلسنا هنا بحاجة الى أن نفترض  
وجود هوة كبيرة بين شكل من اشكال النشاط الاجتماعي وتجلي هذا  
النشاط في الفكر . ولكن الأمر يختلف في حالة البروليتاريا حيث تشكل  
وعيا الطبقي وتم التعبير عنه - كما هو الحال في الماركسية مثلا -  
من خلال مفكرين لا ينتمون الى طبقة البروليتاريا ولكن ينتمون الى طبقة

البرجوازية : وهنا تظهر مشكلة جوهرية تتعلق بالعلاقة بين الحياة الواقعية للطبقة العاملة وتفسير هذه الحياة في المذاهب الاشتراكية .

ولقد تناولت أحد مقالات كتاب « التاريخ والوعى الطبقي » هذه المشكلة . فقد كتب لوكاتش في المقال الخاص « بالماركسية المتزمتة » ، كتب يقول : « ليس هناك من يقدم للبروليتاريا كطبقة بشكل سريع وطبيعي معرفة بموقفها الفعلى واهدافها ( ولا يقدم لكل فرد بروليتارى على حده الا معرفة أقل ) ؛ واستمر لوكاتش في مقال آخر عن « الوعى الطبقي » ليفرق بين « الوعى الطبقي السيكلوجى » بمعنى الوعى المباشر immediate الذى يمتلكه العمال عن موقفهم فى المجتمع ( والذى وصفه لوكاتش أيضا بالوعى الزائف ) : « والوعى الممكن » Possible Consciousness أو الوعى المكتسب imputed consciousness ويكشف النص التالى عن رأى لوكاتش فى هذا الصدد :

« لا يقتصر معنى فكرة الوعى الطبقي على ما يفكر فيه الأفراد ويشعرون به ويرغبون فى تحقيقه فى مواقف تاريخية وطبقية . حقيقة أن هذا يعد ذا أهمية كمادة خام للدراسات التاريخية . ولكن اذا ربطناه بالاطار الكلى totality فاننا نتوصل الى مقوله الممكن الموضوعي objective Possibility ؛ بمعنى الأفكار والمشاعر التى كان الأفراد سيفكرون فيها ويشعرون بها لو أنهم كانوا قادرين على استيعاب موقفهم ومصالحهم بشكل كامل . وسوف يشكل رد الفعل هذا المكتسب والرشيد الوعى الطبقي » .

ويتفق هذا الخط الفكرى فى بعض جوانبه مع أفكار ماركس عن تطور وعى الطبقة العاملة من مرحلة الافعال المشتتة المنعزلة من أجل المحافظة على مستويات الاجور الى مرحلة التنظيم السياسى والنضال السياسى الذى يتم على مستوى قومى . ولكن تظهر هنا فروق هامة ( بين رأى كل من ماركس ولوكاتش ) اذا ما أخذنا فى اعتبارنا العلاقة القائمة بين المرحلة المبكرة والمرحلة اللاحقة ( من تطور الوعى ) والطريقة التى

يتم بها الانتقال من مرحلة الى أخرى . فالمحقق أن لوكاتش لم ينظر الى المسألة في ضوء التطور التاريخي للوعى بقدر ما نظر اليها في ضوء التفرقة المطلقة بين الوعى السيكولوجى والوعى المكتسب الرشيد . فالأول هو الوعى الفعلى للطبقة العاملة والذى وصفه لوكاتش بأنه المادة الخام للدراسات التاريخية(٨) وهو ظاهرة ليس لها أى تأثيرات ذات أهمية ، كما أنها لا تصلح لأى شكل من أشكال الاختبار للمذاهب التاريخية . ومن الناحية الأخرى فإن الوعى المكتسب الرشيد للطبقة العاملة هو - عند لوكاتش - الماركسية نفسها ؛ بمعنى نظرية اجتماعية ظهرت واستقرت بالفعل وتم تقديمها الى البروليتاريا من الخارج . ولقد أعاد لوكاتش تأكيد هذه الفكرة بشكل أوضح فى التصدير الذى كتبه لطبعة ١٩٦٧ من كتاب « التاريخ والوعى الطبقي » ، حيث ربط تمييزه بين الوعى السيكولوجى والوعى المكتسب بالتمييز الذى أقامه لينين *Lenin* بين « وعى نقابات العمال » وهو الوعى الذى تستطيع الطبقة العاملة أن تكتسبه بنفسها ، « والوعى الاشتراكي » وهو الوعى الذى يقدمه المفكرون الثوريون الى هذه الطبقة . والحزب هو التنظيم الذى تتقابل فيه الطبقة العاملة . ذات الوعى المتخلف بالثقفين ؛ غير أن هذا اللقاء هو لقاء من جانب واحد ، ذلك لأن الحزب يجسد أولا وقبل كل شىء نظرية صحيحة عن العالم ، وبناء عليه فإن المفكرين الايديولوجيين هم الذين يسيطرون عليه . ولقد عبر لوكاتش عن هذه الفكرة عندما أشار الى الوعى الطبقي الصحيح للبروليتاريا وشكله التنظيمى ، كما يتمثل فى الحزب الشيوعى .

غير أنه ينبغى أن يكون واضحا فى أذهاننا أن هذه التصورات تختلف اختلافا كبيرا عن فكرة الوعى الطبقي التى أشار اليها ماركس فى كتابات متفرقة . فقد قرر ماركس بوضوح تام أن الطبقة العاملة سوف تحقق ، من خلال مجهوداتها وخبراتها ، وعيا متطورا بموقفها الطبقي

---

(٨) لا يعد معنى هذه الصياغة واضحا بشكل جلى ، ولكن يبدو أنها تعنى أن الوعى الفعلى للطبقة العاملة فى موقف تاريخي ذو أهمية فقط كمادة للمقارنة بالوعى الرشيد الذى كان يجب أن يظهر فى نفس الموقف التاريخي .

وأهدافها . والواقع أنه اعتبر - قبل أن يجرى دراساته أن هذه العملية قد تقدمت الى حد ما ، فى شكل حركات اشتراكية متعددة . ولقد لاحظ ماركسى فى كتابه « فقر الفلسفة » أن :

« الظروف الاقتصادية قد حولت جماهير الأفراد الى عمال . لقد شكلت سيطرة رأس المال الموقف العام والمصالح العامة لهذه الطبقة . وهكذا فإن جماهير العمال تكون فى علاقتها برأس المال طبقة بالفعل ، ولكنها لم تصل بعد الى طبقة لذاتها Class for itself . وتستطيع هذه الطبقة - من خلال النضال أوضحنا فقط جوانب قليلة منه - أن تتحدد وتشكل طبقة لذاتها . ويحدث هذا عندما تصبح المصالح التى تدافع عنها هذه الطبقة مصالح طبقية » .

وأكد ماركس مرة أخرى وفى أحد كتاباته المؤخرة - فى تصديره « لاستقصاء حالة العمال » - على أن العمال فقط هم القادرون على أن يشخصوا « وبمعرفة كاملة الشرور التى يعانون منها » وهم « فقط - وليس أولو المعرفة الملهمين - القادرون على أن يضعوا موضع التنفيذ علاجاً للأمراض التى يعانون منها » . فطبقاً لما ذهب اليه ماركس ، فإن الطبقة العاملة قادرة على أن تصبح طبقة لذاتها ، وأن تأخذ بزمام المسئولية فيما يتعلق بمصيرها . ولم يتحدث ماركسى عن الدور الذى يمكن أن يلعبه المثقفون والحركات والأحزاب السياسية فى هذه العملية ، ولكن يبدو واضحاً أن دورهم يخضع للتطور العام للطبقة العاملة . وفى مقابل ذلك وعلى نقيضه ، أخضع لوكاتش الطبقة العاملة « للوعى الرشيد » الذى يقدمه لها المفكرون الايديولوجيون فى الحزب ، وهو بهذا يقدم تبريراً فكرياً للديكتاتورية المطلقة للحزب والتى استتمت بها المجتمعات ذات الطراز السوفيتى منذ عام ١٩١٧ .

وتنبثق النتائج التى توصل اليها لوكاتش من مفهومه الخاص عن المنهج الماركسى . فمن أهم التأثيرات التى حددت اتجاهه ونتائجه تعريفه المبدئى للماركسية بأنها وعى طبقى ، وليست نظرية ترتبط بعلاقة قوية بالنظرية الاجتماعية للطبقة التى تهتم بها أساساً . وفيما يختص بالمنهج

فان لوكاتش لا يتبع الأسس التي يحددها قدر انحرافه عنها . فقد أكد في مقاله عن « الماركسية المتزمتة » فكرتين منهجيتين : فكرة مرونة المفاهيم Fluidity of Concepts ( وقد تناول هذه الفكرة باختصار وفقا لنفس خطوط المناقشة التي قدمها انجلز في كتاب Anti - Dühring ) ، وفكرة الكلية totality والتي يعنى بها « تكامل حقائق الحياة الاجتماعية ( كمكونات لتطور تاريخي ) في وحدة كلية » يوجد داخلها تأثير متبادل . ويمكن أن يثار هنا سؤال عما اذا كانت هاتان الفكرتان تتميزان عن الماركسية (٩) ؛ غير أنه من الأهمية بمكان من أجل استجلاء النقطة التي نحن بصددتها أن نلاحظ أن لوكاتش لم يسر وفقا للقواعد المنهجية التي حددها على طول الخط . واذا أخذنا مثالا لذلك نجد أن تحليله للفروق بين الطبقات في المجتمع الرأسمالي وفي أشكال أخرى من المجتمعات يؤدي - كما قال - الى « تنميط للوعي الطبقي » ( متأثرا في ذلك كما هو واضح بفكرة النمط المثالي عند ماكسي فيبر ) ، ويعنى ذلك أنه يؤدي الى صياغة لانماط من الوعي في حد ذاتها على قدر من التحدد النسبي . وبهذه الطريقة فانه لا يتناول مطلقا كلا من الطبقة العاملة ووعي هذه الطبقة كعنصرين في عملية تاريخية ، ولا يربط - على خلاف ماركس - هذين العنصرين بالتطور المستمر للعمل البشري والاشكال التي ينتظم فيها .

وعلى نفس المنوال ، فانه بالرغم من تأكيده على فكرة مرونة المفاهيم ، فان الاتجاه الفعلي لكتابات لوكاتش يميل الى تجميد هذه المفاهيم ، وتحويل مفهومات مثل الطبقة والوعي الطبقي وحتى الماركسية نفسها الى كيانات مطلقة وثابتة . ولقد اتضح هذا الاتجاه بصورة مذهلة عند لوكاتش في مناقشته الأولية للمنهج الماركسي حيث ذهب الى القول بأنه : « حتى اذا

---

(٩) في اعتقادي أن فكر ماركس يتميز بمضمونه - أي بقضاياها النظرية دون منهجه . وقد لاحظ ليفي ستراوس جانباً من هذه الفكرة في نقده لسارتر في الفصل الختامي من كتابه « العقل البدائي » ، The Savage Mind . حيث كتب يقول « من الممن أن ينظروا بعض المؤرخين وعلماء الاجتماع وعلماء النفس الى ضرورة رؤية الأشياء بصورة كلية على أنه شيء جديد . غير أن الانثروبولوجيين قد اعتبروها شيئاً بديهياً منذ أن تعلموها من مالبينوفسكي » .

كان المرء قد افترض - دون أن يقبل ذلك - أن البحث الحديث قد أوضح الغموض الفعلى لكل القضايا الخاصة بماركس ، فإن الماركسى المتزمت يمكن أن يقبل كل هذه المكتشفات الجديدة وأن يرفض كل القضايا الماركسية دون أن يجبر بأى شكل الى ادائه تزمت الماركسية . فالماركسية المتزمتة لا تعنى قبول نتائج البحوث الماركسية بلا تحفظ . . . . . وإنما تعنى المنهج الماركسى برمته .

والواقع اننا نجد صعوبة فى فهم هذا النص من جوانب عديدة ، وأنه لدهش حقا أن يكرره لوكاتش - دون أدنى تحفظ - فى تصديره لطبعة عام ١٩٦٧ من كتاب « التاريخ والوعى الطبقي » . هل يعنى هذا النص - مثلا - أن الذى يرفض نظرية ماركس عن الطبقة والصراع الطبقي سيظل - مع ذلك - ماركسيا ؟ أم أنه يمكن الاجابة على هذا السؤال بالقول بأن فكرة الطبقة تعد جزءا من المنهج الماركسى ، وأن التفاصيل الخاصة بالعلاقات الطبقيّة فى مواقف بعينها هى التى تدخل تحت مجموعة القضايا التى يسمح لوكاتش برفضها ؟ وبصفة عامة ، ما هو معنى القول بأن التزمت الماركسى يتبدى فى قبول منهج ماركس ، حتى ولو قرب على هذا تبني قضايا زائفة ؟ وتكمن أهمية هذه الأسئلة - واسئلة أخرى يمكن اشتقاقها منها - فى كونها تكشف مرونة فكرتى المنهج والنظرية ، والصعوبة المرتبطة بفصل العناصر المنهجية عن العناصر النظرية فى أى مركب من مركبات الفكر . غير أن لوكاتش قد أقام - وبدون أدراك لهذه المرونة - فصلا مطلقا بين النظرية والمنهج وهى تفرقة تبدو لنا غير منطقية ، سواء كان المرء ماركسيا أم غير ماركسى .

وهناك زاوية أخرى يمكن من خلالها النظر الى كتاب لوكاتش وهى زاوية تكشف عن الطابع الايديولوجى السائد فى الكتاب وتساعد على تفسيره . فكتاب لوكاتش يعد أكثر المحاولات التى تعرضت للماركسية التزاما بروح العصر ، بمعنى أنه مشحون بالأفكار والاهتمامات التى تتعلق بمكان تاريخى معين وزمان تاريخى معين . حقيقة أنه يمكن القول بأن كل مظاهر الفكر الاجتماعى تحمل بصمات العصر الذى ظهرت فيه ،

ومع ذلك تبقى هناك بعض الفروق : فبعض الانساق الفكرية ( وكذلك بعض الأعمال الفنية ) لها طابع عالمي وبريق عالمي . فمما لا شك فيه أن فكر ماركس يهتم بالتأثيرات التي تركتها الرأسمالية الصناعية المبكرة والثورة الفرنسية ، غير أنه من الواضح أنه لا يرتبط بظروف عصر ماركس فقط ، فهو يقدم الى جانب تفسير العالم ( الرأسمالي ) الحديث مفاهيم ونظريات عامة أبعد ما تكون عن أن تكون قد فقدت قيمتها وأهميتها اليوم .

ومع ذلك فإن كتاب لوكاتش يعبر - من خلال فهم معين للماركسية والبروليتاريا - عن طابع فترة تاريخية معينة . فقد كتب المقالات التي يشتمل عليها الكتاب عندما كانت الحركات الثورية تجتاح كل أرجاء أوروبا ، فقد كانت الثورة الروسية حققت نجاحا ، وتبعها نضالات ثورية في ألمانيا والنمسا ، وظهور نظام ثوري لفترة من الوقت في المجر شارك فيه لوكاتش نفسه . وبناء على ذلك ، فإن كتاب لوكاتش يقدم - من خلال وسط فكري معين لتفسير الماركسية - صورة للحركة الثورية والحزب الشيوعي مشبعة بالمثالية ؛ وذلك في مقابل رؤية نقدية لنفس الظواهر كما فهمها آخرون من أمثال روزا لوكسمبرج Rosa Luxemborg . وفي ضوء حقيقة عدم وجود صراعات ثورية حادة في بعض البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وفشل الثورات في مناطق أخرى ، وتحول الثورات في البلدان التي نجحت فيها الى ديكتاتورية وليس الى نظام اشتراكي ، فإنه من المعقول أن نجد قدرا أكبر من الصدق في الصياغات النقدية للنظرية الماركسية ، وأن نعتبر عمل لوكاتش انعكاسا لمزاج متقلب وتوجيه محدود . وقد صاغ لوكاتش في الكثير من نصوص تصدير طبعة ١٩٦٧ حكما يشابه هذا الحكم على الأفكار التي جاءت في كتاب « التاريخ والوعي الطبقي » . فقد لاحظ - مثلا - أن نظريته تعبر عن اتجاه طرازي نحو مشكلات العصر الذي ظهرت فيه ، وهي تتعلق بفترة تاريخية ما يزال فيها احتمال قيام الثورة في أوروبا حقيقة واقعة ؛ فضلا عن ذلك ، فقد ذهب لوكاتش بنفس هذه الروح النقدية الى أن فكرة الممارسة الثورية التي طرحها في الكتاب هي أقرب الى النزعة اليوتوبية الماسونية Messianic Utopianism التي اتسم بها العصر الذي ظهر فيه الكتاب



أكثر من قربها الى مذهب ماركس نفسه (١٠) ورغم ذلك فإن أكثر الاحكام التى اصدرها لوكاتش على كتابه موضوعية يوجد فى انطباعه الذى ابداه فى تصدير طبعة ١٩٦٧ حول ما اسماه « بالمغموض المنتشر فى الوقت الحاضر والذى يجعل الانسان ينظر الى فكره على انه ذو مضمون ثابت وأصيل والى منهجه على أنه دائم ومستمر » .

وتظهر الهوة التى تفصل بيننا - ومعنا لوكاتش - وبين الفترة من ١٩١٧ - ١٩٢٣ عندما كتب لوكاتش هذه المقالات ، تظهر هذه الهوة اذا ما تناولنا السؤال الذى ظهر كعنوان للمقال الأول فى كتاب لوكاتش : ما هى الماركسية المتزمته ؟ لايحمل هذا السؤال بالنسبة لنا - ولا يمكن أن يحمل - معنى فكريا واضحا . فقد ظهرت مئات من تنويعات الماركسية ، كما تظهر مئات الأزهار من برعم واحد ، فمن اذن يستطيع القول بأن أيا من هذه الصورة المتزمته وأى منها هى الصورة الزائفة ؟ وهل يمكن لأى مفكر جاد أن يهتم بمثل هذا السؤال ؟ فليس هناك من معنى لما نسميه « بالماركسية المتزمته » الا معناها التاريخى ، وهو يشير الى الدوجماتيكية السياسية التى تميز بها زعماء الحزب فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى منذ العشرينات وحتى عام ١٩٥٦ ، والتى تدعت من خلال استخدامهم للبوليس ومنفذى حكم الاعدام . وحتى فى هذا الشكل التاريخى فان افضل لفظ اطلق على الماركسية هو « الماركسية الرسمية » .

ونود فيما تبقى من هذا الفصل أن ندرس الوعى الطبقي من وجهة نظر مختلفة ، تنبثق عن فكرة بعيدة عن الماركسية . ونقطة البداية هنا تنحصر فى قضية منهجية عامة ، هى أن الماركسية يجب اعتبارها بادئ ذي بدء نظرية عن المجتمع ، وليست ايدولوجية . ومن ثم فان وظيفة الماركسية هى تفسير الوعى الطبقي وليس التعبير عنه تعبيرا كاملا . ولا يعنى هذا أن أنكار حقيقة أن الماركسية (مثلها مثل أى نظرية اجتماعية) لها جانب ايدولوجى ، بمعنى أنها تطورت فى ظروف تاريخية معينة ،

---

(١٠) وهى أقرب أيضا الى النزعة الليوتوبية الماسونية التى ازدهرت و بعض الدوائر فى الوقت الحاضر ، ولا شك أن ذلك يفسر الى حد ما اعادة الاهتمام الآن بكتاب لوكاتش .

وعبرت عن تفضيلات والتزامات ظهرت خارج نطاق العلم الاجتماعى ،  
 وحددت أشكالاً من السلوك الموجهة نحو تحقيق غايات مرغوب فيها .  
 ولكن بإمكاننا أن نفصل بين الجانب النظرى والجانب الايديولوجى ، بل  
 يجب أن ننظر اليهما على أنهما منفصلان . فأقل أشكال الماركسية قيمة  
 على الإطلاق هو ذلك الشكل الذى يتداخل فيه هذان الجانبان ، كما هو  
 الحال فى فكرة لوكاتش عن الماركسية بأنها لا تعدو أن تكون وعياً متطوراً  
 للبروليتاريا ، فمثل هذه الفكرة تجعل اختبار النظرية ( التى من المفترض  
 أن تكون صادقة ، على الأقل لفترة تاريخية معينة ) مستحيلاً ، هذا فضلاً  
 عن أنه بالإمكان اثبات عدم وجود اتفاق كامل من الناحية التاريخية بين  
 وعى الطبقة ونظرية اجتماعية بعينها . ويمكن توضيح هذه النقطة إذا  
 ما أخذنا فى اعتبارنا تطور الوعى الطبقي للبرجوازية . فلم يتم التعبير  
 عن هذا الوعى بطريقة كاملة وشاملة فى أى نظرية واحدة ، ولكنه اتخذ  
 صوراً عديدة فى أزمان مختلفة وأماكن مختلفة ؛ وهكذا يمكن القول بأن  
 الايديولوجية البرجوازية توجد فى النظرية السياسية لهوبز ولوك ، وفى  
 الفلسفة النفعية ، وفى أعمال الكتاب الموسوعيين ، وفى الاقتصاد السياسى  
 الكلاسيكى ، أو فى الاخلاق البروتستنتية . فالمحقق أن هناك مجموعة  
 من الافكار - عن الملكية والعمل والحكومة والطبيعة البشرية ... الخ -  
 ليست متناغمة تناغمًا كاملاً ، ولا تتجمع فى نظرية معينة ، وهى التى  
 تشكل النظرة البرجوازية ؛ ولا تتضح هذه النظرة الا اذا صيغت فى نمط  
 مثالى ideal-type يمكن مقارنته بالمواقف التاريخية الفعلية .  
 وينسحب نفس هذا القول على تطور وعى الطبقة العاملة . فقد ظهرت  
 هنا أيضاً مجموعة من الافكار المتشابهة عن العمل والاستغلال والمساواة  
 والتعاون من خلال نظريات اجتماعية مختلفة من الماركسية وحتى الفوضوية؛  
 ومن الضرورى أيضاً صياغة نمط مثالى عن نظرة الطبقة العاملة ، يمكن  
 مقارنتها بالتطور الفعلى لوعى الطبقة العاملة فى المجتمعات المختلفة فى  
 فترات مختلفة .

ولا نقصد بصياغة النمط المثالى ومقارنته بالظواهر الواقعية للوعى  
 الطبقي تأكيد وجود قوة - كما هو الحال عند لوكاتش - بين الوعى

الطبقي السيكولوجي والوعى الطبقي الصحيح ( أى الماركسية ) ، والذي يجب أن ينقله المفكرون الايديولوجيون الى العمال . وانما نقصد بصياغة النمط المثالي وصف - وان أمكن تفسير - مظاهر الاختلاف بين النمط المثالي والواقع ، ثم اعادة صياغة - اذا ثبت وجود خلاف - الانماط المثالية وبالتالي النظرية التى تستخدم فيها هذه الانماط وذلك من أجل فهم أفضل للواقع . ويمكن فهم تصورات ماركسى عن البرجوازية كطبقة حاكمة والبروليتاريا كطبقة ثورية بهذه الطريقة . ولقد تناولت فى مكان آخر (١١) بعض المواقف التى لا تتفق فيها الظروف الاجتماعية مع النمط المثالى للطبقة الحاكمة ، ولذا قلن اتوسع فى هذا الموضوع هنا . واذا ما تفحصنا الآن موقف الطبقة العاملة فى المجتمع الرأسمالى فى ضوء وجهة النظر هذه فان علينا أن نفرق بين مسألتين مختلفتين : الأولى تتعلق بالتنوع داخل مجتمعات بعينها والفروق بين هذه المجتمعات ، والأخرى تتعلق بالتغيرات التاريخية التى ظهرت مع تطور الرأسمالية كنسق اجتماعى .

فمن الواضح أن الطرق التى تنظم بها الطبقة العاملة نفسها ووعى هذه الطبقة تختلف اختلافا كبيرا من مجتمع الى آخر . ففي فرنسا وايطاليا يؤيد قطاع كبير من الطبقة العاملة الحزب الشيوعى ؛ ويعنى هذا أنهم يدعمون حزبا ماركسيا ثوريا له طابع رسمى . أما فى بريطانيا وألمانيا الغربية والدول الاسكندنافية فان نسبة أكبر من الطبقة العاملة ما تزال تؤيد الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية أو العمالية التى تتبنى اتجاهها اصلاحي . أما فى الولايات المتحدة الأمريكية فان الطبقة العاملة ليس لها تنظيم سياسى مميز على مستوى جماهيرى وذلك منذ الحرب العالمية الأولى ، ولم تفرز هذه الطبقة أى مذهب راديكالى أو اشتراكى مميز . وحتى عندما تؤيد أغلبية من الطبقة العاملة حزبا معينا من أحزاب

الطبقة العاملة فى هذه البلاد ( خاصة فى بريطانيا حيث توجد رابطة قوية بين عضوية الطبقة والولاء السياسى ) فاننا لا نجد حزبا واحدا للطبقة العاملة وانما نجد احزابا وطوائف يسارية متنوعة ، يحظى كل منها ببعض من تأييد الطبقة العاملة . فضلا عن ذلك يوجد فى كل البلدان قطاع أساسى من الطبقة العاملة يؤيد الأحزاب الليبرالية أو المحافظة(\*) .

ولهذا فانه عبر فترة طويلة نسبيا من الوقت اتخذ الوعى السياسى للطبقة العاملة صورا متنوعة للتعبير عن نفسه فى كل بلد من هذه البلدان ، وفى نفس الوقت اختلف النمط السائد لهذا التعبير اختلافا جوهريا من بلد الى آخر . ومن السهولة بمكان أن نقدم تفسيراً لهذه التباينات ، غير انه من الواضح - وكما عبر عن ذلك ماركس نفسه عندما كان يناقش مشكلة مشابهة - « أننا لن ننجح مطلقاً فى فهمها اذا ما اتخذنا من النظرية الفلسفية التاريخية وسيلة لفهمها ، فهى نظرية تتسم أولاً وقبل كل شئ بأنها نظرية فوق تاريخية » (١٢) . فليس هناك أذن من أساس تقوم عليه وجهة النظر القائلة بأن الاختلاف فى وعى الطبقة العاملة يرتبط بمراحل فى تطور الرأسمالية حيث يظهر الوعى الثورى المتقدم فى المراحل المتقدمة من الرأسمالية ؛ فالوعى الثورى فشل فشلا ذريعا فى أن يظهر فى بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وقد كانتا - فى فترتين تاريخيتين مختلفتين -

---

(\*) أكد بوتومور فى كتابه « الطبقات فى المجتمع الحديث » ان لافكار القومية (التي تعتبر افكاراً للطبقة الحاكمة) قد وجدت طريقها الى قطاعات عريضة من السكان بينهم الطبقة العاملة ؛ الأمر الذى جعل الاحساس بالمجتمع القومى فى البلدان الأوروبية يقيد أو يخفف من حدة الصراعات الطبقيّة بحيث يمكن القول أن « الرابطة القومية - الاجتماعية قد أثبتت انها اكبر فعالية من رابطة الطبقة فى خلق مجتمع متماسك » . انظر كتابه الطبقات فى المجتمع الحديث ، ترجمة محمد الجوهري وزملائه ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٩ . ومن الجدير بالذكر انه لا يمكن التسليم بهذا الراى طالما انه لم يرتبط بتحليل دقيق لمستوى الوعى لدى الطبقة العاملة ، ودور البرجوازية فى تشكيل هذا الوعى وتوجيهه وجهة معينة .

المترجم

(١٢) لقد ارتكب الماركسيون الرسميون - ومن بينهم لوكاتش - نفس الخطأ الذى حذر ماركس من الوقوع فيه ، فقد اظهروا تحفظاً واضحاً نحو الانحراف فى دراسات تاريخية مفصلة لهذه الظواهر ، واعتمدوا - بدلا من ذلك - على تعميمات نابعة من النظرية التاريخية الفلسفية . وهذا هو السبب فى أنهم لم يسهموا فى إثراء فهمنا للطبقات الاجتماعية فى القرن العشرين .

من أكثر الدول الرأسمالية تقدما . بل يمكن القول - على عكس ما يذهب هذا الرأي - بأن الوعي الثورى قد ظهر بشدة فى البلدان الرأسمالية المتخلفة والتي ينخفض فيها نصيب الفرد من الدخل القومى (١٣) .

وبصرف النظر عن هذه الاعتبارات العامة ، فقد عرف كل مجتمع من هذه المجتمعات بعض الظروف الخاصة التى تفاعلت داخله ، ومن ثم ساعدت على خلق ما يمكن أن نسميه « بالاسلوب القومى » national style فى السياسة . وحسبنا هنا أن نشير - وبشكل مختصر للغاية - الى بعض الظروف التى يجب تحليلها بدقة فى أى نظرية سوسيولوجية مقارنة عن تجلى الوعي الطبقي فى المذاهب السياسية .

ففى فرنسا هناك التأثير الذى تركه تراث ثورى طويل ، أما فى ألمانيا والاقطار التى كانت تابعة لامبراطورية هابسبرج فان التوترات قد نتجت من جراء الهزيمة فى الحرب العالمية الأولى ؛ وفى بريطانيا فان الفترة الطويلة من الحكم الامبراطورى المتخالف مع حركة الاصلاح الاجتماعى فى الداخل قد أدت الى الاحاسيس المحافظة ، أما فى الولايات المتحدة الأمريكية فقد وقفت الانقسامات السلالية والجغرافية وتراث استرقاق الزنوج وانتشار ايدولوجية المساواة ، وقفت حجر عثرة أمام تبلور الطبقات . ويجب أن تربط هذه الظروف والخصوصيات القومية ، فضلا عن العوامل الاقتصادية التى اشترت اليها ، بالنموذج النظرى الماركسى عن تشكل البروليتاريا الثورية ، اذا كان لنا أن نقدم تقييما نقديا لنظريته عن الطبقة والصراع الطبقي .

ولكن تقييما نقديا من هذا النوع يتطلب أيضا وجوب الاهتمام بالمجموعة الأخرى من الأسئلة التى اشرنا اليها فيما سبق ؛ ونقصد تلك

---

(١٣) قال بهذا الرأي سيمور مارتن ليبست Lipset فى كتابه « الإنسان السياسى » (نيويورك ١٩٥٩) ص ٦١ - ٦٢ ؛ وقد لاحظ اللن تورين مؤخرا فى كتابه « مجتمع ما بعد الصناعة » ص ٢٦ - ٢٧ ، أن حركة الطبقة العاملة ما تزال تحتفظ بتوجيه ثورى خاص فقط فى البلدان التى يقسم المجتمع فيها بالتطور الصناعى غير المتساوى Uneven وبوجود مقاومة نابذة من قوى اجتماعية وثقافية عميقة كما هو الحال فى فرنسا وإيطاليا .

الأسئلة المتصلة بتطور المجتمع الرأسمالي ككل . فنظرية ماركسي في الطبقة ليست هيكلًا من القضايا منفصلاً أو مستقلاً عن الواقع : فقد ارتبطت بتحليل بناء الرأسمالية كنسق اجتماعي كلي ، وكذلك الاتجاهات الرئيسية لتطور هذا النسق ، واعتمدت على هذا التحليل اعتماداً جزئياً . وبناء عليه فإن التفسير الماركسي للطبقات في الوقت الحاضر يتطلب دراسة رأسمالية القرن العشرين وفقاً للخطوط العاملة لدراسة ماركس غير المكتملة لرأسمالية القرن التاسع عشر ، فضلاً عن تحديد اتجاهات التغير الرئيسية لرأسمالية القرن العشرين وفقاً لنفس المنظور (١٤) .

ومن أهم التغيرات التي ظهرت في عصرنا والتي تميزه عن العصر الذي عاش فيه ماركس نمو الطبقات الوسطى على استحياء ، وتقلص الطبقة العاملة وذلك كنتيجة للتطورات التكنولوجية . ولقد وصلت هذه العملية إلى ذروتها في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث فاق عدد العاملين في مهن الطبقة الوسطى عدد العاملين في مهن الطبقة العاملة ، وأن كانت العملية تحدث بسرعة نسبية في كل البلدان الرأسمالية . وقد أشار ماركس نفسه إلى احتمال حدوث مثل هذا التطور عندما كتب عن « الزيادة المستمرة في عدد أعضاء الطبقات الوسطى ٠٠٠ التي تعتمد بكل ثقلها على الطبقة العاملة وتعمل في نفس الوقت على زيادة قسوة الطبقة العليا وأمنها الاجتماعي » . وأكد نفس الشيء بطريقة أكثر وضوحاً في نصوص متعددة من كتابه « الأسس Grundrisse » (١٥) الذي قدم فيه تحليلاً لتأثيرات الميكنة على النحو التالي :

« تطوراً على أداة العمل ، بعد دخولها في العملية الرأسمالية للإنتاج

---

(١٤) ويجب أن تشمل الدراسة بصفة عامة على دراسة الاشكال الجديدة من التدرج الاجتماعي والقوة السياسية في المجتمعات ذات الطراز السوفيتي ، وهي قضايا لن نستفيض فيها هنا .

(١٥) هذا هو الاسم الذي أعطى للمسودات التي كتبها ماركس فيما بين عامي ١٨٥٧ - ١٨٥٩ والتي نشرت كاملة لأول مرة فيما بين عامي ١٩٣٩ - ١٩٤١ بعنوان : « أسس نقد الاقتصاد السياسي ».

Grundrisse der Kritik der Politischen öKonomie (Rohentwurf).

تعديلات متعددة ، تصل فى النهاية الى ظهور الآلة ، أو بمعنى آخر النظام الآلى للماكينات ٠٠٠ التى تدار بحركة آلية أو بقوة ذاتية ٠٠٠ وفى هذه المرحلة تعمل الآلة بنفسها ، وما على العامل الا أن يشرف على حركتها وأن يتأكد من أنها تسير دون عطب ٠٠٠ وفى هذه الظروف لاتصبح عملية الانتاج مسألة عمل ٠٠٠ ويتحول العامل الى مجرد نافذة ٠٠٠ وتصبح عملية الانتاج بمثابة تطبيق تكنولوجى للعلم ٠٠٠ فكلما تطورت الصناعة الواسعة النطاق كلما قل اعتماد عملية خلق الثروة على زيادة وقت العمل وكمية العمل المستخدمة ، وزاد الاعتماد على قوة الآلات ٠٠٠ وفى هذه الظروف يصبح أساس الانتاج والثروة قائما على القوة الانتاجية للإنسان بصفة عامة وعلى فهمه للطبيعة وقدرته على السيطرة عليها ، (١٦) .

والمحقق أن ماركس قد قدم مناقشته لهذه الظواهر فى ضوء إطار تاريخى معين ، وأنه عندما أشار الى تطبيق العلم كأساس جديد لخلق الثروة فإنه كان يتحدث بصفة أساسية عن امكانيات المجتمع الرأسمالى التى سوف يتم تحقيقها بشكل كامل فى أحد مراحل تطوره فى المستقبل . ولكن العملية التى تحدث عنها ماركس قد ظهرت بالفعل فى المجتمع الرأسمالى ؛ فقد أصبح استخدام العلم أهم بكثير من العمل الفيزيقي ، وتسبب هذا التغير فى تحويل البناء المهنى الذى أثر بدوره على البناء الطبقي . أما عن الآثار التى تركها هذا التغير وسوف يتركها فى المستقبل على الوعى الاجتماعى فما تزال غير واضحة ، ويعتمد وضوح هذه المسألة على ما اذا كانت الطبقات الوسطى الجديدة تراث ايدولوجية الطبقة العاملة وتحافظ عليها ؛ أو بعبارة أخرى ما هى الايدولوجية التى يمكن أن تسود فى الطبقة الوسطى التى تبقى ايدولوجيات تتراوح بين أشكال معينة من الراديكالية الى الفاشية ؟ أن الوقت الحاضر يكشف عن وجود حركات متناقضة : ففى بعض الاقطار ينشغل قطاع من الطبقة الوسطى بالتهديدات التى يتعرض لها الوضع التقليدى للطبقة الوسطى فى المجتمع ، وبالحاجة الى اعادة ارساء قواعد القانون والنظام (بمعنى

كبح مصادر الانشقاق) ، بينما ينشغل قطاع آخر - يضم الطلاب وأعضاء المهن الحرفية والتعليمية من الشباب - بمحاولة تطوير نظرة أكثر راديكالية ومن الناحية الأخرى فإن الوعي الاجتماعى الجديد لايساعد على تقلص الطبقة العاملة بشكلها التقليدى ولكنه يتأثر به ، وخاضعة بتقلص بعض المهن - مثل العمل فى مناجم الفحم - والتي أدت الى ظهور مجتمعات سياسية مترابطة ترابطا وثيقا وعلى درجة من الوعي الطبقي ، هتته التجمعات التى لعبت دورا رياديا فى الحركة الاشتراكية ، ولكن يظهر هنا أيضا اتجاهات متناقضة : فقد تكون الايديولوجيات (وكذلك سياسة) - كما يقال غالبا - أحزاب العمل والأحزاب الديمقراطية الاشتراكية ، وحتى الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الغربية قد أصبحت بالتدريج اصلاحية ، الى الحد الذى يمكن أن يقال معه ان هناك ضربا من ضروب الاجماع السياسى القومى بين أحزاب اليمين وأحزاب اليسار على حد سواء .

واذا كان الأمر كذلك ، فانه من المعقول أن نفترض أن الايديولوجيات المتغيرة تعكس - الى حد ما - تقلص الأهمية السياسية للطبقة العاملة . لقد كانت مثل هذه الأفكار رائجة لدى علماء الاجتماع فى الخمسينات اكثر مما هى عليه الآن ؛ اذ ظهر الآن اتجاه مخالف ، يتمثل فى راديكالية من نوع جديد ظهرت بين شباب العمال والعمال الذين يعملون فى مصانع على درجة عالية من التكنولوجيا ، حيث تجسدت فى المطالبة بمزيد من المشاركة فى ادارة المشروع ، وتجديد الاهتمام بأفكار عامة كالمشاركة الديمقراطية الصناعية والضبط العمالى .

والمهمة الملقة على علم الاجتماع الماركسى هى أن يدرس التغيرات فى البناء الطبقي ، وأن يضعها داخل السياق الكلى للتغيرات فى نظام الانتاج (الذى يتضمن بجانب الخصائص التى أشرنا اليها من قبيل خصائص أخرى كظهور الشركات الدولية العملاقة ، وأن يتناول - وفقا للخطوط التى أشرنا اليها - التأثيرات التى تركتها هذه التغيرات على خلق أشكال جديدة للوعي الاجتماعى . وإذا كان لنا أن نتناول هذه المسائل بالدقة المطلوبة فلا بد من أن نأخذ فى اعتبارنا نوعا آخر من أنواع التغير



التي طرأت على الرأسمالية الحديثة ، ونعنى تحقيق نمو اقتصادى هائل غير مصحوب بأية أزمات اقتصادية حادة فى العشرين سنة الماضية ، وقد أدى هذا النمو الى تحسن مستمر وملحوظ فى مستوى المعيشة العام ، أما التأثيرات التي تركها هذا التغير على الوعي الاجتماعى فتنحصر فى عنصرين : الأول : أنه قد أدى الى تأكيد وتدعيم فكرة أن المجتمعات الحديثة هي مجتمعات الطبقة الوسطى ، وأن الطبقات الأخرى تقف موقفا هامشيا بالمعنى السياسى والايديولوجى ، وهى فكرة ظهرت مع التحول الى مهن الطبقة الوسطى . والثانى : أنه يظهر النمو الاقتصادى ذاته على أنه ايديولوجية جديدة . فلقد أكد الجدل السياسى فى المجتمعات الرأسمالية الاهتمام المتزايد بمسائل كالتقدم التكنولوجى ، والتحديث والنمو ؛ وطفئت هذه المسائل على تلك التي سبقتها والتي كانت تنصب على مظاهر اللامساواة بين الطبقات ، حقيقة أنه يمكن القول بأن أى نظرية تعجز عن أن تلاحق - وتعتبر عن - الاستمرار المطرد فى النمو الاقتصادى ولكن خبرات العشرين سنة الماضية ، فضلا عن الآراء النظرية التي أكدت قدرة النظام الرأسمالى على تجنب الأزمات الاقتصادية الخطيرة ، هذه الخبرات وتلك الآراء قد دفعت قطاعا عريضا من السكان الى الاقتناع بأن النمو الاقتصادى المستمر والتزايد المطرد للرخاء يمثلان توقعا مقبولا وقيمة أساسية ؛ وفى نفس الوقت فإن النظرية الماركسية عن « أزمة الرأسمالية » ، والتي تحققت بأقصى صورها فى الصراعات السياسية فى الثلاثينات ، قد أصبحت غير ذات مفعول .

لقد تبددت مظاهر الغموض الفكرى فى الوقت الحاضر - وقد المح اليها لوكاتش - فى الظلال التي القيت على بعض الايديولوجيات المستقرة (وخاصة الماركسية) ، وظهور عدد متشابك من المذاهب الفكرية الجديدة ، أو الموضات الفكرية الجديدة ( كما هو الحال فى حركات الطلاب على سبيل المثال ) لا ترتبط ارتباطا وثيقا بالطبقات الاجتماعية أو حتى بأى جماعة متميزة يمكن النظر اليها على أنها أداة فعالة فى التغير الاجتماعى وبذلك فقد أصبح فهم الظروف التي تشكل وعيا سياسيا ومن ثم تمييز

اتجاه الاحداث . يشكل صعوبة بالغة . ولكن يبقى هناك على الأقل شيء واحد على درجة من الوضوح ؛ لقد تجاوزنا الفترة التي كان بإمكاننا أن نناقش الوعي الحقيقي للجماعات الاجتماعية فيها ، كما يتبدى في معتقداتهم وأفعالهم ، كمجرد « وعى سيكولوجى » أو « وعى زائف » يمكن أن يقارن بالوعى الرشيد ( العقلانى ) المتمثل فى أيديولوجية الحزب الشيوعى .

## الفصل الثامن

### الطبقة والسياسة فى أوروبا الغربية (١)

روج الكثيرون من علماء الاجتماع فى الخمسينات للرأى القائل بأن البناء الطبقي فى أقطار أوروبا الغربية قد تعرض لتغيرات جذرية ، وأن هذه التغيرات قد أدت الى ظهور مجتمع أصبحت فيه الفروق الطبقيّة اقل تمييزا ، والحواجز بين الطبقات اقل صلابة ، والمعارضة والصراع بين الطبقات اقل حدة ، والوعى بعضوية الطبقة اقل شدة واقل أهمية . وهناك صورة متطرفة من هذه النظرية تذهب الى القول بأن الطبقات - كجماعات اجتماعية ذات أهمية - قد اختفت تقريبا ، ان لم تكن قد اختفت كلية فى الاقطار الصناعية المتقدمة . أما عن العوامل الرئيسية التى ساهمت فى خلق هذا الموقف الجديد ، فقد قيل أنها تنحصر فى ارتفاع مستويات المعيشة بشكل مستمر وسريع ، وتقدم التكنولوجيا وما صاحب ذلك من تغيرات فى تنظيم الانتاج ، وإعادة توزيع الثروة والدخل والذى نتج فى جانب منه عن التوسع فى الخدمات الاجتماعية التى يتم تمويلها من خلال فرض الضرائب التصاعدية ؛ وارتفاع معدلات الحراك الاجتماعى بسبب التوسع فى فرص التعليم ، وأخيرا سوعلى المستوى الايديولوجى - اختفاء المشكلات الاجتماعية التى كانت تثار من قبل أمام تزايد الاهتمام بالنمو الاقتصادى فى البلدان الصناعية والتصنيع فى البلدان النامية ، والانفجار السكاني ، وخطر الحرب الذرية .

ولقد اختلفت أساليب وصف وتفسير هذه التغيرات فى كتابات بعض

---

(١) أعيد نشره من المصدر التالى :

M. Scotford Archer and Salvador Giner (eds) *Contemporary Europe : Class, Status and Power* (London, 1971).

من أكثر المتخصصين فى العلوم الاجتماعية شهرة فى الخمسينات والستينات ، ولكنها تكمل بعضها البعض رغم هذا الاختلاف ، فقد ذهب جالبراث Galbraith فى كتابه « مجتمع الوفرة » - وهو كتاب يمثل الى حد كبير الفكر الاجتماعى لهذا العصر - الى القول بأن « عدم المساواة لم تعد ذات أهمية كمسألة اقتصادية » ، وأن الناس ينظرون الى الزيادة المستمرة فى الناتج الاجمالى على أنها بديل لاعادة توزيع الثروة . ووفقا لهذه الفكرة أعاد جالبراث صياغة « المشكلة الاجتماعية » بأنها لم تعد مشكلة لامساواة بين الطبقات وانما مشكلة تحقيق التوازن بين الثراء الفردى والمصلحة العامة .

ولا تعتبر أفكارا من هذا النوع مجرد انعكاس للخبرة الامريكية فى فترة ما بعد الحرب . فقد لاحظ بوستان Postan فى كتابه « التاريخ الاقتصادى لأوروبا الغربية » ١٩٤٥ - ١٩٦٤ « أن نمو الاقتصاد الاوروبى بعد عام ١٩٤٥ كان أكثر صعودا وأقل تراخيا من أى فترة أخرى فى التاريخ الحديث . فقد زادت الانتاجية - كما حسبها بوستان - فى أقطار أوروبا الغربية فى الفترة من ١٩١٨ - ١٩٣٨ بمعدل ١٧٪ فى العام ، بينما زادت فى الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٦٣ بمعدل يزيد عن ضعف هذا المعدل ، حيث وصل الى ٣٥٪ فى العام . أما عن أجمالى الناتج القومى G. N. P. لأوروبا الغربية فقد تضاعف (مع ثبات الاسعار) فى عام ١٩٦٣ مرتين ونصفا عما كان عليه عام ١٩٣٨ . فضلا عن ذلك فان رخاء ما بعد الحرب كان أقل تعرضا للأزمات الحادة مما كان عليه الحال فى أى فترة أخرى سابقة ، أما أسباب هذه الطفرة الهائلة فى النمو فانها غير واضحة تماما ، غير أن بوستان قد أكد على عاملين هامين هما : ارتفاع معدل الاستثمار (وهو فى معظمه استثمار حكومى أو تشرف عليه الحكومة) ، والتقدم الواسع والسريع للتكنولوجيا . وأوضح بوستان أيضا كيف ظهرت « ايدولوجية للنمو » لم تكن مجرد رد فعل للنمو الذى تحقق بالفعل . وإنما كانت أيضا استمرارا للاهتمامات السابقة بفكرة التشغيل الكامل ، وهى اهتمامات ترجع الى مناقشات دارت فى الثلاثينات . لقد تحولت فكرة التشغيل الكامل - على ما ذهب بوستان - « تحولت بالفعل الى سياسة

عملية وفلسفة اقتصادية لها تطبيقات على نطاق واسع . . . أى أنها تحولت الى سياسة للنمو الاقتصادى ، .

والحقيقة أن عملية النمو هذه ، وما صاحبها من تغيرات فى تنظيم الانتاج وسياسة الحكومة ، هى نفس العملية التى اهتم بها جالبراثدون أن يتناول بالتفصيل تأثيراتها على التدرج الاجتماعى (٢) ولقد تناول اثنان من علماء الاجتماع المرموقين هما سيمور مارتن ليبست وريمون آرون التغيرات التى طرأت على البناء الطبقي فى اطار النمو الاقتصادى والعمل السياسى ، أما وجهة نظر آرون - والتى عرضها باستقاضة فى كتابه « صراع الطبقات » الصادر عام ١٩٦٤ وكتابته الآخر بعنوان « التقدم وزوال الوهم » - فيمكن تلخيصها على النحو التالى : أصبح نظام التدرج الاجتماعى فى المجتمعات الصناعية - وكنتيجة للتطور الاقتصادى - أصبح أكثر تعقيدا عن ذى قبل . فلم يظهر أى شكل من الاستقطاب بين الطبقتين المتنازعتين (يقصد طبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا) ، ولم تزد نسبة عمال الصناعة أو أصحاب الحرف اليدوية من السكان ، بل بدأت هذه النسبة فى التناقص فى معظم المجتمعات المتقدمة ؛ وتم تقليل ساعات العمل مع زيادة الدخول الفعلية ؛ وتزايد معدل الحراك الاجتماعى أو أنه فى طريقه الى التزايد . وتعنى هذه التغيرات - حسبما ذهب آرون - أن الظروف الاساسية لتشكل البناء الطبقي والمحافظة عليه - بمعنى التماسك الداخلى لكل طبقة واستمراريتها من جيل الى آخر ، ووعى الفرد بانتمائه لطبقة معينة ، والوعى الذاتى بالطبقة نفسها - كل هذه الظروف قد ضعفت بشدة ، ان لم تكن قد اختفت تماما . وبصفة عامة ، فان آرون - مثله مثل جالبراث - قد أعاد صياغة « المسألة الاجتماعية » فى النصف الثانى من القرن العشرين ، وذلك من خلال استبداله لفكرة التناقض بين الرأسمالية والاشتراكية بفكرة التناقض بين المجتمعات الصناعية والمجتمعات غير الصناعية ، والاهتمام بفكرة تطبيق العلم فى الانتاج

---

(٢) ناقش جالبراث فى كتاباته الأخيرة - خاصة كتاب « الدولة الصناعية الجديدة » بعض جوانب التدرج التى سائير إليها فيما بعد .

بصرف النظر عن طابع النظام الاقتصادي الذي يظهر فيه كأحد الحقائق الحيوية والحاسمة في المجتمعات الحديثة .

ولقد تناول ليبست تغير البناء الطبقي بنفس الطريقة تقريبا ، ولكن من خلال الاهتمام بصفة خاصه بفكرة نهاية الايديولوجيا (\*) والتعبير عن الاعتقاد بأن معالم البناء الطبقي القديم قد اختفت تماما من المجتمع الرأسمالي . فقد توصل ليبست في كتابه « الانسان السياسى » الى نتيجة مفادها أن الارتباط بين الرخاء (الوفرة) والديموقراطية قد أدى - في الولايات المتحدة أساسا - الى ارساء دعائم المجتمع الخير good society واننا لا يجب أن نتوقع حدوث أية تغيرات اجتماعية وسياسية جوهرية ، أو نرغب في أحداث هذه التغيرات ، في هذا النمط من المجتمعات . وذهب ليبست في مقال آخر عن بلدان أوروبا الغربية (٣) الى أنه « ٠٠٠ في مقابل الحديث عن التميز الاوربي وتبنى العلاقات السياسية التى لاتؤدى الى نموذج مستقبل الولايات المتحدة ، أصبح التنظيم الاجتماعى للولايات المتحدة يقدم صورة للمستقبل الاوربي» - وتتمثل هذه الصورة فى مجتمع لا طبقي يختفى منه أى شكل للمصراعات الايديولوجية أو السياسية حول البناء الاساسى للمجتمع .

لقد توصل كل من ليبست وآرون - اذن - الى نتيجة واحدة تتمثل

(٢) ظهرت فكرة نهاية الايديولوجيا في منتصف الخمسينات وقد روج لها عالم الاجتماع الأمريكى ادوارد شيلز Shils ودانيال بل Bell . ولقد كانت هذه الفكرة تعكس تياراً من الدعة والتفاؤل سيطر على المفكرين الاجتماعيين في أمريكا حيث ساد الاعتقاد بأن المجتمع الديموقراطى الغربى قد تغلب على مظاهر الصراع الايديولوجى ، بحيث تضاعفت الفروق بين اليمين واليسار الى درجة لم يعد فيها مكان للايديولوجيا في هذا المجتمع ؛ فقد انتهت الايديولوجيا اذن . ومعنى ذلك أن فكرة نهاية الايديولوجيا قد حاولت أن تصور المجتمع الرأسمالى وكأنه حقق قدرا كبيرا من الاتفاق العام ، واذا ما ظهرت بعض مظاهر الخلاف فانها تدور حول بعض المشكلات البسيطة المتعلقة بمجتمع الوفرة الديموقراطى . ولقد اثبتت تيارات النقد في علم الاجتماع في أواخر الستينات وأوائل السبعينات أن هذه الفكرة ما هى الا محض خيال .

المترجم  
S. M. Lipset, " The Changing Class Structure and (٣) Contemporary European Politics ", in : S. R. Graubard, A New Europe ? (Boston, Mass, 1964).

في القول بأن الصراع الطبقي والسياسة التي تقوم على أساس أيديولوجي قد اختفيا الى حد كبير من البلدان الصناعية المتقدمة ، وسوف يستمر في الاختفاء لامرأ في ذلك . فقد أكد ليبست على وجود اتجاه مطرد نحو مزيد من المساواة في الداخل ونحو تحول الصراع الطبقي الى عملية مساومة محدودة بين جماعات المصلحة ؛ بينما لاحظ آرن - مع قليل من التحفظ - أن « الخبرة بمعظم الاقطار المتقدمة توحى بأن المنافسة شبيهة السلمية بين الجماعات الاجتماعية تحل بالتدريج محل ما يسمى بالصراع المتطرف الذي يفترض فيه أن تقضى طبقة معينة على طبقة أخرى » (٤) . ومع ذلك فإن الغليان وعدم الاستقرار والصراع الحاد الذي عرفته الحياة السياسية منذ منتصف الستينات قد القى كثيرا من الشك على بعض هذه التغيرات الأمر الذي أدى الى إعادة تقييم الأفكار الخاصة بالبناء الطبقي التي انتشرت منذ عقد مضي . فقد كتب آرون - مثلا - ملاحظاته قبل أحداث مايو ١٩٦٨ في فرنسا . فبالرغم من أن هذا التمرد قد بدأ به الطلبة فإنه بدأ للبعض على أنه يتخذ طابع المواجهة الشعبية بين الطبقات ، على نحو لم يحدث من ثلاثينات هذا القرن . ونفس هذه الأحداث التي ظهرت في سياق احياء الحركات الراديكالية بعامة - هي التي دفعت ليبست الى الاعتراف بضرورة مراجعة افكاره السابقة ، حيث كتب في تصدير لمجموعة من المقالات حول علم الاجتماع السياسي المقارن (٥) يقول :

« يمثل عام ١٩٦٨ نقطة تحول في تاريخ السياسة الديمقراطية للجماهير : لقد انتهت الى غير رجعة السنوات الهادئة التي اتسمت بالتكيف والتكامل والاستئناس السياسي ، حيث تسببت موجات جديدة من التعبئة والتعبئة المضادة في اخراج عدد من الديمقراطيات الغربية من حالة التوازن ، وبدأ الجيل الجديد في تحدى منطق وافتراضات الجيل القديم .

Progress and Disillusion (New York, 1968) P. 15.

(٤)

S. M. Lipst and S. Pakkan, "Preface" to Party Systems,

(٥)

Party Organization and Politics of New Masses (Papers of The 3rd International Conference on Comparative Political Sociology (Berlin, 1968).

كما يمثل عام ١٩٦٨ أيضا نقطة تحول في علم الاجتماع السياسي كفرع عالمي من فروع المعرفة : فالهبة الثورية - القائمة على العنف - للقوى الجديدة لم تؤد فقط الى تحدى النظريات والنماذج التي ظهرت في الخمسينات والستينات ، وانما فرضت أيضا نوعا من اعادة التقييم لأساليب جمع البيانات واستراتيجيات التحليل ، .

والسؤال الذى يثور الآن هو الى اى حد دفعتنا الأحداث السياسية فى نهاية الستينات الى مراجعة ذلك النوع من تحليل البناء الطبقي والذى ظهر عموما فى العقد الماضى ؟ لنتبين بادىء ذى بدء الآثار التى ترتبت على النمو الاقتصادى فى مقابل تلك التى ترتبت على الدخل . ليس هناك خلاف حول واقع الوفرة المتزايدة فى اقطار أوربا الغربية ، أو حول بعض الآثار المترتبة عليها . فقد حققت نسبة من السكان أكبر من أى وقت مضى مستوى من المعيشة يساوى - من الناحية المادية - المستوى الذى كان يميز الطبقة الوسطى منذ جيل مضى أو نحو ذلك . فضلا عن ذلك ، فإن استمرار النمو الاقتصادى بمعدلاته الحالية سوف يمكن اعدادا متزايدة من السكان من أن تحقق هذا المستوى . ويمكننا وفقا لذلك أن نتحدث عن ظهور مجتمعات الطبقة الوسطى . كما يمكن القول أيضا بأن سنوات قليلة من النمو - بنفس معدلات فترة ما بعد الحرب - سوف تؤثر على مستويات المعيشة الخاصة بالطبقة العاملة بدرجة تفوق أية اعادة لتوزيع الثروة والدخل .

غير أنه يمكن النظر الى هذه الحقائق من زاوية أخرى . فمما لاشك فيه أن مستويات معيشة الطبقة العاملة قد تحسنت الى حد كبير كنتيجة للنمو الاقتصادى ، ذلك لأنه لم تكن هناك أية اعادة لتوزيع الثروة والدخل وإن وجدت فقد كانت تتم بشكل طفيف . ففي بريطانيا ، تؤكد دراسات عديدة أن بعض مظاهر اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة العاملة خلال الفترة التى امتدت من بداية هذا القرن ، لم تتغير تغيرا جذريا فى الفترة التى امتدت منذ الثلاثينات وحتى الخمسينات ، وأن مظاهر عدم المساواة



قد بدأت تتزايد مرة أخرى - على ما يبدو - بعد عام ١٩٥٩ (٦) ، وبنفس الطريقة ، فإنه فبالرغم من أن تركز الثروة في أيدي الشريحة العليا التي تشكل ١٪ من السكان قد انخفض بين عامي ١٩١١ - ١٩٦٠ ، بالرغم من ذلك ، لم تظهر إعادة توزيع جوهريّة (جذرية) للدخل ، طالما أن هناك ٧٥٪ من مجموع الثروة الخاصة تتجمع في أيدي الشريحة العليا التي تمثل ٥٪ من السكان (في مقابل ٨٧٪ في الفترة من ١٩١١ - ١٩١٣) ، ويستحوذ هؤلاء الملاك على ٩٢٪ من مجموع الدخل الناتج عن الملكية الخاصة (٧) . ويبدو - وكما تؤكد المادة المتاحة - أن البلدان الأوروبية الأخرى لم تشهد أي شكل من أشكال إعادة توزيع الدخل .

وبناء على ذلك ، فإنه بالرغم من التزايد الملحوظ للمستوى العام للدخل ، فإن الأوضاع النسبية لمختلف الطبقات لم تتغير منذ قبل الحرب ، إلا بشكل طفيف ، هذا إذا كانت قد تغيرت أصلاً ؛ فقد ظلت الأسس الاقتصادية للتباين الطبقي - الاستحواذ على الملكية من عدمه - كما كانت عليه من قبل ، والسؤال الذي يجب أن نأخذه بعين الاعتبار هنا يتصل بما إذا كانت هذه الفروق الطبقيّة لها - في الوقت الحاضر وفي ظروف الرخاء العام - نفس الأهمية الاجتماعية والسياسية التي كانت لها في التاريخ المبكر للمجتمعات الأوروبية . شيء واحد هو المؤكد في هذا الصدد لم يعد بإمكاننا أن نقابل بين الطبقة العاملة والطبقة العليا (البرجوازية) في ضوء وجود الفقر في مقابل الثروة . حقيقة أن هناك كما هائلاً من الفقر في مجتمعات الوفرة ، ولكنه فقر لا يرتبط بطبقة يرمتها ، أو بغالبية السكان . أنه فقر يرتبط بجماعات اجتماعية معينة - كبار السن ، الجماعات العرقية ، العمال المهاجرين ، أو العمال الذين يعملون في صناعات في طريقها إلى الاختفاء - ويتطلب القضاء على هذا الفقر

(٦) أنظر ملخصاً بالبيانات في المصدر الثاني :

S. Pollard and D. W. Crosseley, *The Wealth of Britain* (London, 1968) Chapter 9.

(٧) أنظر المرجع السابق ، وانظر كذلك .

J. E. Meade, *Efficiency, Equality and The Ownership of Property* (London, 1964).

سياسات اجتماعية معينة ، دون تحول النظام الطبقي برمته ؛ مع الإشارة الى حقيقة أن الطبقة العاملة أو أحزاب اليسار - دون أحزاب اليمين - هي التي أسهمت - ويجب أن تسهم - في الارتقاء بهذه السياسات .

ويمكن القول بصفة عامة أن تزايد الرخاء يغير من طابع العلاقات بين الطبقات حتى وإن لم تتغير المواقع النسبية لهذه الطبقات في تدرج الدخل والثروة . فقد اقترح آرون - مثلاً - « أن الزيادة العامة في الثروة قد ضيقت الفجوة بين أشكال الحياة المختلفة ، حتى وإن لم تكن عدم المساواة النسبية قد تغيرت بالدرجة المطلوبة . فما هي الفروق الحقيقية التي تخلقها الثروات الضخمة إذا كانت الحاجات الأساسية ... تشبع بنفس القدرة تقريباً » (٨) . ولقد أخذ هذا الرأي صورة أكثر تحديداً في فكرة تبرجز *embourgeoisement* الطبقة العاملة ، بمعنى استيعاب الطبقة العاملة الميسورة الحال داخل الطبقة الوسطى من حيث موقفها الاقتصادي ، وأسلوب حياتها ، وقيمها الثقافية ، ونظراتها السياسية . ويرجع السبب في ذيوع هذا التصور عن « الطبقة العاملة الجديدة » الى القياس الخاطئ على الموقف الاجتماعي في الولايات المتحدة (والتي عرفت نظاماً طبقياً فريداً من الناحية التاريخية) من ناحية ، وإلى حالة السلام الاجتماعي التي شهدتها أقطار أوروبا الغربية في فترة الخمسينات من ناحية أخرى ؛ غير أن الدراسات الحديثة - فضلاً عن عودة الروح الراديكالية الى الحياة السياسية - قد ألقت ظلالاً من الشك على وجود اتجاه عام نحو التبرجز بمعناه السياسي والثقافي . فقد أوضحت أدق البحوث التي أجريت حتى الآن على العمال الميسوري الحال - وهو البحث الذي أجراه لوكود Lookwood وجولدثروب Goldthrope وزملاؤهما - أنه لم يحدث أي تغير في الولاء السياسي للعمال ، ويخلص البحث الى أن « ... فهم سياسة الطبقة العاملة في الوقت الحاضر يتطلب - أولاً وقبل كل شيء - دراسة مظاهر العلاقات الاجتماعية التي يقيمها العامل مع الجماعات الأخرى ،

وليس فى مستوى دخله وممتلكاته على ما يذهب البعض « (٩) ٠ وفى حالة فرنسا وإيطاليا فإن ولاء الطبقة العاملة للحزب الشيوعى لم يتأثر كثيراً، وينسحب ذلك على ارتباط العمال بالحزب الديموقراطى الاشتراكى فى ألمانيا الغربية ، وبالأحزاب الاشتراكية عموماً فى بعض أقطار أوربسا الأخرى ٠ أما فى الدول الاسكندنافية - وكما أشار أيرت الاردت Erik Allardt - فإن عضوية الطبقة أصبحت تحظى بأهمية متزايدة فى عملية التصويت الانتخابى ، فمع اختفاء الحواجز الطبقيّة التقليديّة ، أصبح الناخبون الذين ينتمون الى الطبقة العاملة أكثر ميلاً عن ذى قبل للتصويت لصالح أحزاب العمال ٠

ورغم ذلك فقد يكون التغير الذى طرأ على النظرة السياسية للعمال وعلى أهدافهم وهو تغير ينعكس فى الأهداف المتغيرة لأحزاب الطبقة العاملة التقليديّة نفسها ، والتي لم تعد تسعى الى أحداث تغير جذرى فى المجتمع الرأسمالى وإنما الى أحداث بعض الاصلاحات داخله - هذا التغير قد يكون ناتجاً عن تزايد معدلات الرخاء ٠ ولكن مثل هذه الفكرة كانت مقبولة فى الخمسينات عنها فى أواخر الستينات ، حيث ظهر احياء للراديكالية فى سياسة الطبقة العاملة ، له قدر من التميز بالرغم من عدم شموله ، وفى اعتقادى أن تطور النسق الطبقي فى المستقبل ، وبالتالى بعض الجوانب الهامة للحياة السياسية ، سوف يتأثر بالتغيرات التى تطرأ على موقف الطبقة العاملة فى عملية الانتاج، أكثر من تأثره بتزايد الرخاء ومن بين أهم التغيرات التى حدثت فى الانساق الاقتصادية للمجتمعات الصناعية حركة العمل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعات الاستخراجية الى قطاع الصناعات التحويلية ، ثم بعد ذلك من قطاع الصناعة التحويلية الى قطاع الخدمات (١٠) ، وتحول العمل داخل الصناعة التحويلية نفسها من المهن اليدوية الى المهن الكتابية والمهن الحرفية ٠ وقد شهدت هذه

---

(٩) J. H. Goldthrope, D. Lockwood and others, *The Affluent worker : Political Attitudes and Behaviour* (Cambridge, 1968). P. 82.

(١٠) فى عبارات كولن كلارك تم التحول من قطاع للصناعات الأولية الى قطاع للصناعات الثانوية ، ثم بعد ذلك الى ما اسماه بالقطاع الثالث ٠

العملية أقصى درجات حدتها فى الولايات المتحدة الامريكية حيث يشكل العمال الذين يعملون فى وظائف كتابية والعمال الحرفيون نسبة من قوة العمل تفوق نسبة العمال اليدويين ، غير أن ذات العملية تتقدم بسرعة فى أقطار أوربا الغربية أيضا . فقد لاحظ بوستان أن العمالة فى الصناعة التحويلية بالمملكة المتحدة زادت ١١ مليون فى الفترة ما بين ١٩٤٨ - ١٩٦٢ ، ولكنه لاحظ أيضا أن ٧٤٥ الفا من هؤلاء العمال كانوا موظفين من الفنيين والكتبة أساسا . وظهرت تغيرات مشابهة فى الأقطار الصناعية الأخرى ، وهى تغيرات سوف يزداد معدلها مع تقدم الآلية (الأتوميشن) . وهكذا يمكن أن نتوقع استمرار الطبقة العاملة - الطبقة التقليدية المكونة من العمال اليدويين وعمال الصناعة والتي اهتمت بها نظرية ماركس وكثير من التفسيرات السوسيولوجية - الانكماش كنسبة من السكان ، الأمر الذى سيقترن عليه بالضرورة نتائج اجتماعية وسياسية هامة . فلم تعد الطبقة العاملة قائمة بنفس الطريقة التى صورها ماركس ، كطبقة صاعدة متزايدة الحجم . فضلا عن ذلك يجب أن نلاحظ أن مهنا معينة كمين العمل فى مناجم الفحم ، والتي لعب أعضاؤها دورا رئيسيا فى حركة العمل بسبب تكوينها لوعى طبقي ولتجمعات راديكالية قد شهدت انكماشاً سريعاً ومتميزاً فى العدد .

وهناك تأثير آخر له مضمون مشابه يرتبط بموقف الطبقة العاملة فى بعض الدول الصناعية المتقدمة فى غرب أوربا ؛ ونعنى به تدفق المهاجرين سواء من مناطق المستعمرات السابقة أو من الدول الأكثر فقراً فى أوربا (١١) ولقد اتجهت الغالبية الغالبة من هؤلاء المهاجرين الى أحط الأعمال اليدوية وأقلها أجراً ، وشكلوا بذلك قطاعاً مميزاً من الطبقة العاملة ولقد تزايدت أعداد هؤلاء المهاجرين فى سويسرا (حوالى ثلث قوة العمل الكلية) الى درجة أنهم أصبحوا يشكلون كل الطبقة التى تعمل فى الأعمال اليدوية تقريباً ؛ ويمكن للمواطنين السويسريين أن يتطلعوا فى المستقبل

---

(١١) عندما نشر هذا الفصل لأول مرة ، ظهرت دراسة شاملة حول هذا الموضوع انظر : Stephen Catles and Godula Kosack, *Immigrant Workers and Class Structure in Western Europe* (London, 1973).

القريب الى موقف لا يحتاجون فيه هم أنفسهم الى الالتحاق بالمهن اليدوية على الاطلاق ، حقيقة أن سويسرا تمثل حالة استثنائية في هذا المجال ، ولكن اعداد العمال المهاجرين قد وصلت الى حد لا يستهان به في كل من فرنسا والمانيا . ومثل هؤلاء العمال المهاجرين لا يشاركون في الحياة السياسية في البلدان التي يعملون فيها - وذلك بسبب انتمائهم الى بلد اخر ، وتحديثهم للغة مختلفة ، ومشاركتهم في ثقافة مشتركة . الأمر الذي يترك أثاره على الحركات السياسية للطبقة العاملة في هذه البلدان . ومن أهم الآثار المترتبة على ذلك تزايد اللاتجانس بين صفوف الطبقة العاملة كنتيجة للتعدد السلالي ، وظهور بروليتاريا فرعية متميزة ومنعزلة من الناحية الاجتماعية . وتتشابه هذه الظروف مع ظروف الولايات المتحدة الأمريكية في وقت مبكر من تاريخها حيث وقفت الفروق السلالية والوضع الخاص للزنوج حجر عثرة أمام تطور حركة عمالية راديكالية .

وبناء على ذلك ، فإن أحد الملامح الملفتة للنظر في تغير البناء الطبقي يتمثل في بداية انكماش حجم الطبقة العاملة التقليدية . ويتضمن هذا بدوره اتساع الطبقات الوسطى . ويمكن النظر الى البلدان الصناعية - في ضوء بنائها المهني ومستويات المعيشة السائدة فيها - على أنها تتحول بالفعل الى مجتمعات الطبقة الوسطى ، أو أنها على شفا هذا التحول . والسؤال الذي يجب أن نلتفت اليه هنا يرتبط بما اذا كانت هذه الطبقة الوسطى الجديدة - المتزايدة باستمرار - سوف تكتسب الخصائص الاقتصادية والثقافية والسياسية للطبقة الوسطى التي كانت موجودة في وقت سابق من هذا القرن أم لا . هذه مسألة متشابكة الى حد ما ، ذلك أن الطبقة الوسطى التي وجدت في الثلث الأول من القرن العشرين كانت جديدة ، بمعنى أنها كانت تتكون من الموظفين الذين يشتغلون بالأعمال الكتابية والذين يشتغلون بوظائف مهنية ، ولم تشمل على أصحاب المهن الحرة وصغار رجال الأعمال ، الأمر الذي جعلها أقل تجانساً ، على أن هذه الطبقة الوسطى ككل كانت ما تزال صغيرة الحجم نسبياً ، كما كانت تشكل قطاعاً محظوظاً من السكان ، يتميز بوضوح عن الطبقة العاملة . أما الطبقة الجديدة التي ظهرت في أوروبا في فترة ما بعد الحرب فإنها

تشكل جماعة أكثر تعددا وأكثر اتساعا ، أما أعضاؤها فانهم أقل وعيا بأنهم يشغلون مكانة طبقية متميزة .

وهناك ثلاثة تفسيرات لمسألة ما اذا كان هناك استمرار تاريخي بين هذه الطبقة والطبقات التي سبقتها ، وما اذا كان موقفها الاقتصادي والاجتماعي ونظرتها السياسية تختلف اختلافا جذريا الآن . يؤكد التفسير الأول - الذي ظهر في الخمسينات - على عناصر الاستمرار ويتنبأ بيزوغ مجتمعات الطبقة الوسطى التي سينخفض فيها الصراع السياسي الناتج عن المصالح الطبقيّة المتعارضة ، بحيث يحل محله اجماع واسع في الرأي على الأمور المتعلقة بالسياسة الاجتماعية والاقتصادية ، ولا يوجد فيها الا مظاهر خلاف مرحلي بسيط يظهر بين الجماعات المحافظة والجماعات التقدمية ، ويشتمل هذا الرأي على فكرة اندماج الطبقة العاملة في مجتمع الطبقة الوسطى ، غير أنه ليس من الواضح تماما عما اذا كانت هذه النظرة تشير ضمنا الى اختفاء الطبقة العليا . فقد ذهب بعض علماء الاجتماع والمتخصصون في العلوم السياسية الى أنه لم تعد هناك طبقة عليا بمعنى الطبقة التي تحكم المجتمع - في الولايات المتحدة الامريكية ، وأن الطبقات العليا في البلدان الأوروبية في طريقها الى التخلل . وينظر هؤلاء الكتاب الى المجتمعات الصناعية على أنها تتحول كلية الى طبقة وسطى ، مكونة من جماعات اجتماعية كثيرة ومتنوعة تمتلك كل منها القوة أو التأثير في مناطق بعينها أو في ظروف بعينها ، حتى وان كانت قوة لاتزيد عن حق الاعتراض . ومع ذلك فهناك طائفة أخرى من العلماء الاجتماعيين في الوقت الذي يقبلون فيه فكرة أن الطبقة العاملة تمر بعملية اندماج في مجتمع الطبقة الوسطى ، ينظرون الى المجتمع الجديد على أنه ما يزال ينقسم الى فئتين : جماهير من السكان وطبقة عليا (صفوة أو مجموعة صفوات) . فنجد رايت ميلز يقابل بين جماعات الصفوة الحاكمة والجماهير في المجتمع الأمريكي ؛ ونجد هربرت ماركيزون يصف - في كتابه «الانسيان ذو البعد الواحد» - المجتمعات الصناعية المتقدمة على أنها مجتمعات في حالة تعبئة شاملة total mobilization تضحي فيها جماهير السكان بالحرية لتعيش تحت حكم شركات الاعمال الكبيرة والصفوة السياسية

وتحت تأثير وتحكم وسائل الاتصال الجماهيرى . وهناك ارتباط وتحالف بين العمل المنظم ودنيا الاعمال التجارية ، أما الخلاف والمعارضة فلم يعد لهما أى أساس اجتماعى ؛ وان كان التمييز بين الحكام والمحكومين ما يزال قائما .

أما التفسير الثانى لهذه التغيرات فانه ينظر الى هذه الطبقة الوسطى الجديدة (أو على الأقل قطاعات عريضة منها) على أنها طبقة جديدة مسيطرة ، تختلف - مع ذلك - عن الجماعات الحاكمة التى سبقتها فى أنها تشتمل على قطاع عريض من السكان وفى كونها أكثر التزاما بالرفاهية العامة للشعب من خلال التزامها بتحقيق النمو الاقتصادى . وقد أشار جالبراث الى هذه الطبقة الجديدة فى كتابه « الدولة الصناعية الجديدة » ، مستخدما مصطلح البناء التكنوقراطى *techostructure* ليصف التنظيم الذى يتكون من عدد كبير جدا من الأفراد ، بدءا من الموظفين الذين يحتلون أعلى المراكز الاشرافية فى شركة وحتى هؤلاء الذين يقعون فوق مستوى الكتبة والعمال اليدويين الذين يشاركون الآن فى ادارة الصناعة ، وفى تحديد السياسات الاجتماعية بعامة ؛ واهتم جالبراث اهتماما خاصا بالقطاع الذى ينمو بسرعة من هذه الطبقة ، وهو القطاع الذى يشغل أعضاؤه مكانة علمية وتعليمية . وقد عبر دارندروف *Dahrendorf* عن أفكار مشابهة - وان كانت متميزة - فى مقال عن «التغيرات فى البناء الطبقي فى أوروبا» (١٢) . فقد ذهب الى أن الجماعات الحاكمة أو الصفوات الحاكمة (والتي اعتبرها جماعات ما تزال تحتفظ بصغر حجمها النسبى ، ولكنها تأتى فى معظمها من الطبقة الوسطى) تجذب ما اطلق عليه « طبقة الخدمات » *Service Class* (وهى تتكون من المديرين والبيروقراطيين) وهى تشكل بذلك طبقة حاكمة جديدة فى المجتمعات الأوروبية . ومع ذلك فان دارندروف يرى أن هذه الجماعات تشكل مع بعضها قطاعا صغيرا نسبيا من السكان (لا يزيد عن ١٥٪ على أكثر تقدير) ، ولا

R. Dahrendorf, "Recent Changes in Class Structure of European Societies" in S. R. Groubard, *A New Europe?* (Boston, Mass. 1964).

تكمُن أهمية هذه الجماعات في عددها ولكن في حقيقة أن قيمها ، خاصة تلك المتصلة بالمنافسة الفردية ، قد انتشرت الى كل الجماعات الأخرى .  
وتؤيد أفكار دارندروف فكرة الاستمرارية التاريخية ؛ فقيم طبقة الخدمات الجديدة - كما عرفها - لاتبدى مختلفة عن قيم الطبقة الوسطى القديمة ؛ ورغم ذلك فإن التزايد المطرد في اعداد هؤلاء الذين يدخلون في نطاق «طبقة الخدمات» وتسربهم من الطبقة الحاكمة القديمة (كما رآها دارندروف) يمكن أن ينتج طبقة مهيمنة جديدة في البلدان الأوربية من ذلك النوع الذي وصفه جالبراث على أنه وجد بالفعل في الولايات المتحدة الأمريكية، غير أنه من الممكن تفسير نفس الظواهر بطريقة أخرى كالقول بصعود أقلية جديدة الى نطاق القوة تضم التكنوقراطيين والبيروقراطيين .

ولقد ظهر هذا الرأي - الذي يرجع الى فبلن Veblen ويمثل احياء للفكرة التي طرحت في الأربعينات عن الثورة الادارية - في فرنسا بصفة خاصة في السنوات الأخيرة ؛ من خلال أعمال جورج جيرفتش (١٣) Georges Gurvitch ومن بعده الن تورين (١٤) والموضوع الاساسي الذي يدور حوله رأى تورين هو أن الصراعات الاجتماعية العامة في المجتمعات الصناعية المتقدمة لم تعد تتركز حول حيازة الملكية ، وهكذا فإنها لم تعد صراعات بين الطبقات الاجتماعية القديمة التي عرفها المجتمع الرأسمالي . فالصراع الاجتماعي يتخذ الآن صورة « النضال السياسي المباشر ، ورفض الاغتراب ، وثورة ضد النسق الذي يقوم على التكامل والتحكم » ؛ وهو صراع يضع جماعات مختلفة - والطلبة بصفة خاصة - في موقف معارض لأولئك الذين يتحكمون في مقدرات المجتمع من البيروقراطيين والتكنوقراطيين .

أما التفسير الثالث فإنه يختلف جذريا عن التفسيرين اللذين ناقشناهما حتى الآن ؛ وذلك من حيث أنه ينظر الى الطبقة الوسطى الجديدة

G. Gurvitch (ed.), *Industrialization et technocratie* (1949). (١٣)

A. Touraine, *La Société Post-Industrielle : Naissance d'une Société* (1969). (١٤)



على أنها تمثل شكلاً بديلاً للطبقة العاملة التي تظهر الآن في الاقطار الصناعية المتقدمة . ولقد قدم سيرج مالى (٥) Serge Mallet جانباً من هذا التفسير ، وقدمت بعض الجماعات في حركة الطلبة الجانب الآخر منه . ذهب مالى الى أن العمال ذوي الكفاءة الفنية والمهنية في أحدث الصناعات كانوا أكثر الناس معارضة للتنظيم الرأسمالى الصناعى فى السنوات الأخيرة ، وأخذوا الصراع الطبقي التقليدى مأخذ الجد فى محاولة تغيير نظام الملكية والادارة فى المشروعات الاقتصادية . أما داخل الحركة الراديكالية للطلاب فقد تمت صياغة الفكرة القائلة بأن الطلاب هم بمثابة صبية تحت التمرين لكى يأخذوا أماكنهم فيما بعد فى صفوف الطبقة العاملة ذات الكفاءة الفنية العالية ، وقيل أن الطلاب قد أخذوا ينظرون لأنفسهم وفق هذا المنظور ، على أنهم عمال المستقبل أكثر من كونهم أصحاب مهن وأعضاء فى الطبقة الوسطى . والواقع أنه لا يؤيد هذه الوجهة من النظر الا أقلية قليلة (من المفكرين) ، غير أنها لعبت دوراً مؤثراً فى الحركة الراديكالية فى الستينات وربما تشير الى تغيير ذى دلالة فى الوعي الاجتماعى للقطاع الذى يشغل مكانة علمية وتعليمية من الجيل القادم . وهناك بالفعل بعض المؤشرات الدالة على شكل التغير الذى ناقشته مالى ، تتبدى فى نمو نقابات ذوي الياقة البيضاء (الموظفين) والنقابات المهنية ، وكذلك فى تزايد القدرة على النضال السياسى militancy وتزايد راديكالية هذه الجماعات قد طورت توجهها جمعياً يعارض النزعة الفردية التى احدثت ١٩٦٨ درجة كبيرة من الراديكالية فى نظرتهم للأمور ، بل أن هذه الجماعات قد طورت توجهها جمعياً يعارض النزعة الفردية التى ميزت الطبقة الوسطى التقليدية ، ويعارض النزعة الجمعية الاداتية instrumental collectivism والتي ربطها كل من حولثروب ولوكود بالطبقة الوسطى الجديدة (١٦) .

S. Mallet, *La Nouvelle Classe Ouvriere* (1963) et "La (١٥) Nouvelle classe ouvrierie en France" *Chiers internationaux de Sociologie XXXVIII* (1965).

J. H. Goldthrope and D. Lockwood, "Affluence and the (١٦) British Class Structure", *Sociological Review*, XI (2) (July 1962).

وتصف كل هذه التفسيرات المختلفة ميولا ، موجودة كلها فى المجتمعات الغربية ، ولكن ليس لأى منها هيمنة على الأخرى . فالطبقة العاملة لم تخفف بعد ؛ ولم يتم استيعابها بشكل كامل داخل الطبقة الوسطى التقليدية ؛ ولم توجد هناك بعد طبقة حاكمة تكنو - بيروقراطية مستقرة ؛ ولم تبدأ الطبقة الوسطى بعد فى النظر الى نفسها على أنها طبقة عاملة ، وسوف نرى فى المستقبل ما اذا كان طلاب الستينات سوف يظهرون وعيا اجتماعيا جديدا فى مهتهم الحرفية المنتظرة . وقبل أن نقيم كل هذه الاتجاهات تقييما أكثر قبولا لابد لنا أن نأخذ فى اعتبارنا جانبا آخر من جوانب البناء الطبقي - ونعنى به موقف الطبقة العليا ، الذى اثير - بشكل مباشر أو غير مباشر - فى النظريات التى تناولت الطبقة العاملة الجديدة والطبقة الوسطى الجديدة . فهل ما تزال هناك طبقة عليا يمكن تحديد معالمها فى المجتمعات الاوربية الغربية ؟ وهل ماتزال هى نفس الطبقة الرأسمالية التى تحدثت عنها النظرية الماركسية ، أى ماتزال طبقا تمارس التحكم السياسى لأنها تمتلك الادوات الاساسية للانتاج ؟ أم أن الطبقة العليا القديمة قد أصابها التفكك ، وتحولت القوة السياسية التى تمتلكها الى جماعات ضغط عديدة أو الى صفوة جديدة ؟

الحقيقة أن الطبقة العليا ، وكما أوضحنا فى موضع سابق ، أبعد من أن تكون قد فقدت يدها الطولى فى ملكية الثروة أو النصيب الذى تحصل عليه من الدخل القومى . ولكن هل هى نفس الطبقة العليا التى كانت موجودة منذ نصف قرن مضى ، وهل ماتزال الثروة التى تملكها تمنحها تأثيرا طاغيا فى تحديد مجرى الحياة الاجتماعية والاقتصادية ؟ من الناحية الاقتصادية ، اشار الباحثون الذين اكثروا حدوث هذه التغيرات الهامة الى ظاهرتين : نمو الملكية العامة فى الصناعة والفصل بين الملكية والادارة فى المشروعات الخاصة . ورغم ذلك فان الصناعة المملوكة ملكية عامة لا تحتوى على أكثر من ١٥٪ من الحجم الكلى للعمالة فى بريطانيا ، وأقل من هذه النسبة فى معظم الاقطار الاوربية الغربية . ولقد اختتم بوستان المسح الذى أجراه عن آثار التأميم بقوله

أن الصناعة المؤممة « كانت قوية ولكنها لم تعد تشكل عنصرا هاما في اقتصاد مختلط » (١٧) ولقد صاحب التوسع المستمر في الملكية العامة زيادة في التنظيم الحكومي للاقتصاد ككل ، مرتبطة ارتباطا شديدا بتخطيط النمو الاقتصادي ، وأدى هذا بدوره - كما ذهب القائلون بذلك - الى انكماش نصيب مالكي الثروة من القوة . غير أن الرابطة بين شركات الاعمال وبين الحكومة يمكن تفسيرها من زوايا عديدة ؛ فهناك تزايد الرقابة على المصالح الخاصة من خلال سلطة سياسية منتخبة . وهناك تزايد الرقابة على الحكومة من خلال المصالح الخاصة . وليس من السهولة بمكان تفسير هذه الخطوط التي تسير في اتجاهات متعارضة من التأثير والقوة . ولكن بإمكاننا تفسيرها من خلال معرفة الى أي حد يشغل ممثلو الشركات الكبرى الوظائف السياسية الهامة ، والتعرف على نوعية القرارات التي تصدر بشأن السياسة العملية ، أو التعرف على طابع السياسة الاقتصادية الاجتماعية عبر فترة من الزمن . وبإمكاننا أن نتخذ من عدم وجود إعادة لتوزيع الثروة والدخل خلال نصف القرن الماضي مؤشرا على أن الطبقة العليا قد حافظت على تسييرها لمجريات الامور ، وهناك مؤشر آخر من نفس النوع يتبدى في مقاومة هذه الطبقة للتوسع في خدمات الرفاهية ، وهي مقاومة أدت الى كثير من مظاهر اللامساواة في تقديم خدمات الاسكان والتعليم ، مع عدم بذل جهود كبيرة لزيادة وتنويع معدل السلع والخدمات التي تقدم الى كل السكان بدون مقابل .

أما القضية الثانية التي اثرناها فيما يتعلق بالفصل بين الملكية والادارة في الصناعة ، فانها قضية على جانب من الأهمية طالما أن الذين يؤكدون على هذا الفصل يذهبون الى أنه قد حدد الى درجة كبيرة من اشراف أصحاب الثروة على الاقتصاد ، وغير في نفس الوقت من الطابع الاجتماعي لشركات الأعمال الكبيرة . حقيقة أن هناك فصلا رسميا بين الملكية والاشراف عليها ( بين وظائف ملكية الأسهم والادارة ) في

شركات الأعمال الحديثة ، مع بقاء الكثير من الأعمال التي تشرف عليها الأسرة بشكل رئيسي (وبعض هذه الأعمال من الأعمال واسعة النطاق) (١٨) ؛ ولكن وجود فصل حقيقى بين المالكين والمديرين هو أمر مشكوك فيه الى حد كبير ، فقد لاحظ ميلز Mills فى كتابه « صفوة القوة » أن « أولى الثراء العريض » و « رجال الادارة العليا » يرتبطان بشكل ملحوظ فى الولايات المتحدة الامريكية ، ولا يوجد الا قدر ضئيل من الشك فى أن نفس الشيء يصدق على دول أوربا ، بالرغم من أن الطبقة العليا الاوربية قد درست بشكل أدق من نظيرتها فى أمريكا . فقد لاحظ بوستان - على سبيل المثال - أن البرجوازية الكبيرة فى اقطار أوربا الغربية قد كلفت نفسها وفق متطلبات العصر الادارى من خلال ضمانها لأن يحصل أعضاؤها على التعليم اللازم للأعمال التنفيذية . ولقد بدأت هذه العملية فى فرنسا فى نهاية القرن التاسع عشر عندما كانت « المدرسة الحرة للعلوم السياسية Ecole Libre des Science Politiques تزود أعضاء الطبقة العليا بالمهارات اللازمة للمحافظة على وضعهم السائد فى مجال الأعمال والادارة العليا ؛ وفى اقطار اوروبية أخرى كانت توجه أنواعا معينة من الجامعات نحو تحقيق نفس الغاية .

ومن الممكن أن يكون للتطور العام نحو الاشراف الادارى والتكنوقراطى تأثيرات ذات دلالة على الموقف الاجتماعى لطبقة حائزى الملكية فقط اذا كان قد حدث حراك ملحوظ عبر النسق التعليمى . ولكن الواقع أن امكانية الوصول الى التعليم العالى فى دول أوربا الغربية لم يتغير الا تغيرا طفيفا على مدار الثلاثين سنة الماضية (١٩) ؛ ففي بريطانيا بلغت نسبة طلاب الجامعات القادمين من الطبقة العاملة فى الفترة من ١٩٢٨ - ١٩٤٧ حوالى ٢٣٪ ، ووصلت الى ٢٥٪ عام ١٩٦١ ؛ أما فى المانيا فقد ارتفعت نسبة الطلاب الذين ينتمون الى الطبقة العاملة من ٥٪ قبل الحرب الى ٦٪ فى الوقت الحاضر ؛ وظهرت نفس هذه الزيادة

See Jean Meynaud, *La Technocratie* (Paris, 1964) Chapter (١٨) III.

See P. Bourdieu and J. C. Passeron, *Les Heritier* (Paris, (١٩) 1964).

المتواضعة في فرنسا (من ٦٪ قبل الحرب إلى ٨٪ في الوقت الحاضر) .  
ولهذا فانه ليس من المدهش أن نجد جماعات الصفوة في هذه المجتمعات -  
كبار رجال الأعمال وكبار الموظفين وجزء كبير من أعضاء القيادة  
السياسية - مازال تستقي أعضائها من الطبقة العليا ومن الشرائح  
العليا في الطبقة الوسطى (٢٠) . فالطبقة العليا مازال تحافظ على  
استمراريتها من خلال توارث الثروة والامتيازات التعليمية والفرص  
المهنية ، وكل ذلك يؤكد استمرار تركيز الملكية والهيبة والقوة في أيدي  
فئة قليلة . حقيقة أن هناك حركة للأفراد والعائلات بين الطبقة العليا  
والطبقات الاجتماعية الأخرى ، ولكن ليس هناك من دليل يوحى بأن هذه  
الحركة أكثر سرعة وأكثر كثافة هذه الأيام عنها في أي وقت مضى  
خلال المائة سنة الماضية .

وبذلك فان الطبقات العليا في بلدان أوروبا الغربية قد ظلت جماعات  
مغلقة نسبيا ، تتميز فيها بشدة استمرار العضوية من جيل إلى جيل .  
أما في بقية المجتمع فان الحراك الاجتماعي ربما يكون قد ازداد خلال  
العقود القليلة الماضية ، كنتيجة لتغير البناء المهني أساسا (٢١) ، ولكن  
من الواضح أن معظم الحراك يحدث داخل الطبقات وليس بين الطبقات .

(٢٠) انظر تفاصيل هذه المناقشة في كتابي « الصفوة والمجتمع » مرجع سابق  
الفصل الرابع ، وانظر بالألمانية المرجع التالي :

Wolfgang Zapf (ed.) *Britäge Zur Analyse der Deutschen  
Oberschicht.*

(٢١) من أدق المناقشات التي تناولت المشكلات المطروحة هنا ، وتحتوي على مقارنات  
تاريخية لمعدلات الحراك التي ظهرت في المرجع التالي :

P. Blau and Otis Duncan, *The American Occupational Structure*  
(New York, 1967) Chaptr 3.

ومن أجل التوصل إلى بيانات مقارنة على درجة عالية من الدقة فانه من الضروري إعادة  
إجراء الدراسات المتعلقة بالحراك (والمصنفة من أجل غرض المقارنة) على فترات منتظمة .  
والمحاولة الأولى التي سادت وفق هذا النهج - في حدود ما أعرف حتى الآن - هي دراسة  
الحراك الاجتماعي التي أجرتها كلية نافيلد Nuffield College بجامعة أكسفورد .  
فقد حاولت الدراسة إجراء ما يمكن إجراؤه من مقارنات مع بيانات دراسة ١٩٤٩ التي ظهر  
تقريرها في :

D. V. Class (ed.) *Social Mobility in Britain* (London, 1954).

فقد أوضحت دراسة عن الحراك المهني بين الأجيال في فرنسا ، تأسست نتائجها على بحث أجراه « المعهد القومي للإحصاء والدراسات الاقتصادية » ، أوضحت أن ١٤٪ من العمال اليدويين قد غيروا مهنتهم في الفترة ما بين ١٩٥٩ و ١٩٦٤ ، ولكن ثلثي هؤلاء العمال ظلوا في أعمال يدوية ، بينما انتقل الثلث فقط الى الأعمال غير اليدوية ؛ أما بالنسبة للعمال غير اليدويين فقد غير ١٢٪ منهم مهنتهم ، مع بقاء ثلثي هذه النسبة أيضا في أعمال غير يدوية وانتقال الثلث الآخر الى أعمال يدوية (٢٢) وعندما توجد حركة (سواء أكانت حركة داخل الجيل أو بين الأجيال) بين الطبقات فإنها تحدث عادة بين المستويات المتقاربة ؛ مثال ذلك الحركة من الطبقة العاملة الماهرة الى المستويات الدنيا من الطبقة الوسطى . ولكن لا يوجد في أى مجتمع صناعى أوربى أى قدر ملحوظ من الحراك عبر مسافة طويلة ، بمعنى الحراك من الطبقة العاملة مباشرة الى الطبقة العليا أو جماعات الصفوة .

ومع ذلك ، فإن المعدلات العالية نسبيا من الحراك المهني ، والتي كشفت عنها معظم الدراسات ، قد تترك تأثيرا قويا على البناء الطبقي ، وخاصة على طابع الطبقة العاملة ، من حيث أن مثل هذا الحراك يؤدي الى عدم تكوين تجمعات مهنية تكتسب العضوية فيها صفة الاستمرار عبر أجيال متعددة ، والتي قد تشكل نقاطا بؤرية يمكن أن يتبلور حولها وعلى طبقى أكثر عمومية . ولقد لفتنا الانتباه في مكان سابق الى أهمية هذا العامل في حالة عمال المناجم ، غير أنه بإمكان الحراك المهني - عندما يتجاوز حدا معينا - أن يؤدي الى نتائج مشابهة لتلك التي تترتب على انكماش مهنة معينة من حيث حجمها وأهميتها الاقتصادية . وإذا كان الحال كذلك ، فإن النتيجة ستكون نكوصا عاما في الوعي الطبقي للعمال ؛ وقد أكد كثير من الباحثين -

مع اختلاف اساليبهم - أن ذلك يحدث بالفعل (٢٢) ومع هذا فإن النتائج التي توصلوا اليها تتناقض - كما أشرنا من قبل - مع النتائج التي توصلت اليها دراسات حديثة عن الولاء السياسى للطبقة العاملة .

وتنحصر دلالة المناقشة السابقة بالنسبة للطبقات الاجتماعية الرئيسية فى أن درجة وطبيعة التغيرات فى البناء الطبقي يجب أن تفهم من خلال دراسة الحركات السياسية والصراع السياسى الذى يحدث فى المجتمع . فلن يختلف سوى عدد قليل من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية حول وجهة النظر التى تذهب الى أن المصالح الطبقية والوعى الطبقي قد لعبت دورا جوهريا فى الحياة السياسية لكل أقطار أوربا الغربية خلال المائة سنة الماضية . بالرغم من أنها قد اتخذت اشكالا مختلفة وتأثرت الى حد كبير باشكال أخرى من الانقسامات الاجتماعية - ذات طابع دينى أو لغوى أو ثقافى - فى البلدان المختلفة . وبناء عليه فإن مسألة البناء الطبقي المتغير فى هذه البلدان تحال الى التساؤل عما اذا كانت الصراعات السياسية القائمة على أساس طبقي قد استمرت محتفظة بأهميتها ، وما اذا كانت أشكال جديدة من النشاط السياسى والأهداف السياسية قد ظهرت ، وفى حالة ظهورها ، كيف ترتبط بالتغيرات الحقيقية التى طرأت على البناء المهنى ونظام الانتاج .

يجب أن نلاحظ بادئ ذى بدء أن الطبقة ماتزال باقية كقوة محركة للسياسة ، ليس فقط لأن الطبقة العليا تحافظ على طابعها كجماعة من أصحاب الملكيات الكبيرة بالرغم من ظهور جماعات جديدة من الصفوة التكنولوجية والمهنية ، ولكن لأن الطبقة العاملة ماتزال أيضا تتشيع بشدة لتنظيماتها ذات التاريخ الطويل ، كمنظمات العمال والأحزاب السياسية ، وتشكل نظرتها الاجتماعية فى ضوء التراث التاريخى لحركة

---

(٢٣) انظر بمصفة خاصة :

A Andrieux and J. Lignon, *L'ouvrier d'aujourd'hui*, (1960); H. Popitz, H. P. Bahrdt, E. A. Jöres and H. Kesting, *Das Gesellschaftsbild der Arbeiter* (1957), K. Bednarik, *Der Junge Arbeiter, von heute: ein neuer, Typ* (1953).

العمل . ان ضمور عضوية النقابة فى الولايات المتحدة - والذي أشار اليه جالبراث وهو بصدد عرض رأيه عن ظهور نظام صناعى جديد - ليس له نظير فى أوربا الغربية ، حيث تزايدت عضوية نقابات العمال بصفة عامة منذ الحرب ، وحيث ارتبط نمو الاتجاه النقابى لدى فئات الموظفين ارتباطا وثيقا بالتوسع فى نقابات العمال اليدويين (٢٤) . وكذلك فان تأسيس الطبقة العاملة لأحزاب العمل والأحزاب الاشتراكية لم يضمحل بل اتجه الى مزيد من النمو ، وبدأت النظرة الراديكالية فى نهاية ستينيات هذا القرن تنتشر فى بعض قطاعات حركة العمال ، كما اتضح - على سبيل المثال - فى احياء الاهتمام بمفهوم الاشراف العمالى ومظاهر ممارسته فى الواقع .

ورغم ذلك فيمكن القول بأن الوقت الحاضر يمثل نقطة تحول ، فقد حققت الأحزاب الطبقيّة القائمة ذروة تطورها ، بينما تبدأ قوى سياسية جديدة فى تحدى سيطرة هذه الأحزاب ، ويبدو أن هناك أربعة اتجاهات رئيسية يظهر من خلالها بجلاء أسلوب جديد لممارسة السياسة . يتمثل الاتجاه الأول فى ظهور جماعات صفوة جديدة ، تلتزم أولا وقبل كل شئ بالرشد والكفاءة فى الانتاج والإدارة ، وتؤيد المذاهب الفكرية المرتبطة بالتقدم التكنولوجى والنمو الاقتصادى ، وربما تستطيع بذلك أن ترسنى دعائم استقرارها وأن يقبل اعضاؤها على أنهم أمناء على المصالح الاقتصادية التى يستطيعون أن يؤمنوها . ويتعارض الاتجاه الثانى مع هذا الاتجاه ، حيث يرتبط بالحركة الراديكالية - خاصة بين الطلاب فى الوقت الحاضر - التى تهاجم الطابع التكنوقراطى والبيروقراطى للمجتمع الحديث ، وتطرح مفاهيم «المشاركة» و«الجماعات ذات المصالح المشتركة» بدلا من مفاهيم مثل «السلطة» و«نظرية الصفوة» elitism المتضمنة فى مفهوم المجتمع الذى يديره الخبراء . ومن غير المحتمل أن تحقق حركة الطلبة بمفردها كثيرا من النجاح ، غير أن تأثيرها يمكن أن ينمو إذا ما وجدت تعاطفا سواء من حركة الطبقة العاملة (التي أخذت عنها أفكارها فى المحل الأول)



أو من جماعات الطبقة الوسطى التى أتى منها الطلبة بحكم أصولهم الأسرية والتى سوف ينتمون إليها فيما بعد كعمال على درجة عالية من الكفاءة المهنية .

ورغم اختلاف الاتجاهين الآخرين فى ممارسة السياسة اختلافا جوهريا من جوانب عديدة ، إلا أنهما يتشابهان مع سابقيهما فى أنهما يتخذان من الجماعة القائمة على تشابه المصالح community - والتى تتميز عن الطبقات الاجتماعية - أساسا لممارسة السياسة . فهناك من ناحية الحركات الاقليمية والقومية التى تفجرت فى السنوات الأخيرة (فى اسكتلنده وويلز والاجزاء التى تتحدث اللغة الفلمنكية فى بلجيكا على سبيل المثال) ؛ وهناك من الناحية الأخرى حركة الدعوة الى مجموعة أوروبية مشتركة . ويوجد فى كل النمطين من الحركة تأكيد على الهوية الثقافية التى تعد شيئا يتجاوز مظاهر الخلاف داخل الجماعة التى تربطها المصلحة المشتركة ، وأصبحت هذه الخاصية الثقافية - فضلا عن اعتبارات التطور الاقتصادى - ركيزة للفكر السياسى والفعل السياسى عند دعاة هاتين الحركتين . ولا يلتفت هذان الاتجاهان كثيرا الى التقسيمات القائمة على التباين الطبقي أو الى المساعى السياسية ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للأحزاب التقليدية طالما أنها تعبر عن مصالح خاصة ، ولهذا فلم يثر فى مناقشات المجموعة الأوروبية التساؤل عما إذا كانت أوروبا ستصبح مجتمعا رأسماليا أم مجتمعا اشتراكيا .

ولا يمكن مناقشة مستقبل علاقة أشكال الممارسة السياسية هذه بالأحزاب والحركات القائمة بالفعل ، إلا بشكل تصوري . ومع ذلك فهناك بعض ظروف وعمليات التغير التى يمكن تحديدها بدقة والتى من المحتمل أن يكون لها تأثير ملحوظ . فسوف يستمر انكماش نسبة الطبقة العاملة اليدوية من المجموع الكلى للسكان ، ولكن من غير المحتمل أن يتم هذا الانكماش بسرعة تؤدى الى الحد من النضال السياسى والراييكالية التى تميز قطاعا كبيرا من نقابات العمال وحركة العمال . ومن الممكن أن يتخذ النضال السياسى موقفا دفاعيا ، وخاصة فى المهن التى تأثرت أكثر من غيرها بالتقدم التكنولوجى ، وأن يلعب دورا أقل

فى تهيئة الحركة من أجل أحداث تغير جذرى فى المجتمع ، غير أنه لا يوجد حتى الآن أى مؤشر على أن ذلك الوضع فى طريقه الى الظهور ومن ناحية أخرى فإنه من المحتمل أن تكسب الحركة الراديكالية قوة كلما استمر التعليم العالى فى التوسع بمعدل سريع ، هذا اذا افترضنا أن التوجه الايديولوجى لحركة الطلبة سوف يستمر بنفس طابعه الذى وجد فى نهاية الستينات ؛ فالخبرة بالمجتمعات الاوربية الآن توحى بأن راديكالية الطلبة ليست مجرد ظاهرة مزاجية عابرة .

وهناك ظرف آخر له أهمية حيوية فيما يتعلق بمستقبل تطور الطبقات والحركات السياسية وهو ظرف يصعب تقييمه الى حد كبير ؛ ونعنى به احتمال استمرار النمو الاقتصادى بنفس السرعة وببنفس الشكل اللذين كان عليهما اثناء العقدين الماضيين . وتنتج الصعوبة هنا من عدم وجود نظرية كافية لتفسير نمط مختلط للاقتصاد ، يتميز فى نفس الوقت بأنه اقتصاد رأسمالى ويقوم أساسا على علاقات السوق . فمن الواضح أن النظرية الماركسية عن الأزمة الرأسمالية لم تعد كافية ؛ ولكن يبدو من الناحية الأخرى أن القول بتوقع استمرار النمو والرخاء يعتمد على ملاحظات امبيريقية خالصة وقصيرة المدى ، دون الاعتماد على نظرية لتفسير أى نوع من التغيرات تكون قد طرأت على الاقتصاد الرأسمالى وخففت من احتمال تعرضه للأزمات . وبناء على ذلك فليس هناك من يقين فيما يتعلق بمستقبل الاقتصاد ، وبالتالى فيما يتعلق ببعض جوانب البناء الطبقي - مثل راديكالية الطبقة العاملة ، وتوسع الطبقة الوسطى ، وظهور جماعات صفوة جديدة .

وبالرغم من تداخل العناصر وتنوع التفسيرات التى اشرنا اليها فى هذا الفصل ، فإننا نعتقد أن بإمكاننا أن نستخلص من العرض السابق نتيجة أولية ، لم توجد حتى الآن أية إشارة على أن موجة المساواة التى ظهرت مع ظهور حركة العمال فى بلدان أوربا الغربية قد فقدت قوتها ، والمحقق أن النضال من أجل المساواة ، والذى نتج عن العلاقة بين الطبقات فى المجتمع الرأسمالى ، يمكن أن يستمر من خلال الصراعات السياسية المباشرة التى تظهر الآن على مستويات متعددة حول

مسائل السلطة والمشاركة في صنع القرارات (٢٥) وطالما كانت الطبقات -  
وماتزال - المظهر الوحيد لعدم المساواة في المجتمعات الحديثة ، فان  
اهميتها السياسية لن تختفى .

---

(٢٥) انظر بصفة خاصة المناقشة التي جاءت في كتاب آلن تورين لاسابق الاشارة  
اليه ، ص ٦٨ وما بعدها .



## الفصل التاسع

### الصفوة الادارية (١)

يشكل الموظفون الحكوميون فى مستويات الادارة العليا - فى كل المجتمعات المعقدة - قطاعا هاما من « الصفوة الحاكمة » ، او « الطبقة السياسية » ، بمعنى الاقلية التى تحكم المجتمع بالفعل فى اى فترة من الزمن (٢) . ويعتبر وضع كبار الموظفين فى المجتمعات الصناعية الحديثة بصفة خاصة وضعاً مؤثراً ، وذلك نتيجة للتوسع الهائل فى أنشطة الدولة ، ونمو التعقيد الفنى للادارة العامة ، وتنظيم الخدمات المهنية كعمل مهنى يعتمد على الشهادات الدراسية والتدريب . ولقد أكد ماكس فيبر - الذى تمثل كتاباته عن البيروقراطية نقطة بداية لكل المناقشات الحديثة حول الموضوع - أن « وضع القوة المرتبط بالتنظيم البيروقراطى المتطور يكون دائماً وضعاً راسخاً ، بل أن يكون - تحت الظروف العادية - وضعاً متفوقاً . فعندما يواجه الزعيم السياسى الموظف المدرب الذى يعمل مديراً للادارة ، فإنه يجد نفسه فى وضع معرفى سطحي بالمقارنة بخبرة الأول » . فينسحب هذا - كما ذهب فيبر - على الزعيم السياسى الذى يحكم مجتمعا بأثره (والذى يتمتع بحقوق المبادأة والدعوة للاستفتاء

---

(١) أعيد نشره مع تعديلات من المصدر التالى :

Irving L. Horowitz (ed.) **The New Sociology : Essays in Social Sciences and Social Theory in Honor of C. Wright Mills** (New York, 1964).

(٢) استخدم باريتو مفهوم الصفوة الحاكمة بينما استخدم موسكا مفهوم الصفوة السياسية . وأكد كل منهما - معارضين فى ذلك الفكرة الماركسية الخاصة بالطبقة الحاكمة التى تقوم على القوة الاقتصادية وتمثلها فى المجال السياسى جماعات عديدة متغيرة - فكرة « الصفوة » المكونة من هؤلاء الأفراد الذين يتحكمون بالفعل فى القوة السياسية فى وقت معين وأكد أيضاً الضرورة التى لا مفر منها لمثل هذه الصفوة . ولقد تناولت بعض جوانب هذه الاتجاهات فى دراسة الصفوة فى مؤلفي : **الصفوة والمجتمع** (لندن - ١٩٦٤) .

العام واقالة الموظفين) أو الزعيم السياسى البرلمانى المنتخب (٣) . ولا شك أن رأى ماكس فيبر حول أهمية البيروقراطية قد تأثر برؤيته للبيروقراطية فى ألمانيا ، ولكنه تأثر أيضا برؤيته المعارضة للاشتراكية - التى تعتبر عنده تراكما للحكم البيروقراطى . فقد كان ماكس فيبر يهاجم فى كتاباته حول هذا الموضوع المذهب الذى تبناه الماركسيون ، الذين ذهبوا الى القول بأن القوة البيروقراطية هى مجرد مظهر من مظاهر حكم البرجوازية فى المجتمع الرأسمالى ، الذى سوف يختفى بمجرد ظهور المجتمع الاشتراكى ، وهو أمر ينسحب على الدولة أيضا . فقد فحص لينين فى كتابه « الدولة والثورة » تحليل ماركس لكميونة باريس وذهب الى أنه يجب الحد من قوة الموظفين العموميين أثناء عملية التحول من الرأسمالية الى الاشتراكية وذلك عن طريق انتخابهم وإقالتهم فى أى وقت ، ودفع نفس أجور العمال لهم . والحقيقة أن واقع المجتمعات الشيوعية المعاصرة يكشف عن أن كبار الموظفين - سواء فى الحزب المسيطر أو الدولة (وهما يرتبطان ارتباطا وثيقا) - قادرون على أن يحققوا وضعا متميزا فيما يتعلق بالقوة والهيبة والدخل الحقيقى ؛ وبعبارة أخرى فهم قادرون على أن يصبحوا جزءا حيويا من الصفوة الحاكمة ، ان لم تكن الصفوة الحاكمة كلها . ومع ذلك فإن الأحداث الأخيرة تكشف عن أن القوة البيروقراطية ليست فوق المعارضة وليست لها حرية مطلقة حتى فى المجتمعات الشيوعية ، وبناء عليه فلا يمكن أن نعتمد على هذه الخبرات التاريخية الخاصة فى القول بصدق ما ذهب اليه ماكس فيبر عن العلاقة بين اشكال الاشتراكية والبيروقراطية .

ولقد اهتمت الدراسات السوسيولوجية الحديثة للصفوات ، اهتمت بصفة اساسية بالمجتمعات الصناعية الغربية ، وأكدت هذه الدراسات بصفة خاصة على اثنتين من خصائص الهرم الاجتماعى فى هذه المجتمعات . الأولى : تعدد جماعات الصفوة ، والثانية الطبيعة

---

Max Weber, *Wirtschaft und Gesellschaft*, chap. VI, (٣)  
 "Bureaucracy" English trans. in H. Gerth and C. W. Mills, *From Max Weber*, London, 1947.

الاشكالية للعلاقة بين جماعات الصفوة ، وللعلاقة بينها وبين الطبقات .  
 فقد عرف كول Cole - على سبيل المثال - جماعات الصفوة بأنها  
 « جماعات تقفز الى مواقع القيادة والتأثير في كل مستوى اجتماعي -  
 أى كقادة للطبقات أو لأى قطاعات أخرى هامة من البناء الاجتماعى » ؛  
 واستمر كول قائلا « بأن جماعات الصفوة لا تقوم كلها على أساس  
 طبقي ، وإنما بعض هذه الجماعات فقط هو الذى يقوم على أساس طبقي  
 ويمثل الطبقة ، ولا تظهر أهمية العلاقة بين جماعات الصفوة والطبقات  
 وكذلك أهمية الاختلافات التى تصاحب مظاهر التعقد فى البناء الاجتماعى  
 إلا فى المجتمعات الحديثة التى تطورت من الارستوقراطية الى شكل  
 من أشكال الديمقراطية » (٤) . وبنفس الاسلوب لفت ريمون آرون  
 Raymond Aron الانتباه الى العلاقات المتغيرة بين جماعات الصفوة  
 والطبقات الاجتماعية ، وذلك فى دراسة للارتباطات بين البناء الاجتماعى  
 والقوة السياسية ميز فيها بين خمس جماعات للصفوة تعتبر شرائح  
 هامة فى تشكيل الطبقة السياسية : القادة السياسيون ، والمديرون  
 العاملون فى الحكومة ، والمهيمنون على النشاط الاقتصادى ، وقادة  
 الجماهير ، والقادة العسكريون (٥) .

وتعمد دراسة رايت ميلز عن « صفوة القوة » Power Elite  
 فى الولايات المتحدة الامريكية (٦) ، المحاولة الرئيسية التى توضح - فى  
 مجتمع واحد - كيف يمكن أن تترابط جماعات الصفوة الاساسية  
 ترابطا مطردا متفقة على أهداف السياسة العامة ، وكيف تنحدر هذه  
 الجماعات من طبقة بعينها . ومع ذلك فقد نقد ميلز - بل رفض - المفهوم  
 الماركسى عن الطبقة الحاكمة الذى يقوم على أساس من المصلحة  
 الاقتصادية ، وقدم شواهد عديدة للدفاع عن فكرة وحدة صفوة القوة ،  
 والتى عبر عنها فى النهاية بأنها « التوافق الذى لا يتحقق بسهولة بين

G. D. H. Cole, *Studies in Class Structure* (London, 1955).

R. Aron, "Social Structure and the Ruling Class", *British Journal of Sociology*, 1, (March, 1950).

C. W. Mills, *The Power Elite* (New York, 1965).

القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، (٧) أما القضايا الرئيسية التي طرحها ميلز فإنها تتلخص فيما يلي : أولا أن التغيرات التكنولوجية فضلا عن التغيرات في النظم الاجتماعية قد أنتجت تركزا للقوة لم يسبق له مثيل ، ووسعت بالتالي من الهوة التي تفصل بين الصفوة والجمهير (وتلتقى هذه القضية من زوايا عديدة مع نظرية ماكس فيبر عن امتداد البيروقراطية) ؛ ثانيا : أنه لا يمكن الحكم على طابع صفوة بعينها وعلى سياساتها العملية من مجرد النظر إلى الأصول الاجتماعية لأعضائها (بالرغم من أن تلك حقيقة هامة) ولكن يجب أن يدرس أيضا في علاقتهما بتشكيل نظرة أعضاء الصفوة من خلال التدريب والخبرة ، وبالأطار التاريخي والنظامي الذي يوجدان فيه .

ما هو طابع الصفوة الادارية ؟ ما هي طبيعة ومدى قوتها ؟ ما هي الأهمية التي تحتلها عملية التوافق إلى هذه الصفوة في نسق القوة والتدرج بصفة عامة ؟ قد يكون من المفيد أن نتأمل هذه الأسئلة قبل الدخول في تفاصيل المادة الامبيريقية .

يمكن تحديد طابع الصفوة الادارية بصورة مبدئية من خلال مقارنتها بالانماط الأخرى لجماعات الصفوة . فهي تختلف عن جماعات الصفوة الأخرى في كونها صغيرة نسبيا ، ومحددة بدقة ، ومتجانسة (كنتيجة للتدريب المشترك وممارسة المهنة) ومتماسكة . وفضلا عن ذلك فإنها تنخرط مباشرة في ممارسة القوة السياسية ، وهي تتميز بذلك عن عدد من الجماعات الأخرى التي قد تمتلك هيئة اجتماعية عالية ولكن تنقصها القوة . وتختلف الصفوة المكونة من القادة السياسيين - وهي التي تهتم بالقوة بشكل مباشر - تختلف عن الصفوة الادارية في كونها أقل وضوحا في حدودها ، وأقل ترابطا حيث نجد في المجتمعات الحديثة جماعات سياسية فرعية متنافسة ومتصارعة (أحزاب سياسية متعارضة أو تكتلات داخل حزب واحد) . أما صفوة المثقفين فإنها أكثر صعوبة في تعريفها ، فهي أقل تنظيما ، وأقل ترابطا وأقل قوة - بالمعنى الدقيق



للكلمة - من معظم جماعات الصفوة الأخرى . أما الصفوة العسكرية فإنها تتشابه من وجوه عديدة مع الصفوة الإدارية ، ولكنها تستبعد عادة من الممارسة المباشرة للقوة السياسية . وتظهر صعوبات عديدة عندما نتجاوز هذا التحليل المقارن لنحدد بشكل مباشر مدى تميز واتساق صفوة بعينها . ورغم ذلك فإنه من الممكن تحديد بعض الشروط الملائمة التي يمكن قيامها من ناحية المبدأ ، مثال ذلك تحكم الجماعة في أسلوب توافد الأعضاء اليها ، وتشابه الأعضاء في الخلفية الاجتماعية الثقافية ، ومدى التفاعل بين الأعضاء داخل النطاق المحدد لنشاط الجماعة وخارج هذا النطاق ، والروابط التكاملية (مثل القرابة) بين الأعضاء ؛ كما يمكن أيضا تحديد بعض المعايير التي يمكن من خلالها الحكم على تضامن الجماعة - درجة التشابه في مفاهيم الأعضاء عن الجماعة ومظاهر التعبير عن روح الجماعة وغير ذلك من المعايير وإذا ما حاولنا الحكم على الصفوة الإدارية وفقا لهذه المعايير فإنها سوف تكشف عن درجة عالية من التماسك .

ويقودنا السؤال الثانى المتعلق بطبيعة ومدى القوة (٨) التي تحظى بها الصفوة الإدارية ، يقودنا الى بعض المشكلات المعقدة تتصل بالتحليل فضلا عن بعض الصعوبات المتصلة بالاختبار الامبيريقى . من الواضح أن أعضاء الصفوة من الأفراد يمكن أن يكون لهم تأثير واسع في المجتمع يناظر تأثير الأفراد الذين يعملون في مهن على درجة عالية من الهيبة . وفضلا عن ذلك فما دام لكبار الموظفين اتصالات منتظمة بالقيادة السياسيين فإن باستطاعتهم استخدام تأثيرهم الشخصي لاصدار قرارات بعينها . ولكن ما هي القوة التي تمتلكها الصفوة

---

(٨) نعنى بالقوة هنا قدرة فرد أو جماعة على تحقيق غايته (غايتها) خلال مجرى التفاعل حتى على حساب معارضة الأفراد (أو للجماعات) الذين يتفاعلون معه في نفس الموقف .  
انظر :

Max Weber, "Class, Status and Parties" in *Wirtschaft and Gesellschaft*.

ونعنى بالتأثير influence قدرة الفرد أو الجماعة على تغيير الخط الذي يسير فيه من يحوز القوة وذلك من خلال الإقناع Persuasion . ويمكن أن تظهر بعض الحالات التي لا يمكن التمييز فيها بحقة بين القوة والتأثير .

الادارية - كجماعة - فى حياتها اليومية وانشطتها المتصلة ؟ يقال عادة أن هذه القوة التى تتمتع بها الصفوة الادارية محدودة فى المجتمعات الديموقراطية ، حيث يعمل الموظفون المدنيون تحت سلطة الهيئة التنفيذية السياسية التى تكون مسئولة بدورها أمام البرلمان والناخبين .

ووفقا لهذه الوجة من النظر ، فإن الموظفين ينفذون قرارات اتخذها آخرون غيرهم ، وفقا لمصالح وقيم تقع خارج حدود تأثيرهم . ورغم ذلك ، فإن كبار الموظفين قد يملكون قدرا لا بأس به من الاستقلال ، بل ومن المحتمل أن يكونوا قد طوروا رأيا (مشاركيا) خاصا بهم فيما يتعلق بنوعية السياسات العملية بحيث يستطيعون القول ما هى أكثر السياسات حكمة ، وما هو أكثرها حساسية وما هى أكثرها قابلية للتطبيق العملى .

أما فى المرحلة التى تنفذ فيها سياسة بعينها فإنهم قد يملكون من القوة ما يمكنهم من إيقاف أو تأخير أو تعديل مجرى هذه السياسة . بل أن هذه القوة تظهر فى مرحلة مبكرة أثناء صياغة السياسة العملية نفسها ، وفى هذه الحالة فإنهم يمارسون - بحكم خبرتهم الطويلة ومعرفتهم الدقيقة بالأقسام التى يشرفون عليها - قدرا من التأثير على أفكار وقرارات الوزير الذى يتأثرهم من الناحية الرسمية . وتصل قوة هؤلاء الى ذروتها عندما تتغير الادارة التنفيذية السياسية (الوزارة) باستمرار ، وفى هذه الظروف لا يمتلك الوزراء سوى خبرة طفيفة بالحكومة بعامة أو بالمصالح الحكومية التى تقع تحت مسئوليتهم بخاصة .

وكما لاحظنا من قبل ، فإن نمو التعقد الفنى للحكومة الحديثة يعضد أيضا من قوة الموظفين الدائمين . ويتم الاعتراف صراحة - فى بعض الأحيان بمظاهر القوة التى يتمتع بها الموظفون الذين يلعبون دورا فى تشكيل السياسة العملية ، ويظهر هذا الاعتراف فى القواعد واللوائح التى تنظر الى بعض التعيينات فى الخدمة العامة على أنها « تعيينات سياسية » تلك التى لا تتم من خلال الترقية العادية وإنما من خلال التكليف حسب رغبات الادارة السياسية التنفيذية .

وتؤدى بنا هذه الاعتبارات الى مزيد من التساؤل عن مصدر القوة البيروقراطية والقيود المفروضة عليها . لقد كان ماكس فيبر ميالا - كما رأينا من قبل - الى النظر الى نمو القوة البيروقراطية فى

المجتمعات الحديثة على أنه شيء لا يمكن تجاوزه : وتقوم وجهة النظر هذه على أسس مختلفة منها التطابق بين الإدارة البيروقراطية والترشييد العام للحياة الاجتماعية ، وعدم امكانية الاستغناء عن المديرين الفنيين ذوي الخبرة ، ودوام واستمرارية الإدارة البيروقراطية في مقابل عدم دوام وتغير الإدارة السياسية . وأضاف فيير أن البيروقراطية كانت قادرة على أن تقوى من وضعها في مواجهة الإدارة التنفيذية السياسية وذلك عن طريق تغليف أنشطتها بأقصى درجات السرية . ولم يذهب فيير في دراسته للقيود الممكنة على القوة البيروقراطية الى أبعد من القول بأن انصياع كبار الموظفين للقواعد القانونية العامة التي ينفذون من خلالها بشكل كامل وفعال قرارات كل حاكم سياسى له صفة الشرعية ، فضلا عن درجة استقرار النظام السياسى ككل قد يكون لها بعض التأثير (على درجة قوة الإدارة البيروقراطية) . ويبدو أن هذه العوامل لها أهمية أكبر من تلك التي أضفاها عليها فيير الذي كان مهتما اهتماما بالغا بالظروف البيروقراطية في ألمانيا . فأحد القيود الهامة المفروضة على قوة الصفوة الإدارية ينحصر في تطور نوع من الأخلاق المهنية - داخل الصفوة نفسها - تدعم مثالية الحياد السياسى للموظفين . ومع ذلك ، فمن المحتمل أن تتزايد قوة الصفوة الإدارية (سواء بشكل مقصود في السعى نحو اكتساب القوة أو بأي شكل آخر) عندما توجد من الظروف ما يجعل شرعية النظام السياسى نفسه غير محددة .

والواقع أنه يمكن تتبع تطور الاخلاق المهنية في مجال الخدمة العامة في معظم المجتمعات الحديثة ، وبالرغم من أن هناك اختلافا في درجة قبولها عن صدق وفي درجة الالتزام بها عمليا . ففي بريطانيا أكد قانون المهنيين بشدة على الحياد السياسى للخدمة العامة ، وعبر رئيس الوزراء الاشتراكي فيما بعد الحرب عن ثقة في هذا الحياد . وكتب اللورد آتلى Attlee في هذا الصدد يقول « لقد كان هناك بعض الأفراد في حزب العمال ممن يتشككون فيها اذا كان الموظفون المدنيون سيتصرفون بحياد تجاه الحكومة الاشتراكية ولكن كل هذه الشكوك قد اختفت مع

## الخبرة ، (٩) .

وكانت الظروف مختلفة في فرنسا ، حيث كانت وجهة النظر الشائعة منذ بداية القرن التاسع عشر تذهب الى أن الموظفين المدنيين - وبصفة خاصة كبار الموظفين - يدينون بالولاء للنظام السياسي السائد في أي وقت . ولقد أشار شافان C. Chavanon الى الأمر الذي أصدره نابليون « بضرورة ولاء كل الموظفين المدنيين ، وكل من يشغلون أوضاعا مناظرة » (١٠) لنظامه ؛ وكرر الحكام السياسيون من بعده نفس الدعوة . وقد بلغت مظاهر التأثير السياسي للعاملين بالخدمة المدنية أقصى درجات شدتها أثناء السنوات الصعبة للجمهورية الثالثة بعد قضية دريفيو (\*) Dreyfus Case ، غير أن مظاهر التأثير هذه قد استمرت في الانخفاض حتى يومنا هذا . ولقد ذهب ر. كاثرين R. Catherine في مقال عن الموقف فيما بعد الحرب الى أن انخراط العاملين بالخدمة المدنية في الأمور السياسية قد تقدم بسرعة مرة أخرى منذ ١٩٤٥ ؛ واختتم ر. جريجوار R. Gregoir مناقشته للموضوع برمته بملاحظة أن فكرة الحياد السياسي للموظفين المدنيين ما تزال عموماً أقل قبولا وأقل تأثيراً في فرنسا عنها في بريطانيا (١٢) .

Clement R. Atlee, "Civil Servants, Ministers and the Public", The Political Quarterly (Oct. - Dec. 1954). P. 308. (٩)

C. Chavanon, Les Fonctionnaires et la fonction publique (Paris, 1951). (١٠)

(٩) كان الفرد دريفيو (١٨٥٩ - ١٩٣٥) ضابطاً في هيئة الأركان الفرنسية . وفي أكتوبر ١٨٩٤ حول الى محاكمة عسكرية بتهمة الخيانة وجرد من رتبة وسجن في جزيرة ديفيل - واتهم في هذه القضية - التي عرفت بقضية دريفيو - بنقل معلومات عسكرية بخطه الى الألمان . غير أنه اكتشف بعد ذلك أن هذه المعلومات ما تزال تنقل وأن المتهم هو شخص آخر ، الأمر الذي ترتب عليه إعادته محاكمته حيث المعنى له وسمح له بدخول الجيش مرة ثانية وظل به حتى للحرب العالمية الأولى . ولقد اشتهرت هذه القضية لما أثارته من جدل وخلاف بين الذين يدافعون عن براءة دريفيو من المثقفين والاشتراكيين من ناحية وبين الذين بتهمونه من رجال الجيش والكنيسة من ناحية أخرى ، وقد ظهر هذا الخلاف في الفترة من لكشاف عن نكباته إحتي إعادة محاكمته .

R. Catherine, "Le Fonctionnaires" in M. Duverger (ed.) (١١)

Partis Politiques et Classes Sociales en France (Paris, 1955).

R. Gregoire, La Fonction Publique (Paris, 1954), (١٢)

PP. 331 - 5.

ويتبدى تراث عدم الثقة فى الحياد السياسى لكبار الموظفين فى فرنسا من خلال نظام ليس له نظير فى النظام الادارى البريطانى ، ونعنى به هيئة موظفى مجلس الوزراء (١٣) فعندما يشغل وزير معين منصب الوزارة فانه يعين هيئة من معاونين الموثوق بهم ليعملوا كوسطاء بينه وبين الموظفين الدائمين فى وزارته . وبعض من يشغلون هذه الوظائف هم بالفعل من كبار الموظفين القادمين من واحدة أو أخرى من الهيئات الكبرى وخاصة « مجلس الدولة » « جهاز الرقابة المالية » أما الباقي فانه يأتى من خارج نطاق الخدمة المدنية . ويعكس وجود هذه الهيئات المعينة ، فضلا عن تزايد أعداد أفرادها ، يعكس - كما لاحظ جريجوار - الشكوك التى يشعر بها الوزراء تجاه ولاء كبار الموظفين الدائمين فى الهيئات التى يشرفون عليها وفى درجة الاعتماد عليهم (١٤) .

ويؤيد الوضع فى فرنسا فكرة احتمال أن تدعم القوة المستقلة للبيروقراطية عندما يصل النظام السياسى الى وضع غير مستقر : فنجد أن الاصرار على الولاء السياسى لنظام بعينه ( أو حتى لحكومات حزبية ) يشجع كبار الموظفين على تكوين اتجاهات سياسية ، وفى الوقت نفسه فقد أدى عدم استقرار الانظمة السياسية الى مطالبة كبار الموظفين ( أو استعدادهم نحو المطالبة ) بدور سياسى مستقل . ولقد سجل المهتمون بالسياسة فى فرنسا هذه الظاهرة مرارا وتكرارا ، بل بالغ بعضهم فى وصفها . فنجد كارل ماركسى يكتب فى كتابه *The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte* قائلا : « يبدو أن التنظيم البيروقراطى والعسكرى المضخم ... ذلك الجسم الطفيلى المرعب الذى أوقع جسم المجتمع الفرنسى كله فى شباكه وسد كل المسام الخلاقة فيه » ، قد جعل من نفسه قوة مستقلة تماما داخل المجتمع المدنى . وكتب هـ . لوثى H. Luthy بعد أكثر من قرن ( منذ كتب ماركس ) يصف الهيئات الكبرى وخاصة مجلس الدولة وجهاز الرقابة المالية ، كتب يقول :

(١٣) لدراسة شاملة عن مجلس الوزراء أنظر :

J. L. Suerin, "Les Cabinets Ministeriels" *Revue du droit et de la Science Politique* (Nov. - Dec., 1956) PP. 1207 - 94.  
Gregoire, op. cit., P. 333.

(١٤)

« تشكل هذه الهيئات هيكلًا له أعلى درجات الامتياز وله السيادة المطلقة على تشكيله الداخلى ، وهو يتمتع بالحصانة ضد التدخل السياسى ، وليست عليه أى مسئولية أمام أى شخص خارج نطاق نظامه الخاص وهو بذلك وقف كالصخرة دون تأثر بكل العواصف السياسية ؛ فهو نسق وظيفى مغلق تماما ، حتى فى أسلوبه فى تجديد ذاته . أما الروح السائدة داخله - وأعنى الاحساس بالانتماء الى صفوة مختارة - فانها تدعم منذ الطفولة فى المدارس الداخلية التى تعد التلاميذ للدخول فى هذا السلك الوظيفى » (١٥) .

ولقد عبر واحد من علماء السياسة المقتدرين فى فرنسا - هو اندريه سيغفريد André Siegfried - عن وجهة نظر مشابهة تتعلق بالدور السياسى لكبار الموظفين المدنيين ، غير أنه ذهب الى أبعد من ذلك حيث ربطها بنظريات أكثر عمومية عن الثورة الادارية . ذهب سيغفريد الى القول بأن :

« هناك جماعتان تسعيان الى اتخاذ موقع الصدارة فى الدولة والاقتصاد على حد سواء . فالصفوة التى تسير عمل الادارة الحكومية يتم اختيارها اساسا من بين العاملين فى جهاز الرقابة المالية وفى مجلس الدولة ؛ وهم أفراد عموميون لهم وجود فى كل مكان . ولأن هؤلاء الاداريين لهم تعامل مع القطاع الخاص ، فان لهم وجودا فى البنوك والمشروعات الصناعية والتجارية الكبرى . أما الجماعة الثانية فانها تتكون من خريجي معاهد البوليتكنيك ، وهم يشكلون صفوة تعمل فى الأجهزة الفنية للدولة ، غير أنهم يعملون أيضا فى أعمال الادارى فى المشروعات الصناعية الكبرى » (١٦) .

إذا كانت الاعتبارات السابقة توضح أن الصفوة الادارية تشغل

Herbert Luthy, The State of France (London, 1955). (١٥)

André Siegfried, De La IIIème a la IVème République (١٦)

(Paris, 1954) P. 246.

وضعا يمكن أن نفترض أنه وضع قوى ، فانه من الصعوبة بمكان تنظيم البراهين الامبيريقية التى تدل على ممارسة هذه الصفوة للقوة فى ظروف معينة . ومع ذلك ، فان تلك صعوبة عامة تواجه معظم دراسات القوة كظاهرة امبيريقية - وليست مجرد ظاهرة نظامية ؛ ومن المتوقع أن تتزايد حدة هذه الصعوبة بشكل خاص عندما يكون لدى الجماعة المدروسة من الأسباب ما يجعلها تخفى بقدر الامكان القوة أو التأثير الذى تملكه . وبالرغم من وجود هذه الصعوبة ، فان علينا ان نختبر - باقصى ما يمكننا - افكارنا حول جماعات القوة من خلال أمثلة واقعية يتم فيها تقرير مسائل اجتماعية هامة ، سواء كنا غير مقتنعين بوجهة النظر ( التى يصعب تدعيمها ) القائلة بأنه لا توجد جماعات للقوة على الإطلاق فى المجتمع وانما الموجود هو شبكة معقدة من التأثيرات والتأثيرات المضادة غير القابلة للحصر ، أو كنا مستعدين لقبول وجهة النظر القائلة بأن علاقات القوة تعتبر علاقات غامضة كلية . وقد تم فى عدد من الحالات توضيح قوة جماعات المصلحة الاقتصادية ، والتأثير ( فى أدنى معدلاته ) الذى يمكن أن تمارسه هذه الجماعات بأشكالها المختلفة (١٧) ؛ ويمكن أن تقدم دراسات تسير على نفس النهج براهين عن ممارسة كبار الموظفين للقوة فى مواقف بعينها . فقد قيل - على سبيل المثال - أن كبار الموظفين المدنيين قد عطلوا السياسات العملية لحكومة الجبهة الشعبية التى شكلها ليون بلام Leon Blum ( ١٩٣٦ - ١٩٣٨ ) (\*) . ولقد كشفت دراساتى حول هذه الفترة أنه قد تم تعطيل بعض المشروعات التشريعية بالفعل ، وخاصة المذكرة المتعلقة بالخدمة المدنية نفسها ، والتى ظلت - بعد الموافقة عليها فى الهيئة التشريعية عام ١٩٣٦ بأغلبية كبيرة - تمرر من لجنة الى

(١٧) يقدم تأثير جماعات المصلحة على دخول التلفزيون التجارى فى انجلترا مثالا جيدا انظر :

H. H. Wilson, Pressure Group : The Campaign for Commercial Television (London, 1961).

(\*) شكلت هذه الحكومة فى فرنسا وكانت بمثابة تحالف بين أحزاب اليسار والوسط فى معارضة الفاشية والقضاء عليها وتقديم برنامج اصلاحى ضخم . ولقد تكونت فى هذه الفترة حكومات جبهة شعبية من هذا النوع كانت أشهرها حكومة بلام المشار إليها هنا . ولقد فشلت هذه الحكومات من جراء الخلاف الذى حدث بين فصائل اليسار والادوية Daladier (آخر من ألف حكومة من هذا النوع) . ولقد تشكلت فى نفس الفترة حكومة مماثلة فى اسبانيا ، وهى الحكومة التى شنن ضدها قرائكو الحزب الأهلية الأسبانية .

المترجم

أخرى عن طريق تدخل الموظفين الى أن انتهى مفعولها بسقوط حكوم بلام  
فى عام ١٩٣٨ .

لقد عالجنا حتى الآن اثنين من العوامل الاجتماعية التى يمكن أن  
تؤثر - بأسلوب مختلف - على وضع القوة المرتبط بالصفوة الادارية  
وهما : القانون المهنى الخاص بالحياد السياسى وعدم استقرار النظام  
السياسى . وهناك عنصر ثالث يثيره السؤال الثالث فى مجموعة الأسئلة  
التى طرحناها من قبل ، وهو يتعلق بالعلاقة بين الصفوة الادارية والبناء  
الطبقي فى المجتمع . ذلك لأنه يمكن أن يقال أن الصفوة الادارية تمثل  
قطاعا واحدا فقط من الطبقة المسيطرة فى المجتمع ، وأن قوتها المستقلة  
من ناحية ، وحيادها السياسى من الناحية الأخرى ، يتم تكييفهما أو الحد  
منهما من خلال مصالح وأهداف الطبقة التى تمثلها . ولم يول فيبر سوى  
اهتمام ضئيل بهذه المشكلة ؛ والحقق أنه أوضحها من خلال فكرتين على  
جانب من الأهمية فى تفسيره الشامل لتطور البيروقراطية . تنحصر الفكرة  
الأولى فى القول بأن البيروقراطية - بمعنى الادارة الرشيدة القائمة  
على العلاقات اللاشخصية - تعتمد على الكفاءة الفنية والشهادات  
الدراسية ، وترتبط بالنمو الديموقراطى democratization وتخفيف  
هذه الفروق الاجتماعية ، الأمر الذى يترتب عليه أن تصبح الطبقات  
الاجتماعية غير ذات أهمية سياسية كبيرة ؛ أما الفكرة الثانية فتقول بأن  
الموظفين - من مديرى الادارات - هم الوريثون الوحيدون للملكى وسائل  
الانتاج كحكام للمجتمع . ولقد تطورت هاتان الفكرتان فيما بعد فى نظرية  
بيرونهام عن « الثورة الادارية » (١٨) ، وتجدد الاهتمام بهما من خلال  
الانتقادات التى وجهت الى البيروقراطية فى المجتمعات الشيوعية فى  
فترة ما بعد حكم ستالين (١٩) .

ومهما يكن الحال فى المجتمعات الشيوعية ، فإنه لا يمكن الادعاء بأن

(١٨) James Burnham, The Margenial Revotion (London, 1943).

(١٩) انظر بصفة خاصة:

Milovan Djilas, The New Class (London, 1957).



التسوية الاجتماعية Social Levelling ( بمعنى تخفيف حدة الفروق الاجتماعية ) قد وصلت في المجتمعات الرأسمالية الغربية الى حد لم تعد معه جماعات الصفوة - بما فيها الصفوة الادارية - لها أى ارتباط بالطبقات الاجتماعية .

وقد لاحظ لاسكى Laski أن الطبقات الراسخة في المجتمع المحلي سوف تستمر مستاثرة بوظائف الخدمة العامة المؤثرة طالما ان النظام التعليمي غير قائم على الديمقراطية ( يعنى غير قائم على المساواة ) و اضاف لاسكى أن ذلك يتضمن : « أولا أن الخبرة ( الاجتماعية ) التي يعتمد عليها أصحاب هذه الوظائف لن تكون ممثلة للمجتمع المحلي ؛ بل أن الحقائق الجديدة التي سيواجهها هؤلاء الأفراد سيتم رؤيتها في ضوء هذه الخبرة الخاصة . ثانيا : سوف تكون المشورة التي يقدمها هؤلاء الأفراد الى الهيئة التنفيذية السياسية ذات افق ضيق ، اللهم الا اذا انضم اليهم بعض الأفراد القلائل من ذوى الخيال الواسع » (٢٠) وتعتبر ملاحظة اللورد اتلى Lord Attlee عن العلاقة بين الوزراء الاشتراكيين وكبار الموظفين المدنيين - والتي اشرنا اليها في مكان سابق - تعبر عن مخاوف من المعارضة الطبقية للاصلاحات الاجتماعية ؛ فيجب أن ننظر الى قوله بأن هذه المخاوف لا أساس لها في ضوء موقف ما بعد الحرب في بريطانيا ، حيث استمرت الاصلاحات التي قامت بها الحكومة العمالية لتكمل سياسات حظيت بقبول واسع اثناء الحرب ، ودون ادخال أى ضوابط ذات طابع راديكالى ؛ وحيث كان التركيب الاجتماعى لقطاع الخدمة المدنية قد شهد بعض التغيرات كنتيجة للتعبئة في وقت الحرب .

ولقد ساهمت الدراسات التاريخية في توضيح أهمية العلاقة بين الصفوة الإدارية والبناء الطبقي . فقد قدم كنجزلى Kingsley في دراسة عن المستوى الأعلى لقطاع الخدمة المدنية في بريطانيا (٢١) . قدم

H. J. Laski, A Grammar of Politics (4th ed., London, (٢٠) 1941) P. 399.

J. D. Kingsley, Representative Bureaucracy (Yellow (٢١) Springs), 1944.

الفكرة القائلة بأن النظام الإداري في بريطانيا يعمل بكفاءة ويسر لأن أعضاء الهيئة التنفيذية السياسية ورؤساء قطاع الخدمة المدنية ينتمون إلى نفس الطبقة الاجتماعية ولذلك فإن لهم وجهات نظر متشابهة في المسائل الهامة المتعلقة بالسياسة العامة . وذهب في تحليله لأسباب ظهور هذا الموقف إلى أن القوة والتأثير المتزايدة لطبقة بعينها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية قد منح هذه الطبقة أكبر نصيب في ممارسة كل من القوة السياسية والإدارية . فالحوار السياسي حول اصلاح قطاع الخدمة المدنية في منتصف القرن التاسع عشر له نفس اصول وأهمية الحوار السياسي الذي دار حول مذكرة الاصلاح التي قدمت عام ١٨٣٢ . ولقد عبر هذا الحوار عن مظاهر الامتعاض والطموح لدى الطبقة الرأسمالية الصناعية . وظهرت هذه المشاعر في وصف جون برايت John Bright لوزارة الخارجية بأنها « هيئة للترويج الخارجي للارستقراطية » وكذلك في الملاحظة التي قدمها كاتب مجهول الهوية والتي تقول بأنه لا يمكن لأي فرد أن يصل إلى مكانة معينة في ظل حكومة ليس لها تأثير على نطاق الأسرة أو أنها ولدت من خلال زواج غير شرعي . ويمكن أن يكون هذا التفسير التاريخي الذي يربط التغيرات في تركيب الصفوة الإدارية بالتغيرات في موقف الطبقات الاجتماعية مفيداً في فهم احداث اكثر حداثة . فطالما أن فرص الأفراد الذين ينحدرون من الطبقة العاملة في دخول المستوى الأعلى لقطاع الخدمة المدنية قد زادت ، فإن هذه الحقيقة يمكن أن تفسر بتزايد قوة الطبقة العاملة في المجتمع ككل ؛ وفي هذه الحالة يمكن أن نتخذ من معدل هذه الفرص خلال فترة من الوقت - مؤشراً مفيداً على التغيرات في البناء الطبقي في المجتمع .

وتحتل عملية التوافد إلى جماعات الصفوة recruitment of elites أهمية خاصة في المجتمعات الصناعية التي تطورت نحو صيغة ديموقراطية اشتملت ليس فقط على الحقوق السياسية والتنافس من أجل القوة السياسية ، بل اشتملت أيضاً على مستوى أكبر من المساواة الاقتصادية والاجتماعية ، بمعنى المساواة في الفرص على الأقل . ويمكن القول - كما ذهب فيبر - بأن تحقيق قدر من المساواة في الظروف الاجتماعية

يعتبر شيئاً ضروريا لنمو البيروقراطية ، طالما أن ادخال موظفين جدد وفق الأساس الصارم للقدره والمؤهلات يمكن تحقيقه فقط عندما تتاح لكل المواطنين - من حيث المبدأ - سبل الوصول الى الوظيفة العامة ، بدلا من قصرها على أعضاء شريحة اجتماعية بعينها . فالواقع أن المذهب الذى ينادى باعتماد الوظيفة على المهارات هو نتيجة منطقية لمبادئ الحرية

والمساواة والاخاء . وذهب فيبر الى أبعد من ذلك عندما أكد أن انتشار البيروقراطية سوف يؤدى بدوره الى مزيد من المساواة ؛ ولكن نجد أنه من الضرورى تعديل هذا التنبؤ الذى تنبأ به فيبر ، بالرغم من اعترافنا بأن الافكار الخاصة بالاقتدار والجدارة ( الفردية ) قد مارست تأثيرا على الحد من الامتيازات الاجتماعية القديمة فى اطار التعقيد العلمى والفنى للمجتمعات الحديثة . فدخل عناصر جديدة الى الوظائف العامة من خلال الامتحان القائم على المنافسة أو على أساس الشهادات التعليمية لا يحدث مساواة حقيقية فى الفرص المتاحة الا اذا حصل أولئك الذين يتمتعون بقدرات متساوية على فرص متساوية لاعداد أنفسهم للدخول الى نطاق الخدمات العامة ، وذلك من خلال الحصول على الشهادات اللازمة أو التدريب اللازم لدخول الامتحانات . فالذى يحدث بالفعل أن اختيار الأفراد لشغل المناصب العليا فى قطاع الخدمات وفى كثير من المهن ذات المكانة المرتفعة ، يتم فى معظمه بين أن يكون الأفراد فـ... تم اختيارهم للتعليم العالى بالفعل . ويكشف تاريخ مؤسسات التعليم العالى أنها كانت مقصورة على أفراد من الشرائح العليا فى المجتمع . والمحقق أنها قد لعبت دورا رئيسيا فى المحافظة على استمرار الفروق الطبقة يـ... يـ... الذى لعبته مظاهر عدم المساواة فى الحقوق المدنية والسياسية فى ذلك .

وسوف تفيد دراسة عملية توافد أعضاء جدد الى المستويات العليا فى قطاع الخدمات ، فى القاء الضوء على عمليات الحراك الاجتماعى فى المجتمع . فسوف توضح الى أى مدى توجد مساواة فى الفرص فى أحد القطاعات الهامة فى المجتمع ، واذا ما غطت مثل هذه الدراسة فترة من الوقت فربما تكشف عن درجة واتجاه التغير . ومن الممكن أن تضيف دراسة عملية التوافد الى جماعات صفوة بعينها معلومات مفيدة

لذلك المعلومات التي يتم الحصول عليها عن طريق الدراسات العامة للحراك الاجتماعي للسكان ككل ؛ ففي الوقت الذي يتعرض فيه ذلك النوع الأخير من الدراسات للحصول الكلية لأشكال مختلفة من الحراك ( بين الشرائح الاجتماعية المتقاربة وبين الشرائح الاجتماعية المتباعدة ) ، فإن دراسة عملية التوافد الى جماعة صفوة بعينها سوف يكشف عن معدل الحراك طويل المدى . وفي هذه الحالة فإن فرص الصعود المباشر من الأوضاع الاجتماعية المنخفضة الى الأوضاع الاجتماعية المرتفعة يجب أن تحظى بأهمية خاصة ، ذلك لأن هذه الفرص تلعب دورا أساسيا في تشكيل حكم الفرد على طبيعة النسق الطبقي سواء اكانت طبيعة مفتوحة أم مغلقة ، وبالتالي طابع ومدى الوعي الطبقي .

ومن المحتمل أن يكون لمعدل الحراك الاجتماعي تأثير هام على الصفوة الادارية نفسها ، فلو نتج عن التغيرات في عملية التوافد الى الصفوة أن أصبحت الصفوة تستقي اعضاءها الجدد باعداد كبيرة من طبقات وشرائح اجتماعية عديدة ، فإن الروابط التي توجد بين اعضاء الصفوة لن تنتج أبدا عن مظاهر التماثل في الاصول الاجتماعية ، وانما من المحتمل أن تنتج بصفة رئيسية عن التماثل في المهنة وفي الخبرات التعليمية التي تؤدي الى هذه المهنة . وفي هذه الحالة ، فإن كبار الموظفين سيصبحون اكثر وعيا بأنفسهم كصفوة مهنية ، اكثر من كونهم اعضاء في طبقة اجتماعية تقليدية ؛ وربما يؤدي ذلك - في ظروف مجتمع بعينه - اما الى تعزيز فكرة « الحياد السياسي » ( بحيث تفهم المهنة في ضوء القدرة الفنية وليس في ضوء انقوة ) ، أو الى تطور أسرع للصفوة الادارية كجماعة قوة جديدة ، أو حتى كطبقة جديدة اذا ما ارتبطت بجماعات أخرى . ولقد أصبح هذا الاحتمال الأخير موضوعا أساسيا لكثير من المناقشات الحديثة حول « حكم الخبراء » - التكنوقراطيين والبيروقراطيين ، وهو نفس الموضوع الذي كان وراء تحليل فيبر للتيارات الاجتماعية في المجتمعات الصناعية الحديثة .

## الفصل العاشر

### الاتساق والانقسام في جماعات الصفوة

في الهند (١)

لم تحظ جماعات الصفوة في الهند بعد بدراسة دقيقة . ولذلك فإن البيانات المتاحة غير كافية وهي موزعة على موضوعات عديدة مثل تركيب جماعات الصفوة ، وتوافد عناصر جديدة اليها ، والعلاقات فيما بين هذه الجماعات ، ودرجة هيبتها وتأثيرها ، ومدى انفصالها عن الجماهير ، ودرجة ترابطها الداخلي . ومن ثم فإن هذا الفصل ذو طبيعة استكشافية . وسوف نحاول أن نتعرف على بعض العناصر الهامة التي تؤدي إلى الاتساق أو الانقسام في جماعات الصفوة في الهند ، وأن نجمع بعض خيوط المعرفة التي يمكن اشتقاقها من الدراسات الحديثة (٢) .

ومن الأهمية بمكان أن نوضح بادئ ذي بدء بعض الفروق العامة بين جماعات الصفوة في الهند ونظيرتها في المجتمعات الصناعية . وبإمكاننا أن نميز - طبقا لما ذهب إليه دراسة شهيرة (٣) - بين خمس

---

(١) أعيد نشره من المصدر التالي :

Philip Mason (ed) *India and Ceylon : Unity and Diversity* (London, 1967).

(٢) ناقشت الخصائص العامة لجماعات الصفوة ودورها في البلدان النامية في كتابي المعنون « الصفوة والمجتمع » (المنشور في لندن عام ١٩٦٤) كما ناقشت حالة الهند بصفة خاصة في المصدر التالي :

“ Modern Elite in India ” Chapter IX of *Toward a Sociology of Culture in India* (edited by T. K. N. Unnithan, Indra Deva and Yogendra Singh (New Delhi, 1965).

R. Aron, “ Social Structure and the Ruling class ” (٣)  
*British Journal of Sociology*, Vol. 1, Nos 1 and 2 (March, June, 1950).

جماعات للصفوة : القادة السياسيون ، والمديرون الحكوميون ، والمنهيمون على شئون الاقتصاد ( رجال الاعمال والادارة ) ، وقادة الجماهير ( وبصفة خاصة زعماء نقابات العمال ، وقادة العسكريين ، وبالتطبيق على الهند نجد أن ليس لكل الجماعات نفس الأهمية ، فلم تتطوّر - للأسباب التي أوضحها ميزرا Misra في كتابه الطبقات الوسطى في الهند - طبقة برجوازية حقيقية ؛ وبالرغم من أن رجال الأعمال الافراد وبعض جماعات المصلحة قد يستحوذون على قدر من التأثير السياسى ، فإنه لا يبدو فى الوقت الراهن أن هناك صفوة من رجال الاعمال تمارس ذلك النوع من التأثير السياسى والاجتماعى الحاسم الذى يظهر بوضوح فى المجتمعات الغربية . ومثل ذلك يقال عن زعماء نقابات العمال الذين لم يشكلوا بعد صفوة ذات أهمية ، وذلك بسبب النمو البطيء للنقابات والطابع الزراعى والريفى الذى يميز المجتمع الهندى . أما موقف القادة العسكريين فإنه أقل وضوحا . فلقد كان بإمكاننا القول منذ سنوات قليلة بأن الدور السياسى للقادة العسكريين فى الهند لا يعتبر دورا هاما على خلاف الكثير من الدول النامية الاخرى ؛ ولكن الصراعات على الحدود مع الصين وباكستان والانفاق المتزايد على النواحي العسكرية قد أدى الى تغيير الموقف ، وأصبح موقف الصفوة العسكرية فى الهند الآن بحاجة الى اعادة نظر .

أما جماعتا الصفوة اللتان تحظيان بأهمية بالغة فهما : القيادة السياسيون وكبار موظفى الحكومة . فقد تحملت هاتان الجماعتان المسئولية الاساسية فى التطور الاقتصادى والاجتماعى فى الهند ، ومن المتوقع أن يستمررا فى تحمل هذه المسئولية فى المستقبل القريب . وسوف ينصب جل اهتمامنا هنا على وضع هاتين الجماعتين فى المجتمع الهندى . ومع ذلك فهناك جماعة أخرى تستأهل قدرا من الاهتمام : تلك هى جماعة المثقفين . فالمثقفون يحتلون - فى كل المجتمعات المتعلمة على أقل تقدير - مكانا هاما سواء كانوا كتابا أو خبراء أو مفكرين ايديولوجيين ؛ ولقد اضحى المثقفون فى المجتمعات الصناعية الحديثة أكثر تأثيرا سواء كخبراء فى مجال العلم والتكنولوجيا والادارة الاقتصادية ، أو كمفكرين ايديولوجيين مسئولين داخل النظم الديمقراطية عن صياغة افكار ومذاهب

اجتماعية والتعبير عنها . غير أنه من المحتمل أن يحتل المثقفون وضعا أكثر أهمية في البلدان النامية ، فهم من ناحية أقلية تمتلك المعرفة العلمية والفنية ، وهم من ناحية أخرى يعملون - كمفكرين ايدولوجيين - على دفع الحركات الراديكالية نحو الدعوة الى التغيير الاجتماعى .

وربما يوحى لنا العرض السابق بأنه ما دامت لا توجد في الهند سوى جماعات صفوة قليلة على المستوى القومى - أهمها على الاطلاق القادة السياسيون وكبار موظفى الحكومة - فانه من المحتمل الا يوجد سوى قدر من المنافسة بين جماعات الصفوة يقل بكثير عن نظيره في المجتمعات الغربية . ويمكن اشتقاق نفس النتيجة من مجال القيادة السياسية نفسه . فالهند « ليست دولة ذات حزب واحد » ، وانما هي « نظام يسيطر فيه حزب واحد » (٤) في عدم وجود منافس فعال لحزب المؤتمر الحاكم . وفي مثل هذه الظروف من المحتمل أن تظهر الانقسامات

داخل جماعات الصفوة ذاتها ، ويصبح ذلك أمرا سهلا عندما تكون هناك بالفعل خلافات اجتماعية رئيسية - كتلك المتعلقة بالطائفة واللغة - تعمل بمثابة أساس تقوم عليه الانقسامات السياسية . ولقد اشار كثير من الدارسين الى مظاهر الانقسام الحاد في جماعات الصفوة في الهند المعاصرة . واهتم هؤلاء الدارسون بنوعين من الانقسامات هما : الانقسام بين دعاة التقليد ودعاة التحديث من ناحية ، والانقسامات الاقليمية من ناحية أخرى ؛ وسوف أبدأ بمناقشة هذين الموضوعين .

يذكر التمييز بين التقليد والحداثة دائما عند الحديث عن البلدان النامية ، غير أنه ليس من السهولة بمكان تحديد الخط الفاصل بينها بدقة . وسوف لا يكون هذا التمييز مفيدا اذا ما قصد به فقط المقابلة بين الشكل المستقر القديم وظروف التغير الراهنة ؛ فمثل هذا التمييز لا يعدو أن يكون نوعا من التعارض الكورونولوجى ( التتابعى ) البسيط .

---

(٤) استخدم هذه العبارة موريس - جونز من مؤلفه التالى :  
W. H. Morris - Jones, The Government and Politics of India  
(London, 1964).

وبصفة عامة ، فإن التمييز بين التقليد والحداثة يصيغ خبرة البلدان الأوربية الغربية فى تحولها من الاقطاع الى الرأسمالية الحديثة ، من النظام القديم الى النظام الحديث . ونجد على أحد شقى هذا الانقسام نمطا من المجتمع يسود فيه الفكر الدينى ، ويكون فيه التغير التكنولوجى والاقتصادى بطيئا ، والحركة بين الشرائح الاجتماعية محدودة ، بل أن هذه الشرائح نفسها تكون منفصلة بعضها عن البعض الآخر ؛ ونجد على الشق الآخر نمطا من المجتمع ينتشر فيه التفكير العلمانى ، وتحظى فيه التكنولوجيا والعلم بأهمية كبيرة ، ويوجد به قدر ملحوظ من الحراك الاجتماعى بين الشرائح الاجتماعية المختلفة . ومن هذا المنطلق يمكن أن نجد تعارضا بين النظام التقليدى فى المجتمع الهندى - وخاصة المجتمع الهندوسى - والنظام الجديد الذى نشأ مع دخول التصنيع والديموقراطية السياسية . والسؤال الذى يترتب على ذلك مباشرة هو : هل توجد الآن أى جماعات صفوة تقليدية مؤثرة ؟ يبدو لنا أن الملاحظة التى قدمها ماكرجى MuKerji تصدق فى هذا المجال حيث ذهب الى القول بأن « جماعات الصفوة القديمة قد اختفت فى كل مكان ، ولكنها ما تزال موجودة هنا ؛ فلا يمكننا التعرف على أى جماعات جديدة باستثناء رجال السياسة المحترفين والبيروقراطيين فالمحافظة على البراهمنية ( النظام الهندوسى ) Brahminism كمجال اهتمام اجتماعى حاضرا فى هذا العالم يعتبر حلما قديما . . . ويمكن لعشرة من الرؤساء أن يغسلون أقدام عشرة آلاف من أعضاء الطائفة البراهمية غير أن الهيبة التى كان يتمتع بها عضو الطائفة البراهمية فى مجال السياسة لا يمكن استعادتها » (٥) . فلم تظهر حركات اجتماعية وسياسية براهمية ذات أهمية ، وحتى أكثر الجماعات الدينية تقليدية قد حولت اهتمامها بشكل متزايد الى أنشطة الرفاهية الاجتماعية ذات الطابع الحديث .

ويعنى غياب أى جماعات صفوة تقليدية متميزة - فحتى الأحزاب السياسية القائمة على أساس طائفى لا تعتبر أحزابا تقليدية كلية حيثما



تمتلك قدرا من المقدرة السياسية - يعنى أن التعارض بين التقليدية والحداثة - بالشكل الذى يبدو عليه الآن - يجد تعبيراً عن نفسه داخل جماعات الصفوة المسيطرة نفسها . ويمكن تحديد أبعاد هذا التعارض فى الحياة السياسية ، غير أنه لا يمكن تقييمه بسهولة . فقد ظهر فى حزب المؤتمر الى حد ما من خلال الخلافات بين نهرو وغاندى - ولكن غاندى لم يكن مجرد رجل تقليدى ، كما لم يكن نهرو مجرد رجل من دعاة التحديث . ويظهر هذا التعارض فى الوقت الحاضر من خلال تعايش أساليب أو مصطلحات مختلفة فى مجال السياسة : السياسة الحديثة ، السياسة التقليدية ، السياسة المقدسة ( أو الدينية ) اذا ما استخدمنا المصطلحات التى قدمها موريس جونز(٦) . ويمثل نظام الديموقراطية البرلمانية والمحاكم والادارة العليا النظم السياسية الحديثة . أما الجوانب التقليدية للسياسة فانها توجد على مستوى القرية حيث تلعب كل من الطائفة والقرابة والتعصب دورا هاما . وتتمثل الجوانب المقدسة ( الدينية ) فى السياسة فى مجموعة المثل الدينية القديمة ؛ وقد كانت تشكل أحد عناصر التفكير السياسى لغاندى ، ويعبر عنها بشدة هذه الايام كل من فينوبا بوهاف Vinoba Bhave ج . ب . نارايان J. P. Narayan

ويشير هذا التباين فى الأساليب السياسية بصورة أولية الى وجود مستويات أو مناطق للممارسة السياسية منغلقة على نفسها الى حد ما ومستقلة بعضها عن البعض الآخر . ولقد أوضحت هذه النقطة دراسة عن ولاية أورسا Orissa أجراها ف . ج . بيلى (٧) F. G. Bailey ، بل أن هذه الدراسة أضافت بعض الملامح الأخرى . فرق الكاتب بين نطاق السياسة الخاص بالصفوة وهو نطاق حكومة المقاطعة ، وبين نطاق السياسة على مستوى القرية . فالأول يمثل المستوى الحديث والثانى يمثل المستوى التقليدى . غير أن هناك أيضا منطقة وسطى تمثلها الدائرة الانتخابية حيث يتقابل كلا الطرفين ويتكيف كل منهما مع الآخر . وذهب

Morris - Jones, op. cit., P. 52.

F. G. Bailey, Politics and Social Change : Orissa in 1959  
(Berkeley, 1963).

(٦)

(٧)

يبلى الى أن الأنشطة السياسية للولاية والدوائر الانتخابية تميل أثناء هذه العملية الى امتصاص وتحويل ( بمعنى تحديث ) هذه القرى . وتبدو الصفوة نفسها على أنها أقرب الى الترابط ( التماسك ) - من الناحية الاجتماعية والسياسية - الأمر الذى جعل بيلى يتساءل عما اذا كان يمكن النظر الى هذه الصفوة كطبقة وسطى « تقف فى مقابل طبقة الفلاحين أو العمال المعدمين فى الريف أو عمال الصناعة فى أورسا » (٨) وهذه فكرة مرفوضة على أساس أنه لا توجد جماعة مشتركة Corporate group من الفلاحين والعمال - وبالتالى لا يوجد شكل محدد لصفوة مضادة داخل الولاية - وايضا على أساس أن وحدة الصفوة يظهر بجلاء فى علاقتها بالجماعات الخارجية ، وبالصفوات فى الولايات الاخرى وبحكومة دلهى .

ولقد أظهرت دراسة حديثة عن القيادة السياسية فى ولاية اوتتر براديش Uttar Pradesh أن حزب المؤتمر يحوى صفوة تنتمى الى الطبقة الوسطى وتعتمد فى قوتها السياسية على حيازة الملكية ؛ حيث كتب يقول :

« نبعث القيادة ومصادر التدعيم السياسى لتنظيمات حزب المؤتمر المحلية فى الأربع مقاطعات الريفية التى درست من كبار المزارعين من طائفتى الزامندارس Zamindars والتاليوكدارس Talukdars ومن صغار ومتوسطى اعضاء الزامندارس السابقين . فالقوة فى الريف تعتمد على ملكية الأرض . وتعتمد قوة حزب المؤتمر على شبكة من العلاقات - تقام من خلال قيادة الحزب وسيطرته على الحكومات الاقليمية والتنظيمات التعاونية - مع الجماعات ذات التأثير المحلى فى القرى ، أى مع هؤلاء الذين يملكون الأرض » (٩) .

وتتهدد وحدة هذه القيادة باستمرار من خلال الصراعات الطائفية

Ibid., P. 228.

(٨)

P. R. Brass, Factional Politics in an Indian State : The Congress Party in Uttar Pradesh (PerKeley, 1965) P. 229.

(٩)

وهى أحد الملامح التقليدية فى المجتمع الهندى . والتي ترتبط بعلاقات التسابع والمتبوع Patron - Client relationships كالعلاقة بين المالك والمستأجر ، والمحامى وعميله ، والقائد ومجتمعه المحلى ( وتتضمن هذه العلاقة الأخيرة مظاهر الولاء الطائفى غير انها تمتد الى أكثر من طائفة واحدة ) . ولقد تفاقمت الصراعات الطائفية فى ولاية أوتر براديش لأن السيادة السياسية لحزب المؤتمر لم يواجهها أى مظهر من مظاهر التحدى . وعندما يوجد مثل هذا التحدى - كما هو الحال فى أحد المقاطعات التى يسيطر عليها حزب سواتانترا Swatantra Party - توحد الجماعة الحاكمة من صفوفها وتكتمش النزعة الطائفية .

أما على المستوى القومى فإن على الصفوة السياسية - وخاصة حزب المؤتمر الحاكم - أن تتعامل مع النمط التقليدى للسياسة فى القرية من ناحية ومع النمط المقدس ( الدينى ) للسياسة المرتبط بالحركة البوذية من ناحية أخرى . ولكن يبدو هنا أيضا - كما فى ولاية أوريسا وأوتر براديش - أن تأثير السياسة الحديثة كما تمارسها الصفوة هو تأثير حاسم ، وفى نفس الوقت لا يوجد دليل قاطع على وجود انقسام داخل الصفوة ذاتها بين دعاة التحديث ودعاة التقليد . فمن لا شك فيه أن هناك بعض قادة حزب المؤتمر ممن يظهرون اهتماما بالغاً بحماية الإبقار ومنع المشروبات الكحولية ، بينما يهتم البعض الآخر بصناعة الصلب والتزود بالمعدات العسكرية ، ولكن هذه الخلافات لم تخلق أى صراعات أساسية . وإذا كان لنا أن نشير الى موضوع واحد من الموضوعات التى تعد مصدرا للانقسام فى الوقت الحاضر ، فإننا نشير الى الاختلافات فى الرأى حول المدى المرغوب فيه من المشروعات العامة فى مقابل المشروعات الخاصة ، أو بشكل أكثر عمومية ، الاختلافات حول المزايا المرتبطة بالاشتراكية والرأسمالية كصورتين للمجتمع - وتعد هذه الخلافات مسألة حديثة بكل المقاييس .

وقلما يظهر التعارض بين التقليد والتحديث فى قطاع كبار الموظفين والقادة العسكريين ، ذلك لأن كلا من الجماعتين تعد حديثة فى تعليمها ، (م ١٣ - علم الاجتماع)

والأنشطة التي تمارسها ، ونظرتها المهنية . أما وضع المثقفين فإنه مختلف وأكثر تعقيدا . فقد شكل المثقفون في معظم المجتمعات الحديثة فئة اجتماعية أكثر تحديدا ، ظهرت داخلها جماعات متنوعة تتعايش مع بعضها البعض أو تتنافس مع بعضها البعض . وظهر منذ القرن الثامن عشر وحتى الوقت الحاضر - في المجتمعات الغربية - خط أساسي للانقسام يفصل بين المثقفين المحافظين والمثقفين الراديكاليين . ولقد اكتمل هذا التعارض بين المحافظين والراديكاليين ، أو تدعم كما يحلو للبعض أن يقول ، من خلال التمييز بين علماء العلوم الطبيعية وعلماء الانسانيات . ومن الممكن أن نجد انقسامات من هذا النوع في الهند المعاصرة ؛ كأن نرى - على سبيل المثال - في رام موهان روى Ram Mohan Roy حدا أعلى لطبقة مثقفة راديكالية وصلت الى اكتمال نضجها أثناء النضال من أجل الاستقلال ، أو أن نلاحظ تشكل طبقة جديدة من المثقفين من خلال ادخال العلم الغربي ونظم الجامعات الغربية الى الهند . غير أن هذه التطورات في الثقافة الهندية لم تنتج بعد هذا التعارض الدقيق في المذاهب الفكرية الذي حدث على نطاق واسع في كثير من البلدان الأوروبية . فلم تظهر هناك معارك على اصدار كتب مختلفة ، ولم تظهر جماعة مؤثرة من الفلاسفة ، كما لم يوجد صراع عام بين العلم والدين ويجب أن يفسر ذلك من خلال الحقيقة التي مفادها أن الفكر الغربي قد دخل الى الهند من خلال القوة الاستعمارية الحاكمة ، وتم نشره بلغة أجنبية ؛ الأمر الذي ترتب عليه امكانية النظر الى الاستقلال على أنه يطالب بتأكيد الثقافة التقليدية ، مع تفسيرها بطرق جديدة وادخال بعض العناصر المستعارة من الغرب ، على أن تظل هندية بصفة اساسية . وما يزال هذا التنافس بين التراث الداخلى والتراث الأجنبي مستمرا ، ويتبدى في المناقشات الدائرة حول استخدام اللغة الانجليزية ، بالرغم من أنه قد فقد حدته التي كان يتميز بها في الأجيال الأولى : أجيال طاغور ونهرو . ولقد عبر ديساي Desai تعبيرا جيدا عن هذا التنافس عندما كتب يقول : « ان ما نملكه هو ايدولوجية ذات توجيه هندي متأثرة بالغرب وهي الايدولوجية التي تنتمي اليها الجماهير العريضة من المثقفين الجدد » .

وبناء عليه ، فليس لدينا - من الناحية الايديولوجية - اكتساب اصيل لصفات الغرب ، (١٠) .

ومن الناحية الأخرى فإن الديانة البراهمية - والتي تعبر عن الوحدة الثقافية للمجتمع التقليدي - لا تتفق في جوانب عديدة مع ظروف الحياة في المجتمع الصناعي النامي ، ولذلك فقد فقدت الكثير من جدواها . ومع ذلك فإننا لا يمكن أن ننكر التأثير الذي ما تزال تمارسه الديانة البراهمية ، فكما لاحظ سيريفناس Sirinvas في مناسبات عديدة (١١) ، فإن عمليتي اكتساب صفات الغرب Westernization ونشر اللغة السانسكريتية Sanskritization يسيران جنبا الى جنب في الهند الحديثة . وبناء عليه فإنه في الوقت الذي يتحول فيه أعضاء الطوائف العليا الى أفراد ذوي ثقافة غربية - ليس على نمط الانسان الغربي تماما - يغوص أعضاء الطوائف الدنيا في النمط التقليدي للمجتمع من خلال تبني المذاهب البراهمية وكذلك الممارسات العملية المرتبطة بها . والنتيجة هي خليط من الأفكار الحديثة والتقليدية ، أكثر من كونها مواجهة بينهما .

ويبدو هذا الأمر غريبا خاصة حيثما يتوقع أن تسود القيم الحديثة دون منازع ، كما نرى في مجال العلوم الاجتماعية . فغالبا ما يذهب البعض الى أن الباحث في علم الاجتماع أو الانثروبولوجيا - أو حتى علم الاقتصاد - يحتاج اذا كان يعمل في الهند الى التعرف عن قرب على المجتمع التقليدي ، بحرف النظر عن المادة التي يدرسها . وقد ذهب ماكرجي في هذا الصدد الى القول بأن :

---

I. P. Desai, " The New Elite " in Towards a Sociology of culture in India, op. cit, P. 154. (١٠)

(١١) انظر على سبيل المثال أعماله التالية : Caste in Modern India and other essays (Bombay, 1965) Chapter 2, "a Note on Sanskritization and Westernization" and also "changing Institutions and values in Modern India ", in Towards a Sociology of culture in India (op. cit).

« الواجب الأول والملح الملقى على عاتق علم الاجتماع الهندي ... هو دراسة التراث الهندي » ، وأكثر من هذا « ... فانه ليس كافيا أن يكون عالم الاجتماع الهندي عالم اجتماع فقط . بل يجب عليه أن يكون هنديا أولا وقبل كل شيء ، فعليه أن يشارك في الطرق الشعبية ، والاعراف ، والعادات الاجتماعية والتقاليد بهدف فهم النسق الاجتماعي وما وراء النسق الاجتماعي . ان على الباحث أن يغوص في التراث الهندي الاعلى منه والادنى . وبالنسبة للجوانب العليا من التراث فان اللغة السنسكريتية تلعب دورا فائق الأهمية » (١٢) .

والحقيقة أن مثل هذا الالتزام لم يوجد عند علماء الاقتصاد السياسى وعلماء الاجتماع الاوائل فى الاقطار الاوربية ، فلم يطرح أحد منهم مثل هذا الالتزام ، كما لم يفترض هؤلاء العلماء أن من واجبهم أن ينغمسوا فى ثقافة أوربا الاقطاعية قبل أن يقدموا على بحث المشكلات المترتبة على ظهور الرأسمالية . ويكشف الاختلاف بين الموقف فى أوربا والموقف فى الهند عن مدى تأثير الأفكار التقليدية على الفكر الاجتماعى الهندى ذلك التأثير الذى ينتج مركبا لا هو بالتقليدى ولا هو بالحديث .

وقد يكون من الضرورة بمكان أن ندرس تطور المهن الفكرية وتطور الثقافة الحديثة فى الهند بشكل أكثر دقة (١٣) وذلك قبل أن نصدر حكما على الصورة التى سيكون عليها التأليف بين الفكر التقليدى والفكر الحديث . غير أن هذا التأليف قائم فى الوقت الحاضر ، فلم تعد جماعة المثقفين مشغولة بالصراع بين دعاة التقليد ودعاة التحديث . والخلاف الأكثر ظهورا هو الخلاف بين الثقافات الاقليمية ، ولذلك فان علينا أن نكشف عما يترتب على النزعات الاقليمية من آثار . عرض سيليج

---

MuKerji, op. cit, P. 232 - 3.

(١٢)

(١٣) من أكثر المجالات شمولاً حتى الآن محاولة إدوارد شيلز : أنظر

E. Shils, *The Intellectual Between Tradition and Modernity : The Indian Situation*, (The Hague, 1961).

هاريسون (١٤) Harrison فى أحد كتبه لما اسماه بمخاطر البلقنة فى الهند ويسير رأيه على النحو التالى : تشتمل الهند على مناطق ثقافية متعددة تجمعت مع بعضها سويا فى الماضى من خلال اللغة السنسكريتية والصفوة البراهمية القومية . ثم بعد ذلك من خلال سيطرة الصفوة الادارية السياسية البريطانية (أو ذات التعليم البريطانى) وكذلك انتشار اللغة الانجليزية . ومنذ تحقيق الاستقلال ، لم تعد اللغة الانجليزية لغة قومية ، غير أن المناذاة باحلال اللغة الهندية (Hindi) محلها قد لاقت تحديا ومعارضة ؛ فى الوقت الذى بدأت فيه الثقافات واللغات المحلية تطل برأسها من جديد . ومن شأن هذه التطورات أن تخلق حدودا قوية بين المناطق اللغوية ، وتعوق عملية الحراك على المستوى القومى ، وتعمق الولاءات المحلية ، وتثير نوازع المطالبة بمزيد من الاستقلال الذاتى الاقليمى ، وفى النهاية فانها قد تؤدي الى زيادة الحركات الانفصالية .

وبناء عليه فلا يمكن انكار قوة الولاءات اللغوية المحلية ، كما لا يمكن انكار أهمية الثقافات المحلية . ولقد اتضحت الولاءات الاقليمية من خلال الاصرار الجماهيرى على اقامة ولايات محلية يقوم تقسيمها بناء على المناطق اللغوية الأساسية ، الأمر الذى ترتب عليه اقامة ولاية اندھارا Andhra وتقسيم ولاية بومباى الى ولايتى جيجارات Gujarat ومھاراشترا Maharashtra وأخيرا تقسيم البنجاب الى ولايتين أحدهما تتحدث اللغة البنجابية والأخرى تتحدث اللغة الهندية (Hindi) أما أهمية الثقافات المحلية فقد اتضحت من خلال الحقيقة التى مفادها أنه بالرغم من أن أحدا لم يتحدث عن النهضة الهندية (أو احياء الثقافة الهندية) ، فإن النهضة البنغالية (احياء ثقافة البنغال) قد لاقت اعترافا عالميا منذ أوائل هذا القرن ، هذا فضلا عن أن احياء الادب والموسيقى والرقص فى الوقت الحاضر يعد ظاهرة محلية اساسا . وبالرغم من ذلك فان نتائج دراسة سيليج هاريسون - وخاصة المماثلة التى اقامها بين

---

S. S. Harrison, *India : The Most Dangerous Decades*, (١٤) (Princeton, N. J., 1960). especially ch. 111 " The New Regional Elites " .

الموقف فى الهند والموقف فى اوربا الغربية عندما ظهرت الدول البلقانية بعد الحرب العالمية الأولى - هذه النتائج ليست معصومة من النقد .  
 فالوحدانية الثقافية فى الهند تعتبر أقدم جذورا من الوحدة الثقافية فى امبراطورية هابسبورج . وإذا كان الاحساس بهذه الوحدة قد أصبح - فى الايام الأخيرة - أضعف عن ذى قبل ، فإنه ما يزال يمثل عنصرا لا يمكن إهماله . ومن الناحية الأخرى ، فإنه من الخطأ المبالغ فى الحديث عن درجة الوحدة التى كانت قائمة فى الماضى ، وإهمال العوامل الجديدة التى أسهمت فى تحقيق الوحدة ، والتى ظهرت فى السنوات الأخيرة . فالوحدانية الثقافية فى الهند قبل فترة الحكم البريطانى لم تدعمها - لوقت طويل - سلطة سياسية وإدارية تقوم على أساس علمانى فوق كل الاراضى الهندية . فلم تظهر حكومة مركزية وإدارية مركزية فعاليتين إلا فى الوقت الحاضر . وأصبحت الحكومة أكثر قوة فى العقدين الماضيين وبعد أن أقيمت على أساس من الموافقة الشعبية .

ثانيا : يجب أن نتذكر أن الهند تعتبر - وبقصد - دولة فيدرالية وليست دولة واحدة . وفى نسق سياسى من هذا النوع ، من الطبيعى أن يتم التأكيد على حقوق الولايات التى تشكل الدولة الفيدرالية ، ومن الواضح أن الولايات الهندية أكثر تشددا وأكثر الحاحا فى صراعها مع الحكومة الفيدرالية من نظيراتها فى « الولايات المتحدة الأمريكية » وكندا على سبيل المثال . ثالثا : من المضلل أن نذهب الى القول بأن الولايات اللغوية المنتشرة فى الهند تعتبر شيئا استثنائيا ، أو أنه يمكن مقارنتها بالولايات اللغوية التى كانت منتشرة فى أوربا الشرقية منذ نصف قرن مضى . فقد ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية صراعات عنيفة فى بلجيكا بين الجماعتين اللغويتين الموجودتين هناك ؛ كما ظهر فى بريطانيا نمو ملحوظ للقومية الويلزية (نسبة الى إقليم ويلز فى بريطانيا) ؛ وتفجرت فى مقاطعة كويك Quebec فى كندا حركة قومية قوية على يد اقلية لغوية متمركزة فى هذه المقاطعة ، وشكلت بذلك جناحا انفصاليا نشيطا . وتعطينا حالة كندا مثالا يقف على طرف نقيض من الموقف فى الهند . فالأصول الثقافية للجماعات الفرنسية الكندية والإنجليزية الكندية ، تعتبر أصولا أكثر تنوعا فى معظمها من الأصول



الثقافية للجماعات المحلية فى الهند ؛ فأحد هذه الجماعات ذات اصول لاتينية ، واخرى ذات اصول انجلو - ساسكونية ، وثالثة ذات اصول كاثوليكية ، ورابعة تدين بالبروتستنتية . ومع هذا يجب أن نبرز الحقيقة التى مؤداها أن هناك جماعتين لغويتين ، ومن ثم فإن بالامكان تطبيق سياسة للدمج اللغوى والثقافى بين الجماعتين ، بل أنها مدعاة للتفاؤل . أما فى الهند فإن هناك أربع عشرة جماعة لغوية ، ويبدو أن الحل الوحيد للمشكلة اللغوية ينحصر فى اقامة لغة قومية بجانب اللغات المحلية . ولا يمكن التنبؤ الآن بما اذا كان ذلك أصعب أو أسهل من عملية الدمج اللغوى .

ليس هناك شك فى أن وجود مناطق ثقافية مميزة ، وهى المناطق التى تفصل أيضاً - ويقدر معين - الكيانات السياسية ، يؤثر على تركيب وانشطة جماعات الصفوة . بيد أن المسألة التى تحتاج الى فحص دقيق هى الى أى مدى يترك وجود هذه المناطق الثقافية أثارا تفتيتية على المجتمع . فلنحاول - أولاً - أن نلقى الضوء على تأثيراتها على الحياة الفكرية . من المحقق أن تأثير الثقافة الاقليمية على بعض المجالات الفكرية - فى الأدب والموسيقى مثلاً وحتى فى كتابة التاريخ - قد يكون له أهمية كبرى . ومع ذلك يبقى هناك عنصر مشترك يوحد بين الثقافات المختلفة طالما أنها تستقى من منبع مشترك يتمثل فى مجموعة من الموضوعات الاساسية المشتقة من الهندوسية . وإذا كانت الديانة الهندوسية نفسها سوف تتقلص بسرعة مع تفكك نظام الطوائف - كما يفترض الدارسون - فليس هناك من مبرر للافتراض بأن التراث الثقافى المتراكم المرتبط بالهندوسية سوف يختفى بشكل مباشر ، بنفس طريقة اختفاء الثقافة التى أذكتها المسيحية فى الأمم الغربية الحديثة التى تتميز بسيطرة العلمانية . وفضلاً عن هذا فإن هناك كثيراً من مجالات الحياة الثقافية لا تتأثر بشكل حاسم بالثقافة الاقليمية ، فالعلم الطبيعى ليس له طابع قومى أو اقليمى ، وحتى العلوم الاجتماعية فإنها قابلة للتطور وفق خطوط تجعلها جزءاً من هيكل معرفى عالمى ، بالرغم من المحاولات التى تبذل لربطها بالتراث الهندى .

ولا يبدو أن هناك على هذا المستوى أية عقبات أمام الحركة الحرة للمثقفين في كل أرجاء الهند . وسوف يصبح هذا أمرا سهلا من خلال استخدام لغة قومية واحدة في التعليم العالي ؛ كما أن انتشار اللغة الهندية (Hindi) في المناطق التي لا تتكلم هذه اللغة ، بجانب الاستخدام المستمر للغة الانجليزية ، يؤدي بنا الى القول بأنه مهما تكن المصاعب أمام الحركة الحرة للمثقفين فإنه يمكن تذليلها . فالثقافة الادبية والفن يعتمدان اعتمادا كبيرا على اللغة المحلية ؛ أما العلم والتكنولوجيا والادارة بصورتها الاقتصادية والسياسية فلا تعتمد على هذه اللغة . وإذا كان لنا أن نحدد مدى الانقسامات الاقليمية بين الصفوة المثقفة فإنه من الأهمية بمكان أن نكشف عن درجة الحراك الجغرافي لجماعات مثل أساتذة الجامعات والعلماء والصحفيين وهل تتزايد درجة الحراك هذه أم تتناقص . أشار سرينيفاس Srinivas الى أن الحج إلى الأماكن المقدسة (في الهند) قد ساعد على توحيد المجتمع الهندي : « فالحجاج لا يعبأون بالحواجز اللغوية ، ولا بالفروق في العادات والأعراف ؛ بل أنه يبدو أن هؤلاء الحجاج يستمتعون بالتنوع الثقافي في الهند » (١٥) ويمكن أن يتدعم هذا العنصر المحقق للوحدة في الهند الحديثة من خلال حراك المثقفين ؛ فمن الجدير بالملاحظة أن أساتذة الجامعات - على سبيل المثال - أصبحوا يعادون التأكيد المفروض على الثقافة الاقليمية وخاصة فكرة الاستخدام الشامل للغة المحلية في التعليم العالي .

أما في المجال السياسي ، فقد أوضحنا من قبل أن هناك جماعات صفوة اقليمية . غير أن هذه الجماعات تندمج اندماجا كبيرا في النسق السياسي القومي . فالاحزاب السياسية الرئيسية هي أحزاب قومية ، وحتى في حالة تركيز قوتها في بعض المناطق الاقليمية في الوقت الحاضر - مثل تركيز حزب سواتانترا Swatantra في منطقة جيوجارت Gujarat والحزب الشيوعي في منطقة كيرالا Kerala فإن هذه الأحزاب ما تزال

تتنافس على حيازة القوة فى كافة أرجاء الهند . وبناء عليه فان القادة السياسيين لا يستطيعون الفكك من الارتباط بالسياسة على المستوى القومى ، بل أن معظم أعضاء الصفوة المحلية يتوقون الى أن يصبحوا قادة على مستوى قومى . ويهتم رجال السياسة على مستوى حكومة الولاية اهتماما بالغا بتطور الاقليم الذى ينتمون اليه ، وهم يدخلون باستمرار فى صراع فى حكومة دلهى ، خاصة فيما يتعلق بالمواقع التى تنفذ فيها الخطة الخمسية . ويحدث نفس الشيء فى الانظمة الفيدرالية الأخرى حيث لا تنحرف الصفوة الاقليمية فى انشطتها ومبادراتها عن التمثيل العادى للمصالح المحلية الا فى النذر اليسير . فالقادة السياسيون على مستوى الولايات الهندية لا يصرون على مطالبهم للمشاركة فى مشروعات التنمية اكثر مما تفعل الحكومات المحلية فى كندا - مثلاً - اثناء مناقشة توزيع الميزانية الفيدرالية الخاصة بتشبيد الطرق ، والطاقة الكهربائية أو التعليم العالى ، ومن الضرورى أن نؤكد أيضا أن المناطق المحلية المختلفة تمثل تمثيلا عادلا فى الحكومة القومية وفى الاجهزة المختلفة لهذه الحكومة ، كما يتم خلق قدر من التوازن بين جنوب الهند وشمالها فى هذا المضمار . غير أن لنا أن نتساءل : هل يظهر التمييز بين الشمال والجنوب فى الهند بشكل اكثر حدة مما هو الحال فى الولايات المتحدة الامريكية ، وهل مسألة التمثيل السياسى اكثر حساسية ؟ الاجابة على هذا السؤال واضحة على أى حال .

ويبدو لنا أن الدلائل تشير فى الوقت الحاضر الى أن تزايد الانقسام فى السياسة الهندية لا يحدث بين دعاة التقليد ودعاة التحديث أو بين المناطق المحلية المختلفة ، وإنما يحدث بين الجماعات الايديولوجية ذات الطابع الحديث . حقيقة أن التطور الايديولوجى قد تشوه وتعطل من خلال سيطرة حزب المؤتمر الذى يجمع تحت رايته عددا متنوعا من الآراء السياسية والاجتماعية ؛ غير أنه ظهر خلال السنوات القليلة الماضية صراع عنيف بين المذاهب الفكرية ، ترتب على نمو حزب سواتانترا من ناحية والحزب الشيوعى من ناحية أخرى . فعند قرب

الانتخابات الرابعة في الهند لم تكن الموضوعات الأساسية التي سيطرت على الحوار السياسى هي الموضوعات الخاصة بالتنمية الاقليمية في مقابل التنمية القومية ؛ وانما انحصرت هذه الموضوعات في مشكلات النمو الاقتصادي ، وتوزيع الثروة والدخل ، والتخطيط والمشروعات الحرة . ومن المحتمل أن يؤدي تأثير نمو الأحزاب المعارضة الى مزيد من الوحدة بين الصفوة في حزب المؤتمر ، والى تطور التنافس بين جماعات الصفوة السياسية التي تتحدد بشكل أدق من خلال أهدافها الاجتماعية والسياسية .

لقد علق أحد المراقبين ذات مرة على مجلس النواب الفرنسى فى الثلاثينات بالقول بأن الاختلاف بين نائبين أحدهما شيوعى والآخر غير شيوعى أقل بكثير من الاختلاف بين اثنين من الشيوعيين أحدهما عضو فى مجلس النواب والآخر ليس عضواً . ويمكن أن تذكر نفس الملاحظة فى سياق الحديث عن «اللوك سبها» Lok Sabha ( مجلس الشعب الهندى ) (\*) . فيما يتعلق بالاختلافات المرتبطة بالمنطقة المحلية أو الطائفة بين أعضائه . ويصدق نفس الشيء بالتأكيد على كبار الموظفين فى الجهاز الادارى الهندى ، فالاصول الاجتماعية لهؤلاء تختلف باختلاف المناطق المحلية (بالرغم من أن بعض هذه المناطق تمثل بأكبر مما تستحق) وباختلاف الطائفة (بالرغم من أن سيادة الطوائف العليا - بسبب تزايد فرصهم فى التعليم الثانوى والجامعى - وبالرغم من وجود بعض الأماكن للطوائف الأخرى) (١٦) . ولكن حدث أن تم الحد من النتائج المفتتة

---

(\*) يتكون البرلمان الهندى من رئيس للجمهورية الذى ينتخب كل خمس سنوات ، ومجلس الولايات (ويطلق عليه راجيا سبها Rajya Sabha) وهو لا يزيد عن ٢٥٠ عضواً يمثلون الولايات ويتم اختيارهم بالانتخاب غير المباشر عن طريق الهيئة التشريعية الخاصة بكل ولاية ، ومجلس الشعب (ويطلق عليه لوك سبها Lok Sabha) ويتكون من ٥٠٠ عضو يتم اختيارهم بالانتخاب المباشر عن طريق الناخبين . ويعتبر مجلس الولايات جمعية دائمة ، يستقيل ثلث أعضائها سنوياً لينتخب غيرهم ، أما مجلس الشعب فانه يحل كل خمس سنوات ليعاد انتخابه .

(١٦) تعتبر المعلومات المتاحة عن الصفوة الادارية أكبر من أى معلومات متاحة عن أى جماعة أخرى . ومن أهم المصادر حول هذا الموضوع :

لهذا الاختلاف من خلال وجود بعض العناصر المشتركة : وجود عدد كبير ممن تعلموا في المدارس العامة ، والتدريب المكثف للمرشحين للقبول في الاكاديمية القومية للإدارة ، وروح الجماعة ethos التي تسيطر على صفوف صغيرة لها تراث طويل . فأعضاء جهاز الإدارة الهندي يوزعون على الولايات ، ولكن ذلك لا يؤدي الى تقسيم الخدمات وفق خطوط اقليمية ، وذلك لأن نصف العدد في كل ولاية يأتي من خارج الولاية ، كما أنه يتم انتداب الموظفين للخدمة لفترات معينة في الإدارة المركزية . وبالرغم من أن جهاز الإدارة الهندي له طابع فيدرالي الى حد ما ، إلا أنه - مثله في ذلك مثل الأجهزة الكبرى للدولة في فرنسا أو الطبقة الإدارية الخاصة بالخدمة المهنية في بريطانيا - يشكل صفوف متميزة ومتماسكة وقوية (١٧) .

ولم نذكر شيئاً حتى الآن في هذا الفصل عن التأثير الحاسم الذي تمارسه الطائفة . وتعتبر المشكلات المرتبطة بأهمية الطائفة والتغيرات التي تخضع لها في الهند الحديثة ، مشكلات على درجة عالية من الصعوبة والتعقيد ؛ ولانستطيع في هذا السياق إلا أن نقدم - باختصار شديد - بعض الانطباعات المتصلة بتأثير عضوية الطائفة على تشكل واستقرار جماعات الصفوة . من الضروري أولاً أن نفرق بين الطوائف التقليدية (المسماة جاتاي Jati) وهي جماعات محلية ضيقة النطاق ، وبين الروابط الطائفية الحديثة التي تسعى الى تعميق الولاءات الطائفية بحيث تجمع في جماعة واحدة « هذه الطوائف (المسماة جاتاي) والتي تكون فئة واحدة بحكم اشتراكها في اسم واحد ، ومهنة تقليدية واحدة ، ومكانة مشتركة تقريبا في نظمها الطائفية المتتالية » (١٨) وتمتد التجمعات

---

R. K. Trivedi and D. N. Rao, " Regular Recruits to the I. A. S - A Study " Journal of the National Accadmy of Adminstration, Mussaurie, Vol. V., No. 3; a forthcoming study by V. Subramanian; and Morris - Jones; op. cit PP. 121 - 3.

(١٧) ويمكن تقديم ملاحظات شابهة فيما يتعلق بجهاز الخارجية الهندية .  
Bailey, op. cit, P. 130.

(١٨)

=

الطائفية في المنطقة المحلية أو الولاية التي تشترك في لغة واحدة ، وتمتد في بعض الاحيان بحيث تغطي الهند برمتها . وتختلف درجة تنظيم هذه التجمعات ودرجة تأثيرها اختلافا ظاهرا في الاجزاء المختلفة في الهند ، من جمعية خدمات ناير Nair Service Society /القوية والمنظمة تنظيما دقيقا في ولاية كيرالا Kerala الى رابطة Orissa Oilmen-Vaisys التي ماتزال - وفقا لما ذهب اليه بيلى - في مرحلة التكوين وليس لها سوى تأثير سياسى طفيف .

أما التأثير الذى يمكن أن يمارسه تجمع طائفى على نطاق قومى فقد اتضح من خلال التفسير الذى قدمه راو M. S. A. Rao لرابطة اليادافاس (١٩) Yadavas والتي تضم عددا من الطوائف المتحالفة - ادھيرس Adhirs وجوبالس Gopals وجولاس Gollas وغيرها - والتي تشترك جميعا في العمل بالمهن المرتبطة بتربية الابقار وبيع اللبن في أرجاء الهند المختلفة ؛ وان كانت تدعى أيضا بين أعضائها عددا من أسباط سلالات كانت تحكم فيما مضى . أما رابطة يادافا ماها سابها العامة all-India Yadav, Maha Sabha والتي تشكلت في عام ١٩٢٤ فقد كانت تنشط بصفة خاصة في الضغط من أجل تشكيل لواء خاص بها في الجيش الهندى ، وذهب راو Rao الى أن أعضاء مجلس الشعب الهندى من رابطة يادافا يعملون سويا في الاشراف على الانشطة الطائفية للرابطة .

وهناك رابطة قومية أخرى لها نشاط مؤثر هي رابطة مارواريس Marwaris (ورابطة مارواريس العامة all - India Marwari Federation) ولقد أشار سيليج هاريسون S. Harrison - في وصفه للتكتلات الطائفية الجديدة (٢٠) - أشار الى المارواريس والى جماعة الاهاريس وغيرها .

ولقد وصف بلى بوضوح تام الفروق بين الطوائف والتجمعات الطائفية على الصفحات

من ١٢٢ - ١٣٥ .

M. S. Rao, " Caste and the Indian Army " Economic (١٩)

Weekly, Vol. XVI, No. 35, (29 August 1964). PP. 1439 - 43.

Harrison, op. cit, Ch. IV.

(٢٠)

ولاحظ بالنسبة لهاتين الجماعتين أنهما قد تحالفتا في ولاية اوتبراديش Uttar Pradesh مع طائفة جاتس Jats وبعض الطوائف الأخرى لكي تشكل تكتلا مؤثرا ؛ غير أن بول براس Paul Brass قد انتقدا هذا الرأي عندما لاحظ أنه بالرغم من أن التأثير السياسي للطائفة في منطقة ميربوت Meerut الواقعة في ولاية اوتبراديش يعتبر تأثيرا قويا إلا أن كل الوظائف تقوم في تركيبها على التعدد الطائفي ؛ وأن تنوع الطوائف « ٠٠ يجعل من المستحيل أن تحصر جماعة سياسية معينة تتوق إلى الوصول إلى القوة عضويتها في جماعات بعينها » (٢١) . ولقد أوضحت سلسلة من تسع دراسات عن الانتخابات العامة الثالثة نشرت في مجلة Economic Weekly في الفترة من يوليو إلى سبتمبر ١٩٦٢ ، (٢٢) أوضحت أن تأثير الانتماء الطائفي على الانتخاب يختلف اختلافا بينا من مكان إلى آخر ؛ وأنه ليس التأثير الوحيد على الإطلاق بل أنه يرتبط بالمصلحة الاقتصادية ، والالتزام الايديولوجي والتعلق بالقيادة الفردية وغير ذلك من العوامل ؛ وأن الانتماء الطائفي لا يعد عادة عاملا حاسما .

وليس هناك من شك في أن الولاءات الطائفية قوية في الكثير من المناطق ، غير أنه من المحتمل أن تظهر بأقصى درجات تأثيرها في القرى وتصبح أضعف في التجمعات الطائفية الأكبر النشطة في ممارسة السياسة على مستوى الولاية وعلى المستوى القومي . ولا يمكن تأكيد هذه النقطة إلا من خلال دراسات مفصلة عن الروابط (التجمعات) الطائفية نفسها وعلاقتها بجماعات الصفوة السياسية في الولايات أو في الحكومة المركزية - وهي دراسات لم تجر بعد . وبالرغم من أن بعض دارسي السياسة في الهند يتنبأون بأن تلعب الروابط الطائفية دورا هاما ومتزايدا في المستقبل القريب ، فإنه لا يبدو أنها تلعب دورا

---

P. Barss, op. cit., P. 148.

(٢١)

(٢٢) نشرت في نشرة بعنوان :

The Third General Elections : Studies in Voting Behaviour, Bombay Economic Society.

رئيسيا فى الوقت الحاضر فى انتخاب القادة السياسيين أو فى خلق مظاهر الانقسام السياسى . حقيقة أنها ربما تدعم الانقسامات المحلية الى حد معين ، غير أن هذه التجمعات لا تنظم كلها على أساس محلى ، بل أن بعضها - كما هو الحال فى رابطة مروارى على سبيل المثال - يعارض النزعة الاقليمية .

وتشارك التجمعات الطائفية - طالما أن لها نشاطا سياسيا - فى ممارسة السياسة على مستوى الولاية وعلى المستوى القومى ، وربما تستطيع من خلال هذا الطريق أن تؤثر على تركيب الصفوة السياسية واسلوبها السياسى . أما الطوائف التقليدية (المسماه جاتاي) فانها تنشغل اساسا بممارسة السياسة على مستوى القرية ، ومن ثم فانها لا تهتمنا فى هذا السياق . ومع ذلك فانه من الجدير بالذكر أنه حتى على مستوى السياسة فى القرية حيث يظهر تأثير التنظيم الاجتماعى التقليدى على اشده ، فليس من الواضح تماما عما اذا كانت الولاءات الطائفية تمارس تأثيرا حاسما فى كل الأحوال . فقد اشرف سومجى A. H. Somjee على تحرير سلسلة من الدراسات القروية فى ولاية جوجارات Gujarat اوضحت أنه بالرغم من وجود صراع اساسى فى بعض الاحيان بين طائفتى باتيدارس Patidars وبارياس Barias الا أن هذا الصراع يخفف من خلال التعارض الذى يظهر داخل كل صفوة على حدة بين جماعات القرابة أو بين الاجيال ، أو من خلال تكوين تحالفات بين الطوائف على أساس المصالح الاقتصادية (٢٣) ، كما استخلص اندرية بيتيل Andre Beteille من دراسة على قرية تانجور Tanjore أن القوة السياسية قد انفصلت الى حد ما عن الطائفة ، وأن توازن القوة يتميز بعدم الاستقرار ، وأن هناك « عوامل خلاف الطائفة تلعب دورا هاما فى المحافظة على القوة أو تغييرها يوما بعد يوم » (٢٤) .

A. H. Somjee (ed). Politics of Periurban Community in (٢٣) India, (Bombay, 1964).

A. Beteille, Cast, class and Power : Changing Pattern (٢٤) of stratification in Tanjore Village (Berkeley 1965) P. 200.



وإذا كانت أهمية الطائفة محل شك فى المجال السياسى فانها محل شك أكبر فيما يتعلق بجماعات الصفوة الأخرى - المديرون والقادة العسكريون والمثقفون - وذلك لأن هذه الجماعات تتشكل على أساس التميز الفردى والانجاس الفردى . فهى لا ترتبط - كما يرتبط القادة السياسيون - بتمثيل الجماعات المحلية المختلفة والمصالح المختلفة فى المجتمع . ولهذا فإن الانقسامات الطائفية لا تلعب سوى دور طفيف فى هذه الجماعات . ولقد كانت الخلافات المتصلة بالانتماء المحلى واللغة من أظهر الخلافات بين كبار الموظفين غير أن هذه الخلافات قد تلاشت - كما أشرنا من قبل - من خلال تزايد معدل الحراك الجغرافى وتأثير المعايير التى خلقتها الجماعة المهنية نفسها . ويبدو أن الولاءات الطائفية - التى قد توجد بدرجات متفاوتة بين موظفى الادارة العليا أو صفوة المثقفين - قد تضاءلت أن لم تكن قد تلاشت من خلال التزام هذه الجماعات بأهداف عامة . ويساعد على هذه العملية حقيقة أن وظائف المديرين والمثقفين (على الأقل هؤلاء الذين يعملون فى الجامعات) تعد وظائف حديثة وذات طابع غربى ، الأمر الذى يجعلها لا تتفق مع تقليدية الطائفة . أما فى حالة الجيش فقد قيل أن الفروق الطائفية أكثر ظهوراً ، وهى من رواسب الحكم البريطانى بمفهومه عن الاجناس ذات القدرات العسكرية . وحتى لو كان هذا القول صادقاً على مستوى الوحدات العسكرية ، فانه من المشكوك فيه ما اذا كان لهذه الخلافات من تأثير على المستويات العليا فى التدرج العسكرى . فالقادة العسكريون يتلقون تدريبهم - مثلهم فى ذلك مثل كبار الموظفين - وفق اسس غربية ومن المحتمل أن تكون أوجه الشبه بين القادة العسكريين وكبار الموظفين أكثر من أوجه الشبه بين اعضاء هاتين الجماعتين وجماعاتهم الطائفية .

ومن الأمور التى تساعد على تماسك جماعات الصفوة - السياسية والمثقة والادارية والعسكرية - اعتماد التوافد الى هذه الجماعات الى حد كبير على حيازه الملكية ، أو المؤهلات العلمية أو كليهما ويأتى

أعضاء هذه الجماعات - أساسا - من بيئات تنتمي الى الطبقة الوسطى ، كما أن لهم خبرات تعليمية مشتركة ، وهم يتعاملون مع بعضهم البعض كطبقة وسطى وكأعضاء ينتمون الى نفس المهنة . ومن الممكن أن تفوق هذه العناصر المشتركة أى خلافا تتعلق بالطائفة أو اللغة ؛ بل أن الأدلة تشير - خاصة بالنسبة لكبار الموظفين - الى أنها تتفوق بالفعل .

وبإمكاننا الآن أن نلخص العناصر التي تحقق الوحدة أو عدم الوحدة بين جماعات الصفوة في الهند . تتأكد الوحدة من خلال انتماء أعضاء الصفوة الى الطبقة الوسطى ، ومن خلال خبراتهم التعليمية المشتركة ، وبرامج التدريب الخاصة التي يمرون بها ، والتراث المشترك المرتبط بالمهنة في حالة المديرين والقادة العسكريين والمثقفين . أما بالنسبة للقادة السياسيين ، فإن الخلفيات التعليمية ليست ذات أهمية وإنما تتحقق الوحدة أولا وقبل كل شيء من خلال أيديولوجية حزب المؤتمر واسلوب تنظيمه والأفضلية التي يتمتع بها ، وكذلك الذكريات التي يحملها عن دوره في حركة الاستقلال . أما عن العوامل التي تسبب الخلاف فهي تلك العوامل المتصلة بالاقليم واللغة وجماعة القرابة والعصبية والطائفة والأيديولوجية . ولا تحتل هذه الاشياء - نسبيا - أهمية في الوقت الحاضر بالنسبة للصفوة الادارية والصفوة العسكرية . أما بين جماعة المثقفين فإن هناك بعض الانقسامات الناتجة عن الاختلاف في الانتماء الاقليمي وعن الاختلاف بين دعاة التجديد ودعاة التقليد ، غير أن هذه الانقسامات ليست حادة على أى حال .

أما القادة السياسيون فانهم ينقسمون وفق خطوط مختلفة - هي تلك المرتبطة بالطائفة والانتماء الاقليمي وجماعة القرابة والمذهب الاجتماعي (التقليدي في مقابل الحديث والمحافظ في مقابل الراديكالي) - غير أن حكم حزب المؤتمر للهند طيلة عقدين عصيين لم يتعرض خلالهما سوى لنكسات جزئية يعد مؤشرا على أن قوى الوحدة مازال منتشرة

حتى الآن والحقيقة أن وجود خطوط عديدة للانقسام تتقاطع بعضها مع البعض الآخر هو الذى يفسر - جزئيا - وجود قدر من التماسك فى الصفوة السياسية . فقد يتحالف أحد أعضاء الصفوة فى مناسبة معينة مع طائفته ، ويتحالف فى مناسبة أخرى مع أعضاء جماعته المحلية ، وفى مناسبة ثالثة مع عصبته السياسية أو مع جماعة تتقارب فلسفتها الاجتماعية من فلسفته ؛ ويعمل هذا التنوع فى مظاهر التحالف والمجتمع السياسى على التقليل من امكانية حدوث شقاق أساسى لا رجعة فيه . وما يزال هناك عامل آخر ينمى الآن من مظاهر الوحدة بين الصفوة السياسية ، ونعنى به ظهور أحزاب معارضة قوية على مستوى الهند كلها . وقد أوضحت دراسات عديدة كيف أن حزب المؤتمر قادر على التغلب على الخلافات الحزبية عندما تتصداه أى جماعات سياسية معادية ، وعلى الحزب أن يقلل فى الانتخابات العامة الرابعة - وبشكل أكثر كثيفا - من معارضة حزب سواتانترا والحزب الشيوعى .

ومن المحتمل جدا أن تأخذ الصراعات داخل المجتمع الهندى فى العقد القادم طابعا ايدىولوجيا ، وتصبح أكثر قربا من الصراعات الموجودة فى الامم الحديثة الأخرى . وسوف تزيد الانقسامات الطائفية والاقليمية من درجة تعقد هذه الصراعات ، غير أننا لا نعتقد أن تلعب هذه الانقسامات دورا حاسما . ومن المحتمل أن تكون أهم المسائل جميعا فى المستقبل هى تلك المتعلقة بأى من جماعات الصفوة ، أو أى توليفة منها - الأحزاب السياسية ، الموظفون ، القادة العسكريون ، المثقفون وأى جماعات تظهر - ستكون قادرة على تأسيس نفسها كطبقة حاكمة ؛ ويعتمد هذا أولا وقبل كل شئ على قدرة صفوة معينة على أن تؤكد التنمية الاقتصادية للهند وعلى أن تعبر بكفاءة عن تطلعات الجماهير العريضة من الشعب . وما يزال حزب المؤتمر يتمتع بتفوق واضح فى هذا الصدد ، ذلك لأنه دفع التقدم الاقتصادى ووجهه فى العقدين الماضيين ، وأخذ زمام المبادرة - من خلال مخطط بانشاياتى راج Panchayati Raj - فى نشر أصيل للحكم الديموقراطى الأمر الذى جعله أكثر احتكاكا بالجماهير .

(م ١٤ - علم الاجتماع)



# الباب الثالث

## الحركات الاجتماعية والعمل السياسي

- الفصل الحادي عشر : الصراع والتغير الاجتماعي
- الفصل الثاني عشر : الاطار السياسي للتكنولوجيا
- الفصل الثالث عشر : تأملات في الحركة الطلابية
- الفصل الرابع عشر : مستقبل الراديكالية



## الفصل الحادى عشر

### الصراع والتغير الاجتماعى (١)

ان صياغة نظرية سوسيولوجية تتناول الصراع ما تزال تمثل هدفا بعيد المنال . ولقد اشار عدد من الدارسين الى قلة الاهتمام بهذا الموضوع منذ مطلع هذا القرن وحتى العقد الماضى . فطى سبيل المثال نجد لويس كوزر Coser فى مقدمة كتابه « وظائف الصراع الاجتماعى » (٢) The Functions of Social Conflict يذهب الى انه برغم اهتمام علماء الاجتماع الأمريكيين الأوائل (وعلى الأخص سمول Small وكولى Cooley ) بقضية الصراع الاجتماعى ، الا أن علماء الاجتماع المحدثين الذين كتبوا خلال خمسينيات القرن العشرين لم يولوا هذه القضية اهتماما يذكر ؛ بل أنهم حينما اضطروا لمناقشة الصراع نظروا اليه على انه ظاهرة مرتبطة دائما بالتفكك الاجتماعى . والواقع أن ذلك يتسق - الى حد كبير - مع التصور الوظيفى الشائع عن طبيعة المجتمعات الانسانية . ولقد اشار عالم آخر هو الاستير بوكان Buchan فى معرض مناقشته للصراعات الدولية الى أن « دراسة الحرب والسلام لم تزل حتى وقت قريب - الا اهتماما محدودا ، خاصة اذا ما قورنت بدراسة المشكلات الاقتصادية ... » (٣) . وما تزال نعتقد حتى الآن نظرية شاملة فى هذا المجال برغم المهورات القوية التى تدافع عن هذا الموقف ... (٤)

لكن ذلك لايعنى بطبيعة الحال انعدام الاهتمام بظواهر الصراع

---

(١) Reprinted from John C. McKinney and Edward A. Tiryakian (eds), *Theoretical Sociology* (New York, 1970) (New York, 1956).  
(٢) *War in Modern Society :- An Introduction* (London, 1966), P. XII.  
(٣)  
(٤)

الاجتماعى وعلى الأخص خلال الفترة اللاحقة على ظهور الدراسات الهامة التى قام بها مؤسسو علم الاجتماع الكلاسيكيون خلال القرن التاسع عشر . فلقد عالجت الماركسية - التى تعد النظرية الاجتماعية الأساسية خلال القرن الأخير - الصراع وعلى الأخص الصراع الطبقي بوصفه خاصية أساسية تميز المجتمع الانسانى . وبرغم ذلك فإن الدراسة الفعلية للصراع الاجتماعى لم تتقدم كثيرا ، كما أن البحوث التى تناولت مختلف صور الصراع الطبقي ، فضلا عن الحربين العالميتين ، ما تزال محدودة للغاية . والواقع أنه منذ منتصف خمسينيات هذا القرن بدأ العلماء الاجتماعيون يكتشفون - وبشكل جدى - أهمية الصراع . إن ذلك يمثل اهتماما متأخرا نسبيا بالطابع الذى يميز القرن العشرين . فبينما نشأت الحربان العالميتان ، واشتدت المواجهة الايديولوجية ، وظهرت التى حيز الوجود ديكتاتوريات قوية وحركات ثورية وحروب قومية ، فضلا عن امتلاك وسائل التدمير الجماعى من خلال الحرب النووية . وهكذا بدأ بعض علماء الاجتماع يتحولون عن النظرة الجزئية للمجتمعات بوصفها بناءات على قدر كبير من التجانس والتكامل لا تضيف الا انحرافات ضئيلة ومحددة ، ليتبنوا نظرة أكثر اكتمالا تقوم على وجود تباين بين العناصر المجددة للتكامل وتلك المؤدية الى التفتت كوسيلة لفهم التطورات التاريخية التى تمر بها المجتمعات والعلاقات التى تنشأ بينها . والواقع أن هذه النظرة الأخيرة تقترب الى حد كبير من تلك التى أشار اليها زيمل Simmel قبل أكثر من نصف قرن من الزمان حين قال : « لا توجد وحدة اجتماعية تنعزل فيها التيارات التى تعمل على تماسك الأفراد عن تلك التى تؤدى الى تباعدهم . إن تصور وجود جماعة بجانب متجانسة تماما هو تصور بعيد عن الواقع ، كما أنه لا يعبر عن طبيعة الحياة الاجتماعية . . . ولكى يكتسب المجتمع أيضا طبيعة المميز ، فإنه بحاجة الى توافر قدر من الانسجام والتناظر ، والتعاون والتنافس . . . والفائدة والرفض » (٤) .

(٤) From Georg Simmel's essay *Der Streit*, First published as Chapter 4 of his *Soziologie* (Leipzig, 1908).



بيد أن هذا الاعتراف بالأهمية الاجتماعية للصراع ليس كافيا من وجهة نظر علم الاجتماع . أن أى إنسان يعيش فترة ستينيات هذا القرن يستطيع أن يدرك - بشكل مباشر أو من خلال وسائل الاتصال الجماهيرى - وجود صور مختلفة من الكفاح المسلح فى آسيا وأفريقيا اللاتينية ، وأشكال مختلفة من تمرد الرنوج داخل المدن الأمريكية ، فضلا عن الاضرابات والاحتجاجات التى يعبر عنها الطلبة فى دول مختلفة . أن مثل هذه الظواهر جديدة بأن تلفت نظر الإنسان العادى (وكذلك العالم الاجتماعى) إلى أهمية الصراع والدور الذى يلعبه فى تشكيل الواقع الاجتماعى . ومن الطبيعى أن نتوقع من العالم الاجتماعى شيئا يفوق مجرد اقرار الحقائق القائمة . فماذا نتوقع من عالم الاجتماع - بصفة خاصة - القيام به فى هذا المجال ؟ لا شك أننا نتوقع منه الكثير ؛ ونعنى بذلك الاهتمام بالمشكلات الأساسية للنظرية السوسيولوجية التى تتناول الصراع . ومن بين هذه المشكلات تسجيل مختلف أشكال الصراع ، وتحديد معدلات نشوب الصراع ومداه ، واكتشاف نمط التوازن بين الانقسام والصراع من ناحية والتكامل والانسجام من ناحية أخرى ، ودراسة أسباب الصراع (وتتبع الدور الذى يمكن أن تلعبه العوامل الاجتماعية والسيكولوجية والبيولوجية فى هذا المجال) ، وأخيرا النتائج المترتبة على الصراع .

### أنماط الصراع

اهتم علماء الاجتماع خلال القرن التاسع عشر بمناقشة بعض المشكلات السابقة ، كما نلمس اهتماما حديثا بها خلال السنوات الأخيرة، ولنتناول أولا ما أسهم به العلماء الأوائل من أفكار يمكن أن تشكل بدايات

---

ويلاحظ أن اقتباسنا هنا وكذلك اقتباساتنا التالية تعتمد على الترجمة الانجليزية التى قام بها كورت وولف **Wolff** تحت عنوان « الصراع » **Conflict** ، نيويورك ، ١٩٥٥ . هذا وقد قام البيون سمول **Small** بنشر ترجمة بعض أجزاء كتاب زيمل فى المجلة الدولية لعلم الاجتماع **American Journal of Sociology** (1904) . ولقد اهتم سمول اهتماما كبيرا بمشكلة الصراع وتأثيره فى ذلك - وبشكل مباشر - بنظريات **Marx** و **Gumplowicz** وزيمل **Simmel**

نظرية اجتماعية فى الصراع فمن الملاحظ أن بعض هؤلاء العلماء قد فرقوا - وبطريقة رسمية - بين أنماط الصراع ، وأن كنا نجد تأكيدا على التفرقة بين الصراع الدولى ( الحروب بين الأمم أو الامبراطوريات أو الجماعات القبلية ) والصراع الداخلى (الكفاح الثورى والحروب الأهلية) أما الأهمية النسبية لهذين النمطين من الصراع فقد خضعت لوجهات نظر مختلفة . فعلى سبيل المثال نجد كونت Comte وسبنسر Spencer قد اهتمتا اهتماما كبيرا بالصراعات الدولية (وعلى الأخص بين ما يسمى بالمجتمعات العسكرية والصناعية) ، كما نجد بعد ذلك مناقشات هامة لدور هذه الصراعات فى كتابات كل من جمبلوفتش Gumplowicz ولوبنهايمر Oppenheimer أما ماركس فقد أبرز أهمية الصراع الداخلى (أى الصراع الطبقي) بحيث لا تتضمن نظريته الاجتماعية : اشارات تذكر للدور الذى يلعبه الصراع الدولى . بيد أن هناك محاولات ماركسية لاحقة سعت الى اقامة نظرية فى الامبيرىالية والحرب تمثلها كتابات لينين Lenin وهيفردنج Hilferding وروزا لوكسمبورج Rosa Luxemburg وآخرون ومع ذلك فإن الطابع الاساسى الذى يميز هذه الكتابات هو تأكيدها للصراع بين الطبقات .

وعلى الرغم من أهمية التفرقة بين الصراع الداخلى والخارجى ، الا أن ذلك لا يعد أمرا كافيا (٥) . إذ أن هناك فروقا فى مدى شدة الصراع ومدى اعتماده على التهديد باستخدام القوة وغير ذلك من مظاهر نوعية . ولقد فرق زيمل Simmel بين الصراع والمنافسة ، ذاهبا الى أن الأخيرة ( أى المنافسة ) تمثل شكلا غير مباشر للصراع حيث يقول : « نستخدم مصطلح الصراع للإشارة الى تلك الجهود المتوازية التى قد يبذلها طرفان متنافسان للحصول على شىء واحد » (٦) الا أن زيمل Simmel قد حاول بعد ذلك تحديد بعض الملامح المميزة للمنافسة وعلى

(٥) ويمكن أن نعمم ذلك على كل الجماعات الاجتماعية ، وبالتالي يمكن التمييز بين الصراعات الداخلية والصراعات الخارجية التى تنشأ داخل الجماعات أو بينها . ولقد استخدم كوزر Coser هذه المصطلحات فى مناقشته . انظر كتابه للسالف الإشارة اليه .  
(٦) مقتبس من الفصل الثانى من كتاب « الصراع » ص ٥٧ - ٨٦ .

الأخص تلك التى لا تحدد نتيجتها الهدف النهائى ، بحيث أن كل متنافس يسعى الى تحقيق الهدف دون استخدام قوته أو البدء بإبراز العداوة . وفى إطار الصراع المباشر ( الداخلى والعالمى على السواء ) تظهر أساليب مختلفة تبدأ بالتأثير الفكرى ، وتوسيع الدعاية ، وممارسة الضغوط الاقتصادية والسياسية لتنتهى باللجوء الى العنف والتدخل المسلح . ويعد الصراع الصناعى أحد السمات المميزة للمجتمعات الحديثة ، كما أنه يتميز بخصائص معينة . وفى بداية مرحلة التصنيع فى المجتمعات الغربية ، كان الصراع الصناعى يحدث على فترات مختلفة كما أنه كان عنيفا فى معظم الأحيان ( وعلى الأخص فى الولايات المتحدة الأمريكية ) . أما فى المجتمعات الصناعية المتقدمة الآن فان مثل هذا الصراع قد أصبح أكثر حدوثا وأدق تنظيما لكنه أقل ميلا للعنف . ولم يعد الصراع الصناعى الحديث مقصورا على أمور صناعية أو اقتصادية خالصة بسبب تعقد الحياة الاجتماعية المعاصرة . ولقد أشارت نظرية ماركس الى أن مدى الصراع الصناعى قد يتسع ليشمل المجال السياسى بما فى ذلك تكوين طبقة عاملة ثورية . وعلى الرغم من أن مجرى الأحداث الفعلية لم يؤيد بدقة تنبؤات ماركس ( وخاصة فيما يتعلق بنمو الحركة الثورية ) ، إلا أنه قد أتاح الفرصة لاثارة تساؤلات تتعلق بمدى الصراع الصناعى وطابعه المميز . فمن الواضح الآن أن التهديد باستخدام القوة لم يعد بعيدا عن أى صراع صناعى خطير حتى ولو تم ذلك فى ظروف تتميز بقدر كبير من السلام الاجتماعى .

ان هذه المحاولات الرامية الى تصنيف صور الصراع الاجتماعى تهدف فى نهاية الأمر الى تيسير دراسة هذه المشكلة واخضاعها للبحث الدقيق . ومن الطبيعى أن تفترض هذه المحاولات وجود خصائص عامة تميز كل أشكال الصراع الاجتماعى وتربط فيما بينها . ان الصراع قد ينشأ نتيجة لوجود عنصر مشترك يميز الطبيعة الانسانية كما أشار زيمل Simmel حين قال : « من المستحيل انكار وجود غريزة القتال التى تتخذ باستمرار وجودا سابقا » (٧) . ولقد أشار الى هذه النقطة

عدد من العلماء المعاصرين الذين سنتناولهم فى مواضع لاحقة • ويمكن القول ان هناك خصائص عامة تميز البناءات الاجتماعية وتؤدى - بالضرورة - الى حدوث الصراع • وسوف أنتقل على الفور لمناقشة هذه القضايا •

### قياس الصراع

لعل التصنيف الاولى الذى ناقشناه قبل قليل يمكننا من الانتقال الى مرحلة متقدمة من الدراسة النظرية ؛ وأعنى بها الكشف عن مدى انتظام الصراع الاجتماعى فضلا عن شدته ودوامه • ويتطلب ذلك وجود قدر كبير من الشواهد التاريخية الكمية المتعلقة بمختلف أنماط الصراع • والمشكلة التى تواجهنا فى هذا المجال هى أن الدراسات التى تعيننا ما تزال قليلة ومتناثرة • ولقد أشرنا من قبل الى أن الحرب والصراع الصناعى يمثلان أهم أشكال الصراع على الأقل من وجهة نظرنا الخاصة • ومن بين الرعيل الأول من علماء الاجتماع نجد كونت Comte وسبنسر Spencer يناقشان أهمية الحرب • بيد أن النتائج التى توصلنا اليها لم تستند الى مقارنات كمية خاصة عندما أبرزوا الدور التدميرى الذى تؤديه الحروب بالنسبة للمجتمعات الصناعية • ويمكننا توجيه انتقادات مماثلة الى معظم الدراسات السوسيولوجية التى تناولت الحرب • ومن أقدم الدراسات الشاملة التى تناولت معدلات نشوب الحروب خلال الفترات المختلفة تلك التى ضمنها بيترىم سوروكين Sorokin المجلد الثالث من كتابه « الديناميات الاجتماعية والثقافية » (٨) Social and Cultural Dynamics بيد أن المقاييس التى استخدمها لم تكن دقيقة بما فيه الكفاية مما أفقد استنتاجاته قدرا كبيرا من الصدق والواقعية • وبعد مرور عدة سنوات • نشر كوينسى رايت Wright دراسة تاريخية شاملة عن الحرب تحت عنوان « دراسة فى الحرب » A Study of War (٩) تضمنت قدرا كبيرا من البيانات الكمية • أما أكثر الدراسات الكمية دقة وصدقا فهى تلك التى

(٨) (Cincinnati, 1937).

(٩) (Chicago, 1942), 2nd ed., 1965.

(٨)

(٩)

قام بها ريتشاردسون Richardson ونشرها تحت عنوان « احصاء النزاعات المميّنة » (١٠) ، وهي دراسة تضم كمية هائلة من البيانات ، برغم أنها تغطي فترة محدودة ( فيما بين سنتي ١٨٢٠ و ١٩٤٩ ) ، وفضلا عن ذلك فالدراسة تحاول الكشف عن مصاحبات الحروب ؛ أي الأحداث الاجتماعية الأخرى التي ارتبطت بنشوبها . وعلى الرغم من أن الدراسة لم تتوصل الى وجود ارتباطات موجبة ذات دلالة ، إلا أنها أثارت الشكوك في بعض التعميمات السطحية التي تتناول أسباب الحروب وظروف السلام وإن كانت - مع ذلك - قد توصلت الى أن القرن العشرين يشهد انخفاضا في معدل نشوب الحروب مقارنا بمعدل زيادة السكان . ولا شك أن إجراء مثل هذه الدراسات على فترات تاريخية أخرى سيمكننا من التعرف على التحولات البعيدة المدى التي تطرأ على الحروب .

أما دراسات الصراع في المجال الصناعي فهي أيضا مضيئة للأمال وعلى الأخص في مجال المقارنات الكمية الدقيقة ، وذلك على الرغم من أن كثيرا من الدول تنشر الآن احصاءات تتضمن معدلات حدوث الصراع الصناعي فضلا عن شدته ودوامه . وربما كانت أكثر الدراسات دقة في هذا المجال تلك التي قام بها نويلز Knowles ونشرها تحت عنوان : « الاضرابات : دراسة في الصراع الصناعي » (١١) Strikes A Study of Industrial Conflict ، وهي دراسة تتناول المملكة المتحدة فيما بين سنتي ١٩١١ و ١٩٤٥ وتحاول ربط الاضرابات بالظواهر الاجتماعية الأخرى . والواقع أننا لا نجد دراسة مشابهة لدراسة نويلز Knowles في الدول الصناعية الأخرى ، كما أن المحاولات التي تهدف الى المقارنة بين الدول أو بين الفترات التاريخية لا تزال قليلة للغاية . وفي هذا المجال نجد دراستين موجزتين : الأولى قام بها كلارك كير Kerr وإبراهام سيجل Siegel ونشرت تحت عنوان « الميل الى الاضراب

داخل الصناعة : مقارنة دولية « (١٢) ، والثانية أجراها أرثر روس Ross وبول هارتمان Hartman وتناولت « الأنماط المتغيرة للصراع الصناعي » (١٣) . وتتضمن هاتان الدراستان بيانات كمية يمكن أن تشكل أساسا لعقد مقارنات بين الدول الغربية فيما يتعلق بالصراع الصناعي . وتحاول الدراسة الأولى التعرف على مبررات وجود الاستعداد للاضرابات في بعض الصناعات ، وتلك نقطة ناقشها نويلز Knowles في دراسته السالفة الذكر . أما الدراسة الثانية فتتميز بين مختلف أنماط الاضراب الذي تقوم به جماعات مختلفة ، فضلا عن الاتجاهات البعيدة المدى لهذه الظاهرة . ولقد توصل الدارسان الى أن ثمة ميلا لانخفاض معدلات الاضراب ، كما سجلا تغيرا طرأ على طابعه يتمثل في اللجوء الى الاجتماع المتقطع بدلا من تطوير أساليب المساومة ، وتلك نقطة تمثل تغيرا فعليا قصير المدى .

وحيثما ننظر الى الصعوبات التي تنشأ عند قياس بعض الظواهر كالحروب والاضرابات ( برغم أنها قد تبدو خاضعة للتعريف والقياس ) ، ثم نجد أن الدراسات التي تناولت هذه الظواهر ما تزال قليلة للغاية ، حينئذ لن نندهش كثيرا اذا ما اكتشفنا أن الأنماط الأخرى من الصراع الاجتماعي ما تزال مستعصية على التحليل السوسيولوجي . ويمكننا أن نثير في هذا المجال عددا من التساؤلات . كيف يمكننا قياس مدى الصراع الطبقي في المجتمع ؟ كيف نستطيع تحديد درجة المنافسة داخل المجتمع وقياس تقلباتها عبر الزمن ؟ كيف نتعرف على التوازن بين القوى المؤدية الى التوازن وتلك المفضية الى الصراع داخل مجتمعات بعينها ؟ كيف نتمكن من عقد مقارنات بين مجتمعات في هذا المجال ؟ وأخيرا كيف يمكن الربط بين هذه الظواهر وغيرها من الأحداث الاجتماعية ؟ الواقع أننا لا نجد اجابات واضحة على هذه التساؤلات . وأقصى ما يمكن قوله

---

C. Kerr; A. Siegel. "The Interindustry Propensity to Strike : An International Comparison"; in Arthur Kornhauser, Robert Dubin, and Arthur M. Ross : Industrial Conflict (New York, 1954), PP. 189 — 212.

Arthur M. Ross and Paul T. Hartman, Changing Patterns of Industrial Conflict, (New York, 1960). (١٣)

هو أنه فى حالات عديدة يجب الاعتماد على مجموعة من المقاييس غير المباشرة واستخدام مصطلحات غير دقيقة مثل « أكثر » ، « أقل » ، « ففى دراسة الصراع الطبقي - مثلا - من المهم أن نأخذ فى الاعتبار بعض العوامل الهامة مثل تكوين نقابات العمال ، واتحادات أصحاب العمل ، ومدى حدوث الصراع بأشكاله المختلفة وعلى الأخص العنف ، والتعبير عن الاتجاهات فى شكل منشورات أو صحف أو وسائل اتصال جماهيرى ، وظهور الحركات السياسية ، وصياغة مذاهب سياسية متصارعة . ومن الممكن قياس بعض هذه الظواهر بدرجة كبيرة من الدقة ، بينما لا نستطيع تحقيق ذلك بالنسبة للبعض الآخر . ومع أن بعض هذه الصعوبات قد يعود الى المشكلات النظرية التى يمكن أن تواجهنا عند دراسة ظواهر كالطبقة والايديولوجية ، الا أننا نعتقد أن بالإمكان عقد مقارنات بين مجتمعات مختلفة وفترات زمنية متباعدة ، حينما نستطيع تحديد كل المحكات اللازمة لذلك . وإذا لم يتحقق ذلك ، فإننا سنضطر الى التسليم بأن نظريات الصراع لا يمكن اخضاعها للاختبار شأنها فى ذلك شأن النظريات الوظيفية ( أو العضوية ان شئنا تعبيراً آخر ) .

### أسباب الصراع

ان عدم القدرة على تحديد أنماط حدوث مختلف أشكال الصراع لم يحل دون ظهور نظريات تزعم امكانية تقديم تفسيرات سببية للصراع ( وعلى الأخص الحرب ) وذلك بربطه بظواهر أخرى . ففى حالة الحرب - مثلا - يمكن دراسة تأثير الامبريالية ، وزيادة عدد السكان ، والخصائص القومية . والواقع أن مثل هذه النظريات لم تحقق نجاحا يذكر ، وان كنا لا نستطيع استبعاد فكرة التفسير السببى ذاتها . وإذا ما نحينا جانبا فكرة البحث النظرى المنظم لأشكال الصراع وتقلباته ، يتبقى لنا اتجاهان اشيرنا اليهما من قبل ، لكنهما ما يزالان بحاجة الى الدراسة .

أما الاتجاه الأول فيبحث عن أسباب الصراع داخل الطبيعة الإنسانية : أى أنه يفتش عما أطلق عليه زيمل Simmel « غريزة القتال » . وفى خطابات متبادلة بين أينشتاين Einstein وفرويد Freud حول كيفية منع الحرب ، نجد الأخير يؤكد وجود غريزة

تدميرية أو عدوانية لدى الكائنات البشرية ، عزيزة لا يمكن كبها ، على الرغم من أنها تواجه دائما عزيزة أخرى هي عزيزة التعاطف أو الحب (١٤) وتميل الدراسات البيولوجية والانثروبولوجية الحديثة الى تأييد فكرة وجود غريزة العدوان التي تنجم عن عملية الانتخاب الطبيعي ، تلك العملية التي تنتشر بين الفقاريات Vertebrates ، كما توجد لدى الرئيسيات Primates بما في ذلك الانسان . ويذهب وشبيرن Washburn الى أن الناس « يرثون الجانب البيولوجي من العدوان » ، وأنه ينمو بفضل العادات والتقاليد . وفي ظل عالمنا الحديث المزدحم الذي يخضع للسيطرة الانسانية ، فان الرجل - على وجه الخصوص - يسعى الى تحقيق السيطرة ومن ثم العدوان (١٥) . وبالمثل نجد كونراد لورنز Lorenz في كتابه له بعنوان « فى العدوان » On Aggression ينظر الى العدوان على أنه يمثل « خاصية القتال لدى الحيوان والانسان على السواء ، ذلك القتال الذي ينشأ بين أفراد الفصيلة الواحدة » ، ويترتب عليه إعادة تقسيم المناطق ، والانتخاب الجنسي ، وإقامة نظام للمراتب والمكانات الاجتماعية .

ومن الواضح أننا لا نستطيع تفسير الصراعات الفعلية تفسيراً كاملاً فى ضوء الأفكار السابقة . ان إقامة نظرية تحاول تفسير غريزة العدوان لا يعنى أنها ( أى النظرية ) قادرة على تفسير دورات الصراع أو ظروف السلام ؛ أى الحالة التي يختفى فيها الصراع . وكل ما يمكن أن تفعله

---

(١٤) نشر خطاب فرويد فى أعمال المعهد الدولى للتعاون الفكرى التابع لعصبة الأمم . ثم أعيد نشره فى كتاب فرويد Collected Papers (1959) . وأيضا فى كتاب برامسون Bramson وجوتالس Goethals بعنوان : الحرب : دراسات فى علم النفس وعلم الاجتماع والانثروبولوجيا

War : Studies from Psychology, Sociology, Anthropology (New York, 1964). ويضم الكتاب الأخير أهم الكتابات التي تناولت الحرب وعلى

الأخص كتابات دى توكفيل De Tocqueville ووليام جيمس James وسمنر Sumner وبارك Park وسبنسر Spencer ومالينوفسكى Malinowski وفرويد Freud وريمون آرون Aron وآخرون .

(١٥) S. L. Washburn, " Conflict in Primate Society ", in Anthony de Reuck and Julie Knight (eds), Conflict in Society (London, 1966), PP. 11 - 12.



مثل هذه النظرية هو لفت الانظار للاستعداد الكامن للقيام بسلوك عدواني ، وإبراز أهمية الأساس البيولوجي لمثل هذا الاستعداد . فلكي نفسر الصراعات الفعلية ، علينا أن نحدد - بالإضافة الى هذا الشرط العام المتمثل في الغريزة - أسبابا أكثر نوعية وخصوصية . ويمكن تحقيق ذلك اذا ما تبينا نظرية « المصالح » interests . فالصراع ينشأ حينما تتعرض منطقة معينة لغزو خارجي ، أو يتعرض الصغار لتهديد أجنبي ، أو يواجه نظام المكانة تحديات معينة ( ومن الملاحظ أن النقطة الأخيرة تقترب الى حد كبير من النظرية الماركسية في الصراع الطبقي ) . وفي المجتمعات الانسانية نجد المصالح ذات الطابع البيولوجي تكتسب في مرحلة لاحقة أهمية اجتماعية ، وتلك نقطة اكدها لورنز Lorenz حينما استخدم مصطلح « الحماس العسكري » لوصف الصورة الانسانية للعدوان البيولوجي في ضوء المصالح .

وتدفعنا هذه الاعتبارات الى مناقشة الأبعاد السوسيولوجية لمشكلة العدوان . فلو افترضنا وجود الاستعداد للعدوان ، فهل نستطيع - حينئذ - تفسير الصراعات الفعلية باستخدام نظرية المصالح - أو تضارب المصالح ان شئنا الدقة - في ضوء التصورات الماركسية عموما ؟ . الواقع أن نظرية ماركس تتميز عموما بقدرة تفسيرية أصيلة . فتصوره لعمومية الصراع الطبقي يمثل في حقيقة الأمر نموذجا عاما . أما الجانب الأكثر أهمية في نظريته فهو ذلك الذي يتناول الطبقات في المجتمع الصناعي ، والذي يؤكد أن التباعد المتزايد بين مصالح البرجوازية ومصالح البروليتاريا ( مع نمو وعي متزايد بهذا التباعد ) سوف يؤدي الى زيادة الصراع بين الطرفين . ولنفترض هنا أنه قد أمكن دحض وجهة نظر ماركس ، واستطاع البعض البرهنة على أن الصراع الطبقي قد اختلف من المجتمعات الصناعية المتقدمة ( وهو ما يعتقده كثير من علماء الاجتماع ) برغم عدم توافر مقاييس دقيقة للحكم على مدى الصراع الطبقي ؛ اذا ما افترضنا ذلك كله فإن علينا الآن تفسير اختفاء الصراع الطبقي في ضوء القضية الداهية الى أن تباعد المصالح لا يرتبط ارتباطا وثيقا بالصراع ، أو أن تباعد مصالح الطبقات قد قل الى حد كبير ، أو أن هناك عاملا آخر قد أثر على

درجة الصراع . وربما أشرنا في هذا المجال الى دراستنا الوصفية التي تناولنا فيها الدور الذي تلعبه القومية في تخفيف حدة الصراع الداخلي (١٦) كذلك نجد رالف دارندورف Dahrendorf يقدم وجهة نظر معارضة لنظرية ماركس (١٧) ، ذاهبا الى أن شدة الصراع الطبقي في المجتمعات الرأسمالية خلال القرن التاسع عشر تعود الى سيطرة الصراع السياسى على الصراع الصناعى . « ان أن طرفى الصناعة وهما : رأس المال والعمل قد واجها بعضهما مرة أخرى ، ولكن فى شكل برجوازية وبروليتارية . ولقد تمت هذه المواجهة فى الميدان السياسى ٠٠٠ » (١٨) ويذهب دارندورف الى أن « مجتمعات ما بعد الرأسمالية » تشهد انفصالا بين الصراعات الصناعية والصراعات السياسية ؛ ذلك أن الصراع بصورة مختلفة قد أخذ يتقاطع تقاطعا عرضيا مع مختلف النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (١٩) وانطلاقا من هذا النقد لنظرية ماركس يشرع دارندورف فى صياغة نظرية فى الصراع أكثر شمولاً ؛ نظرية تنهض على قضية مؤداها ؛ أن الصراع يمثل عنصرا ضروريا فى كل التنظيمات القائمة على الارتباط الملزم (٢٠) . وإذا كان صحيحا أن هذه التنظيمات القائمة على الارتباط الملزم تعد أحد الملامح الأساسية للمجتمع الانسانى ، فسيترتب على ذلك أن الصراع يعد ضرورة عامة . والواقع أن هذا النموذج النظرى - الذى لا يشير بطبيعة الحال الى الصراع بين المجتمعات - يعبر عن النظرية البيولوجية للعدوان ، وذلك حينما يؤكد حدوث الصراع الداخلى عموما دون أن يقدم تفسيراً لشدة الصراع ونطاقه وتكراره . ولكى

In: *Classes in Modern Society* (New York, 1966; and London, (1965). (١٦)

ويلاحظ أن وجهة نظرنا هذه تنطلق من تحليل زيمل Simmel لأثار الصراع الخارجى على التماسك الداخلى للجماعة الاجتماعية .

See *Class and Class Conflict in Industrial Societies* (Stanford, 1959). (١٧)

Ibid; P. 268. (١٨)

(١٩) يعكس ذلك - وفى اطار خاص - ملاحظة زيمل التى طورها من بعده كوزر Coser فى مؤلفه « وظائف الصراع الاجتماعى » ، وهى أن تقاطع الصراعات قد يحول دون تفكك الجماعة من خلال نمط رئيسى من الانقسام .

(٢٠) د ٠٠٠ أن توزيع السلطة فى الهيئات والروابط هى « الشرط » النهائى لتكوين جماعات متصارعة ، Dahrendorf, op. cit; P. 172

نتمكن من معالجة هذه القضايا فاننا ما نزال بحاجة ( بالاضافة الى الدراسات السوسيوجرافية والاحصائية التى أشرنا اليها من قبل ) الى دراسة مدى اختلاف الجماعات فيما يتعلق ببنائها ( وكذلك نظام العلاقات الدولية الذى يضم مجتمعات بأسرها ) ، تلك البنائات التى قد تشجع على الصراع أو تحول دون حدوثه .

وتتضمن دراسة زيميل Simmel بعض التاملات حول الاختلافات البنائية ، مما شجع بعض الدارسين المعاصرين من أمثال كوزر Coser وفان دورن Doorn على تطويرها وتنقيحها (٢١) . فلقد ذهب زيميل الى أن الصراع قد يزداد حدة داخل الجماعات المستندة الى العلاقات الوثيقة ( كجماعات القرابة أو الفرق الدينية ) أو بين الجماعات التى تعبر عن قضايا أكثر مما تعبر عن مصالح . بيد أن ملاحظات زيميل لا تعدو أن تكون مؤشرات دالة ؛ إذ أنها لا تصل الى درجة الاستنتاجات المحققة . ولقد طور كوزر Coser القضايا التى أثارها زيميل وعالجها معالجة تحليلية ، لكنه لم يحاول صياغة تعميمات تتناول معدلات حدوث الصراع فى ظل الظروف المختلفة للبناءات الاجتماعية وأهدافها . وبالمثل نجد فان دورن Doorn متأثراً بزيميل - يميز بين التنظيم الذى يأخذ شكل الائتلاف ، وذلك الذى يستند الى العقيدة أو المذهب ، ذاهبا الى أن التوترات التى تطرأ على التنظيم الأخير قد تؤدي الى صراع داخلي متطرف . والواقع أن الشواهد الامبيريقية التى تدعم هذه القضية نادرة وسطحية الى حد بعيد . هل نعلم تماما أن شدة الصراع تختلف اختلافا كبيرا طبقا لنمط التنظيم ، أو أنها تختلف أيضا باختلاف جماعات المصالح ذات الايديولوجية الواحدة ؟ وهل من الممكن القول أن اختلاف أنماط الصراع وشدته ترتبط بمدى قوة التنظيمات القائمة على الارتباط الملزم ؟ ان من العسير الاجابة على مثل هذه التساؤلات ( حتى ولو سلمنا بصحة

---

Coser, op. cit; A. A. Van Doorn, " Conflict in Formal (٢١) Organisations ", in Conflict in Society, op. cit, PP. 111 - 32.

صياغتها ) دون اللسان بالتاريخ الطبيعي للصراع ، وهو أمر لا يزال بعيد المنال .

### نتائج الصراع

ربما كانت دراسة أسباب الصراع أيسر من دراسة نتائجها ، على الرغم من أن الدراستين تواجهان نفس المشكلات والثغرات . ولعل التلخيص الذى قدمه لويس كوزر Coser عن وظائف الصراع الاجتماعى يكشف عن الاتجاه الأساسى فى الدراسات السوسيولوجية « . . . لقد ناقشنا مجموعة القضايا التى لفتت الانتباه لدراسة الظروف المختلفة التى فى ظلها يمكن أن يسهم الصراع الاجتماعى فى المحافظة على العلاقات الاجتماعية والبناء الاجتماعى وما يتطلبه ذلك من تكيف ومواءمة » (٢٢) ويمكن التعبير عن هذه « الوظائف الإيجابية » للصراع - كما أشار زيمل الى ذلك - على النحو التالى : إذا ما ظل الصراع داخل الجماعة محصورا فى نطاق معين ، فإنه قد يسهم فى تدعيم وحدة الجماعة : أما بأن يكون (أى الصراع) بمثابة صمام أمن أو بقدرته على إعادة الوحدة داخل الجماعة مرة أخرى أما الصراع بين الجماعات فإنه قد يساعد على تعيين حدودها الإقليمية، كما أنه قد يدعم النسق الاجتماعى بأكمله وذلك من خلال الحفاظ على ميزان القوى بين الجماعات المختلفة ، فضلا عن أنه (أى الصراع) يسهم فى تقوية الوحدة الداخلية بين الجماعات المتصارعة . ولقد أشار زيمل - على وجه الخصوص - الى الطريقة التى من خلالها تأسست الدول المركزية الحديثة نتيجة للحروب ، كما ألمح أيضا الى أن الاقطاعات والطبقات قد تظهر وتتكون نتيجة للصراع . ومن المعروف أن ماركس كان قد أشار فى وقت سابق الى فكرة مشابهة حينما أكد أن الطبقات تدخل فى الصراع ، لكنها تعد أيضا نتاجا له بوصفها جماعات واعية . وفى حدود الأمثلة السابقة نجد زيمل يذهب الى أن الصراع يلعب دورا كبيرا فى أحداث التغير الاجتماعى وتعجيله ، مؤكدا أن الجماعة التى لا تعرف الصراع تفتقد « أهم عمليات الحياة » والملاحظ أن الدراسات الحديثة

لا تميل الى تأكيد مثل هذه العلاقة الوثيقة بين الصراع والتغير الاجتماعى . وربما يعود ذلك الى أن هذه العلاقة تعد أحد الملامح الأساسية للنظرية الماركسية . وتزداد هذه النقطة وضوحا اذا ما ادركنا عزوف علماء الاجتماع عن دراسة الحركات الثورية خلال القرن العشرين ، الا اذا استثنينا منهم الذين تستعين بهم الحكومات لمواجهة الانتفاضات والثورات . ان الثورة - شأنها شأن الحرب وربما بدرجة اكبر - تثير بعض الاعتبارات الأخلاقية التى تتداخل مع أى تصور يمكن خلعه أو ربطه بالصراع ، وتلك قضية لم تنل نصيبها الضرورى من الدراسة . ومع ذلك كله فاننا نستطيع ادراك التأثير الذى بدأت تحدثه الحركات الثورية على الفكر الاجتماعى الحديث اذا ما تأملنا التصورات الحديثة لظاهرة الثورة (٢٣) ، وزيادة الاهتمام بالتراث النظرى الذى تركه الثوار المعاصرون من أمثال ماوتسى تونج Mao Tse - tung وشى جيفارا Che Guevara وفرانتز فانون Fanon وريجيس ديبراى Debray .

وقبل مناقشة هذه القضية يتعين علينا مناقشة بعض الجوانب الأخرى للعلاقة بين الصراع من ناحية والمحافظة على طابع الحياة الاجتماعية أو تغييرها من ناحية أخرى . لقد اهتم زيمل - شأنه فى ذلك شأن الرعيل الأول من علماء الاجتماع - بتوضيح المفاهيم ، وإبراز العلاقات الممكنة أكثر من اهتمامه بتأكيد الارتباطات بين الظواهر . فعلى سبيل المثال نجد زيمل يذهب الى أن الصراع بين الجماعات يؤدى - فى معظم الأحيان - الى تدعيم التماسك الداخلى لهذه الجماعات ، لكنه ( أى زيمل ) يشير الى أن ذلك لا يحدث دائما . ولنستشهد على ذلك بمثال معاصر : من الواضح أن الحرب التى شنتها الولايات المتحدة فى فيتنام لم تسهم فى زيادة الوحدة بين أفراد المجتمع الأمريكى ، بل على العكس من ذلك أحدثت انقساما داخل المجتمع وصل الى درجة الصراع الحاد . ويمكننا أن نثير

---

Ralf Dahrendorf, " Über einige Probleme der (٢٣) Soziologischen Theorie der Revolution, " *European Journal of Sociology*, Vol. 2 (1961); Hannah Arendt, *On Revolution* (New York, 1963); Carl J. Friedrich (ed), " Revolution ", *NOMOS*, Vol. 8 (1967).

نقطة عامة فى هذا المجال تتعلق بمدى تأثير الهزيمة فى صراع خارجى على تماسك المجتمع عموما . فمن الملاحظ خلال القرن العشرين أن الثورات قد أتت بعد هزائم عسكرية فادحة . وهنا يبدو الارتباط غير دائم الحدوث؛ ذلك أن هناك هزائم عسكرية لم تعقبها ثورات ، كما أن هناك ثورات لم تقم نتيجة لهزائم عسكرية خارجية . ومن المعروف أن الثورة الصينية قد قامت بعد تحقيق نصر عسكرى . وهكذا يبدو صعوبة التوصل الى ارتباطات قوية بين وجود الصراع الخارجى ونتائجه من ناحية ، ودرجة التماسك الداخلى من ناحية أخرى . لذلك فنحن ما زلنا بحاجة الى صياغة النماذج النظرية التى قد تمكننا من التوصل الى أحكام امبيريقية أكثر دقة تتعلق بتأثير مختلف أنماط الصراع الخارجى على مختلف أنماط الجماعات الاجتماعية .

والواقع ان العلاقة العامة بين الصراع والتغير الاجتماعى ما تزال بحاجة الى مزيد من الدراسة الدقيقة . فالصراع بين الجماعات أو داخلها قد يؤدي الى تغير أو يسهم فى خلق استعداد للتغير من خلال اهتزاز أساليب الحياة السائدة . ولقد قال زيميل : « . . . خلال المراحل الأولى للحضارة الانسانية كانت الحرب هى الطريقة الوحيدة التى من خلالها يحدث اتصال أو احتكاك بالجماعات الأجنبية » (٢٤) كذلك فاننا نجد كثيرا من علماء الاجتماع يذهبون الى أن الحروب قد أسهمت فى توسيع نطاق المجتمعات القديمة ، كما أدت ( أى الحروب ) فى عالمنا المعاصر الى ظهور الدول بمعناها الحديث . ويعتقد بعض العلماء أن الحروب قد أثرت تأثيرا كبيرا على تطور التكنولوجيا ، وأسهمت - بالتالى - فى أحداث تغييرات عميقة على المجتمعات . أما الحروب الحديثة التى تؤثر على أكبر عدد ممكن من سكان المجتمعات ( والتى تعد الحرب العالمية الأولى بداية لها ) فانها تؤدي الى نتائج سياسية هامة ابتداء من تحرر المرأة حتى توسيع مجال التشريعات الاجتماعية . وبنفس الكيفية يمكن القول ان الصراع الداخلى يؤدي الى حدوث تغييرات اجتماعية هامة . لقد تبنى ماركس - وكما

قال هو نفسه - وجهة نظر المؤرخين البرجوازيين الذاهبة الى أن أوربا الحديثة تعد نتاجا للصراعات الطبقيّة ، وأن المجال ما يزال مفتوحا لظهور صراعات طبقية جديدة تؤدي الى مزيد من التغيرات الأساسية في المجتمعات الأوربية . ونحن لا نستطيع تجاهل الحقيقة الذاهبة الى أن الحركات السياسية الماركسية في كثير من الأقطار قد أحدثت تحولات عميقة على البناءات الاجتماعية . كذلك فإننا لا نستطيع تجاهل الفكرة التي مؤداها ؛ أن الصراع بين الأحزاب السياسية المنظمة في الدول الصناعية وكذلك في بعض الدول النامية ، مثل هذا الصراع كان بمثابة دافع لاقرار حقوق الأفراد في الاجتماع والنقد والمعارضة .

ومن أشكال الصراع التي اهتم بها زيميل ، نجد المنافسة التي لم تخط الا بالقدر اليسير من الاهتمام . وتختلف وجهة نظره مع وجهة نظر الاشتراكيين ، وبعض الليبراليين من أمثال جون سيقوارت ميل J. S. Mill الذاهبة الى ان المنافسة تؤدي - عموما - الى نتائج ضارة . ولقد أكد زيميل الدور الذي تلعبه المنافسة وهو « اكساب الأفراد الروح الجماعية وعناصر الحضارة » . حيث يقول : « توصف المنافسة الحديثة بأنها حرب الجميع ضد الجميع ، لكنها - في نفس الوقت - حرب من أجل الجميع » . ويمكن أن تنطبق هذه العبارة على المنافسة الاقتصادية التي تهدف الى تحقيق أعلى معدلات الانتاج بأقل التكاليف الممكنة . « وإذا ما أخذنا في الاعتبار مبلغ كبر حجم المجتمع وتغلغل الروح الفردية فيه ، استطعنا تحديد أشكال المصالح التي تسهم في تقوية الجماعات من خلال ارتباط أفرادها بها ، مما قد تتضح نتائجه عند مواجهة الصراعات والقوترات » (٢٥) ويمكن القول ان المنافسة والاقتصاد الحر اللذين سيطرا على رأسمالية القرن التاسع عشر قد أسهما في زيادة معدلات النمو الاقتصادي . فضلا عن ذلك فان التقدم السريع الذي حققه الاقتصاد الأمريكي . لكننا لا نستطيع - برغم ذلك - القوصل الى ارتباطات دقيقة الامريكي يمكن تفسيره في ضوء اتساع نطاق المنافسة بين مدى المنافسة أو شدة الروح التنافسية من ناحية ، ومتعدد الثمنو

الاقتصادى فى المجتمعات المختلفة من ناحية أخرى . ونستطيع بعد ذلك اشارة قضية مختلفة عن القضايا السابقة مؤداها : أن المنافسة قد تؤدي الى بعض النتائج الضارة . فاذا كانت تؤدي دورا حضاريا - كما يقول زيميل وكما يعتقد دوركايم DurKheim بأنها قادرة على خلق شبكة من الالتزامات المتبادلة - الا أنها ( أى المنافسة ) قد تسهم فى زيادة معدلات الامراض العقلية والجرائم . لكننا - برغم ذلك - ما نزال بحاجة الى الكشف عن مدى الصدق الامبيريقى لهذه القضية .

والواقع أن زيميل ومن أتى من بعده ( من أمثال كوزر ) قد اهتموا اهتماما كبيرا بتأكيد الوظائف الايجابية ( بمعنى النتائج المفيدة ) للصراع . ومن بين هذه الوظائف الايجابية أن الصراع يؤدي الى حدوث تغيرات توصف بأنها مفيدة عموما . وبغض النظر عن الحقيقة التى مؤداها : أن الصراع قد يؤدي الى حدوث تغيرات قد ينظر اليها على أنها ضارة ، الا أن هناك جوانب أخرى للعلاقة بين الصراع والتغير يجب دراستها دراسة متأنية . اننا لا نستطيع البرهنة على أن كل أشكال التغير تحدث نتيجة للصراع ، على الرغم من تردد هذه الفكرة فى فلسفة التاريخ عند هيجل ، وفى نظرية ماركس الاجتماعية ( مع بعض التحفظات ) . وبعض الأطر النظرية المشتقة منهما . فهناك تغيرات تحدث دون صراع - كتراكم المعرفة العلمية - ثم تثير بعد ذلك صراعا كما هو الحال فى الصراع بين العلم والدين ، وكذلك الصراع بين جماعات المصالح التى تأثرت بظهور التكنولوجيا الحديثة . كذلك فاننا لا نملك الدليل القوى على أن كل أشكال الصراع تؤدي الى تغير . فثمة صراعات - كما يقول زيميل - تسهم فى تقوية وتدعيم الحياة الاجتماعية القائمة المستقرة - وفى المجتمعات القبلية نجد الصراعات التى تأخذ طابعا طقوسيا من شأنها تدعيم التضامن الاجتماعى والمحافظة على النظم القائمة (٢٦) فضلا عما سبق فان من

---

On this see Max Gluckman, Custom and Conflict in (٢٦) Africa (Oxford, 1955; New York, 1964) and Subsequently Politics, Law and Ritual in Tribal Societies (Chicago, 1965).



الصعب الحصول على أمثلة توضح أن الصراع الحاد داخل الجماعة قد يؤدي إلى معضلة تعوق أو تحول دون ظهرت تغيرات بدأت بالفعل .

### المستقبل

سيطرت الاعتبارات العملية على الاهتمام الجديد بدراسة الصراع . ومن بين هذه الاعتبارات الرغبة في إيجاد وسائل لتجنب الحرب النووية أو على الأقل التحكم فيها أو الحد منها . ولقد شجع ذلك على ظهور ميدان جديد للبحث يطلق عليه « الدراسات الاستراتيجية » ، وهو ميدان يهتم بالظروف والمواقف المؤدية للحروب من ناحية وبناتج الحروب من ناحية أخرى . ويعتبر مؤلف ريمون أرون Aron « الحرب والسلام : نظرية في العلاقات الدولية » (٢٧) Peace and War : A Theory of International Relations أفضل المؤلفات تعبيرا عن هذه الاتجاهات الجديدة ، فضلا عن تنوع وتعدد مناهج البحث المستخدمة فيه . ويبدأ أرون Aron كتابه بمناقشة المفاهيم والتصنيفات التي تتطلبها دراسة الحرب والسلام والقوة والنظام الدولي وأنماط الحروب والسلام ، ثم ينتقل بعد ذلك - في البابين الثالث والرابع - لتقديم تحليل تاريخي للنظام الدولي في ظل العصر النووي ، ومناقشة بعض التقويمات الأخلاقية للحروب ونتائجها السياسية والاستراتيجية . والواقع أن كثيرا من القضايا التي أثارها أرون في الباب الأخير من كتابه قد خضعت لمناقشات عديدة . ومن بين هذه القضايا تأثير مستوى التسليح ( أو الاستعداد العسكري عموما ) على احتمالات الحرب . ولقد صاغ ريتشاردسون Richardson ( الذي أشرنا في موضع سابق إلى دراسته عن أسباب الحروب ) بعض النماذج الرياضية التي تتناول سباق التسليح (٢٨) ، مطبقا أحدها على الفترتين اللتين سبقتا الحربين العالميتين . وقبل وفاته مباشرة كان ريتشاردسون يدرس سباق التسليح الثالث الذي بدأ - في اعتقاده - عام ١٩٤٨ ؛ لكنه لم يتوصل إلى نتائج محددة حول

(New York, 1966). Originally published in French as (٢٧) Paix et Guerre entre Les Nations (Paris, 1962).

L. F. Richardson, Arms and Insecurity (Pittsburgh, 1960). (٢٨)

نقائج هذا السباق . والواقع أن من الصعب التوصل الى استنتاجات محددة حول احتمالات سباق التسلح المؤدى للحرب بالاعتماد على مؤلف ريتشاردسون ؛ لكنه من المعقول القول بأن ثبات أو تخفيض معدل التسليح من شأنه تقليل احتمالات نشوب الحروب ؛ لأن ذلك يعد - أولا - دليلا على وجود اتفاق بين الأمم المتصارعة ، ولأنه قد يؤثر - ثانيا - على المزاج العام السائد فى هذه الأمم . ولا شك أن ريتشاردسون قد منح النقطة الأخيرة أهمية بالغة .

وهناك قضية أخرى أثارها أرون تتمثل فى وجود بديل للحرب بوصفها وسيلة لتنظيم العلاقات بين الأمم الساعية لتحقيق مصالحها القومية . وهنا يطرح أرون احتمالين : الأول هو السلام خلال القانون ، والثانى هو السلام من خلال الامبراطورية . وينطوى كل من الاحتمالين على توضيحات متفاوتة من وجهة نظر السيادة الوطنية . فالسلام من خلال القانون يمكن اعتباره توسيعا لنطاق الاتفاقيات الدولية القائمة ، لكن تحقيقه كاملا يتطلب ايجاد أجهزة تشريعية وتنفيذية وإدارية عالمية تتخطى حواجز القوميات . أما السلام من خلال الامبراطورية فإنه يعنى التضحية باستقلال الأمم الداخلة فى نطاقه ، وهو الأمر الذى يستحيل تحقيقه فى الوقت الراهن ، طالما أن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى لا يقبل باقامة امبراطورية عالمية . وبالإضافة الى الاحتمالين السابقين هناك احتمال ثالث هو : السلام من خلال توازن القوى كما هو الحال فى عالمنا المعاصر . لكن النقطة التى يجب أن تثار هنا تتعلق بإمكانية تحقيق توازن مستقر ودائم بين القوى المختلفة ، فضلا عن نوعية الظروف التى تسمح بايجاد هذا التوازن (٢٩) .

أما آخر القضايا التى أثارتها الدراسات الحديثة التى أشرنا إليها فتتعلق بالدور الذى تلعبه الحروب فى السياسات الوطنية . هل يمكن اعتبار الحرب أداة رشيدة لتحقيق أهداف سياسية بالمعنى الذى يقصده

---

(٢٩) - إذ إن أهم الشكوك المرتبطة بهذا الموضوع تتمثل فى التأثير الذى يمارسه التقدم التكنولوجى السريع وانتشار الأسلحة النووية .

كلوزفيتز Clausewitz ؟ الواقع أننا مضطرون هنا للتمييز بين أشكال مختلفة من الحروب . فهناك حروب التحرر الوطني ، وحروب الثورة المضادة ، فضلا عن حروب محدودة اعتمدت على ما يمكن أن نطلق عليه « الأسلحة التقليدية » ومن الممكن القول بأن هذه الحروب رشيدة ، بمعنى أن المكاسب التي تحققها تفوق الخسائر المترتبة عليها . ولكن ماذا يمكن قوله عن الحرب النووية بين القوى الكبرى ؟ تتجه معظم الآراء في مختلف أنحاء العالم الى التسليم بأن حربا من هذا النوع لن تكون رشيدة ؛ لأنها تعنى تدميرا متبادلا ، ان لم نقل القضاء على الجنس البشرى . ومع ذلك نجد هيرمان كان Kahn فى مؤلفه « حول الحرب النووية الحرارية » (٣٠) On Thermonuclear War يذهب الى ان التدمير الشامل الذى يمكن أن تخلفه مثل هذه الحرب قد لا يكون عائقا يحول دون حدوثها . والملاحظ أن هذه الدراسات قد بدأت تستعين بنماذج « نظرية اللعب » Game Theory بهدف تحديد نوعية الاستراتيجية . وبرغم ما تنطوى عليه هذه النماذج من جاذبية بالنسبة للعلماء الاجتماعيين وصناع السياسات ، إلا أنها قد تعرضت لانتقادات عديدة . ولقد توصل أرون فى دراسته عن « الحرب والسلام » الى نتيجة مستندة الى نقد عنيف للواقعية المفرطة التى تتميز بها هذه النماذج ، كما طالب بالاهتمام بما أطلق عليه « السياسة المتزنة » لا « الاستراتيجية الرشيدة » (٣١) أما أناتول رابوبوت Rapoport فقد أبدى تأييده « لنظرية اللعب » (٣٢) ، لكنه ما لبث أن قدم أطارا تصوريا (٣٣) يمكن من خلاله تحديد القياس الاستراتيجى لمواقف الصراع (٣٤) ، مشيرا الى القيود المفروضة على النظرية خاصة حينما يصعب تحديد الاختيار الرشيد .

(Princeton, 1960).

Aron, op. cit; Final Note.

A. Rapoport; Fights, Games and Debates, (Ann Arbor, 1960).

A. Rapoport; " Models of Conflict : Cataclysmic and Strategic ", in Conflict in Society, op. cit; PP. 259 - 87

Ibid; P, 277.

(٣٠)

(٣١)

(٣٢)

(٣٣)

(٣٤)

ومن بين العوامل التي أدت الى النمو السريع فى الدراسات الاستراتيجية ، ازدياد الرغبة فى السيطرة على الحرب فى ظل العصر النووى ، وذلك استنادا لاعتبارات عقلية وأخلاقية (٣٥) والواقع أننا لا نلمس مثل هذه السيطرة (أو حتى الالتزام الأخلاقى) بالنسبة للأشكال الأخرى من الصراع الاجتماعى . ومن النتائج المترتبة على ذلك عزوف عدد كبير من علماء الاجتماع عن دراسة الثورات والصراعات الصناعية والعرقية ، وخلو النماذج النظرية للانساق الاجتماعية من أية إشارة للدور الذى يمكن أن تلعبه التغيرات العنيفة ؛ مما خلق مشكلات عديدة عند دراسة ظاهرة الصراع . ان الثورات - بحكم طبيعتها - لا تتسق مع النماذج النظرية التى تقوم على الفكرة الذاهبة الى أن الوظائف الايجابية للصراع تعمل على المحافظة (مع تعديلات طفيفة) على نسق اجتماعى معين . وطبقا للنظرية الوظيفية فإن أقصى ما يمكن أن يقال هو أن فشل الثورة يعنى استمرار النظام القائم وتدعيمه ، وأن نجاحها يعنى تحولا يطرأ على المجتمع ولما كان علماء الاجتماع - شأنهم شأن الناس العاديين - لا يزعمون عموما فى نشوب الحروب ، ثم يجدون بعد ذلك دراساتهم تتضمن هدفا عمليا هو الحد منها (أى الحروب) أو التحكم فيها ، فإنهم قد يتخذون موقفا مؤيدا أو معارضا من الثورة (والأشكال الأخرى من الصراع الداخلى) . وهكذا نجدهم يدركون فجأة سيطرة الاتجاهات والالتزامات الأخلاقية على دراساتهم . لذلك نجد علماء الاجتماع يدرسون الثورات بدرجات مختلفة من التعاطف أو الرفض ، وقد يعملون كمستشارين للقادة الثوريين ، وان كانوا يقدمون - غالبا - النصيح والمشورة للمؤسسات التى تتولى مواجهة التمرد والعصيان . على أن ذلك لا يمنع علماء الاجتماع من دراسة هذه القضايا الدقيقة التى تنطوى على قدر كبير من الحساسية ، كما لا يحول بينهم وبين

(٣٥) ربما كان لذلك بعض الاستثناءات القليلة . ففى مؤلف :

L. Lewin; Report from : Iron Mountain (ed)., New York, 1967.

نجد وجهة نظر تذهب الى أن بعض بنوك المعلومات والدوائر الأخرى فى الولايات المتحدة قد أبدت مزيداً من الاهتمام بمخاطر السلام ؛ أى مشكلة ايجاد بدائل ملائمة لما أطلق عليه الوظائف الحيوية للحرب فى المجالات الاقتصادية والسياسية والسوسنيولوجية والديموجرافية والثقافية .

التعبير عن وجهة النظر التي تنطلق منها بحوثهم وكتاباتهم ، مما قد يمنح دراساتهم طابعا انسانيا (٣٦) والواقع أن مفهوم « الوظائف الايجابية للصراع » قد يكون أقل تعرضا للنقد ، إذا ما استخدم للإشارة للتحويلات الثورية تماما كما يستخدم للإشارة إلى التغيرات التدريجية أو الحفاظ على النظام الاجتماعي القائم ، وإذا ما تمكنا من تحديد الوظائف السلبية المقابلة ومنحناها أهميتها الضرورية . وباستطاعتنا بعد ذلك توجيه انتقادات عديدة لوجهة النظر الذاهبة إلى أن التعاطف مع الحركات السياسية والثورات يحمل مضمونا ايديولوجيا ، وأن ذلك تهديد للموضوعية السوسيولوجية ، بينما لا يبدو هذا التهديد واضحا في حالة الدفاع عن الأوضاع القائمة . وبعبارة أخرى فإن وجهة النظر هذه تؤكد أن دراسة النظام الاجتماعي تستند إلى دعائم علمية أقوى من تلك التي تستند إليها دراسة الصراع الاجتماعي . والواقع أننا لا نجد مبررا واحدا للدفاع عن هذه النقطة .

ولقد أشرت في مطلع هذا الفصل إلى أننا ما نزال نفتقد حتى الآن وجود نظرية سوسيولوجية متكاملة في الصراع . بيد أن الدراسات الحديثة التي تتناول الصراع تقدم اسهامات هامة على الأقل بالنسبة للنظرية السوسيولوجية بمعناها الواسع . فلقد بدأت دراسات الحرب - وهي من أكثر الدراسات تقدما في الوقت الحالي - تهتم بجمع الشواهد التاريخية والاحصائية اللازمة لإجراء أي تحليل سببي ، كما أمكن الاستفادة منها (أي الشواهد) في صياغة نماذج للصراع ، تلك النماذج التي أسهمت في تقدم البحث برغم الشغرات التي مازالت تغطوي عليها . وإذا كانت هذه الدراسات لم تتوصل حتى الآن لصياغة نظرية

---

(٣٦) يشير « مشروع كاميلوت » ، السرى الحظ إلى بعض هذه القضايا ، ويمكننا أن نجد تحليلات إضافية لأهم نتائجه في :

Irving L. Horowitz, " The Life and Death of : Project Camelot ", Transaction, Vol. 3 (1965); and by Ralf Dahrendorf, Essays in the Theory of Society (Stanford, 1968).

وقد يتضح الجانب الحاسم في هذا المشروع ، إذا ما افترضنا أن الحكومة الكوبية قد تبنت ومولت مشروعا آخر بهدف إجراء دراسات منظمة تتناول انتفاضات الزنوج في المدن الأمريكية وذلك بهدف منيعتهم .

عامة للحرب ، الا انها (أى الدراسات) قد ألقت الضوء على مدى تعقد هذه الظاهرة ، وتوصلت الى بعض الأسباب التقريبية مما قد يساعد على التحكم فى مثل هذا النمط من الصراع . ويجب أن يظهر جهد فكرى مماثل فى دراسة أنماط الصراع الأخرى كالصراع الطبقي والحركات الثورية والصراع الصناعى والصراع العرقى ، على الرغم من أن دراسة هذه المظاهر قد تنطوى على صعوبات أكبر بسبب غموض الهدف من القيام بها وعدم الرغبة القوية فى الافادة من نتائجها . والواقع أن بالامكان الافادة من مناهج دراسة الصراع الدولى عند تناول العلاقات بين الجماعات والقطاعات المختلفة داخل المجتمع الواحد ، طالما أخذنا فى اعتبارنا الصعوبات المرتبطة بوصف أشكال الصراع بالاجابية أو السلبية .

وربما كان أوضح الانجازات التى حققتها الدراسات الحديثة فى الصراع تغير تصوراتنا العامة عن طبيعة النسق الاجتماعى . فلم يعد ممكنا الآن قبول المبالغة فى مظاهر الانسجام الاجتماعى والتكامل والتوازن ، وتبنى نظرة استاتيكية للبناء الاجتماعى كما حدث خلال العقود الثلاث الماضية تحت تأثير النزعة البنائية الوظيفية . والواقع أن مصطلح الانحراف Deviance (وهو من أسوأ المصطلحات السائدة فى علم الاجتماع) لم يعد يستطيع التعبير عن مختلف صور الاشياء والصراع والتمرد والكبح التى تحدث فى كل المجتمعات ، تلك الصور التى لا نستطيع استيعابها دون فهم الأبعاد الكثيرة التى تتضمنها المجتمعات السريعة التغير خلال القرن العشرين . إذن الصراع يمثل جانبا أصيلا فى الحياة الاجتماعية ؛ لأنه قد يؤدى الى تقوية الجماعات الاجتماعية أو تعديلها أو الاطاحة بها . ومن ثم فإننا لا نستطيع معالجة الصراع معالجة دقيقة اذا ما نظرنا اليه على أنه سمة ضئيلة واستثنائية تميز العلاقات الاجتماعية كما كانت تفعل نظرية التضامن الاجتماعى حينما كانت تشير اليه بطريقة اعتذارية . وسواء شئنا أم أبينا ، فإن علينا توجيه مزيد من الاهتمام لدراسة صراع المصالح والمذاهب الفكرية ، والكشف عن دور العنف فى تدعيم النسق الاجتماعى أو الاطاحة به ؛ وذلك اذا ما أردنا تقديم تفسير مقنع للأحداث وتوضيح

الوسائل والأساليب التي من خلالها يختار الناس مجريات أفعالهم من بين البدائل المختلفة • فضلا عما سبق فإننا بحاجة الى تحرير الفكر الاجتماعي من بقايا ما يمكن أن نطلق عليه « ايدولوجية الاتفاق أو الانصهار » التي تفترض امكان حل مشكلات التفاوت في الثروة والسلطة والاستمتاع دون احداث أية تغيرات أساسية على بناء المجتمع •





## الفصل الثاني عشر

### الاطار السياسى للتكنولوجيا (١)

حقق الانسان خلال العقود القليلة الماضية - وبنجاح كبير - هدفا طالما تمناه وسعى اليه . فقد أصبح الانسان بتعبير ديكارت Descartes « سيد الطبيعة ومالكها » . فالثورة العلمية والتكنولوجية - التى استمرت فى سرعتها - قد حلت محل المعلومات المتعلقة بالعمل الفيزيقي كقوة أساسية فى عملية الانتاج ؛ بحيث يمكن القول اننا نعيش فى ظل الظروف التى اعتقد ماركس قبل قرن من الزمان انها الحصيصة النهائية للانتاج الرأسمالى « ان أن عملية الانتاج لم تعد متوقفة فقط على العمل ٠٠٠ ان انتاج الثروة قد أصبح معتمدا بدرجة كبيرة على القوى المنتجة التى يمتلكها الانسان وفهمه للطبيعة وقدرته على السيطرة عليها » (٢) .

بيد أن هذه الانجازات قد اتخذت - وبشكل متزايد - طابعا محيرا : فمن ناحية نجد الثورة فى الانتاج - على خلاف توقعات ماركس والاشتراكيين من بعده - لم ترتبط بثورة اجتماعية ، بل حدثت - أساسا - فى اطار مجتمع رأسمالى . ومن ناحية أخرى نجد أن العلم والتكنولوجيا - بعد أن ظلت النظرة اليهما طوال ثلاثة قرون تؤكد قدرتهما على حل المشكلات الانسانية ( وهو ما يبدو واضحا فى نظريات التقدم التى ظهرت

---

(١) مقتبس مع تعديلات طفيفة من :

New York Review of Books, XVII (7) (November 1971):

Karl Marx, in the Preparatory manuscripts for Capital, (٢) which were first published in 1939 - 41 under the title Grundrisse der Kritik der politischen Oekonomie (Rohentwurf).

Nicolaus وهناك الآن طبعة انجليزية من المخطوطات ترجمها وحررها مارتن نيكولاس Marx,s Grundrisse (Harmondsworth, 1973): تحت عنوان :

خلال القرن التاسع عشر والتي يعد ماركس نفسه أحد أصحابها ) - قد أصبحت في نظر كثير من الناس مصدرين أساسيين لمشاكل لا يستطيعان حلها . ان تقدم العلم والتكنولوجيا قد خلق قدراً من القلق - وربما الخوف - لا يقل عما حققه من اشباع . ومن الطبيعي أن تتخذ هذه المشاعر صورة حركات نقد ومعارضة . وهكذا نجد الثقافة المضادة « تبدو وكأنها بمثابة نقيض للحضارة العلمية » .

ومن الواضح أنه خلال فترة مبكرة نشأت معارضة لكل من العلم والتكنولوجيا ( وحصيلتهما النهائية المتمثلة في التصنيع ) ، عبرت عنها في بداية الأمر القيم الارستقراطية والدينية ؛ كما أن الاعتقاد الغربي الراسخ في التقدم من خلال العلم قد بدأ يهتز منذ نهاية القرن الماضي . أما ردود الأفعال التي نلمسها في عصرنا الحالي ازاء العلم والتكنولوجيا فهي من نطاق مختلف ، وتتعلق بأخطار محددة . ولا شك أن اكتشاف الاسلحة النووية واستخدامها قد أدّى الى زيادة الشك في القضية الذاهبة الى ان تقدم المعرفة العلمية يؤدي الى مزيد من السعادة الانسانية . كذلك فإن التهديد بنشوب الحرب النووية قد ساعد على بقاء هذا الشك حياً ، بل وازداد دعماً بسبب النتائج الجانبية السلبية للتقدم التكنولوجي ( كالانفجار السكاني وتلوث البيئة ) ، والتي يصورها البعض على أنها من علامات « يوم القيامة » (٣) .

والواقع أن عدم الثقة بالعلم والتكنولوجيا لم يعد من الأمور التي تميز الجماعات الاجتماعية التقليدية التي قد تناضل من أجل الدفاع عن وضع اجتماعي مستقر أو أسلوب حياة معين . كذلك فإن هذه القضية لم تعد تشير الى مجرد وجود صراع عام بين « ثقافتين » ؛ إذ أننا نلمس تطوراً ملحوظاً فيما يمكن أن نطلق عليه « النقد الذاتي في مجال العلم » .

---

Eugene S. Schwartz, Overskill : The Decline of (٣)  
Technology in Modern Civilisation (Chicago, 1971).

وعندما قام دينيس جابور Gabor بمسح شامل لمسار التطور التكنولوجي وأعبائه ، أشار الى ما أطلق عليه « التجديد القهري » « وادمان النمو » ، مستحثا أولئك الذين يعيشون في الدول الصناعية على التفكير في ايجاد تحول نحو « مرحلة حضارية جديدة » يمكن أن تكون بمثابة « أمل دون نمو مادي » (٤) وبالمثل نجد أنطوني أوتنجر Oettinger في دراسة نقدية لاستخدام التكنولوجيا في التربية يشير الى ما أطلق عليه « مدارس تعلم الاختراعات » (٥) ويميل كثير من العلماء الآن الى القيام بمشروعات بحوث مشتركة في هذا المجال كما هو الحال بالنسبة لمؤتمرات بيجواش Pegwash أو منشورات « جمعية المسؤولية الاجتماعية للعلم » ؛ وهي جمعية تحاول ايجاد حلول لبعض المشكلات المترتبة على التقدم التكنولوجي .

بيد أن هذه المحاولات العلمية تثير بدورها مشكلات جديدة . فمن الأمور المألوفة الآن ( وان لم يكن على نطاق عالمي ) أن العلم والتكنولوجيا يجب أن يخضعا لرقابة صارمة . ولكن كيف يمكن ممارسة هذه الرقابة ، ومن الذي يتولاها ؟ والواقع ان المناقشات التي تناولت هذا التساؤل متنوعة وغير مقنعة في معظمها . وينطبق ذلك أيضا على الدراسات العلمية المنظمة التي تتناول العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع ، كما ينطبق بالتالي على التقارير والتعليقات الصحفية ولاشك أن نقطة الضعف الأساسية التي تميز هذه الدراسات والتقارير تتمثل - من ناحية - في افتقاد نظرية شاملة عن المجتمع يمكن أن تعد اطارا لدراسة العلم والتكنولوجيا كظاهرتين اجتماعيتين ، ومن ناحية أخرى في عدم توافق تصور أهداف اجتماعية للمجتمع الانساني المرغوب فيه بحيث يتعين على العلم

---

(٤) Dennis Gabor, *Innovations : Scientific, Technological and Social* (London, 1970).

(٥) Anthony G. Oettinger with Sema Marks, *Run, Computer. Run : The Mythology of Educational Innovation* (Cambridge, Mass; 1969).

والتكنولوجيا الاسهام فى تحقيقها . ولذلك فان من العبث توجيه اللوم للمخططين الحضريين والهيئات التنفيذية (العامة والخاصة) والبيروقراطيين بسبب فشل تصرفاتهم ، حينما لا يتوافر وعى سياسى من خلاله يمكن تحديد شكل الحياة الاجتماعية التى نطمح فى تحقيقها (٦) .

ولقد بدت هذه الصعوبات والمشكلات واضحة فى مشروعين من مشروعات البحوث الكبرى التى تمت خلال العقود القليلة الماضية : الأول هو برنامج جامعة هارفارد حول التكنولوجيا والمجتمع بإشراف إيمانويل ميثين (٧) Mesthene ، والثانى يمثل فريق البحث التابع للأكاديمية التشيكوسلوفاكية للعلوم بإشراف رادوفان ريختا (٨) Richta . والملاحظ أن كتاب ميثين (٩) Mesthene - الذى يفترض فيه أن يكون انعكاسا للاتجاه الفكرى الذى انطلق منه برنامج هارفارد - لم يعرض لأية أفكار نظرية حول البناء الاجتماعى والتغير الاجتماعى . ولقد اتخذ هذا الكتاب شكل تقرير وصفى عن أثر التكنولوجيا ، متجنباً اتخاذ موقف متطرف سواء فيما يتعلق بتأييد التكنولوجيا أو معارضتها ، ومتبنياً موقفاً وسطاً من خلاله يمكن تقويم الأضرار والمزايا المترتبة على التقدم التكنولوجى ، ثم ينتهى الى ضرورة أحداث بعض التعديلات الاجتماعية الضرورية التى تحد من الأضرار وتزيد من المزايا . ومن الواضح أن هذه

---

(٦) تعتبر هذه النقطة - التى ساعدت الى مناقشتها فى موضوع لاحق - هى القضية الأساسية التى تبناها هابيرماس Habermes فى مؤلفه « نحو مجتمع رشيد » ، Toward a Rational Society (Boston, 1970) . وفى هذا الكتاب يشير الى « مشكلة تحويل المعرفة الفنية الى وعى حقيقى ، أى الى وعى عام يمكن أن يستخدم المفاهيم الأخلاقية والسياسية فى صياغة أفكار وبرامج اجتماعية » .

(٧) بدأ برنامج هارفارد فى سنة ١٩٦٤ . ويمكننا أن نجد استعراضاً لأعماله فى التقرير السنوى السادس ١٩٦٩ - ١٩٧٠ . ومن بين الدراسات التى نشرت تلك التى قام بها ميثين Mesthene وأوتنجر Oettinger وفستن Westin .

(٨) بدأ المشروع التشيكوسلوفاكى فى سنة ١٩٦٥ ، ثم نشرت أولى دراساته فى سنة ١٩٦٦ . وبعد مناقشة العلماء والقادة السياسيين لهذه الدراسة نشرت فى طبعة منقحة فى سنة ١٩٦٨ حيث أشرف عليها ريختا Richta وضمنها مؤلفاً بعنوان « الحضارة فى مفترق الطرق » ، Civilisation at the Crossroads . هذا وقد ظهرت الطبعة

الانجليزية للكتاب فى سنة ١٩٦٩ .

Emmanuel G. Mesthene, *Technological Change : Its Impact on Man and Society* (Cambridge, Mass; 1970).

الاحكام تستند الى وجهة نظر متعددة عبر عنها أصحاب مدرسة « نهاية الايديولوجيا » . ويفترض ميثين Mesthene وجود اتفاق عام حول الاهداف الاجتماعية يتجسد فى النظم القائمة ، ثم ما يلبث أن يستبعد ( أى ميثين ) أى احتمال لحدوث صراع اجتماعى ، متجاهلا بذلك حركات السخط والاستياء التى ظهرت ونمت خلال العقد الأخير . وفى ضوء هذه الافتراضات يمكن القول ان ميثين Mesthene قد تجاهل الاطار الاجتماعى بأكمله ، ونظر الى التكنولوجيا على أنها شىء مجرد يحدد القوة ، وذلك برغم اشاراته المبكرة فى كتابه الى أن التكنولوجيا ليست مستقلة بذاتها وليست بمعزل عن المجتمع . وهكذا نجد ميثين يتجنب مناقشة أهم القضايا وأخطرها وأعنى بها مدى استقلال أو تبعية التكنولوجيا وايديولوجيات الجماعات الأخرى فى المجتمع .

ويبدو تصور ميثين Mesthene عن التكنولوجيا أوضح ما يكون فى الباب الذى خصصه لمناقشة القيم . وتتميز هذه المناقشة بعدد من الملامح الهامة . فالملاحظ أن المؤلف لم يناقش إلا القيم الدينية ، وهو موقف ينطوى على شىء من الغرابة اذا ما علمنا أننا نعيش فى عصر تزداد فيه العلمانية ، كما أن علماء الدين قد بدأوا يحولون تعبيراتهم من الطابع الدينى الى الطابع الدنيوى . والشىء الأكثر أهمية هو تلك العلاقة المفترضة بين التكنولوجيا والدين . فنحن ندرك فقط تأثير التكنولوجيا على الدين بينما لا نعرف شيئاً عن تأثير الدين على التكنولوجيا . وفى هذا المجال يقول ميثين Mesthene : « ... يتعين علينا البحث عن صياغة دينية جديدة ... نستطيع من خلالها التوصل الى رموز تعبر عن الحقيقة التكنولوجية ... ويجب قطع شوط كبير نحو ايجاد نسق معتقدات دينية يتلاءم مع واقع العصر التكنولوجى واحتياجاته » . وتقرب وجهة النظر هذه من وجهة النظر الماركسية فى صورتها الأولية ، تلك التى تذهب الى أن الأساس التكنولوجى يحدد طابع البناء الفوقى الدينى . ولكن اذا كانت هذه العلاقة بين التكنولوجيا والدين هى العلاقة التى يدافع عنها ميثين Mesthene فلماذا لا نواصل تتبع وجهة النظر الماركسية حتى نهايتها ، ثم نستنتج أن القيم الدينية - كافيون للشعوب - سوف تختفى ، أو أنها ستفقد مضمونها بينما تحتفظ

بشكلها مع تقدم المجتمع التكنولوجى . لماذا لاندريس - وبقدرة كبير من الدقة - الطابع العلمانى لثقافتنا بما فى ذلك علمانية المعتقدات الدينية ذاتها ، ثم النتائج المترتبة على ذلك ؟ واذا لم نكن نقصد القول بأن القيم الدينية ذات طابع ايدىولوجى ، فان علاقتها بالتكنولوجيا يجب أن تنطوى على قدر كبير من الحساسية لا مجرد أن تكون (أى القيم الدينية) بمثابة أساس شرعى للنظام التكنولوجى على نحو ما يذهب ميثين Mesthene .

ومن النتائج المرتبطة بزيادة الاهتمام بربط التكنولوجيا بالقيم الدينية ، اهمال القيم السياسية والاجتماعية ، على الرغم من أن القيم الأخيرة تبدو أكثر ارتباطا بالتغير الاجتماعى (١٠) . فعلى سبيل المثال نجد حركة الطلاب - التى كانت أحد منابع الهامة لقيم اجتماعية جديدة خلال فترة الستينات - لاتحظى الا بإشارات عابرة فى التقرير الموجز الذى يتناول « انتفاضة الشباب » . ويعتقد ميثين Mesthene أن هذه الانتفاضة هى نتيجة حتمية للتنشئة الاجتماعية القاصرة ؛ إذ أن الجيل الجديد - كما يقول ميثين - قد أصبح واعيا من خلال وسائل الاعلام الجماهيرى بإمكانية الابتعاد عن أفكار المجتمع ومعاييره ، دون أن تظهر محاولات لتدعيم القيم التى تعكسها هذه الأفكار والمعايير . وهكذا أصبح الجيل الجديد أكثر عرضة لانتهاك القيم دون وعى كبير بمبررات هذا الانتهاك . وهنا نلمس فى الاتجاه الفكرى الذى تبناه ميثين Mesthene رفضا لمعالجة الاستياء أو الرفض السياسى ، ومقاومة للمفكرة التى مؤداها : أن قيما سياسية بديلة قد تظهر نتيجة للصراع السياسى .

والواقع أن الاتجاه الفكرى الذى تبناه ميثين Mesthene (والذى يفترض أن كل القضايا السياسية الأساسية قد أمكن تسويتها فى المجتمع

---

(١٠) من الواضح أن برنامج هارفارد قد تجاهل تماما ميدان السياسة . فمن بين اثنين وأربعين مشروعاً (طبقاً لتقرير ١٩٦٩/١٩٧٠) لاندرد واحداً منها يعالج بشكل مباشر الحركات والأيدىولوجيات السياسية . وفى التقارير التى تناولت بحوث برنامج هارفارد لاندرد سوى واحد منها (صيف ١٩٦٩) يتضمن إشارة للعلاقة بين التكنولوجيا والسياسة ، وذلك فى إطار مناقشة للافتراضات التقليدية التى تستند إليها ، الديموقراطية المستقرة ، فى الولايات المتحدة الأمريكية .

الأمريكي) قد أثبت قصوره حينما حاول (أى ميثين) مناقشة بعض التساؤلات المتعلقة بتأثير التكنولوجيا على السياسة . ويعتقد ميثين Mesthene أن هذا التأثير يتطلب أحداث تغييرات أو تعديلات طفيفة على النظم القائمة حتى تتلاءم مع احتياجات التكنولوجيا المتطورة . وأقصى ما وصل اليه ميثين Mesthene هو تأكيد أهمية « القطاع العام في المجتمع » . غير أن هذا التأكيد لا يشير الى جوهر القضية . اننا لانجد صعوبة في ادراك أن العلم الحديث والتكنولوجيا المتقدمة (جنبنا الى جنب الاحتياجات العسكرية) قد أجبرا الحكومة على التدخل السافر في مجال الاقتصاد (وكذلك في مجال التنظيم العام للحياة الاجتماعية) وبشكل لم يكن من المقصود حدوثه في ظل عصر تسيطر عليه الرأسمالية الليبرالية . وبغض النظر عما اذا كان تدخل الدولة شيئا مرغوبا فيه أم لا ، فان ميثين Mesthene لم يذكر لنا شيئا في مضمون هذا التدخل أو نمو القطاع العام من حيث أنماطه وأهدافه ، خاصة واننا نعرف أنماطا نازية وستالينية من المجتمعات ، تماما كما نعرف أنظمة ديموقراطية متباينة الى حد كبير .

ومن الانصاف القول بأن المشكلات السياسية الحقيقية قد تتحطم في بعض الأحيان على عتبة التأملات المجردة . فعندما ناقش ميثين Mesthene « الحاجة لاعادة بناء نظمنا السياسية » ، أشار الى « قوة الامتيازات الخاصة والمصالح الشخصية التي قد تقف عقبة في هذا المجال » . بيد أن هذا التعليق من الغموض بحيث لا يشير الى ما اذا كان المؤلف يشير الى وجود صراع حقيقى بين المصالح والقيم السياسية . فاذا كان يقصد ذلك فما هى طبيعة هذه المصالح والقيم . ويخصص ميثين Mesthene عددا قليلا من الصفحات لمناقشة قصيرة تناول فيها التعارض بين اتساع اختصاصات صناع القرارات (من خلال التكنولوجيا) وبعض القيم التقليدية المتعلقة بالديموقراطية . غير أن مقترحاته يصدد معالجة هذه المشكلة ، لم تتجاوز الدفاع عن أحداث بعض تعديلات طفيفة على النظم والاجراءات حتى تكون أكثر « ملائمة لواقع المجتمع التكنولوجى الحديث » ، وعلى نحو يضمن المحافظة على طابع ديموقراطيتنا .

والملاحظ أن الاتجاه نحو التكنولوجيا (كما أشرنا إليه هنا وكما تبدى بوضوح فى برنامج هارفارد) لا يتجاوز ضرورة « الاستجابة » « لآثارها » أو نتائجها . فنحن لا نلمس إشارة واحدة الى أن التكنولوجيا بصورها المختلفة يمكن أن تمثل أساسا لتفكير سياسى خلاق (سواء كان نقديا أو ايجابيا) يهتم فوق كل شيء بكيفية تحقيق الديمقراطية ، وتدعيم المساواة ، وتوسيع مجال الاستمتاع الانسانى . ويبدو ضيق هذه النظرة أوضح ما يكون فى المناقشات التى تتناول دور التكنولوجيا فى مجال المعلومات . فالمشكلة تبدو فى معظم جوانبها وكأنها محاولة للتوفيق بين متطلبات الادارة الفنية ومستوى المشاركة السياسية الفعلية ، كما تبدو مرة أخرى وكأنها محاولة لسد الهوة المتسعة فى المعرفة بين « الخبراء » من ناحية « والجمهور » من ناحية أخرى . والواقع أن هذا التصور ذاته قد ظهر نتيجة لزيادة الاهتمام بعملية انتقال المعلومات بين الخبراء والمتخصصين . ويمكننا الاستشهاد على ذلك بالكتابات التى تضمنها مؤلف ألان فيستن Westin بعنوان « تكنولوجيا المعلومات فى نظام ديمقراطى » (وقد ظهر كأحد منشورات برنامج هارفارد) ، وهو مؤلف يهتم اهتماما أساسيا بتقويم المديرين للأساليب الجديدة المتبعة فى الحصول على البيانات وعرضها وتحليلها ، والتى من شأنها زيادة فعالية عملية « اتخاذ القرارات فى التنظيمات » . ومن النتائج المترتبة على هذا الاتجاه تجاه الامكانيات المتاحة لزيادة حجم المعرفة العامة وتقليل فرص مناقشة ظروف المجتمع . والواقع أن العلماء الاجتماعيين يسهمون بدورهم فى تدعيم هذا الموقف ، وذلك حينما يعتقدون أن مهمتهم الأساسية تتمثل فى تدريب أجيال جديدة من الخبراء لا التنوير العام للجمهور . لذلك يتعين زيادة الاهتمام بنشر المعلومات المتعلقة بالظروف الاجتماعية ما أمكن ذلك ثم عرضها للمناقشة العامة . ولاشك أن كثيرا من الدراسات التى تتناول « المؤشرات الاجتماعية » يمكن أن تكون من الموضوعات الجيدة التى يجب أن تخضع لمناقشات نقدية بعد عرضها فى وسائل الاعلام المختلفة كالراديو والتلفزيون (١١) . ان أى انجاز يمكن أن يتحقق فى هذا السبيل سيتوقف

= See, for example, *Toward a Social Report* (Washington, (١١)



— من غير شك — على مدى تطور الأفكار السياسية والحركات السياسية التى تسع الى توسيع نطاق الديمقراطية ليشمل كل مجالات الحياة . وفى نفس الوقف فأننا ما نزال نعتقد ان من المفيد توضيح كيف تسهم التكنولوجيا فى احداث تحول فى الحياة الاجتماعية ؛ اذ اننا لن نحقق شيئاً اذا ما ظللنا ننظر الى التكنولوجيا على أنها قفص حديدى نبرز وجودنا داخله ما استطعنا الى ذلك سبيلا .

ويمكننا أن نجد تطويراً لبعض هذه المجالات والأفكار فى دراسة رادوفان ريختا Richta وزملائه ، والتى تبدو للوهلة الأولى ذات اتجاه فكرى مختلف تماماً عن ذلك الذى تبناه برنامج هارفارد . فدراسة ريختا Richta تنطلق أولاً من نظرية شاملة عن المجتمع هي الماركسية ؛ نظرية يمكن أن تمثل اطاراً لبحث منظم يتناول العلاقة بين التكنولوجيا والبناء الاجتماعى . والدراسة ثانياً تضع الثورة العلمية والتكنولوجية فى اطار نمط معين من المجتمعات هو ذلك الذى تطور فى ضوء مبادئ الاقتصاد الاشتراكى . وأخيراً فالدراسة تعالج كل هذه القضايا فى ضوء « مثل اجتماعية » تتجلى فى صورة مجتمع المستقبل الذى سيجاوز المجتمع الحالى . ويعتقد ريختا أن مفهوم المجتمع المتجانس تماماً هو أقرب الى أساطير العصر الصناعى . فحضارة المستقبل ستتميز — كما يقول ريختا — « بمزيد من الصراعات الحادة » ، وبظهور خبرات مهنية مختلفة وأساليب حياة متباينة تميز الجماعات الاجتماعية بأشكها العديدة . ومن خلال التعارض والصراع بين الاجيال سيظهر مزيد من الاستقطاب بين الاتجاهات التقدمية من ناحية والمحافظة من ناحية أخرى ، كما ستزداد حدة صراع الأفكار .

وبرغم الاختلافات الواضحة بين برنامج هارفارد ودراسة ريختا

---

=  
D. C; 1969); the new British publication Social Trends (London, 1970); and Same of the Papers in the Annals of the American Academy of Political and Social Science (January 1971). " Social Information for Developing Countries "

١٠ لا أن هناك تماثلاً ملحوظاً بينهما . فلقد تبنى ريختا منذ البداية تفسيراً للماركسية يقوم على تأكيد التأثير الهائل الذى تمارسه التكنولوجيا ، ويستند استناداً أساسياً الى الأجزاء التى عالج فيها ماركس تطور المجتمع الرأسمالى الصناعى حتى وصوله الى مرحلة الانتاج الآلى التى تتميز بسيطرة العلم بوصفه قوة منتجة أساسية . ولقد تتبع ريختا أفكار ماركس (مع بعض الإضافات) ، حيث ميز بين مراحل مختلفة من تطور النظم الاقتصادية الحديثة ابتداء من ادخال الآلات البسيطة ، ثم استخدام البخار وما يرتبط به من تركيز للآلات والعمال ، وأخيراً استغلال الطاقة الكهربائية وما أدت اليه من زيادة فى التركيز . وفى نهاية هذه المراحل يظهر نظام الانتاج الكبير الذى يعتمد على أعداد كبيرة من العمال الصناعيين .

أما المرحلة التالية فى الثورة العلمية والتكنولوجية فتتضمن بعض العمليات السابقة ولكن على نطاق أكبر . ومن ذلك ادخال أشكال جديدة من الطاقة وآلات ومعدات أكثر تعقيداً ، ولكن ذلك قد يقلب خط التطور على الأقل فيما يتعلق بجانب هام هو تخفيض عدد العمال الصناعيين وظهور بناء مهنى جديد . ولقد لخص ريختا هذا التغير الكيفى حينما قابل بين نمط النمو الاقتصادى « الصناعى » أو « الممتد » extensive من ناحية (ويشير الى بناء المصانع الجديدة ، وتحسين الآلات ، ونمو عدد العمال الصناعيين) ونمط نمو « ما بعد الصناعة » أو « المكثف » intensive (بما فى ذلك اكتشاف واستغلال القوى الانتاجية ذات الكفاءة العالية وتحويل الموارد لخدمة البحث العلمى والتنمية) من ناحية أخرى . ويتوصل ريختا الى نتيجة هامة هى أن هذا النمط الجديد من الاقتصاد يتطلب ايجاد شكل جديد من المجتمعات . إذ أن الثورة العلمية والتكنولوجية يمكن أن تجد مجالها الطبيعى وتحقق فوائدها العديدة فى ظل مجتمع اشتراكى أو شيوعى .

وهكذا نجد ريختا Richta يؤكد دور التكنولوجيا بوصفها القوة المحددة فى عملية التطور الاجتماعى (١٢) ، وأنه - شأنه فى ذلك شأن

(١٢) لا يبدو ذلك واضحاً فقط فى غرضه للقضية ، بل أيضاً فى التعليقات المؤيدة التى =

ميثين Mesthene — يميل الى تجاهل الحركات السياسية . بيد أن القضية الأساسية التي بسطها ريختا تنطوي على بعض الملامح المتناقضة . فبينما نجده يذهب الى أن الاشتراكية هي الاطار الاجتماعى الذى يمكن أن يتلاءم مع نظام الانتاج المستند الى العلم المتقدم والتكنولوجيا المتطورة ، إلا أنه يعود فيقرر أن الثورة العلمية والتكنولوجية قد ظهرت بشكل النمط الذى أطلق عليه « التطور الاقتصادى الممتد » . والحق أن أحد القضايا الأساسية التى أكدها كتاب ريختا هي الحاجة (فى تشيكوسلوفاكيا) الى صناعة متطورة نسبيا ؛ صناعة تستطيع احداث تغير هام فى مجال السياسة الاقتصادية حتى يمكن التحول من النمو « المكثف » . والسؤال الذى يمكن أن يثار فى هذه الحالة هو : كيف تمارس التكنولوجيا تأثيرها الحاسم ؟ ان الدولة الرأسمالية قد ولجت « مرحلة ما بعد الصناعة » دون أن تتعرض لتغيرات أساسية فى أنساقها الاجتماعية . أما تشيكوسلوفاكيا فقد حدث عكس ذلك ؛ إذ ظهر النمط الاشتراكى فى غيبة الأساس التكنولوجى الملائم .

والواقع أن هذه المشكلات التاريخية — التى تتطلب تحليلا للقوى السياسية الفاعلة فى المجتمع — لم تكن هي الوحيدة التى ناقشها ريختا فى كتابه . فهناك أيضا مشكلة حدوث التغيرات المستقبلية . والملاحظ أن ريختا يوحى لنا بانطباع مؤداه ؛ أن التغير التكنولوجى ينطوى — بالضرورة — على تهديد للمجتمع السليم الذى وصف أبعاده بطريقة جذابة . ولكن اذا كانت الثورة العلمية والتكنولوجية قد تركت النسق الاجتماعى للرأسمالية الغربية سليما الى حد كبير ، فلماذا إذن نفترض ان هذه الثورة سوف تحدث تحولا اجتماعيا فى تشيكوسلوفاكيا ؟ ان تفسير ذلك يكمن فى النظرة التفاؤلية الحماسية التى سيطرت على

---

أوردها . فعلى سبيل المثال نجده يشهد باقتباسات من كتاب ديبولد Diebold

« الوظائف والناس والآلات : مشكلات التقنية »

J. Diebold in *Jobs, Men and Machines : Problems of Automation*

(London, 1964). وخاصة ما تعلق منها بتصور الماركسية

اللينينية للتكنولوجيا بوصفها عاملا محدودا للتغير الاجتماعى ، وأن هذه الفكرة تتطابق مع خبراتنا بالتغيرات الحالية فى أساليب حياتنا .

كتاب ريختا ، والتي كان أحد مصادرها الأفكار والحركات السياسية الجديدة التي ظهرت الى حيز الوجود فى تشيكوسلوفاكيا فيما بين سنتى ١٩٦٥ و ١٩٦٨ . ومن المعروف أن هذا النمط من التطور الاجتماعى السياسى الذى شهدته تشيكوسلوفاكيا قد أجهض نتيجة للاحتلال العسكرى لأراضيها فى اغسطس من عام ١٩٦٨ .

وفىما يتعلق بإمكانية حدوث التغير الاجتماعى فى الدول الرأسمالية ، فإن ريختا يشير اليه اشارة عابرة ، كما أن نظريته فى تطور القوة المنتجة تثير مرة أخرى عددا من المشكلات والانتقادات المألوفة . فإذا كانت الثورة العلمية والتكنولوجية قد حدثت بالفعل ، وتعرضت قوة الطبقة العاملة الصناعية لمزيد من الضعف والتآكل ، فأننا قد لا نتوقع ظهور قوى اجتماعية (طبقا لنظرية ماركس) تستطيع تثوير المجتمع الرأسمالى . كذلك يمكن أن نثير تساؤلا مؤداه : ما هى القوة الاجتماعية المؤثرة الآن فى المجتمع الرأسمالى التى تستطيع تثويره اذا ما سلمنا بضعف موقف الطبقة العاملة ؟ ان الأزمة المعاصرة فى الفكر الاجتماعى الراديكالى تتمثل - أساسا - فى عدم قدرته على الاجابة على هذا التساؤل .

ومن اليسير التعرف على أسباب تأكيد بعض العلماء - أمثال ميثين Mesthene وريختا Richta - للتأثير الهائل الذى يمارسه العلم والتكنولوجيا ، وتجذبهم - بالتالى - معالجة القوى الأخرى فى المجتمعات الحديثة ، تلك القوى التى قد تسهم فى حدوث التغير أو تحول دونه . ان التأثير الذى يمارسه العلماء والتكنولوجيون قد أصبح بالغ الوضوح والأهمية ؛ فهم يشكلون جماعات مصالح قوية ، كما أنهم يستطيعون كسب تأييد الجماعات الأخرى لأن نشاطاتهم قد أصبحت أساسية بالنسبة لأهداف النمو الاقتصادى والقوة العسكرية . وفى نفس الوقت انتشرت النظرة العلمية والتكنولوجية انتشارا كبيرا حتى وصلت الى حد السيطرة على الثقافة فى المجتمعات الصناعية . ولقد أدى ذلك الى ظهور الموقف القالى : بينما يعتقد البعض أن السلطات السياسية تتولى عموما توجيه التقدم التكنولوجى (من خلال تمويل البحوث مثلا) ،

فان هذه السلطات ذاتها تميل الى اتخاذ قراراتها فى اطار عقلية  
تكنولوجية تستند الى نصائح « الخبراء » وآرائهم .

ومن الجوانب الهامة فى هذا الموقف غلبة الطابع العلمى والتكنولوجى  
على العلوم الاجتماعية . فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ازدادت  
العلوم الاجتماعية التطبيقية أهمية . وبرغم الانتقادات الحديثة التى  
وجهت الى هذه العلوم ، فان البحوث التى تجرى فى اطارها تأخذ -  
وبشكل متزايد - الطابع الكمى وتخضع لسيطرة النزعة التطبيقية بهدف  
الوصول الى حلول فنية للمشكلات الاجتماعية . ومن الأمثلة المعبرة  
على ذلك ما يطلق عليه « قانون فورستر » (١٣) Forrester's Law  
اذ يذهب فورستر - مستخدما مفهوم المناطق الحضرية الفقيرة - الى  
أن كثيرا من برامج الإصلاح التى يتم تنفيذها قد تودى فى واقع الأمر  
الى تعقيد الظروف التى من أجلها صممت هذه البرامج ؛ ذلك لأنها  
لا تأخذ فى اعتبارها عددا كبيرا من المتغيرات التى تسهم فى تشكيل  
هذه الظروف . وفى حالة التدهور الحضرى نجد فورستر يذهب الى  
أن المناطق الحضرية تضم أعدادا كبيرة من الوحدات السكنية الشعبية ،  
وأن زيادة هذه الوحدات قد يجذب السكان الفقراء بحيث تزداد أعدادهم  
عن أعداد الوحدات السكنية ، وبالتالي تبدأ علامات التدهور متمثلة  
فى انخفاض مستوى الاسكان ونقص الخدمات الاجتماعية . والعلاج  
الذى يقترحه فورستر لهذه المشكلة وغيرها من المشكلات هو تصميم  
برامج حسابية آلية لدراسة الانساق الاجتماعية ؛ برامج تتمكن من  
حصر أكبر عدد ممكن من العوامل ، والكشف عن علاقاتها المتبادلة ، ثم  
التنبؤ بدقة بنتائج تدخل عامل أو أكبر فى الموقف ككل . والملاحظ أن  
فورستر قد وضع مشكلة التدهور الحضرى فى اطار نموذج طموح  
يتناول التفاعل (على نطاق عالمى) بين عناصر مختلفة هى : السكان ،  
والتصنيع ، واستنزاف الموارد الطبيعية ، والزراعة ، وتلوث البيئة .

(١٣) هذا هو عنوان المقال المنشور فى صحيفة نيويورك تايمز (١٤ يونيو ١٩٧٨) .

أما المقال الذى كتبه فورستر فقد حمل عنوان :

“ Counterintuitive Behavior of Social Systems ”, “ appears in  
Technology Review, Vol. 73, No. 3 (January 1971). ”

والواقع أنني بعيد عن اتخاذ موقف الادانة من مثل هذا الاتجاه . إذ أننا نفضل أن تكون سياستنا الاجتماعية مستندة الى تناول مستفيض ودقيق لمختلف عناصر الموقف الاجتماعي . أما استخدام نماذج الحاسبات الآلية فيواجه مشكلات وحدوداً قد تقلل من حماسنا . إذ أن من اليسير تحديد كل المتغيرات المرتبطة بالموقف أو تعيين أهميتها النسبية وذلك على نحو ما فعل علماء السكان في محاولاتهم إقامة نماذج تتناول المتغيرات التي تطرأ على الخصوبة البشرية . والنقطة التي تبدو أكثر أهمية بالنسبة لي في هذا المجال هي : أن كل برنامج للإصلاح الاجتماعي (وحتى ولو كان داخل منطقة محدة كالسكان أو الفقر أو التفارقة العنصرية) هو جزء من تقويمات الجماعة الاجتماعية التي تسعى الى المحافظة (أو استبدال) على شكل معين للحياة الاجتماعية . فمصالح سكان الحي المتخلف قد تتعارض مع مصالح ملاك الأرض داخل هذا الحي ، تماماً كما تتعارض مصالح الأغنياء مع مصالح الفقراء . وقد يتخذ هذا التعارض في المصالح - وبدرجات مختلفة من الوضوح والحدة - صورة المعتقدات السياسية والعمل السياسي ومن هنا يبدو قصور الحلول الفنية للمشاكل الاجتماعية ، إذ أنها تفترض وجود سياسة عملية اكتسبت معناها من ارتباطها ببعض التقويمات التي تحدد معايير المجتمع السليم ، وأن الحكم على هذه السياسة يتحدد في ضوء النتائج التي قد يسفر عنها النضال السياسي .

والمؤكد أن الأهمية التي اكتسبها كل من العلم والتكنولوجيا قد ازدادت تدعيماً من خلال الضعف النسبي للفكر السياسي ؛ ذلك الفكر الذي يواجه مشكلات معاصرة على درجة عالية من التنوع والتعقيد . يضاف الى ذلك صعوبة حل هذه المشكلات وافتقار الأحكام السياسية للصدق والوضوح . إن أي ناقد قد يجد سهولة كبيرة حينما يهتم بدراسة أحد النتائج السلبية للتقدم التكنولوجي (وغالباً ما يطالب بمزيد من التكنولوجيا لمواجهة هذه النتائج) ، بينما قد يواجه صعوبة بالغة حينما يحاول التوصل الى وجهة نظر سياسية شاملة . ويحق لنا أن نتساءل هل هناك إطار للفكر الاجتماعي يستطيع تناول المشكلات المعاصرة ويتوصل الى حل لها كالحروب النووية والبيولوجية والانفجار

السكاني وتلوث البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية والتهديد باحتكار بنوك المعلومات ؟

وتبدو الاجابة على هذا التساؤل أكثر صعوبة اذا ما علمنا ان كل مشكلة من هذه المشكلات تنطوي على أبعاد قد يستحيل حلها على نحو فردي . فمن المعروف ان دولة بمفردها لا تستطيع القضاء على مشكلة تلوث البيئة ؛ ان أن هواءها وماءها قد يتلوثان من جانب دولة أخرى . واذن فالمشكلة عالمية في نطاقها . ومثل هذا عن النمو السكاني يقال . ان أن دولة واحدة (أو حتى مجموعة قليلة من الدول مجتمعة) لا تستطيع أن تؤثر تأثيرا كبيرا على معدل زيادة سكان العالم . واذا ما حاولنا رسم سياسة سكانية عالمية ، فستظهر مشكلات كثيرة ، لقد أشار بعض علماء السكان البارزين الى أن دراسة التحكم في عدد السكان لا تزال بعيدة عن الدقة . فنحن لا نملك القدر الكافي من المعرفة الذي يمكننا من التعرف على عوامل الخصوبة حتى نستطيع التخطيط الدقيق لسياسة سكانية وعلى الأخص فيما يتعلق بالحجم . وحتى لو نجحنا في ذلك ، فستظهر مشكلات أخرى يتعين مواجهتها : فحجم السكان مرتبط ارتباطا وثيقا باعتبارات تتعلق بالمصلحة الوطنية والقوة القومية ، مما قد يجعل الاتفاق على تحديد عدد السكان أمرا أكثر صعوبة من الاتفاق على تحديد تسليح الجيوش . وفضلا عن ذلك فان محاولة الوصول الى اتفاقيات وقواعد دولية في هذا المجال والمجالات الأخرى ، ستؤدي الى ظهور مشاكل جديدة . ان أن ايجاد سلطة دولية ذات تأثير فعلى يتطلب نظاما للحكم تبعد عن الفردية وتعتمد اعتمادا كبيرا على البيروقراطية بما تستند اليه من اعتبارات موضوعية .

وفي مواجهة هذه المشكلات الحادة بدأ موقف الفكر السياسى ضعيفا للغاية ؛ ان أن كثيرا من الناس لا يزالون يتشككون في مدى الاعتماد عليه ، أن العلم والتكنولوجيا يزودان الإنسان بنوع معين من المعرفة ويرتبطان بالفعل الإنسانى ارتباطا وثيقا . وعلى النقيض من ذلك نجد التقويمات والأحكام السياسية تبدو غير يقينية وتخمينية . فمن اليسير دحضها خاصة اذا ما اتخذت صورة النقد لمجتمع مستقر .

وييسدو ذلك واضحا في عدد من الدراسات النقدية التي تتناول التكنولوجيا . فعلى سبيل المثال نجد دينيس جابور Gabor يطالب - وبعبارات غامضة - بضرورة التحول الى « مرحلة حضارية جديدة » ، بينما نجد ايوجين شفارتز Schwartz يعرض لتصورات سحرية عن الطبيعة . أما الراديكاليون فانهم يتبنون مفاهيم « كالاشرائية » « والثورة » بدلا من محاولة الوصول الى مذاهب سياسية جديدة « (١٤) . وبرغم كل ما سبق ، فاننا نلمس الآن بدايات للتغيير ، ظهرت معالمها مع أحداث سنة ١٩٦٨ . لقد ازداد الاستياء السياسى وتعقدت المصالح السياسية الجديدة . ومن الصعب أن نجد الآن أحدا يعتقد بأن النمو الاقتصادى والتقدم التكنولوجى يمثلان هدفين واضحين يذاتهما . ان الطريق قد أصبح مفتوحا الآن لعقد مناقشات عامة للاختبارات المتاحة الآن أمام الناس ، مع تسليمنا - بطبيعة الحال - بالدور الذى يلعبه العلم والتكنولوجيا فى تحديد الشكل المستقبلى للحياة الاجتماعية . ويتعين على هذه المناقشات أن تتجاوز التأملات التى يقدمها علماء علم المستقبل والانتقادات الفردية ، وأن تعقد هذه المناقشات فى اطار الأحزاب راديكالية ، تلك التى تبنت منذ وقت مبكر النظرة التكنولوجية الخالصة . ان ذلك كله يخلق لدينا الأمل بأننا قد اتخذنا الخطوات الأولى فى عصر يتسم بالجدل والنشاط السياسيين .

---

(١٤) ومن الأمثلة الجيدة على ذلك (وان كانت من مجال مختلف) كتاب تريزا هايتر Hayter بعنوان « المساعدة كإمبريالية » Aid as Imperialism (Harmondsworth, 1971) بعد تحليل دقيق لأسباب فشل المساعدات الاقتصادية الغربية فى مساعدة الدول النامية نجد المؤلفة تتوصل الى نتيجة مؤداها ، أن تقويمها انسلبنى لهذه المساعدات يستند الى ملاحظة النسق الاجتماعى - الاقتصادى : « ففى ظل الاشتراكية بما تفرضه من مبادئ للتضامن الدولى ، فان الأمور تتخذ شكلا مختلفا » . والواقع أن هذه العبارة ليست مقنعة فى حد ذاتها . أولا لأن هناك مشكلات واضحة فى العلاقات القائمة بين الدول الاشتراكية المعاصرة ، وثانيا لأن الاشتراكية لا يمكن أن تكون حلا حاسما ، الا اذا قدمنا الدليل على أن النظم والاجراءات الاشتراكية سوف تؤدى الى أمور مختلفة بالفعل .



## الفصل الثالث عشر

### تأملات في الحركة الطلابية (١)

تمثل الحركة الطلابية منذ أواخر ستينات القرن العشرين ظاهرة عالمية تبتعث على الاهتمام بوصفها أحد أشكال العمل السياسي . ففي كثير من الدول عبرت هذه الحركة عن معارضتها للماضي : في الولايات المتحدة الأمريكية حيث لا نجد تقاليد تاريخية راسخة للنشاط السياسي للطلاب ، وفي بعض الدول الأوروبية حيث نجد النشاط السياسي للطلاب يرتبط منذ فترة مبكرة بأهداف الحركات الراديكالية ومذاهبها . وهناك سمتان هامتان تميزان الحركة الطلابية المعاصرة : الأولى دعواها بأنها حركة سياسية مستقلة ، وهذا ما يبدو واضحا في لغتها وأفكارها وعلاقاتها الوثيقية بمختلف قطاعات الحركة الراديكالية . أما السمة الثانية فهي اهتمامها (أي حركة الطلاب) ببناء وديناميات الجامعة ذاتها . ولقد دفعت هاتان السماتان بعض العلماء الى مناقشة فكرة وجود « وعى طلابي » يمكن أن يشبه من وجوه عديدة « الوعي الطبقي » لدى العمال الصناعيين خلال القرن التاسع عشر . ولقد ذهب عالم الاجتماع الفرنسي ألان تورين Touraine الى أن هناك تماثلا واضحا بين الطلاب والعمال . ففي الجامعات الفرنسية الكبيرة الحجم - وفي جامعة كجامعة نانثير Nanterre حيث تواجه عزلة اجتماعية - أصبح الطلاب يشكلون جماعة متميزة تشبه في بعض الوجوه العمال الصناعيين في المصانع الرأسمالية المبكرة ، فضلا عن أن ثمة تشابها بين المعتقدات التي يؤمن بها الطلبة الآن والتصورات اليوتوبية التي آمن بها الاشتراكيون الأوائل . ويواصل تورين Touraine

---

(١) Reprinted with minor revisions, from the Universities Quarterly, 22 (4) (September 1968).

تدعيم وجهة نظره ، ذاهبا الى أن الجامعات فى كل الدول المتقدمة تكنولوجيا قد أصبحت إحدى « القوى الأساسية فى عملية الانتاج » ، بحيث يمكن القول - فى ضوء هذا التصور شبه الماركسى - أن الطلاب قد ورثوا الدور الذى كانت تلعبه البروليتاريا (٢) . وباستطاعتنا أن نجد أفكارا مماثلة - ولكن من منظور مختلف - عند هيربرت ماركيزوس Marcuse الذى تأثر الى حد كبير برايت ميلز Mills فى تأكيده أن الطبقة العاملة الصناعية - وخاصة فى مجتمع الاستهلاك والوفرة كالولايات المتحدة - قد فقدت رغبتها وقدرتها على أحداث تغييرات راديكالية ، وأن دورها الثورى القديم قد وقع الآن على كاهل المثقفين الشباب الذين يمثلون عموما طلبة الجامعات . وفى مقال حديث يحاول ماركيزوس توضيح وجهة نظره قائلا : انه لا يعتقد بان الحركة الطلابية المعاصرة تمثل قوة ثورية ، ولكنها ( أى الحركة ) تعد عنصرا - داخل المجتمع الأمريكى - قد يتحول الى قوة ثورية بالتحالف مع الجماعات المسحوقة وعلى الأخص الزوج (٣) .

والواقع أن الخبرة الأمريكية والتفسيرات التى قدمها المفكرون الأمريكيون لها كانت أحد العوامل الهامة التى أدت الى ظهور تصور جديد للدور السياسى للطلاب . أما فى أوروبا فان الحركة الطلابية قد نشأت ونمت من خلال اليسار الجديد ، بمعنى أنها تطورت من خلال عملية احياء الراديكالية التقليدية التى تشكلت فى سنة ١٩٥٦ نتيجة لمعارضة العدوان الثلاثى على مصر ، وتمرد العمال البولنديين والمجريين ، ومعارضة المثقفين لنمط الحكم الستالينى . وفى نفس الوقت ظلت الحركة الطلابية حريصة على العلاقات القوية التى أقامتها مع الحركات العمالية والاشتراكية ذات التقاليد الراسخة . أما فى الولايات المتحدة فان الطلاب

---

Alain Touraine, " Naissance d'un mouvement étudiant?", (٢)  
Le Monde, 7 and 8 March 1968.

The May Movement : Revolt and Reform (New York, 1971).  
Herbert Marcuse, " Das Problem der Gewalt in der (٣)  
Opposition ", in Psychanalyse und Politile, PP. 546.

هم الذين أسهموا الاسهام الأكبر فى تشكيل اليسار الجديد ، والمشاركة فى حركة الحقوق المدنية ، والدفاع عن الثورة الكوبية ، ومعارضة الحرب الفيتنامية . والملاحظ أن الحركة الطلابية فى الولايات المتحدة قد اكتسبت ثقتها بنفسها - فكريا وسياسيا - من خلال عملية النقد الراديكالى للمجتمع الأمريكى ، ذلك النقد الذى شنّه الجيل السابق من المفكرين خلال فترة المكارثية . ويتعين علينا توضيح هذا الموقف بشئ من التفصيل : فالولايات المتحدة لم تشهد منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حركة عمالية سياسية ، ولم تعرف حزبا راديكاليا شعبيا يمكن أن يكون مصدرا لحركة راديكالية جديدة . ويصدق ذلك أيضا على الفترة التى أحس فيها كثير من الأمريكيين بعدم الارتياح لسياسة حكوماتهم الداخلية والخارجية . وكنتيجة لذلك بدأ الطلاب الجامعيون يقومون بدور بارز فى التعبير عن عدم الرضا عن السياسة الحكومية ، ثم المعارضة فيما بعد . ولقد ظل الطلاب الجامعيون يشكلون عنصرا هاما فى الحركة الراديكالية ( حتى بعد ظهور حركة الزنوج المسلحة ) ، ومصدرا للأفكار النقدية . وفضلا عن ذلك نجدهم يتولون قيادة المظاهرات الجماهيرية ويلعبون دورا أساسيا فى التأثير على السياسة القومية من خلال تأييدهم لمرشحي المعارضة وخاصة خلال حملة رئاسة السيناتور ايوجين مكارثى McCarthy .

ويمكننا تفسير التأثير العالمى الذى تمارسه الحركة الطلابية الأمريكية فى ضوء الدور السياسى الذى تلعبه فى الولايات المتحدة ، فضلا عن أن الطلاب الأمريكيين كانوا أول طرف متصارع داخل الجامعة ذاتها كما يتمثل ذلك فى « حركة الخطابة الحرة فى بيركلى » التى تأسست فى سنة ١٩٦٤ . بيد أن هذا التأثير لم يكن ليظهر الى حيز الوجود لو لم توجد عناصر مشتركة فى موقف الطلاب فى معظم الدول الصناعية . فمن ناحية نجد ظروفًا سياسية عامة : النتائج العالمية لحرب فيتنام ، والصراع بين الأجناس كما يتجلى فى الولايات المتحدة وكما يوجد فى الدول الصناعية الأخرى وعلى الصعيد الدولى متمثلا فى العلاقة بين الدول الغنية البيضاء والدول الفقيرة الملونة ، فضلا عن ظهور مواقف سياسية

تحول دون التعبير عن الاستياء الجماعى وعلى الأخص فى بعض الجامعات ذاتها : النمو المضطرب فى أعداد الطلاب ، وكبر حجم الجامعات ، وظهور جيل جديد أكثر ميلا للنقد والتذمر ، فضلا عن استمرار الإدارة الجامعية التسلطية أو الأيوية على الأقل بالنسبة لبعض الدول الأوروبية .

ولو افترضنا قبول الآراء التى تميل الى تأكيد المضمون السياسى للحركة الطلابية فى الولايات المتحدة ، ووجود ظروف عديدة تدعم موقف الحركات الطلابية فى بعض الدول الصناعية ، فاننا لن نستطيع بسهولة قبول الفكرة الذاهبة الى أن الحركة الطلابية - على المستوى العالمى - تمثل الوريث أو الابن التاريخى للحركة العمالية . إذ أن هناك اختلافات كبيرة بين الحركة العمالية ( المبكرة والحديثة ) والحركة الطلابية . فمن ناحية نجد الطلاب لا يشكلون جماعة مقهورة أو مستغلة داخل المجتمع . حقا قد يوجد فى بعض الدول أو الجامعات قدر من الاستياء نتيجة للظروف الاقتصادية السيئة للطلاب ، وقلة الخدمات التى تقدم لهم ، وعدم الرضا عن علاقاتهم بالاساتذة والإداريين ، فضلا عن عدم ارتباطهم لطبيعة النظام الجامعى ذاته . لكننا إذا ما وضعنا الطلاب الجامعيين فى إطار المجتمع ككل ، وجدناهم يشكلون جماعة متميزة . فهم يأتون - بصفة عامة - من أسر تنتمى الى الطبقتين الوسطى والعليا ، وبعد تخرجهم من الجامعة يستطيعون الالتحاق بمهن تحقق لهم دخولا اقتصادية عالية نسبيا . أما الضغوط التى قد يخضعون لها داخل الجامعة فهى - فى أسوأ حالاتها - ضغوط هينة إذا ما قارناها بتلك التى يخضع لها العمال داخل المصانع . واذن فموقف الطلاب أفضل بكثير إذا ما قارناه بموقف العمال الصناعيين، والزنوج فى أحيائهم الحضرية المتخلفة ، والفلاحين فى الدول النامية ؛ وأن من العبث تصور عكس ذلك . ومن ناحية أخرى نجد الطلاب لا يشكلون غالبية السكان . وهكذا نجد أن تصور ماركس والاشتراكيين الأوائل عن « ثورة الغالبية الساحقة » لا يكاد ينطبق على الطلاب . وكأقلية صغيرة لا يتوقع الطلاب أن يقوموا بما هو أكثر من مجرد التشخيص الراديكالى لظروف المجتمع ؛ بعبارة أخرى أن ينفذوا الوظيفة التقليدية التى يقوم بها المثقفون الراديكاليون؛ أو أن يتحالفوا مع الجماعات الاجتماعية الأخرى فى

اطار حركة اجتماعية أوسع . وفى كثير من الدول حاولت الحركة الطلابية اقامة تحالف اتخذ أشكالا عديدة : ففي الولايات المتحدة تحالفت الحركة الطلابية مع الزنوج والجماعات الفقيرة ، وفى فرنسا وألمانيا الغربية تحالفت مع نقابات العمال ؛ وإن لم يحقق التحالف الأخير نجاحا يذكر . ولا يمكن تفسير هذا الفشل فى ضوء عدم توافق أو الانسجام الايديولوجى بقدر ما يمكن تفسيره فى ضوء المواقف الاجتماعية المتباينة للجماعات المختلفة . فالزنوج والعمال الصناعيون يشكلون جماعتين تعبران عن مصالح معينة وتمارسان بالفعل نضالا يوميا ؛ أما الحركة الطلابية فهى تمثل - أساسا - تعبيرا عن حركة نقدية فكرية أخلاقية للمجتمع . إن هذه النشاطات المتميزة ( أى النقد الراديكالى والصراع حول المصالح المادية ) قد ارتبطت فيما بينها وتبادلت التأثير والتأثر كما يوضح ذلك بجلاء تاريخ الحركة العمالية من ناحية والنظرية الماركسية من ناحية أخرى . بيد أن العنصر الأساسى فى كل الحركات الراديكالية الدائمة يتمثل فى الخبرات الواقعية المعيشية التى تحياها الطبقات المقهورة أو المستغلة . وأخيرا فإن الطلاب - على خلاف كل من العمال والفلاحين وأفراد الجماعات العرقية - يفتقرون الى العضوية المستقرة والدائمة . إذ أن فترة الدراسة الجامعية تبلغ فى المتوسط أربع سنوات ومعنى ذلك أن الطالب يشغل وضعا مؤقتا ولا يحتل مكانة دائمة داخل المجتمع . ولكل هذه الاعتبارات فإن من الصعب اعتبار الحركة الطلابية المعاصرة حركة راديكالية ذات دعائم مستقرة .

وبرغم كل ما سبق فإن بالامكان تفهم المصالح الاجتماعية المتميزة التى تمثلها الحركة الطلابية إذا ما أخذنا فى اعتبارنا نقطتين هامتين . أما النقطة الأولى فهى أن الطلاب يعبرون بوضوح شديد عن إسبتياء وطموح الشباب ككل ؛ أى أنهم ( أى الطلاب ) يمثلون « طليعة » حزب « شبابى » إن جاز لنا استخدام هذا التعبير . ولدينا حول هذه النقطة شواهد عديدة من مصادر مختلفة . فالحركة الطلابية - وعلى الأخص فى الولايات المتحدة - تبدو وكأنها استمرار - ولو بشكل جزئى - للتمرد غير السياسى الذى قام به الشباب خلال الخمسينات ؛ ذلك التمرد الذى تجسد فى أفلام وحياة جيمس دين James Dean . أما النقطة الثانية فهى

أن هناك دلائل تشير الى وجود ثقافة معاصرة خاصة تميز الشباب ؛ وهي ثقافة تتجاوز حدود الحركة الطلابية سواء داخل الدولة الواحدة أو على مستوى عالمي وذلك بفضل تكنولوجيا وسائل الاتصال . أما أسباب الاختلاف أو الصراع بين الأجيال فهي ليست واضحة تماما ، على الرغم من أن هناك عوامل هامة تؤثر في هذا المجال مثل سرعة التغير التكنولوجي ، وارتفاع مستوى المعيشة ، وزيادة نسبة الشباب داخل الهرم السكاني بالنسبة لبعض الدول . وعلى أية حال فإن بالامكان القول ان ثمة روحا جديدة تنتشر في مختلف أنحاء العالم . . لكن هذه الروح تختلف عن تلك التي ظهرت خلال فترة مضطربة من التاريخ الأمريكي فيما قبل الحرب العالمية الأولى ، والتي أشار اليها راندولف بورن Bourne في مقالاته عن « الشباب والحياة Youth and Life حيث عبر عن احساسه بزيادة التناقض بين الامكانيات الجديدة للسعادة الانسانية من ناحية ، والتهديد بالحروب التدميرية من ناحية أخرى . ويبدو هذا التناقض أوضح ما يكون الآن ؛ ذلك أن انجازاتنا التكنولوجية قد تخلص عن اليوتوبيا طابعها الخيالي ( كما أشار الى ذلك ماركيزوس Marcuse ) (٤) ، في الوقت الذي تجعل الدمار الشامل أمرا ممكنا . ولقد عبر الشباب من خلال الحركة الطلابية عن احساسهم العميق بهذا التناقض ، وبدأ ذلك واضحا تماما في شعاراتهم التي تطالب « بممارسة الحب لا شن الحرب » .

ويمكننا التعرف على العلاقة الوثيقة بين الحركة الطلابية من ناحية وثقافة الشباب بمعناها الواسع من ناحية أخرى من خلال بعض المواقف

---

(٤) " Das Ende der Utopie ", in *Psychanalyse und Politik*, PP. 69 - 78.

والواقع أن وجهة نظر ماركيزوس Marcuse تعد - من زاوية أخرى - يوتوبية فعلى الرغم من أن اليوتوبيا قابلة للتحقيق تكنولوجيا واقتصاديا ، إلا أن الشيء غير المؤكد هو ما إذا كان يجب تطوير العلاقات الاجتماعية الضرورية للمحافظة عليها فالمجتمع القائم على المساواة قد يؤكد أهمية الخصائص الانسانية التي قد تكون « متخلفة » ان جاز استخدام هذه الكلمة كما هو الحال بالنسبة لخاصيتي التعقل والاعتدال . وفضلا عن ذلك فإننا ما نزال نفتقر الى المعرفة الدقيقة للظروف التي من خلالها تستقر العلاقات الاجتماعية الجديدة كما هو الحال بالنسبة لنظام « التسيير الذاتي » في المصانع اليوغوسلافية .

الخاصة • فخلال تمرد مايو ١٩٦٨ فى فرنسا - مثلاً - نجح الطلاب فى جذب العمال الصناعيين الشباب الى حركتهم ، بينما ظلت نقابات العمال بعيدة عن الموقف ككل • وأعتقد أن من الخطأ القول هنا بأن الهوة بين الأجيال قد تؤدى الى ظهور أية توجهات سياسية جديدة ، أو أن من المحتمل ظهور حزب سياسى يعبر عن الشباب فى مقابل حزب آخر يمثل الفئة الأكبر سناً • ان مرحلة الشباب مرحلة مؤقتة - شأنها شأن مرحلة التعليم الجامعى - بحيث لا تشكل ظرفاً كافياً لتشكيل حركة سياسية دائمة • وهناك شواهد عديدة تشير الى أن عدم ارتباط الأفراد بالتنظيمات السياسية المستقرة فى بعض الدول الصناعية قد يتخذ شكل التعاطف مع الحركات والأحزاب السياسية الجديدة المستندة الى الروابط العرقية واللغوية والثقافية ، وذلك من خلال احياء نزعات قومية مختلفة كما هو الحال بالنسبة للزنج الأمريكيين ، والناطقين بالفرنسية فى كندا • ومن الطبيعى أن تكون الروابط بين ذوى القومية الواحدة أقوى من تلك التى توحد ذوى الجيل الواحد •

وتعتبر الجامعة هى المجال الوحيد الذى تتوقع فيه ظهور وعى ذاتى بين الطلاب بوصفهم جماعة اجتماعية متميزة • ولقد اتخذ هذا الوعى الذاتى - فى أشد صورته تطرفاً - وجوداً واقعياً من خلال الشعار الذى رفعه الطلاب مؤخراً وهو « القوة الطلابية » وفى الحالات التى كانت فيها الجامعة طرفاً أساسياً ، لوحظ أن احتجاجات الطلاب كانت أكثر شمولاً وتناولت قضايا سياسية عامة كما هو الحال فى جامعات بيركلى بأمريكا ، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بلندن ، ووست برلين بألمانيا ، ووارسو ببولندا ونانتير بفرنسا • وعلى الرغم من وجود اختلافات ملحوظة بين هذه الدول ، إلا أن حيوية الحركة الطلابية فى كل مكان تعتمد - الى حد كبير - على قدرتها على التعبير عن الاستياء الوطنى الذى لا يجد له مئنبساً آخر • ويبدو ذلك أوضح ما يكون فى الولايات المتحدة ، حيث نجد الطلاب يقودون مظاهرات ضد الحرب الفيتنامية والفقر وإستغلال الزنوج • وفى تشيكوسلوفاكيا وبولندا نجد الطلاب أيضاً يلعبون دوراً هاماً فى إعطية النضال من أجل مزيد من الحرية السياسية والثقافية • ثم نجدهم فى

فرنسا يتمردون - وعلى نحو جماعى - ضد التسلطية التى استند اليها نظام شارل ديغول .

ان قدرة جماعة راديكالية على قيادة أعداد كبيرة من الطلاب للقيام بحملات من أجل بعض القضايا السياسية الوطنية ، تتوقف بدورها على قدرة تأثير هذه الجماعة داخل الحرم الجامعى وما يرتبط بذلك من مشكلات تتعلق ببناء الجامعات وأساليب ادارتها . ويعود النجاح الذى حققه الطلاب فى هذا المجال الى أنهم قد طالبوا بايجاد ضرب من المساواة أو المشاركة قد يبدو ملائما تماما للجامعة كمؤسسة علمية . ويمكننا أن نجد ترديدا لهذه الأفكار داخل حركة « القوة الطلابية » (وهى تسمية تعبر عن مطامح متنوعة) ، كما أن درجة المشاعر التى تثيرها (أى الأفكار) يتوقف - بطبيعة الحال - على طبيعة البناء الجامعى الذى يوجهه الطلاب . ففى أمريكا الشمالية (سواء الولايات المتحدة أو كندا) نجد مجالس ادارات الجامعات تضم - فى معظمها - عددا كبيرا من الأعضاء غير الأكاديميين ، وتلك نقطة أشار اليها ثورشتاين فيبلن Veblen فى سخرية وازدراء قبل نصف قرن من الزمان فى معرض كتابة عن «التعليم العالمى فى أمريكا» The Higher Learning in America. ولقد طالب الطلاب وهيئات التدريس بضرورة أحداث تغييرات فى هذا المجال على نحو يحقق مزيدا من الاستقلال الأكاديمى والادارة الذاتية . وتحاول بعض القيادات الطلابية الراديكالية مناقشة هذه القضايا من زاوية أكثر تخصيصا ، حينما تذهب الى أنه مع التسليم بالعرف الذى يجعل الأكاديميين يسيطرون على الأمور اليومية الحساسة كالمقررات الدراسية وتعيين هيئات التدريس . . . الخ (برغم أن مجلس الجامعة ورئيسها يحتكرون ما تبقى من سلطات فى هذا المجال) ، مع التسليم بذلك كله فإن المشاركة فى ادارة الجامعة لا تزال مقصورة على جماعة صغيرة من كبار الأساتذة والاداريين ، وأن الروح الرئاسية البيروقراطية ماتزال تسيطر على الادارة الجامعية . لذلك نجد هذه القيادات تطالب بتدعيم الروح الديموقراطية داخل الجامعات . ولقد عبر توم هايدن Hayden عن هذه الآراء ونشرها ضمن منشورات « تحالف الطلاب الراديكاليين » بعنوان « اعرف القوة الطلابية » يقول هايدن :



« أن زمالة الطلاب هي زمالة أفراد متساوين . فليس لأى منهم الحق فى تجاوز الحقيقة ، على الرغم من أن البعض قديبدو أرجح عقلا أو أعمق ثقافة أو أكثر معرفة . »

ولأن الجامعة تتمتع بوجود قوى وتولى الوظيفة التعليمية ، فإن المسئولية الأساسية للطلاب تتمثل فى توجيه الجامعة فى هذا الاتجاه . ولأن التعليم عملية ليست ذات اتجاه واحد ، ولأن التقاليد الجامعية يجب أن تتلاءم مع النظرة الجديدة للشباب ، ولأن الديمقراطية تتطلب رقابة شعبية للقرارات الهامة ؛ لذلك كله فإن من المهم أن يشارك الطلاب الأساتذة فى تطوير جامعتهم » . ص ٥٠ .

ولقد انتشرت هذه المثاليات والأفكار انتشارا كبيرا داخل الحركات الطلابية خلال السنوات الأخيرة ، كما حاول البعض تطبيقها فى مواقف مختلفة . ففى فرنسا شنت المعارضة الطلابية هجوما شديدا على تحكم موظفى وزارة التربية والتعليم وكبار الأساتذة فى الإدارات الجامعية . وفى تشيكوسلوفاكيا وبولندا هاجم الطلاب سيطرة كبار رجال الحزب الشيوعى على مجالس إدارة الجامعات . أما فى بريطانيا فإن الاحتجاجات الطلابية كانت أقل راديكالية ؛ لأن الجامعات تتمتع بقدر ملحوظ من الإدارة الذاتية الأكاديمية ، وإن كان ذلك لا ينطبق على كل معاهد التعليم العالى . ومع ذلك ففى بريطانيا - شأنها فى ذلك شأن الدول الصناعية الأخرى - نجد المعارضة تنصب على التحكم الخارجى المباشر فى مجالس الجامعات من خلال الأعضاء المعينين من الخارج بحكم مناصبهم والسياسيين وكبار الموظفين الحكوميين . ولقد حاولت بعض الجماعات الطلابية مواصلة هذه المعارضة بتوجيه الانتقادات للقيود غير المباشرة - وعلى الأخص الاقتصادية - المفروضة على الإدارة الذاتية الأكاديمية . كذلك سعت هذه الجماعات الطلابية الى تطوير فكرة « الجامعة الديمقراطية » ومنحها مدلولاً واقعياً لكى تكون بديلاً عن التصورات التى تؤكد دور الجامعة « كمصنع للمعرفة » . وربما كانت هذه المحاولات أحد المعانى الممكنة التى يمكن أن يشير اليها تعبير « القوة الطلابية » . ففى النشرة التى أصدرها « تحالف الطلبة الراديكاليين »

والتي اقتبسنا منها العبارات التي أشرنا إليها قبل قليل ، نجد اقتراحات طالب بأن يكون الأساتذة أقل تأييدا للواقع القائم ، وأن يتبنوا وجهات نظر اجتماعية وأكاديمية أكثر راديكالية من تلك التي يتبناها طلابهم . واعتقد أن من الصعب التسليم بما تذهب إليه هذه القيادات الطلابية ، خاصة وأننا نجد من بين كبار الأساتذة من يتخذ مواقف راديكالية أمثال هيربرت ماركيز Marcuse ورايت ميلز Mills .

والواقع أن فكرة « الجامعة الديمقراطية » ما تزال بحاجة إلى مزيد من التحليل الدقيق ، خاصة وأنها قد ظهرت في إطار النقد الشديد الذي وجهه الطلاب إلى الطابع التسلطي البيروقراطي الذي يسيطر على الإدارات الجامعية ، فضلا عن التحكم الذي يمارسه بعض الأعضاء الخارجيين في الشئون الجامعية من أمثال رجال الأحزاب وكبار موظفي الحكومة . والواقع أن الجامعة بحكم تكوينها تتيح - في كثير من الأحيان - ظروفًا استثنائية لممارسة الديمقراطية : فثمة مساواة جوهرية بين أعضائها ، كما أن طبيعة العمل الجامعي تتيح فرصة تحكيم العقل والابتعاد عن ممارسة القهر . إن البت في بعض الشئون الجامعية كالمنح الدراسية والاكتشافات العلمية يوحى بأن الديمقراطية الجامعية ليست من ذلك النوع الذي يتطلب تمثيل أو موافقة الأغلبية . بل إن من الصعب في بعض الأحيان خلق الظروف الملائمة لممارسة العمل الجامعي كالمناخ الحر الذي يسمح بتبادل الرأي ، ووجود مجتمع فكري مثالي ، وأسلوب معين للعلاقات الشخصية . لذلك كله يصبح مفهوم « الجامعة الديمقراطية » مفضلا إلى حد كبير . وربما كان من الأفضل استخدام بعض العبارات كالإدارة الذاتية الأكاديمية ، والمشاركة داخل المجتمع الطلابي . واعتقد أن مثل هذه العبارات قد تكون أكثر اتساقا مع عبارات توم هايدن Hayden السالفة الذكر والتي أكد فيها ضرورة أن تتولى هيئات التدريس الإدارة الكاملة للجامعات ، وأن يتولى الطلاب إدارة أنفسهم في كل المجالات المتعلقة بهم ، والتي قد لا تؤدي إلى مشكلات ذات طابع فكري ، وأن يشارك الطلاب - دون أن يحكموا - في صياغة السياسة التعليمية . والواقع أن الحركة الطلابية قد نجحت - إلى حد

كبير - فى تحقيق هذه الاهداف وعلى الأخص فيما يتعلق بسيطرة الأعضاء غير الاكاديميين عن الادارات الجامعية . ومن الطبيعى أن يتفق الطلاب فى هذا المجال مع الغالبية العظمى من أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات .

وهناك ارتباط وثيق بين الجوانب الثلاث التى تمثلها الحركة الطلابية بوصفها حركة راديكالية جديدة ، وتعبيراً عن جيل جديد ، وتجسيدا لجماعة من جماعات المصلحة داخل الجامعة . ومن الطبيعى أن تؤثر القضايا التى تثار فى كل جانب على الجوانب الأخرى : فالحرب والاعداد لها - وهى من موضوعات الاحتجاج السياسى - يؤثر على الجامعات التى تتولى بدورها تطوير بعض الأساليب التكنولوجية للحرب من خلال البحوث التى تجريها . ويبدو أن هناك شبهة واضحة بين بعض المشكلات التى يطالب الطلاب بحلها من ناحية والجوانب الثلاث التى تمثلها الحركة الطلابية . مثال ذلك وجود البناءات ذات الطابع التسليبي البيروقراطى التى تحول دون مشاركة الأعضاء وتحملهم مسئولياتهم . وبسبب هذه العلاقات المتداخلة ، فإن التطورات المقبلة للحركة الطلابية سوف تتوقف - الى حد كبير - على الأحداث السياسية العامة . فبنهاية حرب فيتنام ستفقد الحركة الطلابية قدراً من جاذبيتها ونفوذها وعلى الأخص فى الولايات المتحدة . أما فى معظم الدول الأوروبية فإن الطلاب سوف يشكلون « جماعة نشطة » داخل حركات اجتماعية راديكالية كبيرة ؛ بينما قد تشكل الحركة الطلابية فى الولايات المتحدة نواة حزب راديكالى جديد ، على الرغم من أن الدلائل التى تشير الى ذلك ليست مشجعة ، خاصة اذا ما أخذنا فى الاعتبار ما حدث فى « مؤتمر السياسة الجديدة » الذى عقد خلال العام الماضى . واعتقد أن أهم وظيفة يمكن أن تؤديها الحركة الطلابية فى كل مكان هى خلق جيل جديد من المفكرين الراديكاليين ، وأن من الصعب الحكم على انجازاتها فى هذا المجال قبل مرور عقد على الآن .



## الفصل الرابع عشر

### مستقبل الراديكالية (١)

تشهد الدول الصناعية الآن اتجاهات مضادة للراديكالية فضلا عن انقسامات حادة داخل الحركة الراديكالية ذاتها . والواقع أن تغيرات وتحولات كبيرة قد طرأت على الطابع الذى يميز الحركات الاجتماعية الجديدة منذ ظهورها فى أواخر الخمسينات ، وذلك بعد العدوان الثلاثى على مصر والتدخل السوفيتى فى المجر . « فاليسار الجديد » الذى ظهر خلال تلك الفترة فى الدول الأوربية كان لا يزال جزءا من الحركات الاشتراكية والراديكالية التقليدية وذلك من خلال العضوية فى التنظيمات العمالية والمشاركة فى تطوير الأفكار الماركسية والاشتراكية بوجه عام . من ذلك يبدو واضحا أن اليسار الجديد قد حقق قدرا من الاستمرارية من خلال احتكاكه وارتباطه بالحركة الراديكالية التقليدية وخاصة تلك التى تطورت خلال ثلاثينيات القرن العشرين .

بيد أن تغيرا ملحوظا قد طرأ مع إعادة بعث الراديكالية فى الولايات المتحدة الأمريكية . ولقد بدأ ذلك بحركة الحقوق المدنية التى نشأت فى أوائل الستينيات ، والتى من خلالها ظهرت جماعتان متميزتان هما : الطلاب والزنوج . وفى بداية الأمر تعاونت الجماعتان فى إطار حركة اصلاحية نضالية ، لكن الخلاف بينهما مالبت أن دب حينما طالب الزنوج الراديكاليون بالاعتراف « بقومية سوداء » أو « قوة سوداء » ، فى الوقت الذى ظل فيه الطلاب يشنون حملات ضد الحروب ويقومون

---

(١) Reprinted, with minor revisions, from Bernard Landis and Edward S. Tauber (eds), *In the Name of Life : Essays in Honour of Erich Fromm* (New York, 1971).

بمواجهات ضد الإدارات الجامعية من أجل مزيد من الديمقراطية والإدارة الذاتية . وبنهاية سنة ١٩٦٨ كاد الانفصال بين الحركتين أن يكون تاما . وفى نفس الوقت بدأت كل منهما تبتعد عن الراديكالية بصورها السابقة : ففي حالة الزنوج ارتبطت الراديكالية كحركة « قومية » عنصرية ارتباطا عاما بالأفكار الثورية فى العالم الثالث ؛ أما فى حالة الطلاب فقد ارتدت الراديكالية ثوب حركة الشباب ، ثم ما لبثت أن ارتبطت بمجالات التعبير عن الاستياء الثقافى كما يتبدى ذلك فى الاقبال الشديد على الموسيقى الشعبية « وادمان المخدرات بقصد توسيع الخيال » .

ولسوف نخصص مناقشاتنا التالية لتحليل الحركة الطلابية التى اتخذت طابعا عالميا ، وان بدت أقل ارتباطا بالظروف الأمريكية بصفة خاصة (٢) . والواقع أن رايت ميلز Mills كان قد تنبأ ببعض التطورات التى مرت بها الحركة الطلابية فيما بعد ، كما أوضح المبررات الفكرية التى تستند إليها . ولقد ناقش ميلز ظروف هذه الحركة ابتداء من إفتقار الولايات المتحدة لحركة عمالية قوية حتى ظهور الحاجة القوية لأحداث تغييرات جذرية فى ضوء الانتقادات الثقافية التى وجهها الجيل الجديد من المثقنين . ويبدو أن هذا النمط الأمريكى من الراديكالية قد اتخذ شكلا مضطربا فى « حركة الخطابة الحرة فى بيركلى » فى سنة ١٩٦٤ ، ثم ما لبث أن انتشر انتشارا واسعا فى كثير من الدول الأوربية . أما سبب التأثير الشديد لهذه الراديكالية فيعود - فيما يبدو - الى تغلغل الولايات المتحدة فى السياسة الدولية . ان العامل الهام الذى أسهم فى توحيد الحركة الطلابية الراديكالية هو معارضة الحرب الفيتنامية . لكن ذلك لا يمنعنا من الإشارة الى عاملين آخرين

---

(٢) يمكننا أن نجد تحليلا إضافيا لبعض الملامح الهامة لحركة الزنوج فى :  
Harold Cruse, : The Crisis of the Negro Intellectual  
(New York, 1967).

ولقد اتخذت الحركة مؤخرا اتجاها جديدا بظهور « جماعة بانثر السوداء » ، وهى جماعة تحاول التحالف مع الجماعات الراديكالية البيضاء ، واقترحت برنامجا اقتصاديا أقرب الى الأفكار الاشتراكية منه الى الأفكار الراديكالية الجديدة .

علي الأقل . الأول يتمثل في زيادة احساس الشباب في المجتمعات الصناعية بهويتهم كجيل متميز ، ثم شعور الطلاب الجامعيين أنه بسبب سرعة التقدم التكنولوجي ، وزيادة أعدادهم (أي الطلاب) ، فانهم قد أصبحوا مؤهلين لشغل مكانة هامة داخل المجتمع . أما العامل الثانى فيتمثل في الانهيار الظاهر الذى تعرضت له بعض الاتجاهات الراديكالية القديمة نسبيا ، والذى كشف عن نفسه في انتشار ما أطلق عليه الطلاب « سياسة الاجماع » سواء اتخذ ذلك شكل التحالف الفعلى بين الأحزاب (كما حدث في ألمانيا الغربية) أو الهزيمة السياسية التى منيت بها الأحزاب اليسارية الراديكالية . ويبدو أن أوروبا الغربية قد شهدت خلال عقد الخمسينات نمط السياسة غير الملتزمة ايديولوجيا ، وهو نمط يشبه الى حد كبير ذلك الذى تعرفه الولايات المتحدة . والى المدى الذى قد يؤدى ذلك الى أحداث تغييرات على بناء الطبقة العاملة ودورها داخل الدول الأوروبية ، فان النتيجة التى يمكن استنتاجها هي ضرورة البحث عن مصادر المعارضة والاستياء لدى جماعات اجتماعية أخرى .

والملاحظ أن الحركة الطلابية - بوصفها طليعة جديدة للصراع السياسى - قد نمت وتطورت بسرعة فائقة فيما بين سنتي ١٩٦٤ و ١٩٦٨ ، الى أن وصلت الى قمته خلال تمرد فرنسا فى سنة ١٩٦٨ . ومنذ ذلك الحين بدأت الحركة الطلابية تعاني من الضعف التدريجى . ففي الولايات المتحدة نجد المنظمة الراديكالية الأساسية (ويطلق عليها اسم الطلاب من أجل مجتمع ديموقراطى) تنقسم الى عدد من الجماعات المتصارعة . وفى فرنسا بدأت الحركة الطلابية تتحول الى مجموعات يسارية تتشابه فى أفكارها ومثلها مع تلك التى توجد خارج الجامعة أو المجتمع الفرنسى بصفة عامة . ومثل هذا يمكن أن يقال عن الحركة الطلابية الألمانية التى تفتتت قياداتها وفقدت كثيرا من جاذبيتها السياسية . أما بريطانيا فلم تعد تعرف تنظيما طلابيا راديكاليا فعلا . ومن المحتمل أن يكون ذلك كله مجرد نكسة مؤقتة أصيبت بها الحركة الطلابية . وإذا كان صحيحا - كما يذهب البعض - أن « الاقطاعية العلمية والتربوية » تشغل الآن مكانة حاسمة داخل المجتمع وأنها تحاول صياغة ايديولوجية وأساليب للعمل السياسى تلائم ظروفها ومواقفها كما فعلت ذلك الطبقة

العاملة الصناعية خلال القرن التاسع عشر ، اذا كان ذلك صحيحا فان الأحداث الأخيرة قد تكون بمثابة خطوات أولى نحو ايجاد نمط من التنظيم وصور من العمل السياسى أكثر ثباتا ودواما . ومن زاوية أخرى يمكننا تفسير الضعف الذى طرأ على الحركة الطلابية فى ضوء التغير الذى طرأ على مصالحها واتجاهاتها الفكرية والايديولوجية ، والناجم عن الحراك السريع الذى يحققه الطلاب بعد تخرجهم الجامعى والتحاقهم بالمهن المختلفة .

وأيا كانت تفسيراتنا لهذه الظواهر ، فان من المهم إبراز بعض جوانب الضعف التى تعاني منها الحركة الطلابية ، والتى تجاهلها بعض المدارس فى أواخر الستينيات حينما طرح الطلاب - وبطريقة درامية - أفكارا واتجاهات جديدة ، ساعدت على إثارة مناقشات فكرية وسياسية متباينة وأدت الى ظهور احتجاجات عديدة . وأحد جوانب الضعف التى يتعين الإشارة اليها يتمثل فى كون حركة الطلاب « حركة شباب » . ان التأثير الاجتماعى الذى قد يمارسه جيل الشباب قد يكون كبيرا (كما يشير الى ذلك كارل مانهايم Mannheim) من حيث أنه قد يسهم فى ظهور اتجاهات فكرية جديدة وأساليب حديثة للتفكير والممارسة ، فضلا عن تمثيل وتطوير التراث الثقافى الذى يعيش فى ظله . لكننا نشك كثيرا فى أن الجيل الجديد المفتقد الى الخبرة والممارسة يمكن أن يلعب الدور الأكبر فى تشكيل بناء المجتمع وتحديد مساره . فعلى سبيل المثال نجد حركة « تركيا الفتاه » التى استحدثت كثيرا من الأفكار والممارسات لم تكن تعبر عن الفئة العمرية التى ينتمى اليها الطلاب الجامعيون . فأعمار افراد هذه الحركة كانت تتراوح بين نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات ؛ وهم بذلك قد تخطوا مرحلة الاضطراب التى قد يتعرض لها الأفراد الأصغر سنا . وفصلا عن ذلك نجد أن هذا النوع من التجديد الثقافى أو الفكرى لا يتم بطريقة فردية ، بل يحدث فى اطار جماعة جيلية بأكملها . وحينما ندرس طبيعة الحركات الاجتماعية الواسعة والتغيرات الاساسية التى تطرأ على بناء المجتمع ، نجد أنها تعتمد على روابط مختلفة تميز الجماعة العمرية كالجنسية



أو القومية ، والمصلحة الاقتصادية ، والعضوية الطبقية ، والانتماء الدينى .

ويبدو أن هناك عوامل أخرى تؤدي إلى إصابة الحركة الطلابية بمزيد من الضعف . وأحد هذه العوامل الدورة السريعة للطلاب ، والتي قد تحول دون ظهور أسلوب أو تنظيم سياسى قوى . أما العوامل الأخرى فتتصل بتلك العلاقة التى تربط بين الحركة الطلابية وبعض جوانب « ثقافة الشباب » كالولع بالموسيقى الشعبية وادمان المخدرات ، وهى جوانب لا تتضمن أية معانى راديكالية على الإطلاق . وقد يكون صحيحا - كما يعتقد البعض - أن هذه الجوانب تشكل جزءا من حركة عامة للتحرر ، لكننى لا أعتقد بإمكانية قبول هذا التفسير . إن الموسيقى الشعبية الصاخبة تعبر عموما عن أحاسيس فترة المراهقة كالشك وعدم اليقين . واذن فهذا اللون من الموسيقى لا يتضمن معانى نقدية هامة . ولو افترضنا أنه يعبر عن بعض هذه المعانى فإنها قد فقدت قيمتها بنمو المصالح الاقتصادية . وأقصى ما يمكن قوله حول هذه الموسيقى بوصفها تجديدا ثقافيا هو أنها قد تعكس الرغبة فى خلق مجتمع أكثر رحابة واتساعا أو التحرر من السيطرة المادية واستعادة الذات . وفى الموسيقى الشعبية قد نجد تعبيرا عن النقد الاجتماعى ، لكنه يضعف ويتهاون كثيرا أمام صور الاحتجاج التقليدية . ففى بعض الأحيان نجد بعض المغنين الشعبيين يرددون أغاني الاحتجاج السياسى بقصد الحصول على مزيد من الثروة والشهرة (٣) .

ولا يمكن القول أيضا بأن ادمان العقاقير والمخدرات يعتبر وسيلة تحررية . إذ كيف يمكن تحقيق الحرية الانسانية بجعل العقول والخبرات معتمدة تماما على المواد الكيميائية ؟ إن ذلك يعنى تحول القوى الانسانية لتصبح ضمن عالم الأشياء ، وادمان المواد المخدرة - شأنه فى ذلك شأن ادمان الخمر - هو عمل يعبر عن اليأس والانسحاب من مواجهة

---

See the discussion in R. Serge Denisoff, " Folk Music and the American Left : A Generational - Ideological Comparison ", British Journal of Sociology, 20 (4) (December 1969).

القضايا العامة إلى الانغلاق على المشكلات. والخيالات الشخصية. وإذا كان هذا النوع من الادماع يعكس عدم ارتياح الفرد بظروف المجتمع من وجهة نظره الخاصة ، فإنه يشير - في نفس الوقت - إلى حالة مرضية يعاني منها المجتمع نفسه . لكن ذلك كله لا يؤدي إلى ظهور حركة تسعى إلى إعادة بناء المجتمع على نحو شامل .

وليس من الواضح تماما حتى الآن كيفية الارتباط الوثيق بين العناصر المختلفة التي تؤلف « ثقافة الشباب » . ولكن يمكن القول أنه إلى المدى الذي تركز فيه الحركة الطلابية على طابعها الجيلي ، فإنها تخضع لتأثير النظرة السائدة لدى الجماعة العمرية التي تنتمي إليها . وهناك قدر ملحوظ من التبادل الثقافي بين جماعات « الهيبى » والجماعات النشطة سياسيا والأصغر سنا ( وأن كان ذلك يبدو أكثر وضوحا في الولايات المتحدة منه في أي دولة أخرى ) . أن هذه الامتزاج بين الاتجاهات الراديكالية وغير الراديكالية هو الذي يسهم في زيادة الخلط الايديولوجي الذي يسيطر على الحركة الطلابية . ومع ذلك فإن مسألة الخلط الايديولوجي هذه قد تكون ظاهرة شائعة في كثير من المواقف ، وبالتالي فلنا أن نتوقع وجودها في إطار الحركة الطلابية .

والملاحظ أن الحركة الطلابية قد حققت إنجازاتها في الوقت الذي كان فيه الفكر الاجتماعي الراديكالي يتعرض لأزمة قاسية نشأت عن الانتقادات والمراجعات التي تعرض لها الفكر الماركسي (٤) ، وفي مواجهة المذاهب التي طورتها الحركات الثورية في المجتمعات الزراعية ( كما هو الحال في الصين وكوبا وشمال أفريقيا وبعض آخر من دول العالم الثالث ) ؛ فضلا عن الحوار الذي تم مع أصحاب النظريات الجديدة التي

---

(٤) من المستحيل هنا استعراض كل الانتقادات ومحاولات إعادة التفسير التي تناولت الماركسية خلال العقدين الآخرين . ومن بين الاسهامات الهامة البارزة في هذا المجال تلك التي قدمها كولاكوفسكى KolaKowski ، وأوسنوفسكى Ossowski ، ورايميلز Mills ، وهيربرت ماركيز Marcuse ، وهابرماس Habermas ، وجان بول سارتر Sartre ، وإريك فروم Eric Fromm .

تناولت طبيعة المجتمعات الصناعية الحديثة (٥) . وكنتيجة لذلك اعتمد الطلاب في تفكيرهم على مصدرين مختلفين تماما : أفكار وتجارب الثوار في العالم الثالث من ناحية ، والتفسيرات الحديثة التي يقدمها النقاد الاجتماعيون في الدول الصناعية من ناحية أخرى . ومن الصعب الافتراض بأن الطلاب يستطيعون صياغة نظرية اجتماعية متسقة من خلال هذه الأفكار والتفسيرات ، على الرغم من أنهم قد أثاروا تساؤلات نقدية ، وطرحوا نظرة اجتماعية جديدة قد تعينهم على توجيه الفكر الاجتماعي النقدي . ومن أسف أن يتحول هذا النشاط الهام الى مجرد حملات سياسية قام بها الطلاب ، رافعين شعارات تتصف بالسذاجة ، منا دفع بالحركة الطلابية الى الدخول في صراعات مع بقية قطاعات المجتمع بما في ذلك الحركة العمالية ذاتها (٦) ، وبالتالي ضعفت فعالية النقد الاجتماعي الذي حملت لواءه الجامعات لفترة طويلة .

ان مستقبل الراديكالية - فكرا وعملا - يتوقف على نجاح الحركة الطلابية في التغلب على السيطرة المفروضة عليها . فالحركة الطلابية ظلت تمثل مجرد قطاع داخل حركة فكرية نامية تتبنى بعض المفاهيم الاشتراكية الانسانية ( وذلك على خلاف صور التدمير المبكرة ) . ولقد شنت هذه الحركة هجوما شديدا ضد أعدائها العديدين : ضد الرأسمالية ، والتكنوقراطية ، والاشتراكية الشمولية . وفي نطاق هذه الحركة هناك أهداف عديدة هامة يمكن أن يسهم في تحقيقها الطلاب ان لم يكن قد أسهموا بالفعل . وأول هذه الأهداف أن يسهم الطلاب - وهذا ينطبق بصفة خاصة على الذين يدرسون العلوم الاجتماعية - في تقديم انتقادات

(٥) For example, Raymond Aron, 18 Lectures on Industrial Society (New York, 1967), and J. K. Galbraith, The Affluent Society (Boston, 1958) and The New Industrial State (London, 1967).

(٦) حدث ذلك في عدد من الدول الأوروبية الغربية حينما توترت العلاقات وظهرت الصراعات بين الحركة الطلابية الراديكالية من ناحية والأحزاب الاشتراكية ونقابات العمال من ناحية أخرى . وبدا ذلك أوضح ما يكون في ألمانيا الغربية في سنة ١٩٦٨ . أما في الولايات المتحدة فان للهوة بين العمال والطلاب قد أصبحت أوسع من أي وقت مضى . ومن الأمثلة الحديثة على ذلك المظاهرات التي قام بها عمال البناء في نيويورك ضد حركة السلام .

فعالة للمجتمع • وثانى هذه الأهداف هو تدعيم هذه النظرة النقدية - على أن تكون راديكالية قدر المستطاع - حتى تتمكن من الانتشار خارج نطاق الجامعة ، وعلى الأخص داخل المهن العلمية والفنية التى سيلتحق بها الطلاب بعد تخرجهم • أما الهدف الثالث فهو الدفاع عن الحرية الفكرية والاستقلال داخل الجامعات أو إعادة بنائها فى تلك المجتمعات التى خضعت فيها الجامعات لسيطرة رجال الأعمال وكبار موظفى الحكومة ورجال الأحزاب السياسية • وفيما يتعلق بهذه النقطة بالذات فأننى أعتقد أن المسئولية الكبرى تقع على عاتق أساتذة الجامعات ؛ إذ أن تقصيرهم - فى كثير من الأحيان - هو السبب فى تحمل الطلاب أعباء لا قبل لهم بها • وهناك بعد ذلك هدف آخر يرتبط بالهدف الأخير ارتباطا قويا وهو أن تدرس بشيء من الدقة والاهتمام البدائل المطروحة لفكرة الجامعة « كمصنع للمعرفة » • وإذا ما أخذنا فى الاعتبار المعارضة الشديدة التى أبداهها الطلاب لسيطرة الطابع البيروقراطى على الجامعات، اتضح لنا أنه لم تبذل حتى الآن أية محاولات جادة لتحديد الاحتياجات الأساسية التى تضمن توافر مناخ انساني داخل الجامعات واستعادة الطابع الذى يميزها بوصفها اطارا يضم مجموعة من الدارسين المتفاعلين والقادرين على تطوير فكر نقدي لا يخضع لأية قيود • ومن الخطوات الضرورية لتحقيق ذلك ضرورة تحديد حجم الجامعات ، واصلاح نظام الادارات الجامعية على الأقل فى بعض الدول • وقبل ذلك كله هناك ضرورة التفكير العميق حول الطابع السليم للجامعات خلال القرن العشرين ، حيث ينمو التعليم الجامعى نموا سريعا • ولا شك أن تصرفات الطلاب المتمردين خلال السنوات الأخيرة تحول دون القيام بهذا التفكير العميق • فلقد أبدى هؤلاء الطلاب رغبتهم فى تدمير الجامعات ، وعبروا عن اجتهادهم للحياة الفكرية ، وأظهروا عدم استعدادهم لتقبل آراء مختلفة عن آرائهم ، فضلا عن اصرارهم الشديد على الخوض فى مناقشة قضايا سياسية خالصة • ان من شأن ذلك كله القضاء على المسألة الراديكالية بأكملها • ويجب أن يكون واضحا أن مجتمعا معاصرا سليما لا يستطيع أن يؤدي وظائفه ومهامه دون وجود الجامعات أو المعاهد العليا التى من خلالها يمارس الناس الحياة الفكرية الحرة •

ولو افترضنا نمو حركات الاستياء الفكرى كما بدأ ذلك خلال الستينيات ، وافترضنا أيضا قدرة هذه الحركات على صياغة نظرية نقدية متماسكة وهو ما لم يتحقق بعد ، فان ذلك لن يكون كافيا لاحداث تحولات أساسية داخل المجتمع . فلكى تحدث تغييرات راديكالية يتعين وجود حركة اجتماعية تستطيع التعبير عن ممارسات ومصالح عدد كبير جدا من الناس . وفى معظم الدول الاوربية الغربية نجد الحركة العمالية تؤدي هذا الدور بحيث لا نجد خارج اطارها أية سياسيات راديكالية . والواقع أن هناك شواهد عديدة تشير الى أن هذه الحركة قد أصبحت أكثر راديكالية . ومن الأمثلة على ذلك اتساع نطاق الاضراب العام فى فرنسا فى مايو ١٩٦٨ والذى أثر تأثيرا بالغا على نظام حكم ديغول ، وكذلك موجه اضرابات نقابات العمال فى ايطاليا فى نهاية ١٩٦٩ ، والنضال المتزايد الذى بدأت تخوضه جماعات العمال فى أكثر الدول الصناعية تقدما من الناحية التكنولوجية ، فضلا عن محاولات احياء الأفكار التى تؤكد ضرورة ممارسة العمال للادارة الذاتية . ومع ذلك كله فان من غير المحتمل أن تتمكن الراديكالية الفكرية فى الجامعات بالتعاون مع الاتجاهات الجديدة داخل الحركة العمالية من احداث تغييرات اجتماعية كبرى خلال العقد المقبل على أقل تقدير .

وفى الولايات المتحدة الأمريكية قد يبدو عسيرا التنبؤ بنمو حركة راديكالية واسعة المدى . فمنذ نهاية الحرب العالمية الأولى لم تشهد الولايات المتحدة حركة عمالية جماهيرية التزمت باحداث تغييرات جذرية داخل بناء المجتمع الأمريكى . فهل يمكننا تصور حدوث تغير فى هذا الموقف الآن خاصة فى ظل زيادة الرخاء وضعف نقابات العمال ؟ هناك فى الواقع - وكما يؤكد الراديكاليون دائما - جماعات عديدة داخل المجتمع الأمريكى لا تحصل على مزايا مادية وتشكل نويات أو بؤر محتملة للمعارضة . ولقد اشتركت بعض هذه الجماعات - وعلى الأخص الزنوج والمكسيكيون - فى صور مختلفة من الكفاح وان لم يتخذ ذلك شكل العمل الراديكالى العنيف . وهناك بالإضافة الى ذلك التمرد الذى قام به جيل الشباب - وعلى الأخص الطلاب - ضد الظروف السائدة فى المجتمع الأمريكى . وفى كل ذلك ظلت الطبقة العاملة الأمريكية متخذة موقف

المتفرج ، وبمناى عن تبني أية سياسة راديكالية . ولا أعتقد أن هذه الظروف سوف تتغير بسرعة . أما إذا تمكنت حركة الاستياء الفكرى القائمة الآن من جذب مختلف حركات المعارضة وتشكيل تنظيم سياسى واحد ( وليكن حزب راديكالى جديد ) ، فإن من المحتمل حينئذ أن يجذب هذا التنظيم كثيرا من العمال لسياساته وأعماله ، وخاصة العمال فى الدول الصناعية الأكثر تقدما الذين بدأوا مؤخرا يبدون حرصهم على التحكم فى ظروف العمل التى يخضعون لها . ولا يمكن الحكم على كل هذه الاحتمالات الا فى ضوء الواقع والممارسة . وعلى أية حال فإن تشكيل حزب راديكالى جديد قد يكون بمثابة أمل جديد أكثر من كونه استمرارا لاحتجاجات متفرقة أو اضطرابات مؤقتة .

كذلك فإن من الصعب تقويم التغيرات المحتملة التى ستطرأ على مجتمعات الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية . فمن الواضح أن استياء فكريا قد نما فى هذه الدول منذ سنة ١٩٥٦ ، وأن من الأمور المشكوك فيها أن تنتشر فى هذه الدول تلك النظرة الاجتماعية التى قدمها المثقفون والطلبة التشيكوسلوفاكيون خلال النهضة الاشتراكية التى حدثت فى سنتى ١٩٦٧/١٩٦٨ . ومع ذلك علينا أن نلاحظ أنه فى الحالات التى ظهرت فيها حركات راديكالية فى هذه الدول ( كما حدث فى المجر وبولندا فى سنة ١٩٥٦ وتشيكوسلوفاكيا فى ١٩٦٧/١٩٦٨ ) بدت الصلة واضحة وقوية بين القطاعات المعارضة من المثقفين والطبقة العاملة ونقابات العمال . وإذا كان لنا أن نتوقع تقدما ( فى ضوء اقتصاد قائم على نظام جماعى ) نحو ايجاد مجتمع اشتراكى يشعر فيه أفرادہ بالتحرر الحقيقى - لا أن يكونوا أدوات خاضعة لسيطرة الرقابة والحزب والبوليس السرى - فلا بد من تعاون المثقفين الذين يطالبون بحرية التفكير والنقد مع العمال الذين يطالبون بالسيطرة على ظروف عملهم وتمكينهم من أداء دور حقيقى فى تحديد السياسة الاجتماعية .

وفى كل الحركات الراديكالية الحديثة نلمس صلة قوية بين الأفكار والمصالح . وتبدو هذه الصلة أكثر قوة حينما ترتبط نظرية اجتماعية - كالماركسية - بحركة اجتماعية بعيدة التأثير . والواقع أن اسهام

المثقفين الراديكاليين فى هذه العملية قد يكون سلبيا وإيجابيا فى أن واحد . فمن الواضح أنهم ( أى المثقفين الراديكاليين ) يستطيعون تحديد طابع المجتمع بطريقة نقدية حيث يبرزون مظاهر الظلم الاجتماعى والقيود الفكرية والصراعات الاجتماعية . وحينما ينتشر مثل هذا النقد بدرجة كافية ، فانه قد يكون أحد العناصر التى تسهم فى تهيئة الطريق لإقامة مجتمع جديد . لكن هذا النقد لا يكون مكتملا إلا اذا أوضح لنا الاتجاهات الممكنة للتغير ، وفسر الحركات الاجتماعية الجديدة ، وحدد ملامح نظام اجتماعى جديد . واذن فمن المهم انجاز المهمة التى كرس ماركس نفسه من أجلها خلال فترة شبابه حين كتب يقول : « اننا نصوغ مبادئ جديدة للعالم من خلال المبادئ القائمة التى تحكمه . . . » اننا قد نلخص الشعار الذى ترفعه مجلتنا ( الحولية الألمانية - الفرنسية ) فى عبارة واحدة هى : المعرفة الذاتية ( الفلسفة النقدية ) لضروب الكفاح وأنماط الأهداف التى تسيطر على العصر الذى نعيش فيه » .

ان هذه النظرة الايجابية ( أى صياغة مبادئ جديدة من خلال المبادئ القائمة ) هى - فيما يبدو - أكثر جوانب الفكر الراديكالى ضعفا وغموضا . واذا حاولنا البحث عن سبب هذا الضعف والغموض فسنجده متمثلا فى الأوهام التى ارتبطت بالاشتراكية ، والتى ظهرت فى أواخر الثلاثينيات ، ثم ازدادت قوة بتطور النمط السوفييتى الاشتراكى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وابتداء من سياسة الستار الحديدي التى فرضها ستالين حتى الغزو السوفييتى لتشيكوسلوفاكيا . ان على المثقفين الراديكاليين الآن أن ينتقدوا كلا من المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية على السواء ومن المحتمل أن تنصب انتقاداتهم الأساسية على التصنيع ذاته . ان محاولات التوصل الى أشكال بديلة للمجتمعات قد تعرضت للضعف الشديد ، لأن ما كان يعد مثاليين فى وقت من الأوقات ( أى الاشتراكية ) قد أصبح الآن واقعا محيرا . ولواجهة هذا الموقف علينا إعادة النظر فى الاشتراكية سواء فى ضوء النظم الملائمة لمجتمع قائم

على المساواة (٧) ، أو فى ضوء الحركات الاجتماعية والأعمال السياسية  
القادرة على إيجاد هذا المجتمع دون التعرض للعنف والكبح .

---

(٧) أضح فى اعتبارى - على وجه الخصوص - الدراسات الجادة التى تناولت مشكلات  
الإدارة والمشاركة فى الصناعة الكبيرة الحجم ، وتلك التى درست الإدارة الاجتماعية بحيث  
تصبح الخدمات الاجتماعية تحت سيطرة الذين يحتاجون إليها . وبالإضافة إلى ذلك هناك  
دراسات تناولت التغييرات التى طرأت على النظم التعليمية ، والتى أدت بالتالى إلى  
الممارسات التسلطية واتاحة الفرصة لممارسة الإدارة الذاتية . ولا نجد فى الواقع سوى اهتمام  
فكرى ضئيل بدراسة الأشكال المحتملة للنظم الجديدة ، كما لا نجد اهتماما يذكر بالممارسات  
الواقعية التى سعت إلى إقامة تنظيمات مستفدة إلى مبادئ المساواة كمجالس الإدارة الذاتية  
للعمال ، ومجتمعات العمل ، ومشروعات تنمية المجتمعات المحلية .



## سلسلة علم الاجتماع المعاصر

صدر منها :

الكتاب الأول :

ميادين علم الاجتماع : اختيار وترجمة الدكاترة محمد الجوهري  
وعلياء شكرى ومحمود عوده ومحمد على محمد والسيد الحسينى ،  
دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الثانى :

نظرية علم الاجتماع : تأليف نيقولا تيماشيف ، ترجمة الدكاترة  
محمود عوده ومحمد الجوهري ومحمد على محمد والسيد الحسينى ،  
دار المعارف ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثالث :

أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى : تأليف الدكتور محمود عوده ،  
دار المعارف ، ١٩٧٠ .

الكتاب الرابع :

تمهيد فى علم الاجتماع : تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة محمد  
الجوهري وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار  
المعارف ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨١ .

الكتاب الخامس :

مجتمع المصنع : دراسة فى علم اجتماع التنظيم ، تأليف الدكتور  
محمد على محمد ، الهيئة العامة للكتاب بالاسكندرية ، ١٩٧٢ .

الكتاب السادس :

الصفوة والمجتمع : تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهري

وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، الطبعة الثانية ،  
دار المعارف ، ١٩٧٨ .

#### الكتاب السابع :

الطبقات فى المجتمع الحديث : تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة  
محمد الجوهري وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ،  
الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

#### الكتاب الثامن :

علم الاجتماع الفرنسى المعاصر : تأليف الدكتور علياء شكرى ،  
الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

#### الكتاب التاسع :

قراءات معاصرة فى علم الاجتماع : للدكاترة علياء شكرى ومحمد  
على محمد ومحمد الجوهري ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ،  
القاهرة ، ١٩٧٩ .

#### الكتاب العاشر :

دراسات فى التنمية الاجتماعية : تأليف الدكاترة السيد الحسينى  
ومحمد على محمد وعلياء شكرى ومحمد الجوهري ، الطبعة الرابعة ،  
دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

#### الكتاب الحادى عشر :

مشكلات أساسية فى النظرية الاجتماعية : تأليف جون ركس ،  
ترجمة الدكاترة محمد الجوهري ومحمد سعيد فرح ومحمد على محمد  
والسيد الحسينى ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ .

#### الكتاب الثانى عشر :

التغير الاجتماعى : تأليف الدكتور محمد الجوهري وآخرون ،  
الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

### الكتاب الثالث عشر :

دراسة علم الاجتماع : اختيار وترجمة الدكاترة محمد الجوهري  
وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الرابعة ،  
دار المعارف ، ١٩٨١ .

### الكتاب الرابع عشر :

علم الاجتماع الريفى والحضرى : للدكتور محمد الجوهري والدكتور  
علياء شكرى ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .

### الكتاب الخامس عشر :

مقدمة فى علم الاجتماع : تأليف الكس انكلز ، ترجمة وتقديم  
الدكاترة محمد الجوهري وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على  
محمد ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

### الكتاب السادس عشر :

مقدمة فى علم الاجتماع الصناعى : تأليف الدكتور محمد الجوهري ،  
دار الكتاب للتوزيع ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩ .

### الكتاب السابع عشر :

علم الفولكلور ، الجزء الأول : تأليف الدكتور محمد الجوهري ،  
الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

### الكتاب الثامن عشر :

النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم : تأليف الدكتور السيد محمد  
الحسينى ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

### الكتاب التاسع عشر :

مصادر دراسة الفولكلور العربى : اشراف الدكتور محمد الجوهري ،  
دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

### الكتاب العشرون :

الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية : اشراف الدكتور محمد

الجوهري ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

### الكتاب الحادى والعشرون :

علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث : تأليف الدكتور

محمد الجوهري ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

### الكتاب الثانى والعشرون :

علم الفولكلور ، الجزء الثانى : دراسة المعتقدات الشعبية ، تأليف

الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .

### الكتاب الثالث والعشرون :

بعض ملامح التغير الاجتماعى الثقافى فى الوطن العربى : دراسات

ميدانية لثقافة بعض المجتمعات المحلية فى المملكة السعودية ، تأليف

الدكتورة علياء شكرى ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ،

١٩٧٩ .

### الكتاب الرابع والعشرون :

التراث الشعبى المصرى فى المكتبة الأوربية : تأليف الدكتورة علياء

شكرى ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

### الكتاب السادس والعشرون :

دراسات معاصرة فى علم الاجتماع : تأليف الدكتورة علياء شكرى ،

دار المعارف ، القاهرة ، تحت الطبع .

### الكتاب السابع والعشرون :

عادات الطعام فى الوطن العربى : تأليف الدكتورة علياء شكرى ،

دار المعارف ، القاهرة ، تحت الطبع .

### الكتاب الثامن والعشرون :

الفلاحون والدولة : تأليف الدكتور محمود عودة ، دار الثقافة

للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

### الكتاب التاسع والعشرون :

تاريخ علم الاجتماع ، الجزء الأول : تأليف الدكتور محمد على محمد ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ .

### الكتاب الثلاثون :

علم الاجتماع والمنهج العلمى : تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨١ .

### الكتاب الحادى والثلاثون :

أصول علم الاجتماع السياسى : تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .

### الكتاب الثانى والثلاثون :

جماعات الفجر مع اشارة لفجر مصر والبلاد العربية : تأليف الدكتور نبيل صبحى حنا ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

### الكتاب الثالث والثلاثون :

الانثروبولوجيا : أسس نظرية وتطبيقات عملية ، تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

### الكتاب الرابع والثلاثون :

علم الاجتماع السياسى : المفاهيم والقضايا ، تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

### الكتاب الخامس والثلاثون :

علم الاجتماع العسكرى : التحليل السوسىولوجى لنسق السلطة العسكرية ، تأليف الدكتور أحمد خضر ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

### الكتاب السادس والثلاثون :

الفكر الاجتماعى : نظرة تاريخية عالمية ، تأليف هاينز موسى ،

ترجمة الدكتور السيد الحسينى والدكتورة جهينة سلطان العيسى ،  
توزيع دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨١ .

#### الكتاب السابع والثلاثون :

التنمية والتخلف : دراسة تاريخية بنائية ، تأليف الدكتور السيد  
الحسنى ، الطبعة الأولى ، توزيع دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

#### الكتاب الثامن والثلاثون :

المدينة : دراسة فى علم الاجتماع الحضري ، تأليف الدكتور السيد  
الحسينى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

#### الكتاب التاسع والثلاثون :

النظرية الاجتماعية المعاصرة : دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع ،  
تأليف الدكتور على ليلة ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

#### الكتاب الأربعون :

علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية : تأليف الدكتور  
أحمد زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

#### الكتاب الحادى والأربعون :

البناء السياسى فى الريف المصرى : تحليل لجماعات الصفوة  
القديمة والجديدة ، تأليف الدكتور أحمد زايد ، الطبعة الأولى ،  
دار المعارف ، ١٩٨١ .

#### الكتاب الثانى والأربعون :

علم الاجتماع الأمريكى : دراسة لأعمال تالكوت بارسونز ، تأليف  
جى روشية ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري والدكتور أحمد زايد ،  
الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

#### الكتاب الثالث والأربعون :

البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا : المفاهيم

والقضايا ، تأليف الدكتور على ليلة ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ،  
١٩٨١ .

#### الكتاب الرابع والأربعون :

علم الاجتماع والنقد الاجتماعى : تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة  
محمد الجوهري والسيد الحسينى وعلى ليلة وأحمد زايد ، الطبعة الأولى ،  
دار المعارف ، ١٩٨١ .

#### الكتاب الخامس والأربعون :

الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث : تحرير ألن مونتجوى ،  
ترجمة وتعليق الدكاترة محمد الجوهري ، على ليلة ، أحمد زايد  
الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

#### الكتاب السادس والأربعون :

وقت الفراغ فى المجتمع الحديث : تأليف الدكتور محمد على  
محمد ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨١ .

#### الكتاب السابع والأربعون :

علم الاجتماع : تأليف جونسون ، ترجمة وتعليق الدكاترة علياء  
شكري ومحمد الجوهري وعلى ليلة وأحمد زايد وحسن الخولى ،  
تحت الطبع .

#### الكتاب الثامن والأربعون :

الريف والمدينة فى مجتمعات العالم الثالث : مدخل اجتماعى  
ثقافى . تأليف الدكتور حسن الخولى . تحت الطبع .

#### الكتاب التاسع والأربعون :

المرأة المصرية بين البيت والعمل : تأليف الدكتور محمد سلامة  
آدم . تحت الطبع .





رقم الايداع بدار الكتب المصرية

٢٨٥٦ / ١٩٨١ م

دار الثقافة للطباعة والنشر  
٢١ شارع كامل صدقي – الفجالة  
القاهرة : ت ٩١٦٠٧٦



Bibliotheca Alexandrina



0395791

112780.1

20.